بتمويل من
الاتحاد الأوروبي

مؤسسة نهضة بنى سويف
لست وحدك نحن معك

مؤسسة مصر الخير
تنمية الانسان ـ مهمتنا الأساسية

دراسة الوصف

البيئي- الاجتماعي - الاقتصادي لمحافظة بنى سويف

(تحديد الاحتياجات والفرص والموارد)

باستخدام منهجية البحث السريع بالمشاركة

ضمن مشروع تعزيز أدوار المنظمات الغير حكومية
في التنمية المستدامة والعمل المناخي

"تمكين مستدام"

بالشراكة مع مصر الخير وبتمويل من الاتحاد الأوروبي

2025

تنويه

تم إعداد هذه الدراسة بدعم مالي من الاتحاد الأوروبي.
ويقع كامل المسؤولية عن محتواها على عاتق مؤسسة نهضة
بني سويف ، ولا تعكس بالضرورة آراء الاتحاد الأوروبي

دراسة الوصف

البيئي- الاجتماعي – الاقتصادي لمحافظة بنى سويف

(تحديد الاحتياجات والفرص والموارد)

باستخدام منهجية البحث السريع بالمشاركة

ضمن مشروع تعزيز أدوار المنظمات الغير حكومية
في التنمية المستدامة والعمل المناخي

"تمكين مستدام"

بالشراكة مع مصر الخير وبتمويل من الاتحاد الأوروبي

المحتويات

كلمة مؤسسة مصر الخير – مشروع «تمكين مستدام»	٤
كلمة مؤسسة نهضة بني سويف – مشروع تمكين مستدام	٥
هيكل الدراسة: تنقسم الدراسة بشكلها الكلي؛ الي قسمين	٧
مقدمة الدراسة	٩
الملخص تنفيذي	١٢
منهجية الدراسة	٢٤
وصف محافظة بني سويف	٢٦
الإستعراض النتائج (وفق محاور رؤية مصر ٢٠٣٠)	٢٩
المحور الأول: الارتقاء بجودة حياة المواطن المصري وتحسين مستوى معيشته	٣٠
١. القضاء على الفقر	٣٢
٢ – توفير الغذاء:	٤٠
٣ – إتاحة خدمة صحية متميزة.	٥٠
٤ – الارتقاء بمنظومة التعليم	٥٨
٥ – اتاحة السكن اللائق	٦٨
٦ – إثراء الحياة الثقافية والرياضية	٧٧
المحور الثاني: تحقيق العدالة الاجتماعية والمساواة	٨٦
١. تعزيز المساواة بين الجنسين:	٨٨
٢.توفير فرص العمل للجميع وتقليل الفجوات الاجتماعية (الحد من أوجه عدم المساواة)	٩٢
المحور الثالث: إنشاء نظام بيئي متكامل ومستدام	٩٧
الحفاظ على الموارد الطبيعية	٩٨
مكافحة التغير المناخي	١٠٣
ادارة المخلفات	١٠٨
المحور الرابع: تطوير اقتصاد متنوع معرفي تنافسي	١١٢
تطوير اقتصاد متنوع معرفي تنافسي	١١٣
القطاعات الواعدة في محافظة بني سويف	١١٤
المحور الخامس: بناء بنية تحتية متطورة	١٢٢
١. تحسين وسائل النقل والمواصلات	١٢٣
٢. تطوير خدمات المياه والطاقة:	١٢٨
المحور السادس: تعزيز الحوكمة والشراكات	١٣٢
١. تعزيز الشفافية والمساءلة	١٣٣
٢. بناء شراكات فعالة مع القطاع الخاص والمجتمع المدني:	١٣٧
ملخص الاستنتاجات العامة والتوصيات للدراسة:	١٤٣
المراجع والمصادر	١٥٨
المرفقات	١٥٩
نموذج متكامل لمشروع مقترح:	١٦٠

كلمة مؤسسة مصر الخير مشروع «تمكين مستدام»

في إطار التزام مؤسسة مصر الخير بدعم تحقيق أهداف التنمية المستدامة والعمل المناخي تتشرف المؤسسة أن تكون جزءًا من المشروع الهام «تعزيز أدوار المنظمات الغير حكومية في التنمية المستدامة والعمل المناخي على المستوى المحلي». حيث نؤمن بأن التنمية المستدامة هي السبيل لتحقيق مستقبل أفضل وأكثر إشراقًا لمجتمعاتنا، ومن هذا المنطلق، نعمل جاهدين على تعزيز الشراكات بين شركاء التنمية من أجل تحسين جودة حياة المواطنين متخذين رؤية مصر ٢٠٣٠ إطار عام لدعم هذه الشراكات.

حيث تولي الدولة المصرية اهتمامًا كبيرًا بقضايا التنمية المستدامة والعمل المناخي، وتسعى جاهدة لتحقيق محاور وأهداف رؤية مصر ٢٠٣٠. وتأتي هذه الدراسة كجزء من جهودنا المستمرة كمنظمات مجتمع مدني لفهم احتياجات المجتمع المحلي وتقديم حلول مبتكرة تلبي تلك الاحتياجات

وتهدف هذه الدراسة إلى تعزيز المشاركة المجتمعية والتعاون بين جميع الأطراف المعنية من مؤسسات حكومية، ومجتمع مدني، وقطاع خاص، لتحقيق التنمية المستدامة في محافظة بني سويف نأمل أن تسهم هذه الجهود في وضع خطط قابلة للتنفيذ تُحدث تأثيرًا إيجابيًا ومستدامًا لتحقيق جودة حياة للمجتمعات المحلية

ومن جانبها سوف تواصل مؤسسة مصر الخير جهودها في تنمية العمل الأهلي وتعزيز دور المجتمع المدني في تحقيق التنمية المستدامة. ويأتي مشروع تعزيز أدوار المنظمات الغير الحكومية في التنمية المستدامة والعمل المناخي على المستوى المحلي كأحد المجهودات التي تقدمها المؤسسة بتمويل من الاتحاد الأوروبي لدعم التنمية المستدامة ورؤية مصر ٢٠٣٠، حيث نعمل على تنمية الممارسات المبتكرة للمنظمات الأهلية، وتقديم حلول مبتكرة تلبي احتياجات المواطنين وتساهم في تحسين مستوى معيشتهم

ختامًا، نؤكد التزامنا الراسخ بمواصلة دعم المجتمعات المحلية والعمل على تحقيق التنمية المستدامة، إننا على يقين بأن جهودنا المشتركة ستثمر عن مستقبل أكثر إشراقًا وازدهارًا لمجتمعاتنا المحلية

د. محمد ممدوح
رئيس قطاع تطوير الجمعيات الأهلية
بمؤسسة مصر الخير

كلمة مؤسسة نهضة بني سويف «تمكين مستدام»

منذ تأسيس مؤسسة نهضة بني سويف، التزمنا بأن يكون دورنا فاعلًا في تحقيق التنمية المستدامة بالمحافظة، إيمانًا منا بأن المجتمع هو المحرك الأساسي للتغيير، وأن الحلول الناجحة هي تلك التي تنبع من داخل المجتمعات نفسها. ومن هذا المنطلق، جاء تعاوننا مع مؤسسة مصر الخير والفريق الاستشاري في تنفيذ دراسة البحث السريع بالمشاركة في محافظة بني سويف، والتي لم تكن مجرد تجربة بحثية، بل رحلة استكشاف لواقع المحافظة، بتحدياته وفرصه، من خلال أعين أبنائه ومؤسساته الفاعلة.

نؤمن بأن التنمية لا تتحقق بقرارات فوقية، بل من خلال إشراك جميع الأطراف في رسم ملامحها. وقد أتاح البحث السريع بالمشاركة فرصة نادرة للتفاعل المباشر مع المجتمعات المحلية، والاستماع إلى آرائهم، ليس فقط لتوثيق المشكلات، بل لاستكشاف الحلول التي يتبناها الناس أنفسهم وفقًا لواقعهم ومواردهم المتاحة؛ الأمر الذي أكدت عليه الحكمة المتوارثة في سياقات زمانية ومكانية مختلفة ولسنا ببعيد مما قال الفيلسوف الصيني لاوتزه: «أخبرني وسوف أنسى، أرني وقد أتذكر، أشركني وسوف أفهم.»

جاءت هذه الدراسة كجزء من جهودنا في تمكين المجتمعات، حيث عملنا على:

توفير الدعم اللوجستي والميداني لتنفيذ أنشطة البحث في مختلف مراكز المحافظة.

تعزيز التواصل بين الباحثين والمجتمعات المحلية لضمان تمثيل أصوات الفئات المختلفة.

تسهيل الوصول إلى البيانات والمعلومات التي تدعم عملية التحليل وصياغة التوصيات.

ونظرًا لأن التنمية لا تقتصر على البنية التحتية والخدمات الأساسية فحسب، بل تمتد إلى تمكين الأفراد من المشاركة في صنع القرار، فإن نتائج هذا البحث تمثل ركيزة أساسية يمكن البناء عليها في صياغة برامج أكثر استجابة لاحتياجات المحافظة. ويمكنها أيضا من البناء على أعمال المؤسسة والتي تَجَسَّدَت في مجموعة متكاملة من المشروعات والمبادرات التي تُلامِس احتياجات المجتمع المحلي بشكل مباشر. فعلى صعيد التمكين الاقتصادي، نجح برنامج التمويل مُتَناهي الصِغَر في دعم أكثر من ٥٤ ألف مشروع بقيمة تتجاوز ٢٤٠ مليون جنيه، مع تركيز خاص على تمكين المرأة التي شكلت أكثر من ٦٣٪ من المستفيدين. وامتد هذا الأثر التنموي ليشمل مختلف القطاعات الإنتاجية والتجارية والخدمية

وفي إطار التنمية الشاملة المُسْتَدامة، تَبَنَّت المؤسسة نهجاً متعدد الأبعاد يجمع بين الدعم الاجتماعي المباشر والتمكين طويل المدى. فقد امتد عملنا ليشمل دعم ١٥ ألف أسرة من الأُسَر الأولى بالرعاية، مع التركيز على التعليم من خلال مشروع «قرية مُتَعلّمة» الذي وفر ١٨٦ مدرسة للتعليم المجتمعي وأسهم في تدريب أكثر من ٢٠٠٠ كادر ومعلم. كما شهد القطاع الصحي تطوراً ملحوظاً من خلال تطوير المستشفيات وتوفير خدمات الرعاية الطبية الأساسية، مع التركيز على المناطق الأكثر احتياجاً.»

في هذه اللحظة الفارقة يظهر السؤال: من البحث إلى الفعل، كيف نبني على هذه التجربة؟؟ لعل ما يجعل هذه الدراسة ذات قيمة حقيقية هو أنها لم تقف عند حدود التوصيف والتحليل، بل قدمت نماذج حية للممارسات المجتمعية الناجحة التي يمكن تطويرها وتوسيع نطاقها. تلك النماذج هي ملاذنا للتحرك قُدما وتحقيق عوائد على ما تم استثماره من جهد في البحوث التشاركية. لا شك أن رصد هذه التجارب والنماذج التشاركية لحل المشكلات والبناء عليها يقدم بديلا أكثر فاعلية من الحلول التنموية المعلّبة والمستوردة من خارج السياقات المحلية، حيث أثبتت بعض القرى والمناطق قدرتها على خلق حلول محلية ناجحة بدعم من مختلف الأطراف، ف «الفاعلون الاجتماعيون ليسوا مجرد منفذين، بل هم صانعو تغيير داخل بنيتهم المجتمعية.» كما أوضح «بيرديو»

ونحن في مؤسسة نهضة بني سويف نؤكد التزامنا بمواصلة هذا النهج، والسعي نحو تحويل نتائج البحث إلى مبادرات ملموسة تسهم في تحسين حياة أبناء المحافظة، لأن التنمية ليست غاية، بل رحلة مستمرة نبنيها معًا، خطوة بخطوة، يدًا بيد.

د.م . اشرف فاروق عويس

نائب رئيس مجلس امناء نهضة بني سويف

هيكل الدراسة:

تنقسم الدراسة بشكلها الكلي؛ الي قسمين

الجزء النظري للدراسة وفيه التقديم وبيانات الرئيسية عن المحافظة وعن المنهجية ومن ثم الملاحق

المحاور الأساسية للدراسة وبداخل كل محور الأهداف التنمية المستدامة (١٧)

أبعاد التنمية المستدامة

هل الأهداف منفصلة؟ وما هو الرابط بينهما؟

في يناير ٢٠١٦ تم الاتفاق من رؤساء ١٥٠ دولة على ١٧ هدف للتنمية المستدامة، يدعمها ١٦٩ مقصد (غاية)، ومؤشرات تصل الي ٢٤٤ مؤشر، وكافة الأهداف (١٧ هدف) ترتكز على ثلاث ركائز أساسية البعد الاقتصادي والبعد البيئي والبعد الاقتصادي، (كما هو واضح في الشكل رقم ١)، إضافة لذلك هناك تداخل كبير بين الأهداف؛ وترتبط بأكثر من هدف فمن بين ١٠٧ غاية هناك ٦٠ غاية تشير صراحة الي هدف واحد على الأقل غير الهدف الذي ينتمي اليه و١٩ غاية تربط بين ثلاثة اهداف او أكثر هذه المقاصد تخلق روبط غير مشتركة او طرف ثالث بين الأهداف،

وتتداخل الابعاد فيما بينها، فلا يمكن الفصل بين المحيط الاقتصادي والاجتماعي على المحيط البيئي كأجزاء مشتركة، كما تعتمد الأمم المتحدة في تقسيمها للأهداف الي خمس مجموعات رئيسية هي:

الناس: وتضم خمسة أهداف:

الأولى وهي عدم الفقر والقضاء على الجوع والصحة الجيدة والرفاهية والتعليم الجيد والمساواة بين الجنسين

كوكب الأرض: وتضم هي الأخرى خمسة اهداف وهي الهدف السادس (المياه النظيفة، والصرف الصحي) وأربعة اهداف من الهدف الثاني عشر الي الهدف الخامس عشر وهي الاستهلاك والإنتاج المسئولان والإجراءات المتعلقة بالمناخ والحياة تحت الماء والحياة على الأرض

الرخاء او الرفاهية او الازدهار: وهي تضم خمسة اهداف الطاقة النظيفة، والعمل اللائق والنمو الاقتصادي، والصناعة والابتكار والبنية التحتية وتقليل أوجه عدم المساواة والمدن والمجتمعات المستدامة

السلام وتضم هدف واحد وهو السلام والعدالة والمؤسسات القوية

الشراكة وتضم هدف واحد وهو الشراكة العالمية

وفي هذا السياق قامت مصر، بوضع خطتها التنموية في ٢٠١٤:٢٠٣٠

ومتضمنه للتنمية المستدامة، (جدير بالذكر ان خطة مصر ٢٠٠٦ ذكرت التنمية المستدامة) ومن ثم قامت بالتحديث في ٢٠١٨، وفي ٢٠٢١، والتحديث الذي قامت به مصر يتواكب مع المتغيرات العالمية والإنجازات الداخلية،

كما قدمت مصر تقريرين طوعيين عامي ٢٠١٨، و٢٠٢٣، كما قامت بعمل تقارير طوعية لكل المحافظات، وهي خطوة جديرة بالانتباه اليها ورصدها، ومن تلك التقارير، تقرير محافظة بني سويف، والذي صدر في ديسمبر ٢٠١٩ (تقرير توطين أهداف التنمية المستدامة في مصر، محافظة بني سويف والصادر عن وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية

محتويات كل هدف بداخل التقرير: يتدرج التقرير كالتالي محاور ومن ثم اهداف ومن داخل الهدف؛ يتم تناول الوضع الحالي بداخل المحافظة، ومن ثم التحديات والمشكلات التي تواجه الهدف، ومن ثم تأثير العوامل البيئية والتغيرات المناخية على الهدف، ومن ثم المبادرات المتوفرة، والموارد والفرص بداخل المحافظة ومن ثم المشروعات القومية التي تنفذها الحكومة في تلك القضية او المشروعات المخطط لها وسيتم تنفيذها خلال العامين القادمين ومن ثم التوصيات النهائية للقضية، ومن ثم ملخص للمحور بشكل متكامل.

مقدمة الدراسة

بسم اللّه الرحمن الرحيم

إنَّ التنمية ليست مجرد أرقام تُدوَّن أو مشاريع تُنفَّذ، بل هي رحلة لاكتشاف الذات والآخر، ورؤية عميقة للواقع بما فيه من تحديات وفرص. في هذا السياق، تأتي دراسة «الوصف البيئي الاجتماعي الاقتصادي لمحافظة بني سويف» كجهد معرفي يسعى لدعم التنمية المستدامة والعمل المناخي على المستوى المحلي، استنادًا إلى رؤية مصر ٢٠٣٠، التي تهدف إلى بناء مستقبل أكثر شمولًا وعدالة. ف «الغرض من العلم ليس المعرفة، بل العمل.» كما قال أرسطو .هذه الدراسة هي تجسيد لهذه الرؤية، حيث تهدف إلى تقديم معرفة قابلة للتطبيق تسهم في تحسين حياة الأفراد والمجتمعات

الحوكمة، كإطار تنظيمي وتطبيقي، كانت حجر الزاوية في الدراسة. إذ أكدت على أن التنمية الحقيقية لا تتحقق إلا من خلال شفافية السياسات ومساءلة صناع القرار. الحوكمة هنا ليست مجرد آلية تنظيمية، بل هي الجسر الذي يربط الرؤية الاستراتيجية بالتنفيذ العملي، مما يُمكّن من تحويل أهداف التنمية المستدامة إلى واقع ملموس في حياة الأفراد. و حسنا قال توماس هوبز عندما قال : «القانون من دون قوة أشبه بجسد بلا روح.» فالقوانين والسياسات العامة تحتاج إلى قوة الحوكمة الفعّالة لتصبح ذات تأثير

خلال الرحلة البحثية، لم يكن الاكتشاف مقتصرًا على الواقع المجتمعي في بني سويف، بل امتد ليشمل الباحث و القائمين على البحث بذواتهم. لقد كانت هذه التجربة دعوة للتأمل: هل نحن، كأفراد أو استشاريين، أو جهة مانحة نتبع النصائح التي نود أن يلتزم بها صانع القرار؟ وهل نمتلك الشجاعة لتجاوز الأخطاء التي رصدناها في الآخرين؟ هذه التساؤلات تعكس ما أشار إليه سقراط حين قال: «اعرف نفسك.»، حيث تكمن الحكمة في إدراك أوجه القصور والعمل على تحسينها

إحدى أبرز إسهامات الدراسة هي توثيق التجارب الفريدة التي أبدعتها المجتمعات المحلية، والتي يمكن أن تكون نماذج يحتذى بها. لقد شكّلت قصة «سدس الأمراء»، المحفورة في تاريخ بني سويف، رمزًا للصمود أمام التحديات. هذه القصة ليست مجرد جزء من تراث المحافظة، بل هي نموذج يُظهر العلاقة العضوية بين الإنسان وبيئته، وكيف أن استلهام الماضي يمكن أن يضيء الطريق نحو مستقبل أفضل. و لعل روبرت تشامبرز في أطروحاته التنموية قد أحسن التوصيف حين أكد أن التنمية تبدأ من القاعدة إلى القمة، حيث تُستلهم الحلول من المجتمعات ذاتها. هذه الفلسفة كانت جوهر الدراسة، التي لم تقتصر على رصد المشكلات، بل عملت على تقديم رؤى مستمدة من التجارب المحلية التي يمكن تطويرها والبناء عليها.تجربة تحسين إدارة الموارد المائية، أيضا، أظهرت كيف يمكن للابتكار المحلي أن يُسهم في تقديم حلول عملية ومستدامة. تُبرز الدراسة أيضًا أهمية قضية الأمن الغذائي، باعتبارها محورًا حاسمًا في التنمية المستدامة. لقد تناولت الدراسة التحديات التي تواجه القطاع الزراعي في بني سويف، بدءًا من إدارة الموارد المائية وصولًا إلى دعم المزارعين وتطوير نظم الري. وبالاعتماد على الهدف الثاني من أهداف التنمية المستدامة، «القضاء على الجوع»، قدّمت الدراسة توصيات تدعو إلى تبني سياسات شاملة تُعزز الزراعة المستدامة، وتُشجع الشراكات بين القطاعات المختلفة. إن الأمن الغذائي لا يتعلق فقط بإطعام الجوعى، بل هو ركيزة أساسية للاستقرار الاقتصادي والاجتماعي، كما أكد أمارتيا سن في نظريته عن «القدرات البشرية»، حيث يُعد الغذاء أحد العناصر الأساسية التي تمكّن الأفراد من تحقيق إمكاناتهم

تُظهر هذه الدراسة أهمية فهم الاحتياجات المحلية كأساس لرسم السياسات العامة وتصميم الخطط التنموية. إنها ليست مجرد وثيقة أكاديمية، بل هي دليل عملي يهدف إلى توجيه الجهود التنموية نحو أهداف قابلة للتطبيق. من خلال تحليل السياق المحلي ودمج التجارب الفريدة، تقدم الدراسة إطارًا استراتيجيًا يدعم صناع القرار في تصميم برامج تنموية تعزز الأمن الغذائي، تحسن البنية التحتية، وتدعم التعليم والصحة

الدراسة أيضا تُمثل انعكاسًا للرؤية التشاركية التي جمعت بين منظمات المجتمع المدني، والجهات الحكومية، والمجتمعات المحلية. هذه الدراسة ليست مجرد وثيقة تقنية، بل هي شهادة على إرادة مجتمع يسعى لبناء مستقبل أفضل، وهي خطوة صغيرة في رحلة طويلة نحو التنمية الشاملة

ختامًا، فإن تحقيق التنمية يتطلب رؤية طموحة وجهودًا مخلصة تتجاوز المألوف.: «وما نيل المطالب بالتمني ولكن تؤخذ الدنيا غلابا.»، نحن على ثقة بأن هذه الدراسة تمثل حجر أساس في مسيرة التنمية المستدامة، وتؤكد على أن الجهد المشترك هو السبيل الوحيد لبناء مجتمعات أقوى وأكثر استدامة

الفريق البحثي
احمد عوض احمد - محمود شحاته دعبس– د عادل احمد

الملخص التنفيذى

الملخص التنفيذي

يأتي هذا الملخص كجزء من جهود البحث السريع بالمشاركة (PRA) الذي نُفّذ بالتعاون بين مؤسسة نهضة بني سويف، ومؤسسة مصر الخير، والفريق الاستشاري، بهدف تقديم تحليل شامل للأوضاع الاجتماعية والاقتصادية والبيئية في محافظة بني سويف. يهدف هذا البحث إلى تمكين المجتمعات المحلية من فهم التحديات التي تواجهها، ورسم مسارات تنموية قائمة على المعرفة والمشاركة الفعالة

الارتقاء بجودة الحياة وتحسين مستوى معيشته

يتضمن هذا المحور عدة اهداف تستهدفها الرؤية وتتعلق بجودة الحياة للمواطن المصري، من خلال تحقيق أهداف التنمية المستدامة المتعلقة بالفقر، الغذاء، الصحة، التعليم، الإسكان، والثقافة والرياضة

الهدف الاول: القضاء على الفقر

وفق اخر تصنيف للمحافظات والقرى بخريطة الفقر المصرية ٢٠٢٠ تأتي محافظة بني سويف بنسبة اجمالية لعدد الفقراء ٤١٪، حيث كان نصيب الحضر من الفقراء حوالي ٣٥٪ والريف حوالي ٤٣٪

وحسب نتائج دراسة الدخل والانفاق في مصر نجد ما يلي:

- كلما زاد عدد افراد الاسرة زاد احتمال تعرض الاسرة لمخاطر الفقر متعدد الابعاد.
- تزيد نسبة الفقر في الريفي للعوامل السابقة بالإضافة الى عامل توفر الخدمات عدم قدرتهم الحصول عليها.
- العاملون في اعمال مؤقتة أو غير منتظمة أكثر عرضة للفقر لحرمانهم من التأمينات الاجتماعية والتأمين الصحي.

بعض مشكلات واحتياجات الاهالي فيما يتعلق بالفقر:

- نقص حاد في فرص العمل في المناطق الريفية التي يقطنها اغلب سكان المحافظة، وقصرها على مناطق ابعد من سكن العاطلين في ظل تكلفة انتقال كبيرة.
- تدني الحالة الصحية للأطفال بسبب فقر الاسرة وسوء التغذية.
- زيادة نسبة عمل الاطفال في اعمال خطرة.

الفرص أمام المجتمع للقضاء على الفقر:

- حزم برامج الحماية الاجتماعية التي أطلقتها الدولة عقب عملية الاصلاح الاقتصادي.
- مشروع "رواد ٢٠٣٠" الذي يعمل على تمكين وتشجيع الشباب على البدء في أعمالهم التجارية.
- برامج قومية للتشغيل والتدريب من اجل التوظيف في اغلب الوزارات مثل وزارة الاتصالات ووزارة العمل.. وغيرها.
- منظومة الرقمنة بالحكومة المصرية لتسهيل الحصول على معلومات وتقديم تظلمات وشكاوى

التوصيات المقترحة للقضاء على الفقر حسب الدراسة الميدانية:

- التنسيق والتكامل بين القطاعات المختلفة (حكومي - خاص - مدني) للتوسع في توفير فرص العمل بمزايا التأمينات الاجتماعية والتأمين الصحي وغيرها مما يقرره القانون.
- دعم برامج التغذية المدرسية وصحة الطفل للتخفيف عن كاهل الاسر وضمان تحييد الابعاد الخاصة بالطفل.
- استمرار العمل على دعم برامج الصحة الانجابية وضبط النمو السكاني على اسس صحية واجتماعية سليمة.
- تشجيع المؤسسات الاهلية على المشاركة في مشروعات استثمارية لتتمكن من زيادة حصص تمويل برامج مكافحة الفقر
- تطوير برامج التمويل الصغير ومتناهي الصغر بما يناسب اتجاهات المجتمع وظروفه

الهدف الثاني: توفير الغذاء:

تعمل الحكومة على العمل على ضمان تحقيق الامن الغذائي وتوفير السلع الغذائية الاساسية وإتاحة منظومة تغذية لكل المصريين، بتحديث القطاع الزراعي ورفع مستوى معيشة سكان الريف، ونمو الانتاجية الزراعية

الوضع الراهن (موارد وامكانيات):

- تعتبر بني سويف من محافظات مصر الوسطى والتي تجود بها المحاصيل الزراعية سواء الصيفية أو الشتوية أو النيلية، وتتميز المحافظة بزراعة وتصدير النباتات الطبية والعطرية.
- وبجانب تلك المحاصيل الزراعية يزرع الاهالي محاصيل اخرى كالبصل والثوم والبنجر، والخضروات بجانب البرسيم كمحصول هام لتغذية الماشية.
- أوضحت نتائج المسح الصحي للأسرة المصرية الاخير ٢٠٢١ أن ما يقرب من ١٦٪ من الاطفال دون السادسة يعانون من الانيميا المتوسطة، وان ما يقرب من ٢٪ يعانون من انيميا حادة. و٢٥٪ انيميا بسيطة.

احتياجات ومشكلات المجتمع في إطار هدف توفير الغذاء:

- ارتفاع اسعار التقاوي والاسمدة والمبيدات بشكل كبير.
- ضعف دور الارشاد والتوجيه الزراعي تجاه المزارعين.
- تعقيدات كبيرة ومعوقات حصول المزارعين على اراضي الظهير الصحراوي لاستصلاحها.
- تلوث العديد من المجاري المائية بمياه الصرف الصحي غير المعالج وانسداد الكثير منها.
- ملوحة التربة وضعف خصوبتها بسبب الري من مياه جوفية غير جيدة.
- التغيرات المناخية الحادة صيفا وشتاءاً.
- نقص الوعي الصحي والتغذوي .

الفرص امام المجتمع لتوفير الغذاء:

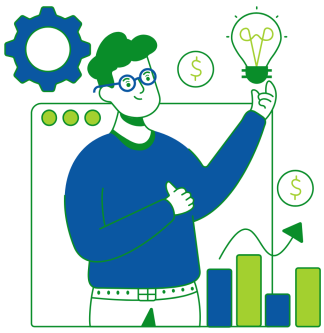

- مشروع الدلتا الجديدة الذي يشمل مشروعي "مستقبل مصر" و« محور الضبعة
- مشروع ١٠٠ ألف من الصوبات الزراعية الانتاجية.
- المشروع القومي للبذور.
- محطة البحوث الزراعية ومركز انتاج التقاوي في مركز ببا.
- التوسع في انشاء محطات معالجة مياه الصرف.

توصيات الدراسة الميدانية:

- تسهيل حصول المزارعين على الاراضي الصحراوية لاستصلاحها
- تسهيل حصول المزارع المستأجر على التقاوي والاسمدة ووسائل المكافحة مباشرة من الجمعيات.
- زيادة انشطة التوعية والارشاد الزراعي.
- الهدف الثالث: إتاحة خدمة صحية متميزة:

الوضع الراهن (موارد وامكانيات):

- إنفاق الاسر على الخدمات والرعاية الصحية يبلغ نسبة ١٠,٤٪ من الانفاق الكلي للأسرة على مستوى الجمهورية. حيث يصل الى ١١,٢٪ في الريف و١٠,٥٪ في الحضر.
- الاسر صغيرة الحجم تتجه للإنفاق على الرعاية الصحية بنسبة أكبر من الاسعر متوسطة وكبيرة الحجم وقد تصل الى أكثر من ١٥٪ من الانفاق الكلي. بينما تصل الى ٨,٨٪ في الاسر ذات الحجم أكبر من ٤ أفراد.
- تركيز خطة الدولة على تفعيل المبادرات الوطنية والرئاسية الداعمة لصحة المواطنين.
- توجد بالمحافظة عدد ١٣ مستشفى حكومي وقد زادت الطاقة الاستيعابية لعدد من المستشفيات

احتياجات ومشكلات المجتمع في اطار ما يتبناه هدف إتاحة خدمة صحية متميزة:

- نقص كبير في الخدمات الصحية في القرى. خاصة الطوارئ وخدمات العيادات للأمراض المعروفة لدى الكبار (الضغط والسكر والقلب والاوعية الدموية ..الخ)
- نقص واضح في الادوية.
- الارتفاع الكبير في اسعار الخدمات الطبية والادوية في القطاع الطبي الخاص.
- النقص الحاد في خدمات ومرافق الرعاية المركزة والحضَانات ووحدات غسيل الكلى ومراكز الاشعة. وندرتها في القرى وقلتها في المراكز.
- نقص اعداد الاطباء في اقسام الطوارئ مع وجود ممرضات فقط.

الفرص امام المجتمع من اجل إتاحة خدمة صحية متميزة:

- المبادرات الرئاسية المتعددة والمتنوعة والمتابعة وتوجيهات رئاسية بتوفير احتياجات كافة المشروعات في قطاع الصحة
- الطفرة الانشائية الكبيرة للمرافق الصحية من خلال مشروعات قومية مثل « حياة كريمة» وتدخلات وزارة الدفاع المصرية في تطوير وانشاء ورفع كفاءة مرافق صحية كبيرة
- مشروعات تنموية في مجال التوعية بالتغذية السليمة والسلوك الصحي والنظافة الشخصية وتنظيم الاسرة والصحة الانجابية والوقاية من الامراض.

توصيات الدراسة الميدانية:

» توفير المستلزمات الضرورية للرعاية الطبية بالمستشفيات الحكومية.

» توفير وسائل الايضاح والتوعية اللازمة لعمل الرائدات الصحيات والمجتمعيات

» الضغط والدعوة لتفعيل قوانين البيئة والمرور بشأن العوادم والتلوث والاعتداء على البيئة للحد من التلوث والاضرار بالصحة العامة.

الهدف الرابع الارتقاء بمنظومة التعليم :

احتياجات ومشكلات المجتمع في اطار ما يتبناه هدف الارتقاء بمنظومة التعليم:

» قلة عدد المدارس الاعدادية في عدد من القرى وعدد كبير من التوابع. ووجودها في قرى ابعد.

» وجود عدد قليل من المدارس الثانوية في كل مركز.

» وجود عدد قليل من المدارس الفنية بكل مركز.

» وجود مدارس التربية الخاصة في عاصمة المحافظة فقط.

» عدم تطبيق قواعد وانشطة الدمج الكلي بالمدارس مع نقص في أعداد المعلمين المتخصصين.

» سوء حالة مرافق المدارس بسبب قلة الصيانة وضعف التمويل المخصص لها.

» عجز اعداد المعلمين وتحمل المعلم فوق نصابه كثيراً.

الفرص امام المجتمع من اجل الارتقاء بمنظومة التعليم:

» الرغبة الشديدة من جانب الحكومة من اجل تطوير التعليم.

» الطفرة الانشائية في المرافق التعليمية ضمن المشروعات القومية والاستثمارات الحكومية والخاصة.

» وجود منصات الكترونية تعليمية متعددة ومتنوعة على المواقع الحكومية والاهلية لكل المواد وكل المراحل.

» ظهور الذكاء الاصطناعي بقوة مما يساعد في العملية التعليمية ويسرع من نقل المعرفة وفهمها ويوفر الوقت للابداع وإطلاق الافكار.

» وجود الجهات الدولية المانحة والداعمة لمصر في ملفات التعليم وخاصة التعاون الالماني في مجال التعليم المزدوج.

» مساهمات كبيرة في توفير الامن الغذائي للأسر والطلاب.

» مساهمات رائدة في مكون التعليم المجتمعي

التوصيات المقترحة:

» تشجيع القطاع الاهلي والخاص والتعاوني على المساهمة في انشاء وتشغيل مرافق تعليمية.

» جذب الاستثمارات الاجنبية (التكنولوجية والتربوية والعلمية).

» العمل على سد العجز من خلال برنامج توظيف وتدريب خريجي كليات التربية والآداب والعلوم.

» تطوير البنية التحتية التكنولوجية بالمدارس والمرافق التعليمية لتكون مناسبة لمنصات التعليم عن بعد والمنصات المتعددة للمعلم والطالب.

الهدف الخامس اتاحة السكن اللائق:

الوضع الراهن (موارد وامكانيات):

- تدعيم مشروعات البنية التحتية في العديد من المراكز.
- انشاء محطات معالجة مياه الصرف في بعض القرى.
- تدعيم وتوسعة محطات المياه في مدينة بني سويف الجديدة.
- تنفيذ عدد ٢٢١ عمارة اسكان اجتماعي بـ ٥٣٠٤ وحدة سكنية بمدينة بني سويف الجديدة
- تنفيذ مشروعات محدودة لبناء عدد من الوحدات السكنية ضمن مشروعات مبادرة «حياة كريمة»
- قيام فريق من الباحثين الميدانيين بوزارة التضامن بعمل تدقيق وحصر للمنازل مبادرة حياة كريمة من منازل الاسر الاكثر احتياجاً لترشيحها للاستفادة من برنامج «سكن كريم» بالمبادرة.

احتياجات ومشكلات المجتمع في إطار ما يتبناه هدف اتاحة السكن اللائق:

- ضيق مساحة المناطق الحالية المأهولة بالسكان مع زيادة الحاجة الى زيادة عدد الوحدات السكنية وخاصة بالقرى.
- سوء حالة التربة في الكثير من القرى عدم مناسبتها للتوسع الرأسي في البناء بسبب زيادة رشح مياه الصرف.
- عدم اكتمال مشروعات الصرف الصحي في الكثير من القرى.
- عدم الاستجابة لطلبات الاهالي بقبول التبرعات بالأراضي لعمل محطات معالجة الصرف في بعض القرى دون ابداء اسباب.
- قلة الوحدات السكنية المطروحة في برامج الاسكان الاجتماعي.

التوصيات المقترحة:

- سرعة تحديد الحيز العمراني لكل وحدة ادارية (مدينة - قرية - عزبة).
- تسريع اجراءات التصالح واصدار اشتراطات بناء تضمن تنظيم البناء والقضاء على مظاهر العشوائية.
- التوسع في برامج الاسكان الاجتماعي المخصص للمحافظة.
- الاسراع في بناء المساكن التي تم رصدها وتدقيقها وتسليمها الى مجلس الوزراء ضمن مبادرة حياة كريمة وبرنامج سكن كريم،

الهدف السادس إثراء الحياة الثقافية والرياضية:

الوضع الراهن (موارد وامكانيات):

- بالمحافظة ٨ بيوت وقصور ثقافة، بالإضافة إلى ٥ مكتبات.
- الانفاق على الثقافة يكاد لا يذكر من بين بنود الانفاق.
- تبنت الدولة مفهوم «معركة الوعي» للتعبير عن قضية التثقيف وبناء الوعي.
- يوجد عدد ١٧٥ مركز شباب ونادي بالمحافظة، وهذا عدد يعتبر مقبول بالنظر الى اعداد القرى.

احتياجات ومشكلات المجتمع في إطار ما يتبناه هدف اثراء الحياة الثقافية:

- قلة المنشآت التي تقدم فعاليات ثقافية بالمجتمعات الريفية.
- سوء حالة المنشآت الثقافية الموجودة وحاجتها الى التطوير.
- الفضاء الاليكتروني الموجود الذي يبث قضايا وافكار بدون سيطرة او مواجهة بالفكر والنقد الفاعل للتغيير.
- ضعف البنية التحتية للعديد من مراكز الشباب بالمحافظة.
- ضعف مهارات مراكز الشباب في جذب المتطوعين للعمل معها والاستفادة من انشطتها.
- عدم انتشار فكرة التطوع الاخضر بالشكل اللازم بين أوساط المتطوعين والمنظمات الاهلية وحتى الحكومية حتى الان.

الفرص أمام قطاع الثقافة بالمحافظة:

- نصوص دستورية قاطعة تحمي الحقوق والحريات الفكرية والابداع في مجال الاداب والفنون وكذلك النشر.
- المبادرة الرئاسية «بداية جديدة لبناء الإنسان»، والتي تهدف إلى تعزيز القيم الإيجابية.
- وجود «سياسة حكومية نحو تعزيز مجال الحرف اليدوية التراثية والتقليدية»
- التوصيات المقترحة نحو العمل على اثراء الحياة الثقافية:
- سن قوانين تحد من استيراد المنتجات المقلدة التي تنافس الحرف التراثية المحلية.
- استحداث فكرة (المنتج الثقافي) داخل القصور وبيوت الثقافة على غرار منتج الاعمال السينمائية.
- إجراء حصر شامل للحرف التراثية في المحافظات، بالإضافة إلى ترميم وتطوير المؤسسات الثقافية التي تحتضن هذه الحرف.

المحور الثاني: تحقيق العدالة الاجتماعية والمساواة

يتضمن هذا المحور هدفين من أكثر الاهداف التي تتعلق بالمساواة وتكافؤ الفرص والعدالة التي تستهدفها الرؤية وتتعلق بتحقيق الشعور بالأمان على الحقوق لدى المواطن المصري.

تعزيز المساواة بين الجنسين:

ان لمصر ريادة في هذا الشأن من بدايات القرن الماضي.

وتضاعف في العقد الاخير مع إطلاق الاستراتيجيات والرؤى المستقبلية للدولة المصرية تحت شعار الجمهورية الجديدة

الوضع الراهن:

- توافقاً ملحوظاً على أن مبدأ المساواة بين الجنسين واضح ويتم تحقيقه بشكل في كثير من الجوانب الحياتية.
- الاصل في المجتمع هو احترام المرأة وتقديرها
- يتفق الجميع على ان هناك مساواة في الرعاية الصحية والغذاء والكساء وما الى ذلك من الحقوق.
- المنشآت الجديدة في المشروعات القومية والاستثمارية اصبحت تراعي كود البناء المصري للاتاحة للاشخاص ذوي الاعاقة.

مشكلات وتحديات أمام تعزيز المساواة بين الجنسين

- وجود ختان الاناث كعادة في معتقدات البعض.
- زواج البنات المبكر بشكل كبير وخاصة في المناطق الريفية.
- بعض مظاهر العنف اللفظي والجسدي تجاه الزوجات من قبل ازواجهن لا تزال واضحة.

الفرص وجهود الحكومة لتحقيق العدالة والمساواة بين الجنسين:

- الاستراتيجية الوطنية لمكافحة العنف ضد المرأة للسنوات
- الاستراتيجية الوطنية للمرأة من أجل تمكينها ٢٠٣٠.
- تعديل قانون العقوبات (٢٠١٦) (المادة ٢٤٢) الخاصة بختان الإناث، حيث تم رفع الجريمة من جنحة إلى جناية.

التوصيات المقترحة:

- الاستمرار في جهود بناء الوعي وزيادة التوعية بحقوق المرأة والطفل وذوي الاعاقة وتنويع وسائلها
- استمرار جهود تمكين النساء وتطوير آلياتها وتسهيل حصولهن على تمويل مشروعات وريادة أعمال.

المحور الثالث: إنشاء نظام بيئي متكامل ومستدام

الوضع الراهن (الموارد وتقييم الوضع البيئي):

- توجد ٧٣ محطة مياه اغلبها محطات سطحية تنتج جميعها ٢٣١ مليون م٣ من المياه النقية.
- توجد ١٧ محطة معالجة مياه الصرف الصحي.
- ارتفاع منسوب الماء الارضي الذي يؤثر على التربة وانتاجيتها ويقلل خصوبة الاراضي.
- توجد محمية كهف وادي سنور، من حجر الألباستر.
- المزارعين على وعي وادراك بمخاطر تغير المناخ.
- كمية القمامة المجمعة سنويا ٢٤٤٢٧٣ طن.
- نسب تدوير المخلفات البلدية في بني سويف ٣,١٦٪ من اجمالي المخلفات التي يتم تدويرها على مستوى الجمهورية.

التحديات والمشكلات:

- اكثر من ثلثي المباني غير متصل بشبكات الصرف الصحي
- ضعف خصوبة التربة جراء زيادة منسوب المياه الارضية بملوحتها وتلوثها بمخلفات عديدة كالمبيدات والصرف.
- تزايد خطورة نمو نبات ورد النيل على تلوث مياه النيل.
- ضعف الوعي بأهمية ومكانة محمية كهف وادي سنور.

الفرص وجهود الدولة

- اصدار استراتيجية التنمية المستدامة، والاستراتيجية الوطنية للتغير المناخي. واصدار دليل معايير الاستدامة البيئية.
- تبني الحكومة للمبادرة الرئاسية (زراعة ١٠٠ مليون شجرة).
- تبني الحكومة جهود التوسع في تحويل السيارات لاستخدام الغاز الطبيعي بديلا عن البنزين والسولار.
- المساهمة في تفعيل سياسة منع الأكياس البلاستكية.
- تطوير المحميات الطبيعية وتعزيز الاستثمار فيها.

كيفية الحفاظ على الموارد الطبيعية

- وقف القطع غير المبرر للأشجار.
- زراعة الأشجار لتعويض تلك التي تم قطعها. وزراعة النباتات المقاومة للجفاف والتكيف مع الظروف المتغيرة.
- إعادة تدوير المنتجات التي تحتوي على الخشب كمواد أولية.
- التقليل من الصيد المفرط. ووقف التعدين غير المستدام.
- ترشيد استهلاك الماء وحمايته من التلوث.

المحور الرابع: تطوير اقتصاد متنوع معرفي تنافسي

الوضع الراهن

- مساهمة القطاع الزراعي بنسبة ٤٥٪ من إجمالي الناتج المحلي بالمحافظة، مما يعكس أهمية تطوير سلاسل القيمة المضافة للمنتجات الزراعية.
- نموا عقارياً خلال العشرة سنوات الماضية وتوسعاً في المباني والمنشآت السكنية والتجارية والخدمية.
- إنشاء مراكز لتجميع وتسويق الحاصلات البستانية.

- طرح جهاز تنمية التجارة الداخلية فرصاً استثمارية واعدة.
- العديد من الصناعات الخفيفة الى المتوسطة حتى الثقيلة.
- بها مجمع سامسونج العالمي الاكبر في الشرق الاوسط.
- صناعات تقوم على تعبئة وتصدير النباتات الطبية والعطرية.

التحديات والمشكلات:

- ضعف في التنوع الاقتصادي والاستثمار في قطاعات جديدة.
- ضعف التكامل بين القطاعات الاقتصادية.
- ضعف الاستثمار في المشروعات الناشئة.

أبرز جهود الدولة في هذا السياق

- تنفيذ مشروعات الاستثمار الزراعي من خلال مبادرات التمويل منخفض الفائدة للمزارعين.
- إطلاق برامج تدريب وتأهيل للشباب لزيادة مهاراتهم وتوافقها مع احتياجات سوق العمل.
- دعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة من خلال برامج تمويلية.

أبرز الفرص السانحة والقطاعات الواعدة

- مشروعات التكنولوجيا الزراعية لتعزيز الإنتاجية وتقليل الفاقد.
- تنمية قطاع الصناعات التحويلية.
- تعزيز الاقتصاد الرقمي وتشجيع الشركات الناشئة في مجال التقنية المالية والتجارة الإلكترونية.

أبرز المشاريع والمبادرات المقترحة

- إنشاء حاضنات أعمال تكنولوجية لدعم الشركات الناشئة.
- تنفيذ مشروعات تطوير البنية التحتية للإنترنت لتمكين التحول الرقمي في الأعمال التجارية.
- إطلاق مشروعات تصنيع زراعي للاستفادة من المحاصيل المحلية وتعزيز فرص التصدير.

المحور الخامس: بناء بنية تحتية متطورة

الوضع الراهن:

- شبكة جيدة من الطرق الرئيسية بين بني سويف والمحافظات، وطرق.
- طرق رئيسية بين القرى مرصوفها في اغلبها جيدة ولكنها ضيقة. وتحتاج الى ازدواج وتأهيل الجوانب.
- تفرق مواقف السيرفيس داخل كل مدينة حسب الاتجاه.
- نقص في وسائل المواصلات في ساعات الذروة وايام الخميس والاحد في كل الاتجاهات.
- ضعف السيطرة الادارية والمرورية على اسعار تعريفة النقل بالميكروباصات في ساعات وايام الذروة

التحديات وأثر التغير المناخي على النقل والمواصلات في محافظة بني سويف

- ضعف حالة البنية التحتية في العديد من المناطق.
- تدهور حالة الطرق وخاصة الطرق الداخلية والريفية.
- محطات الحافلات وسيارات الأجرة في العديد من المناطق تفتقر إلى التنظيم والتجهيزات الأساسية.
- تلوث الهواء بسبب وسائل النقل التقليدية.
- الازدحام المروري مما يزيد من استهلاك الوقود والانبعاثات.
- تراجع كفاءة النقل بسبب ارتفاع درجات الحرارة.

الفرص في النقل والمواصلات في بني سويف

- الاستثمار الكبير في البنية التحتية حاليا.
- الطفرة التكنولوجية في مجال النقل والمواصلات.
- الموقع الجغرافي المتميز الوسيط بين اقاليم الجمهورية.
- وجود ورش تطوير عربات السكة الحديد بكوم ابو راضي.
- القوى العاملة الشابة والقابلة للتأهيل والتدريب.
- الأراضي المتاحة اللازمة لاستخدامها في بناء طرق جديدة وإنشاء مراكز لوجستية.

التوصيات المقترحة:

- تعزيز مرونة البنية التحتية لمواجهة ظواهر الطقس.
- تشجيع وسائل النقل المُستدامة ومنخفضة الكربون.
- دمج اعتبارات التغير المناخي في تخطيط النقل ومشاريع البنية التحتية وتطوير سياسات النقل.
- الاستثمار في قطاع النقل المستدام.

المحور السادس : تعزيز الحوكمة والشراكات

الوضع الراهن:

- اتاحة المعلومات والبيانات والسياسات عبر الصحف والمواقع.
- يحصل المواطن على معلومات كافية اذا ذهب الى مقر الخدمة.
- التحديات والمشكلات في الشفافية والمساءلة في بني سويف:
- ضعف آليات الحوكمة والرقابة.
- غياب المعلومات الدقيقة والحاجة الى التعريف بالحقوق والخدمات وكافة العمليات المتعلقة بالجمهور.
- تناقل الشائعات والمعلومات المضللة.

الموارد والفرص في بني سويف لتعزيز الشفافية والمساءلة:

- تحديث التشريعات والمعايير لتعزيز الشفافية والمساءلة.
- تعزيز دور المُجتمع المدني في مُراقبة أداء المؤسسات والمُشاركة في صنع القرار.
- توصيات لتعزيز الشفافية والمساءلة في بني سويف:
- تطوير نُظم رقابة داخلية فعّالة في المؤسسات الحكومية، وتعزيز استقلالها وحيادها.
- سن تشريعات حديثة ومتطورة لمجابهة الوسائل الحديثة والتقليدية للفساد مع تطبيق قواعد الشفافية والمساءلة.
- بناء شراكات فعالة مع القطاع الخاص والمجتمع المدني:

الوضع الراهن:

- شراكات في عدة قطاعات خدمية مثل التحصيل والدعم الفني.
- كما تبرز شراكات الجهات التنموية المانحة العاملة في مصر
- التحديات التي تواجه الشراكة مع القطاعات في بني سويف:
- ضعف البنية التحتية.
- البيروقراطية وضعف الحوكمة.

الموارد والفرص المتوفرة في الشراكة مع القطاع الخاص:

- موارد طبيعية وبشرية وقوة العمل الشّابة والكفاءات المتخصّصة في مختلف المجالات من أبرز ميزات المحافظة.
- الدّعم الحكومي للشراكة مع القطاع الخاص.
- التوصيات لتفعيل دور الشراكة مع القطاعات الثلاث داخل المحافظة:
- تعزيز دور الجمعيات الزراعية في تفعيل الزراعات التعاقدية
- تشجيع الاستثمار في الصناعات التحويلية نظراً لوفرة المنتجات الزراعية الأولية.

المنهجية

منهجية الدراسة

يهدف مشروع «تعزيز أدوار المنظمات غير الحكومية في تحقيق التنمية المستدامة والعمل المناخي - تمكين مستدام» الى تعزيز دور منظمات المجتمع المدني كجهات فاعلة في الحوكمة والتنمية في مصر من خلال إقامة حوار مجتمعي بين منظمات المجتمع المدني والأطراف المختلفة المعنية بالتنمية المستدامة والعمل المناخي والمساهمة بفعالية في عمليات الحكم المحلي، كما يهدف الي إشراك المواطنين والجماعات غير الرسمية في المجتمعات المستهدفة في صنع القرار من خلال إشراكهم في تقييم احتياجات التنمية المستدامة لمجتمعاتهم؛ ويسعى المشروع لتحقيق:

- تطوير قدرات الجمعيات الشريكة في نواحي الحكومة والإدارة الفعالة
- تمكين الجمعيات الشريكة من حيازة رؤية تنموية معرفة بأهداف التنمية المستدامة والعمل المناخي
- زيادة مشاركة المواطن في مبادرات تطبيق اهداف التنمية المستدامة
- إيجاد الية فعالة للتنسيق بين الجمعيات الشريكة وكيانات الحكم المحلي بخصوص انفاذ اهداف التنمية المستدامة والعمل المناخي
- إيجاد الية واضحة وفعالة لمشاركة المنظمات غير الحكومية في صنع القرارات والسياسات الخاصة بالجوانب المختلفة للتنمية المستدامة والعمل المناخي على المستوى القومي

النطاق الجغرافي:

تم تنفيذ الدراسة في محافظة بني سويف، من خلال (٧) جمعيات قاعدية كل منها تمثل مركز من مراكز المحافظة كالتالي مؤسسة نهضة بني سويف مركز بني سويف، جمعية معاً للخير مركز الواسطي، جمعية علشانك مكملين يا مصر مركز ببا، جمعية النهضة بالعساكرة مركز سمسطا، جمعية تنمية المجتمع المحلي بالعووانه مركز اهناسيا، مؤسسة مصطفي محمود مركز ناصر، جمعية الإخلاص مركز الفشن

المنهجية المستخدمة:

تم استخدام البحث السريع بالمشاركة (PRA) كأحد الأدوات الفعّالة لجمع البيانات في المجتمعات المحلية، حيث يُركز على إشراك المجتمع المحلي في جمع وتحليل البيانات لفهم احتياجاتهم وتحديد الأولويات.

الاساليب المستخدمة:

تم استخدام أساليب متعددة منها الحلقات النقاشية الجماعية (Focus Group Discussions): لمناقشة قضايا رئيسية مع ممثلين من المجتمع، والمقابلات الفردية (Individual Interviews): لجمع رؤى أعمق حول القضايا المحددة، وتحليل الفئات الاجتماعية (Social Mapping): لتحديد الفئات المستهدفة، مثل كالنساء والأطفال والمزارعين والمعلمين والقادة الطبيعيين وكبار السن، وأصحاب الأعمال الصغيرة..الخ، باستخدام عينة بما يضمن تمثيلًا شاملًا للتنوع في السكان والأنشطة الاقتصادية،

تم استخدام أكثر من (١٠) أدوات لجمع البيانات منها الخرائط التشاركية (Participatory Mapping): لتحديد الموارد والمشكلات الرئيسية، وتحليل الأنشطة اليومية (Daily Activity Analysis): لفهم توزيع الوقت والأنشطة في المجتمع، وأدوات التعرف على المراكز وأدوات المقابلات الفردية لكل من الطبيب والممرضة والرائدة الريفية وموظفين الوحدة المحلية ومديرية الزراعة ومركز الشباب وأدوات المقابلات الجماعية للمزارعين والمعلمين، والقادة الطبيعيين وللذكور والاناث.

وتم تنفيذ المهمة من خلال الخطوات التالية:

» الاتفاق على الأدوات وخطوات العمل الميداني مع فريق مؤسسة نهضة بني سويف وفريق مؤسسة مصر الخير.

» تم تدريب المشاركين في الفترة من ٣٠ نوفمبر الي ٣ ديسمبر ٢٠٢٤ عن منهجية البحث السريع بالمشاركة من الجمعيات والمتطوعين وتمكينهم من أدوات البحث الميداني بمشاركة ٣١ مشارك يمثلون ٧ جمعيات، (وتم تقديم تقرير عن ورشة العمل؛ تقرير المرحلة الأولى)

» بعد التدريب مباشرة، تمت عملية جمع البيانات الميدانية خلال الفترة من ٨ إلى ١٩ ديسمبر ٢٠٢٤، بمشاركة فاعلة من جميع الأطراف المعنية.

» عملية تفريغ وتحليل البيانات بدأت في ٢٢ ديسمبر ٢٠٢٤، واكتملت في ٢ يناير ٢٠٢٥، وشارك في الدراسة ٧ جمعيات شريكة، و٢٦ متطوعًا، و٦ باحثين، وتم إجراء مقابلات مع ما يقرب من ١٣ جهة حكومية في ٧ مراكز بني سويف، وببا، وناصر، الواسطي، اهناسيا، سمسطا، والفشن، وشملت الدراسة ١٥٣ مقابلة فردية و٤٨ مقابلة جماعية، بما يزيد عن ٢٧٧ مشاركًا/مبحوثاً من الفئات المستهدفة، وتم رصد وتحليل ١٦٣ تقريرًا ودراسة واستراتيجية وبيانات خام من المصادر الاصلية والوزارات والمؤسسات ذات صلة.

» كتابة التقرير النهائي وتسليمه الي مؤسسة نهضة بني سويف والشركاء في ٢١ يناير ٢٠٢٥

وجدير بالذكر، ما تم رصده من حماس للمتطوعين وفرق جمع البيانات خلال فترة جمع البيانات مما دفعهم بتوسيع دائرة المستهدفين واختيار مرافق ومصادر اخرى وزيادة مساحة مشاركة المتطوعين وفرق جمع البيانات في تصميم ادوات البحث عن طريق العصف الذهني وتداعي الافكار والمشاركة الفعالة من جانب كل اعضاء فرق جمع البيانات والمؤسسة الشريكة بالصور والتفاصيل والمعلومات عبر مجموعة الواتساب المشتركة والتجانس الكبير والسريع بين الفريق الاستشاري المساعد وفرق جمع البيانات والتعاون الدائم على مدار اليوم حتى ساعات الليل

وتمثلت التحديات في:

» تأجيل او رفض بعض من العاملين والقيادات بالجهات الحكومية المشاركة في عملية جمع البيانات والادلاء بالمعلومات كالتربية والتعليم ومرافق المياه والصرف الصحي بحجة التعليمات الامنية.

» ضعف حركة المواصلات في المناطق الريفية في المساء والتي كانت تحد من حركة جامعي البيانات وترفع تكلفة الانتقال

» ظروف الطقس البارد المفاجئ كانت تحد من حركة جامعي البيانات والمشاركين وتتسبب في تأجيل بعض اللقاءات.

» تزامن مواعيد امتحانات الجامعات مع فترة جمع البيانات مما يصعب الامور على العديد من المتطوعين ويثقل كاهلهم.

» تزامن الأحداث السياسية الاخيرة مع فترة جمع البيانات وصدور التعليمات الامنية بالتقليل والحد من التجمعات وخاصة بالأماكن العامة..(مرفق فريق العمل، والجمعيات الشريكة، وأدوات العمل)

وصف محافظة بني سويف

كانت تسمى (بوفيسيا)، احدى أقدم المدن المصرية المقدسة فى وادى النيل التى لعبت دورا رائدا فى الحضارة المصرية القديمة وكانت مقرا للملك نيسويت، وهو احد ملوك مصر القديمة، قبل توحيد القطرين، فقد كانت عاصمة للدولة المصرية في عصر الاسرتين التاسعة والعاشرة في نهاية عصر الدولة القديمة. وظلت تحتل مكانة واضحة في العصور البطلمية والرومانية والاسلامية

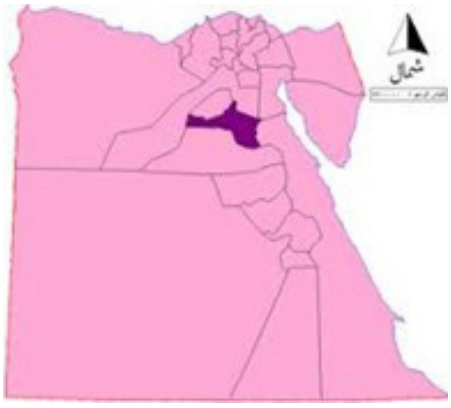

المساحة:

على الرغم من أن المساحة الكلية للمحافظة لاتمثل سوى حوالى ١% من إجمالي مساحة جمهورية مصر العربية حيث تبلغ مساحتها حوالي ١٠٩٥٤ كيلومتر مربع، غير أنها تشتهر بالجمع بين الطابعين الزراعي والصحراوي، كما أن لها أهمية خاصة من حيث إنتاج الفاكهة والخضروات والنباتات العطرية. وتمثل الأرض الزراعية ١٢٪ من إجمالي مساحة المحافظة، في حين تبلغ مساحة الأراضي الصحراوية حوالي ٨٨٪ ، هذا الجمع بين الطبيعة الزراعية والصحراوية أدى إلى تمتع هذه المحافظة بتنوع فريد ورائع في البيئة النباتية والبرية. (عن البوابة الاليكترونية للمحافظة)

الموقع والتقسيم الاداري:

تنتمي محافظة بني سويف اى اقليم شمال الصعيد الذي يضم الفيوم والمنيا وأحيانا جنوب الجيزة في بعض التقسيمات لدى بعض المصالح الحكومية الخدمية. تحدها من الشمال محافظة الجيزة، ومن الشرق محافظة البحر الاحمر، ومن الجنوب المنيا ومن الغرب تتلاقى حدودها مع الفيوم والجيزة والمنيا خاصة في الظهير الصحراوي الغربي

وتنقسم المحافظة الى سبعة مراكز:

المركز	المدن	الوحدات القروية	القرى والتوابع
بني سويف	١	٧ وحدات محلية	٣٤. قرية + ١١٨ عزبة
الواسطى	١	٦ وحدات محلية	٣٢ قرية + ١٣٦ عزبة
ناصر	١	٥ وحدات محلية	٢٠ قرية + ٩٥ عزبة
اهناسيا	١	٥ وحدات محلية	٣١ قرية + ١١٢عزبة
سمسطا	١	٤ وحدات محلية	٢١ قرية +٥٩ عزبة
ببا	١	٦ وحدات محلية	٤٠ قرية + ١٠٥ عزبة
الفشن	١	٦ وحدات محلية	٣٣ قرية + ١٨٤ عزبة

جدول رقم (٢) السكان حسب الاقامة لمحافظة بني سويف		
الاقامة	النوع	عدد السكان
حضر	ذكور	٣٧٠٢٦١
	إناث	٤٥٣٧٦٦
	جملة	٩٢٤٠٢٧
ريف	ذكور	١٤٠٩٧٦٢
	إناث	١٣١٩٢٤٠
	جملة	٢٧٢٩٠٠٢
جملة	ذكور	١٨٨٠٠٢٣
	إناث	١٧٧٣٠٦
	جملة المحافظة	٣٦٥٣٠٢٩

السكان والقوة البشرية:

حسب بيانات الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء بشأن تقدير السكان في ١/ ٧ / ٢٠٢٤ بلغ عدد السكان ٣٦٢٤١٤٢ نسمة، يسكن اغلبهم (ثلاثة ارباع السكان) في ريف مراكز المحافظة، ويمثل مركز ومدينة بني سويف أكبر المراكز من حيث عدد السكان، على الرغم من ان مساحات المراكز تكاد تكون متساوية الى حد ما

وحسب بيانات المصدر نفسه نجد أن تقديرات قوة العمل (١٥سنة فأكثر) طبقاً للنوع والمحافظة ٢٠٢٣ تشير الى عدد الذكور بلغ (٨٧٤١٠٠) وعدد الاناث (٢٨٥٠٠٠) وكانت نسبة الاناث لاجمالي قوة العمل ٢٤,٦٪.

وقد بلغ عدد الذكور المشتغلين من قوة العمل (٨٥١٠٠٠)، وعدد الاناث (٢٦٣٥٠٠)، يسكن منهم (٢٤٨٨٠٠) في الحضر، و(٨٦٥٧٠٠) في الريف. ليصبح عدد المتعطلين من الذكور (٢٣١٠٠) و (٢١٥٠٠) من الاناث، وعلى ذلك يتحدد معدل البطالة بين الذكور (٢,٦٪) وبين الاناث (٧,٥٪). وهي من المحافظات ذات المعدلات الاقل للبطالة على مستوى الجمهورية. وذلك بالرغم من أن معدل البطالة كان في العام السابق ٢٠٢٢ (٢,٤٪) بين الذكور و (٩٪) بين الاناث

خصائص السكان

تمر مصر وبالتالي بني سويف كواحدة من المحافظات التي تمثل جزء من نسيجها بمرحلة (الفرصة الديموجرافية) حيث ان ما يقرب من ثلثي السكان في سن العمل، تلك الفرصة التي يجب استغلالها، وخاصة ان ما يقرب من الثلث في سن الطفولة مما يعني ان المستقبل مبشر إذا ما أحسن استغلال تلك القوة البشرية.

وبالنظر الى بيانات التعداد السكاني الاخير وتقديرات السكان الصادرة عن الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء، تلك الطفرة السكانية والفرصة واضحة، كما نجد ان نسبة السكان الاميين في العمر ١٠ سنوات فأكثر حوالي ٤٠٪ في الريف و ٢٤٪ في الحضر، جدول رقم (٣) فئات السن للسكان بمحافظة بني سويف

ونسب الالتحاق بالتعليم حالياً ٢٧٪ من السكان في العمر ٤ سنوات فأكثر، كما نجد ان الذين التحقوا وانهوا التعليم بنسبة مماثلة تقريباً، بينما نجد أن نسب التسرب حوالي ٦٪ ويزيد التسرب في نهاية المرحلتين الابتدائية والاعدادية بشكل كبير

ونجد أن اسباب التسرب التي تعود الى الفرد نفسه مثل الرسوب المتكرر او عدم رغبة الفرد في التعليم تمثل ما يزيد عن ٥٧٪، بينما اسباب التسرب التي تعود الى الاسرة مثل عدم رغبة الاسرة وتزويج الفرد والظروف المالية تمثل حوالي ٢٧٪ من الحالات

الحالة الزواجية لسكان المحافظة:

طبقا لبيانات اخر تعداد سكاني اجراه الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء نجد أن السكان في العمر ١٨ سنة فأكثر يمثلون اكثر من ٤٥٪ من سكان المحافظة، وأن ما يزيد عن ٧٠٪ منهم متزوجون حالياً، وان حوالي ٢٠٪ من تلك الفئة لم يتزوج ابداً. والجدول التالي يوضح العمر عند الزواج الاول، والذي يتضح منه وجود نسبة ما يقرب من ٣٪ من الذين سبق لهم الزواج قد تزوجوا في العمر اقل من ١٥ سنة، وان ٣٥٪ تزوجوا في العمر من ١٥ الى اقل من ٢٠سنة، وقد أكدت الدراسة الميدانية أن زواج الفتيات في العمر اقل من ٢٠ سنة منتشر ويعتبر طبيعياً في ريف المحافظة بالرغم من استنكار أغلب المشاركين للزواج المبكر مما يستدعي العمل على التصدي لهذه الظاهرة التي لم تختفي الاحصاءات الحيوية:

جدول رقم (4) السن عند الزواج الاول

	النوع	الإجمالى	السن عند الزواج الاول							
			أقل من 15سنة	-15	-20	-25	-30	-35	-40	+45
حضر	ذكور	147,633	204	10,319	55,211	55,739	20,848	3,986	888	438
	إناث	170,869	5,763	70,007	68,146	21,813	3,650	920	299	271
	جملة	**318,502**	**5,967**	**80,326**	**123,357**	**77,552**	**24,498**	**4,906**	**1,187**	**709**
ريف	ذكور	496,668	773	49,961	234,749	161,578	40,986	6,365	1,394	862
	إناث	576,089	32,183	349,642	158,603	27,871	5,104	1,457	557	672
	جملة	**1,072,757**	**32,956**	**399,603**	**393,352**	**189,449**	**46,090**	**7,822**	**1,951**	**1,534**
جملة	ذكور	644,301	977	60,280	289,960	217,317	61,834	10,351	2,282	1,300
	إناث	746,958	37,946	419,649	226,749	49,684	8,754	2,377	856	943
	جملة	**1,391,259**	**38,923**	**479,929**	**516,709**	**267,001**	**70,588**	**12,728**	**3,138**	**2,243**

معدلات المواليد والوفيات ومعدل الزيادة الطبيعية بمحافظة بني سويف وفقاً لتقديرات الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء

جدول رقم (٥) معدلات المواليد والوفيات

معدل المواليد			معدل الوفيات			معدل الزيادة الطبيعية		
حضر	ريف	جملة	حضر	ريف	جملة	حضر	ريف	جملة
٢٨,٧	٢٢,٩	٢٤,٣	٢,٧	٥,٤	٤,٧	٢٥,٩	١٧,٥	١٩,٦

استعراض النتائج (وفق محاور رؤية مصر ٢٠٣٠)

نعرض في هذا القسم نتائج الدراستين المكتبية والميدانية بمنهجية البحث السريع بالمشاركة في ضوء محاور رؤية مصر ٢٠٣٠، وقد تم اختيار ذلك النموذج من العرض بناءاً على اتفاق الرأي بين الشركاء لتحقيق اقصى استفادة من النتائج وربطها بمحاور العمل التي تتبناها كل اجهزة الدولة وقطاعاتها الوطنية في جهودها لتوطين اهداف التنمية المستدامة وتحقيق رؤية مصر بأبعادها الثلاثة الشاملة، كما يتناسب هذا النموذج مع طريقة عمل فرق العمل الميدانية وخططهم وادوات جمع البيانات التي تم تصميمها في ضوء تلك الرؤية الإستراتيجية الوطنية

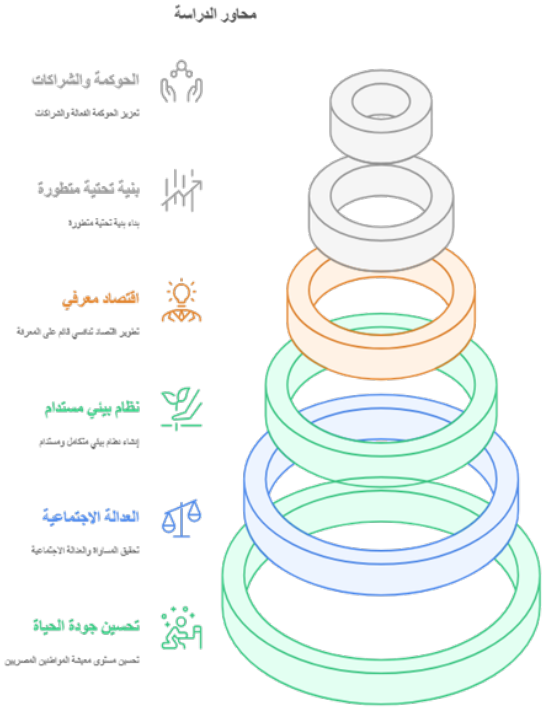

رؤية مصر ٢٠٣٠

هي أجندة وطنية أُطلقت في فبراير ٢٠١٦ تعكس الخطة الاستراتيجية طويلة المدى للدولة لتحقيق مبادئ وأهداف التنمية المستدامة في كل المجالات، وتوطينها بأجهزة الدولة المصرية المختلفة. تستند رؤية مصر ٢٠٣٠ على مبادئ «التنمية المستدامة الشاملة» و«التنمية الإقليمية المتوازنة»، وتعكس رؤية مصر ٢٠٣٠ الأبعاد الثلاثة للتنمية المستدامة: البعد الاقتصادي، والبعد الاجتماعي، والبعد البيئي. وتركز رؤية مصر ٢٠٣٠ على الارتقاء بجودة حياة المواطن المصري وتحسين مستوى معيشته في مختلف نواحي الحياة وذلك من خلال التأكيد على ترسيخ مبادئ العدالة والاندماج الاجتماعي ومشاركة كافة المواطنين في الحياة السياسية والاجتماعية. يأتي ذلك جنبًا إلى جنب مع تحقيق نمو اقتصادي مرتفع، احتوائي ومستدام وتعزيز الاستثمار في البشر وبناء قدراتهم الإبداعية

(نقلاً عن موقع رئاسة الجمهورية)

بتمويل من
الاتحاد الأوروبي

جودة الحياة
ومستوى المعيشة

المحور الأول:
الارتقاء بجودة حياة المواطن المصري وتحسين مستوى معيشته

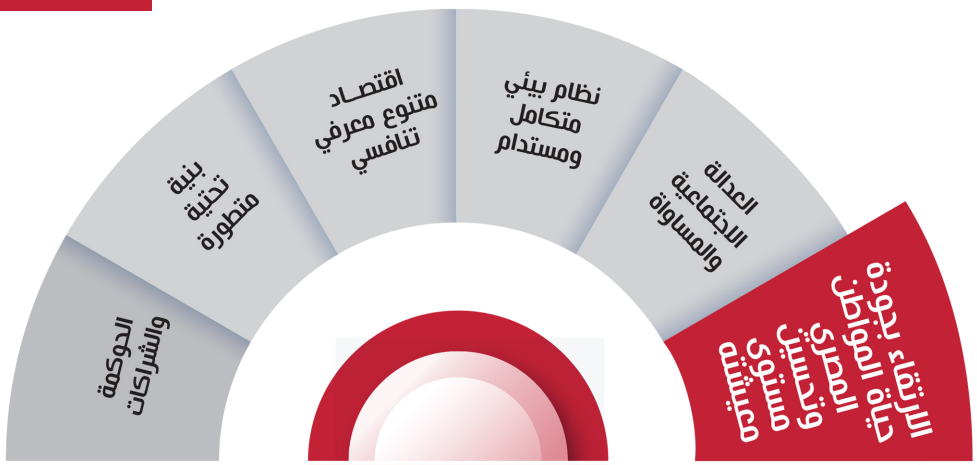

يتضمن هذا المحور عدة اهداف تتعلق بالحياة التي تستهدفها الرؤية وتتعلق بجودة الحياة للمواطن المصري في كل ربوع مصر، مع التركيز على المناطق الاكثر احتياجاً كأولوية في برامج الرصد والدراسة والتنمية وتقديم الخدمات بالمستوى اللائق لحياة كريمة لكل مواطن. من خلال تحقيق أهداف التنمية المستدامة المتعلقة بالفقر، الغذاء، الصحة، التعليم، الإسكان، والثقافة والرياضة

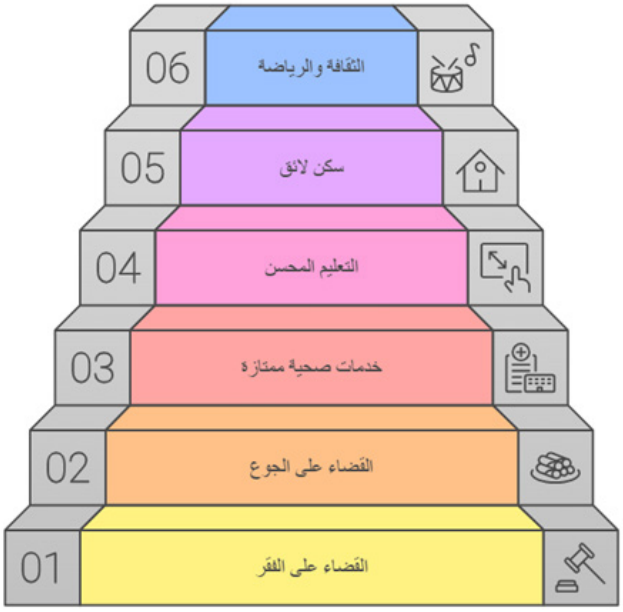

القضاء على الفقر

١. القضاء على الفقر

الوضع الراهن:

وفق اخر تصنيف للمحافظات والقرى بخريطة الفقر المصرية ٢٠٢٠ تاتي محافظة بني سويف بنسبة اجمالية لعدد الفقراء ٤١٪، حيث كان نصيب الحضر من الفقراء حوالي ٣٥٪ والريف حوالي ٤٣٪.

وذلك مما يجعل من تلك المحافظة اولوية في استهداف الكثير من البرامج التنموية الوقائية والحمائية وخطط الاستثمار الحكومية والاهلية

وقد يلفت الانتباه أن مركزين فقط من مراكز المحافظة السبعة تم استهدافه في المرحلة الاولى من المشروع القومي لتطوير قرى الريف المصري «حياة كريمة» بالرغم من ان كل مراكزها تئن بنسب فقر تتعدى ٤٠٪، في حين أن مراكز اخرى من محافظات أخرى تم استهدافها رغم وجود نسب فقر لا تصل الى ٣٠٪!

جدول رقم (٦) نسب الفقر بأقسام ومراكز بني سويف

القسم / المركز	حضر/ ريف	نسبة الفقراء	عدد الفقراء
قسم بنى سويف	حضر	٢١,٢٩	٥٦٧٢٩
مركز بنى سويف	ريف	٣٦,٩٥	١٦٧٧٩٢
قسم مدينة بنى سويف الجديدة	حضر	١٩,٧٥	٦٢٢١
مركز أهناسيا	حضر	٤٧,٥٣	٢٩٦٨٨
مركز أهناسيا	ريف	٤٤,٤٧	١٥٧٥٠١
مركز أهناسيا	جملة	٤٤,٩٣	١٨٧١٨٩
مركز ببا	حضر	٤٨,٤٨	٤٤٧٣٦
مركز ببا	ريف	٤٢,٨٥	١٧٤٩٢٦
مركز ببا	جملة	٤٣,٨٨	٢١٩٦٦٢
مركز سمسطا	حضر	٤٢,٠٥	٢٦٦٥٠
مركز سمسطا	ريف	٤٤,٩٦	١٠٤٦٩٠
مركز سمسطا	جملة	٤٤,٣٥	١٣١٣٤٠
مركز الفشن	حضر	٤٥,٦٣	٥٠٢٤٢
مركز الفشن	ريف	٤٩,٠٠	١٩٢٥٧٦
مركز الفشن	جملة	٤٨,٢٦	٢٤٢٨١٨
مركز الواسطى	حضر	٣٦,٢٩	٢٠٤٨٤
مركز الواسطى	ريف	٤٣,٣٦	٢٠٢٤٠٧
مركز الواسطى	جملة	٤٢,٦٠	٢٢٢٨٩١
مركز ناصر	حضر	٥٢,٤٦	٦٩٧٩٠
مركز ناصر	ريف	٣٩,٨٠	١٠٧١٤٧
مركز ناصر	جملة	٤٣,٩٩	١٧٦٩٣٧

خريطة الفقر ٢٠١٩ / ٢٠٢٠

وقد تبنت الجهات المعنية بقياس مستويات الفقر والقائمة على بحوث ودراسات الدخل والانفاق والوصول الى الخدمات والحقوق، تبنت مفهوم الفقر متعدد الابعاد، وكما تقول د. هبة الليثي في تحليل مؤشرات الفقر انه لا يقتصر على الفقر المادي وعدم القدرة المادية للفرد على الوفاء بالاحتياجات الاساسية (كالطعام - المسكن - الملبس -التعليم - الصحة - الانتقالات)، بل يتعداه ليصبح الحرمان من ابعاد الحياة المختلفة مثل (الوصول للخدمات الصحية والتعليمية وكذا الظروف السكنية الملائمة اى الحرمان من منظور متعدد الابعاد وليس بعد القدرة المادية فقط.

المصدر: حسابات الإسكوا

وقد تصاعدت مستويات الفقر في بني سويف خلال الاعوام الاربعة الاخيرة، تحت وطأة زيادات في معدل التضخم المتوالية وارتفاع الاسعار وتضاعف اسعار الخدمات مع الموجات التضخمية المتوالية، وبالرغم من ارتفاع في مستويات الدخل عبر التدخلات الحكومية، والقرارات الاقتصادية التي تصب في صالح المواطن مثل زيادة الحد الادنى للاجور والعلاوات الاستثنائية في الاجور وضم العديد من الاسر تحت مظلة برامج الحماية الاجتماعية (تكافل وكرامة وغيرها)، إلا ان كل تلك الجهود تؤدي فقط الى التقليل من حدة الفقر متعدد الابعاد وليس خفض معدلاته او القضاء عليه، وهنا لا يمكن تجاهل تلك الجهود الحكومية بالرغم من المشكلات والاحداث السياسية العالمية التي أثرت على قدرة الحكومة في المضي قدما في جهود مكافحة الفقر.

كما لا يمكن تجاهل جهود المنظمات غير الحكومية والمجتمع المدني ممثلا في الجمعيات والتحالف الوطني والاحزاب في تقديم خدمات وسلع وبرامج تدريب وتمويل لمساعدة الاسر لمواجهة تلك المشكلة

وقد نجد أنه من المهم الاشارة الى الابعاد المتعددة والتي تصنف الاسرة الفقيرة إذا ما حرمت من الحصول عليها واوزانها وفق حسابات الاسكوا وكما وردت في إطار الدليل الوطني للفقر المتعدد الابعاد في مصر لعام ٢٠٢٢:

وبهذا قد نستطيع تفسير ما يحدث وارتفاع نسب الفقر متعدد الابعاد بالرغم من ارتفاع مستويات الدخل وزيادة فرص العمل المعروضة، وتنوع مصادر تقديم الخدمات وزيادة منافذها، وزيادة عدد المبادرات التنموية والخدمية...الخ

وكما ذكرنا سابقاً فإن معدل البطالة (في العمر ١٥ - ٦٤ سنة) في بني سويف حسب احصاء الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء عام ٢٠٢٢ بين الذكور ٢,٤٪ وبين الاناث ٩٪ ، وفي احصاء اخر للعام ٢٠٢٣ فقد بلغت نسبة البطالة بين الاناث ٧,٥٪ مقابل ٢,٦٪ بين الذكور حسب نشرة بيانات العمل في اصدارات مصر في ارقام للجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء للعام ٢٠٢٣.

وهو ما يراه الاهالي المشاركون في الدراسة الميدانية مخالفاً للواقع بسبب اختلاف رؤية الاهالي لمفهوم البطالة وهو الفرد الذي لا يجد فرصة عمل دائمة بها كل الامتيازات التأمينية (وظيفة) على حسب تعبير اغلبهم

وحسبما اظهرت الدراسة الميدانية ومقابلة الاهالي والفئات المجتمعية المتنوعة نجد أن الجميع يعاني من الغلاء وارتفاع الاسعار بشكل مستمر في كل اوجه الاحتياجات من السلع والخدمات ومستلزمات الانتاج الزراعي او الصناعي، منتقدين عدم التدخل لوقف الزيادات المستمرة

كما أوضحت النتائج بالدراسة الميدانية أن هناك زيادة في معدلات عمل الاطفال في انشطة الزراعة والخدمات كالتوصيل والبيع واحتراف قيادة التوكتوك، وغيرها من الاعمال للمساهمة في زيادة دخل اسرهم. كما أن هناك زيادة في التحاق الكبار بفرص العمل غير المنتظمة والعمل باليومية، وتلك الاعمال لا تدر دخلا كافياً مع زيادة معدلات التضخم، كما يفاد جميع المشاركين أن زيادة قيمة الدخل لا يتناسب مع زيادة الاسعار ومعدلات التضخم المتلاحقة معا

وحسب ما اشارت نتائج دراسة الدخل والانفاق في مصر نجد ما يلي:

» كلما زاد عدد افراد الاسرة زاد احتمال تعرض الاسرة لمخاطر الفقر متعدد الابعاد.

» تزيد نسبة الفقر بين الافراد ذوي مستوى التعليم المنخفض (امي - يقرأ ويكتب - تعليم اساسي - تعليم ثانوي فني).

» تزيد نسبة الفقر في المناطق الريفية للعوامل السابقة بالاضافة الى عامل توفر الخدماتعدم قدرة الريفيين على الحصول عليها.

» يتسرب اطفال الاسر الفقيرة من التعليم او يحصلون على تعليم منخفض، وبالتالي يحدث توارث للفقر.

» العاملون في اعمال مؤقتة أو غير منتظمة أكثر عرضة للفقر لحرمانهم من التأمينات الاجتماعية والتأمين الصحي.

» وبالنظر الى مؤشرات حساب الفقر متعدد الابعاد وبالنظر الى نتائج الدراسة الميدانية وآراء الاهالي من كل الفئات نجد توافقاً واضحاً حيث اشار الاهالي المشاركين الى أن العمل في الاعمال غير الرسمية وغير المنتظمة وعدم الحصول على (الوظيفة) يزيد من هشاشة تلك الاسر نظراً لعدم تمتعهم بالتأمينات الاجتماعية والتأمين الصحي، وكذلك ضعف في فرص حصول الاطفال على قدر مرتفع من التعليم وزيادة فرص عدم الالتحاق بسنوات الدراسة او التسرب منها. كل ذلك بالاضافة الى ارتفاع الاسعار الذي يحرم الاسر من الحصول على احتياجاتهم العادلة من الغذاء والرعاية الصحية والسكن الملائم والخدمات المتعلقة بمرافق ذلك المسكن.

احتياجات ومشكلات المجتمع في إطار ما يتبناه هدف القضاء على الفقر:

قام كل المشاركين بتحديد ووصف احتياجات مجتمعاتهم ومشكلاته بشكل من التفصيل يكاد يكون متشابه ومتطابق في كل مراكز المحافظة، كما قاموا بترتيب تلك المشكلات وتحديد اولوياتها بالنسبة لهم، وفيما يتعلق بهدف القضاء على الفقر ركز المشاركون على ما يلي

» ارتفاع معدلات التضخم وزيادة اسعار كل السلع وخاصة السلع الضرورية والغذائية منها.

» وقد عبر الكثيرون عن الضغوط الاقتصادية على الاسر وكان أحد المشاركين يقول بنبرة حزن» محدش عايش مرتاح كل بيت وفيه هم»

» نقص حاد في فرص العمل في المناطق الريفية التي يقطنها اغلب سكان المحافظة، وقصرها على مناطق ابعد من سكن العاطلين في ظل تكلفة انتقال كبيرة.

» تدني الحالة الصحية للاطفال بسبب فقر الاسرة وسوء التغذية.

» زيادة نسبة عمل الاطفال في اعمال خطرة مثل الورش وتوصيل الطلبات وقيادة التوكتوك.

» صعوبة الحصول على المساعدات النقدية (تكافل وكرامة) وطول مدة دراسة وقبول الطلبات الجديدة وطلبات التظلم.

» صعوبة الحصول على بطاقات التموين ودعم الخبز لفئات كثيرة من الاسر.

» توريط الفقراء في ديون وغرامات بسبب انتشار كبير لبرامج التمويل الصغير ومتناهي الصغر (الصورية) التابعة لشركات تمويل وجمعيات بنسبة فوائد عالية ودون تطبيق شروط التمويل بشكل سليم مثل التساهل والتزوير في شرط وجود مشروع.

» كما لفت المشاركون في الدراسة الميدانية النظر الى أن هناك نسبة واضحة من الفقراء لا يحصلون على المساعدات النقدية الحكومية لانها مشروطة بوجود أطفال في الاسرة او وجود اطفال ملتحقون بالتعليم، وبالتالي تتسرب تلك النسبة من برامج الحماية الاجتماعية مما يزيد من فرص التعرض للفقر.

أثر الفقر على المرأة

» إن الفقر يمثل تحديًا كبيرًا، وهو ما يؤثر بشكل عام على جميع الفئات، بما في ذلك النساء يمكن استخلاص بعض النقاط ذات الصلة من المصادر التي تُناقش الفقر، حول الفقر وأثره المحتمل على المرأة:

» ضعف القدرة الاقتصادية: يُؤدي الفقر إلى ضعف القدرة الاقتصادية للمرأة، مما يحد من استقلاليتها وقدرتها على اتخاذ القرارات.

» محدودية فرص التعليم: يُساهم الفقر في حرمان الفتيات من فرص التعليم، مما يُقلل من فرصهن في الحصول على وظائف جيدة في المستقبل

» زيادة الأعباء: غالبًا ما تتحمل النساء في الأسر الفقيرة أعباء إضافية، مثل رعاية الأطفال وكبار السن، مما يزيد من ضغوط الحياة عليهن

» صعوبة الوصول للخدمات: يُمكن أن يُعيق الفقر وصول المرأة إلى الخدمات الأساسية مثل الرعاية الصحية، مما يؤثر على صحتها ورفاهيتها.

» الاعتمادية الاقتصادية: قد يؤدي الفقر إلى زيادة اعتماد المرأة على الرجل اقتصاديا مما يزيد من تبعيتها له

أهمية السياسات الشاملة:

» من المهم تصميم سياسات شاملة لمعالجة الفقر، مع الأخذ في الاعتبار الفوارق بين الجنسين، من أجل تحقيق التنمية المستدامة...، والتكامل بين السياسات الاقتصادية والاجتماعية والقطاعات المختلفة لتحقيق تأثير فعال في مكافحة الفقر. وأن تتضمن هذه السياسات برامج محددة لتمكين المرأة اقتصاديًا واجتماعيًا، مع مراعاة احتياجاتها وظروفها الخاصة..

أثر الفقر على الاطفال

الأطفال في الأسر الفقيرة قد يواجهون صعوبات متعددة منها:

» محدودية الحصول على الغذاء والتغذية: يؤدي الفقر إلى سوء التغذية بين الأطفال، مما يؤثر سلبًا على نموهم البدني والعقلي.

» صعوبة الحصول على الرعاية الصحية: يواجه الأطفال في الأسر الفقيرة صعوبة في الحصول على الرعاية الصحية اللازمة، مما يزيد من خطر الإصابة بالأمراض

» محدودية فرص التعليم: يُساهم الفقر في حرمان الأطفال من فرص التعليم أو اضطرارهم للتسرب من المدارس، مما يُقلل من فرصهم المستقبلية.

» عمالة الأطفال: يضطر الأطفال في الأسر الفقيرة إلى العمل لكسب الرزق، مما يعرضهم للاستغلال ويعيق نموهم

» الآثار النفسية والاجتماعية: يُؤثر الفقر سلبًا على الصحة النفسية والاجتماعية للأطفال، مثل زيادة التوتر والقلق والشعور بالدونية.

» التأثر بالظروف البيئية: الأطفال في الأسر الفقيرة أكثر عرضة للتأثر بالظروف البيئية السيئة مثل التلوث أو عدم توفر المياه النظيفة، وهذا يمكن أن يسبب مشاكل صحية كبيرة لهم.

أهمية السياسات الشاملة:

» تؤكد المصادر على أهمية تصميم سياسات شاملة لمعالجة الفقر، مع الأخذ في الاعتبار احتياجات الأطفال، من أجل تحقيق التنمية المستدامة والتكامل بين السياسات الاقتصادية والاجتماعية والقطاعات المختلفة لتحقيق تأثير فعال في مكافحة الفقر وأن تتضمن هذه السياسات برامج محددة تستهدف الأطفال بشكل مباشر وتوفر لهم الخدمات الأساسية مثل التعليم والرعاية الصحية والتغذية السليمة، مع مراعاة احتياجاتهم وظروفهم الخاصة.

أثر الفقر على ذوي الاعاقة

يمكن استخلاص بعض النقاط العامة حول الفقر وأثره المحتمل على ذوي الإعاقة:

» الفقر وتحدياته: الفقر يمثل تحديًا كبيرًا في مصر، وهو ما يؤثر بشكل عام على جميع الفئات، بما في ذلك ذوي الإعاقة.

» زيادة التهميش والإقصاء: يُؤدي الفقر إلى تفاقم التهميش والإقصاء الذي يُواجهه بالفعل ذوي الإعاقة في المجتمع.

» محدودية الوصول للخدمات الأساسية: يُواجه ذوي الإعاقة صعوبة أكبر في الوصول إلى الخدمات الأساسية مثل الرعاية الصحية والتعليم والتأهيل المهني، وقد يزيد الفقر هذه الصعوبة.

» صعوبة الحصول على فرص العمل: يُعيق الفقر حصول ذوي الإعاقة على فرص عمل مناسبة، مما يزيد من اعتمادهم على الآخرين.

» تدهور الأوضاع الصحية: يُؤدي الفقر إلى تدهور الأوضاع الصحية لذوي الإعاقة، بسبب سوء التغذية وعدم الحصول على الرعاية الصحية اللازمة.

» زيادة الأعباء على الأسر: يُؤدي وجود فرد من ذوي الإعاقة في الأسرة الفقيرة إلى زيادة الأعباء المادية والمعنوية على الأسرة.

» ضعف الحماية الاجتماعية: قد لا يتمكن ذوي الإعاقة في الأسر الفقيرة من الحصول على الحماية الاجتماعية الكافية، مثل المساعدات المالية والخدمات التأهيلية.

أهمية السياسات الشاملة:

أهمية تصميم سياسات شاملة لمعالجة الفقر، مع الأخذ في الاعتبار احتياجات ذوي الإعاقة، من أجل تحقيق التنمية المستدامة. والتكامل بين السياسات الاقتصادية والاجتماعية والقطاعات المختلفة لتحقيق تأثير فعال في مكافحة الفقر وأن تتضمن هذه السياسات برامج محددة لتمكين ذوي الإعاقة اقتصاديًا واجتماعيًا، مع مراعاة احتياجاتهم وظروفهم الخاصة. وأن تضع السياسات في الاعتبار توفير سبل الوصول إلى الخدمات والموارد المتاحة

الفرص أمام المجتمع للقضاء على الفقر:

منذ حددت الدولة اهدافها الاستراتيجية بالقضاء على الفقر، عملت على التحرك من خلال منظومة متكاملة تدعمها كل الاطراف ولكل منها دور فيها، فتم طرح البرامج والمشروعات والمبادرات التي توفر الحماية الاجتماعية المطلوبة في ظل تنفيذ خطوات الاصلاح الاقتصادي، والاستمرار في خطط واستهدافات النمو السنوية

الموارد والفرص وجهود الدولة في القضاء على الفقر:

» حزم برامج الحماية الاجتماعية التي اطلقتها الدولة عقب عملية الاصلاح الاقتصادي (تكافل - كرامة –الخدمات المتكاملة منظومة الخبز - العمالة غير المنتظمة– برنامج الـ ١٠٠٠ يوم الاولى في حياة الطفل)....الخ).

» مشروع "رواد ٢٠٣٠" الذ أطلقته وزارة التخطيط الذي يعمل على تمكين وتشجيع الشباب على البدء في أعمالهم التجارية، حيث يقوم المشروع باحتضان الأفكار والشركات الناشئة، خاصة تلك التي تعمل على تلبية الاحتياجات المحلية. علاوة على ذلك، يقوم "رواد ٢٠٣٠" بتحويل بعض الأفكار التي لها مردود مباشر على الاقتصاد وعجلة الإنتاج إلى شركات قائمة على أرض الواقع. وبالتالي يُساهم هذا المشروع في توفير فرص عمل للشباب، ومن ثم خلق جيل جديد قادر على توفير فرص عمل لنفسه وليس جيلًا منتظرًا للتعيين الحكومي.

» برامج قومية للتشغيل وللتديب من اجل التوظيف في اغلب الوزارات مثل وزارة الاتصالات ووزارة العمل.. وغيرها.

» منظومة الرقمنة بالحكومة المصرية التي تتيح التواصل مع كافة الجهات الرسمية والحصول على معلومات وتقديم تظلمات وشكاوى والحصول على خدمات واستجابة سريعة.

جهود مشتركة من المجتمع المدني بدعم وشراكة حكومية:

» اجتهدت منظمات المجتمع المدني في تصميم وتنفيذ دراسات حديثة تدعم فهم قضايا الفقر وتنير طريق الداعمين والحكومة على العمل في الحد والقضاء على الفقر. وعلى سبيل المثال قامت مؤسسة ساويرس ومعمل عبد اللطيف جميل لمكافحة الفقر بتصميم دراسات وتنفيذ مشروعات لتفسير وفهم قضايا الفقر ونقل الاصول الانتاجية في مشروع «باب أمل» وكذلك "منتدى الخريجين الأول لكلية الاقتصاد والإدارة" بجامعة ٦ أكتوبر، ومنتدى البدائل ..الخ

» تعدد الجهات التي تقدم تمويلات للمشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر مع وجود قانون ينظم عملها. وهيئة الرقابة المالية التي تراقب اعمال التمويل والاقراض وتنظم شئونه وتقدم الدراسات.

» برامج عمل مشتركة من خلال التحالف الوطني للعمل الاهلي الممثل للعديد من المؤسسات والجمعيات القادرة والتي لها اسهامات وبرامج في دعم الاسر الفقيرة وبرامج التوظيف ودعم السلات الغذائية، ودعم الغارمين، وبرامج توليد الدخل، صناديق الزكاة والصدقات ..الخ.

» تسهيل نفاذ الفقراء للبنى التحتية والخدمات الاجتماعية الأساسية مع التركيز على خدمات الماء والصرف الصحي والسكن الاجتماعي والطاقة المنزلية، مثل جهود مؤسسة نهضة بني سويف في مجال المياه والصرف وجهود مؤسسة مصر الخير في مجال توليد الدخل وتأهيل المساكن وكفالة الطلاب غير القادرين، وغيرها من البرامج الداعمة.

بتمويل من الاتحاد الأوروبي

التوصيات المقترحة للقضاء على الفقر من خلال ما تم رصده وحلول توصي به الدراسة الميدانية:

التوصيات المقترحة	شركاء التنفيذ
التنسيق والتكامل بين القطاعات المختلفة (حكومي - خاص - مدني) للتوسع في توفير فرص العمل بمزايا التأمينات الاجتماعية والتأمين الصحي وغيرها مما يقرره القانون.	الحكومة - القطاع الخاص - القطاع الاهلي
تطوير برامج التمويل الصغير ومتناهي الصغر بما يناسب اتجاهات المجتمع وظروفه.	
مراقبة وتقييم والاشراف على اي تقدم في إنجاز المشروعات الموجهة للتخفيف من حدة الفقر.	القطاع الاهلي
السيطرة على معدلات التضخم المتصاعدة ودعم سياسات زيادة الدخل والاجور.	الحكومة
التوسع في برامج الحماية الاجتماعية (متعددة الابعاد) واستحداث برامج حماية لتشمل تداعيات بروز بعض ابعاد الفقر نتيجة التغيرات الاقتصادية والاجتماعية.	الحكومة - القطاع الاهلي
استمرار العمل على دعم برامج الصحة الانجابية وضبط النمو السكاني على اسس صحية واجتماعية سليمة.	الحكومة - القطاع الخاص - القطاع الاهلي
دعم برامج التغذية المدرسية وصحة الطفل للتخفيف عن كاهل الاسر وضمان تحييد الابعاد الخاصة بالطفل.	
زيادة تنفيذ المشروعات التنموية بالمناطق الريفية والعشوائيات.	الحكومة- القطاع الاهلي
التوسع في استخدام منهجية «تقييم الفقر بالمشاركة» لزيادة فهم الابعاد المختلفة للفقر وتحسين اساليب مواجهته وتنقية السياسات، وتحديد اساليب ومساهمات القطاع الاهلي في مكافحة الفقر	الحكومة - القطاع الاهلي
انشاء قاعدة بيانات فعالة بالمجتمعات المستهدفة، تشتمل تقييم اوضاع تلك المجتمعات، مع تقييم مؤسسي شامل للمنظمات غير الحكومية به.	الحكومة - القطاع الخاص - القطاع الاهلي
بناء تحالفات وعلاقات وتشكيل قوة ضغط لصالح سياسات تمكين الفقراء	القطاع الاهلي
تنمية الوعي بأهمية التطوع في عمليات وأنشطة مكافحة الفقر.	القطاع الاهلي
تشجيع المؤسسات الاهلية على المشاركة في مشروعات استثمارية لتتمكن من زيادة حصص تمويل برامج مكافحة الفقر.	القطاع الاهلي
زيادة الوعي بأهمية التعليم من اجل مكافحة البطالة ومنها محاربة لظاهرة الفقر.	الحكومة - القطاع الاهلي
تعاون كلا من القطاع العام والقطاع الخاص والمجتمع المدني لتوفير فرص عمل لائقة ومستدامة ودعم المشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر.	الحكومة - القطاع الخاص - القطاع الاهلي

٢ القضاء التام على الجوع

٢ – توفير الغذاء:

تعمل الحكومة وفق الرؤية الاستراتيجية على تحقيق هذا الهدف من خلال العمل على ضمان تحقيق الامن الغذائي وتوفير السلع الغذائية الاساسية وإتاحة منظومة تغذية لكل المصريين،بتحديث القطاع الزراعي ورفع مستوى معيشة سكان الريف، ونمو الانتاجية الزراعية، والاستثمار في المقومات الجغرافية في ما بين الاقاليم الزراعية المختلفة. كما تعمل الحكومة على توفير الغذاء الصحي للجميع وخاصة الاطفال والامهات

الوضع الراهن (موارد وامكانيات):

باستعراض نتائج الدراسة الميدانية والمكتبية فيما يتعلق بتحقيق الهدف نجد ان المركز الذي ندور حوله هو تحقيق الامن الغذائي، وهذا ما تسعى اليه كل الحكومات منذ عقود مضت، خاصة بعد الانتباه الى النمو السكاني الكبير الذي لا يقابله نمو اقتصادي مماثل، وعلى ذلك حددنا العناصر والتساؤلات التي تحتاج الى اجابات كما يلي

- المساحات المنزرعة ومدى التغير فيها بالزيادة او النقصان.
- المحاصيل الرئيسية التي تدعم تحقيق الامن الغذائي او تحقيق ربح يساعد الاسر في زيادة دخلها مما ينعكس على حياتها.
- جهود الدولة والمجتمع المدني والقطاع الخاص في سبيل تحقيق الامن الغذائي وزيادة دخل الاسر.
- البحوث والتكنولوجيا والاساليب الحديثة في الزراعة اللازمة لتطوير القطاع وتحقيق اعلى انتاجية وعائد للمزارعين
- تطوير قدرات المزارعين وزيادة معارفهم وارشادهم الى أفضل الاساليب في الزراعة ومكافحة امراض النبات.
- العادات الغذائية وامراض سوء التغذية.

جدول رقم (٧) إجمالي الزمام الكلي والمنزرع والبور والمنافع، ائتمان، إصلاح، هيئات، اراضي جديدة

البيان	ائتمان	اصلاح	هيئات	اراضي جديدة	اجمالي
الزمام المنزرع	٢٤٦٩٤٤	١٨٨٦٠	٧٥٢	٢٠٧١٥	٢٨٧٢٧١
بور	٧٦٠٧	١٠٣٥	٠	٤٢٥٨٥	٥١٢٢٧
منافع	٣٨٠٨٩	١٣٢٩	١٥٠	٠	٣٩٥٦٨
الجملة	٢٩٢٦٤٠	٢١٢٢٤	٩٠٢	٦٣٣٠٠	٣٧٨٠٦٦

وغير ذلك من التساؤلات التي طرحت نفسها على الفريق وحاول البحث عن اجابات لها لدى المشاركين ومقدمى المعلومات

وفي هذا الصدد يمكن ان نستعرض بيانات مديرية الزراعة ببني سويف بشأن المساحات المنزرعة والبور والمنافع والاراضي الجديدة تلك المساحات التي تزيد في الاراضي الجديدة وتتقلص في المناطق القديمة بسبب البناء والمشروعات

حيث تعتبر بني سويف من محافظات مصر الوسطى والتي تجود بها المحاصيل الزراعية سواء الصيفية أو الشتوية أو النيلية، لذا فإن المحافظة تساهم في زراعة العديد من المحاصيل الهامة للدولة ومنها: القطن، القمح، الذرة الشامية، محاصيل الخضر، النباتات الطبية والعطرية. وتتبع السياسة الزراعية الرامية الى التوسع في زراعة الاصناف عالية الانتاج، وخاصة الذرة الشامية بأصنافه الجيدة،

وكذلك محصول القمح الذي تتميز به المحافظة وتقوم بتوريده للحكومة والمحافظات الاخرى.

وتتميز المحافظة بزراعة النباتات الطبية والعطرية ولها ميزة نسبية في إنتاج وتصدير النباتات الطبية والعطرية، حيث يتم زراعة بعض المحاصيل الهامة في العروة الشتوية مثل: الشيح، البابونج، النعناع، البردقوش، الياسمين. كما يتم زراعة العروة الصيفية بالريحان، العطر، حشيشة الليمون، والتي يساهم انتاجها وتسويقها في زيادة دخل الاسر مما يعزز قدرتها على تحقيق الامن الغذائي لتلك الاسر

ومن خلال بيانات مديرية الزراعة يمكن عمل جدول بالمحاصيل الرئيسية والمساحات المنزرعة لكل محصول وموسم الزراعة

جدول رقم (٨) المساحات المنزرعة حسب المحاصيل الرئيسية

المحصول	الموسم	المساحة المنزرعة بالفدان	انتاج الفدان
القطن	صيفي	٤٠ الف	٧ قنطار
القمح	شتوي	١٤٠ الف	٢٠ اردب
الذرة الشامية	صيفي	١٥٠ الف	١٩ اردب
بنجر السكر	شتوي	٣٢ الف	١٧ طن
النباتات الطبية والعطرية	صيفي/ شتوي	٩٠٠٠ شتوي ٢٥٠٠ صيفي ٣٠٠ نيلي	عالي الانتاجية

وبجانب تلك المحاصيل الزراعية يزرع الاهالي محاصيل اخرى كالبصل والثوم والبنجر، والخضروات بجانب البرسيم كمحصول هام لتغذية الماشية.

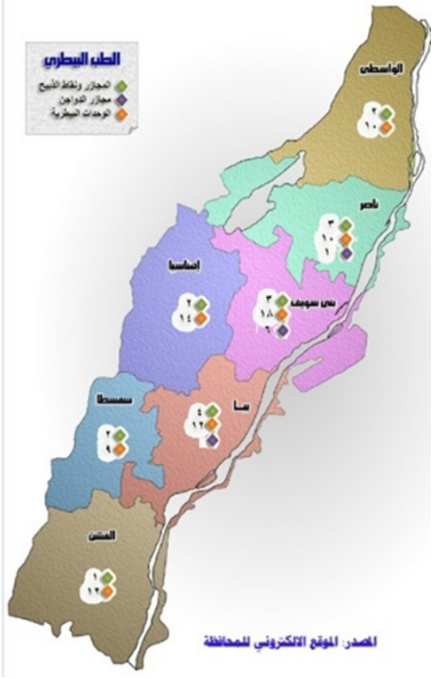

وبالنظر الى بيانات الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء الصادرة عن العامين ٢٠٢١ و٢٠٢٢ نجد توافقاً مع بيانات مديرية الزراعة بشأن المساحات المنزرعة بالقمح وكذلك الانتاجية التي تقترب من ٤٠٠ الف طن، ولكن تختلف بشأن المساحة المنزرعة بالقطن، ويحسمها نقيب الفلاحين بالمحافظة فيصحح الرقم ويحدده في العام الاخير بـ ١٢,٤٣٠ فدان

ومن الجدير بالذكر تشجيع الدولة للفلاحين وحثهم على زيادة المساحات المنزرعة بالقمح وزيادة اسعار التوريد، وكذلك تفعل مع محصول الذرة، اما الاهتمام الكبير على مستوى القيادة كان بالقطن لفوائده المتعددة وكونه من المحاصيل الاستراتيجية التي تمثل علامة مرموقة للمنتج الزراعي المصري في العالم، وقد ظهر ذلك في الزيادة السنوية للمساحات المنزرعة بالقطن، كما ظهر في حديث بعض المزارعين الذين ابدوا رضاهم عن رفع سعر شراء قنطار القطن والذي زاد عن ١٠ الاف جنيه للقنطار الواحد مما يجعل زراعته ذات جدوى للفلاح، ويساهم كذلك في تشغيل صناعة الغزل والنسيج كثيفة العمالة الى حد ما، بالاضافة الى المساهمة في صناعة الزيوت لتقليل فاتورة الاستيراد، والاعلاف لتنمية الثروة الحيوانية

دور الجمعيات الزراعية:

وبجانب ما تخبرنا به مصادر المعلومات في الدراسة الميدانية وكذلك البيانات الاحصائية نجد نشاطات اجهزة الزراعة التنفيذية تتحدث عن تنفيذ ما يلي

- قوافل ارشادية لحقول القمح والمكافحة الحيوية وندوات التوعية.
- ازالة التعديات على الاراضي الزراعية.
- ندوات التوعية بترشيد المياه واستخدام التقاوي المعتمدة.
- التوعية بطرق التعامل وجمع المحاصيل الهامة مثل البنجر والقمح والقطن والنباتات العطرية.
- متابعة صرف حصص التقاوي والاسمدة والمبيدات بالجمعيات التعاونية الزراعية والتاكد من سلامة الاجراءات.
- الكثير من الانشطة والفعاليات حول استخدام التكنولوجيا وغيرها من الاساليب للعناية بالمحاصيل وانتاجها.
- يوجد بالمحافظة حوالي ١٨٤ مزرعة إنتاج حيواني، تضم ١٧٥ ألف رأس ماشية.
- يبلغ إنتاج الألبان بالمحافظة ٢٣٥ مليون طن، كذلك بها ٣٤٧ مزرعة دواجن بطاقة إستيعابيه ٤,٦ مليون طائر، ويبلغ الإنتاج ١,٣ مليون طائر.
- يوجد ايضاً ٩ مجازر دواجن بطاقة ذبيح ٣٠٣ ألف طائر يومي، و٣١٢ محل للأعلاف، و٢٢ مصنع أعلاف.
- بالشكل المرفق توزيع اماكن تقديم الخدمات البيطرية بالمحافظة ومن الملاحظ بعض العدالة في توزيع الوحدات والمجازر لتلبية احتياجات الاهالي.
- كما تنتشر الصيدليات البيطرية وبعض المحال التجارية التي تبيع بعض الادوية ومستلزمات الرعاية البيطرية بالماشية والاغنام والدواجن.

اراء المزارعين في دور الجمعيات الزراعية:

وفي المقابل نرصد في المقابلات الفردية والجماعية مع المزارعين والاهالي المشاركين في الدراسة الميدانية العديد من الاستجابات التي تناقض ما يرد على لسان الاجهزة التنفيذية احيانا ويقترب من بعضها تأييداً وتصديقاً

فقد رصدت الدراسة تباين واضح في آراء المزارعين في المراكز بشأن حالة الري وتوفير المياه ونظافة الترع والمجاري المائية، وذلك بسبب تنوع مواقع العمل بالدراسة وقرب أراضي المشاركين بالدراسة من الترع او بحر يوسف او النيل، غالبية المزارعين كانوا يعانون من اجل توفير المياه لرى محاصيلهم، وكانهم تكيفوا مع الوضع الحالي، فمياه الترعة (البحاري) لا تكفي صيفاً أو شتاءاً، وبالتالي كان البديل هو المياه الجوفية (المُعين)، والتي تؤثر بملوحتها على جودة التربة وانتاجية الفدان مما ينعكس سلباً على دخل الفلاح واسرته ويؤثر في جودة حياتهم

هناك توافق كبير بين جميع المزارعين على أن توفير كل من التقاوي والبذور والاسمدة واساليب مكافحة الافات الزراعية، وكذلك اسعارها المرتفعة هي أكبر المشكلات التي يتعرض لها المزارع في بني سويف بل في مصر خاصة بالصعيد. وايضاً هناك اتفاق على قلة تلقيهم خدمات الارشاد الزراعي، وعدم حضورهم ندوات توعية او مشاهدة تجارب حقلية

ويكاد يئن ويتألم المزارع المصري المستأجر للارض او من يزرع بنفسه تحت وطأة ارتفاع اسعار مستلزمات الزراعة، وكذلك توافرها وقدرته على الحصول على ما يلزمه من مصادرها المعتادة وهي الجمعية التعاونية الزراعية

ويعدد المزارعون الصور القاتمة لتلك المشكلة متهمين المسئولين عن تلك الجمعيات بالخطأ في تسليم التقاوي والاسمدة لصاحب الحيازة بعيداً عن المزارع الذي يزرع الارض بالايجار، فيقوم ذلك الحائز (مالك الارض) باعادة بيع البذور والاسمدة للمزارعين المستأجرين بأسعار مضاعفة لسعرها المدعم او الطبيعي بالجمعية. كما يطال الاتهام اولئك المسئولين بالتواطوء والفساد في عملية تسليم وبيع الحصص المخصصة للارض بالناحية

ويعبر احد المزارعين على تلك الحالة بقوله: « الكيماوي ما بيخرجش الا لناس معينة»

ويرد مزارع آخر بأن الحل : « السماد والتقاوي من حق اللي بيزرع مش من حق صاحب الارض اللي بيأجرها ومايزرعش»

بعض ردود المسئولين الحكوميين على استجابات الاهالي:

عندما نحمل تلك الاجابات والمشكلات الى المسئولين التنفيذيين عن الزراعة والري كانت الردود تحمل التفسير او الاقرار او النفي احياناً. فيوضح مسئولو الجمعيات التعاونية ان عملية توزيع وبيع التقاوي والاسمدة يكون حسب اللوائح وتحت مراقبة المديرية، وان اسعار الاسمدة في الجمعية في بداية الموسم تكون اعلى من اسعارها لدى التجار نظراً لأن الشركات تطرح الانتاج المتبقي من الموسم الماضي بسعر مخفض لكي تتخلص من المتبقي، ولكن ما يتم توريده للجمعية يكون من انتاج العام الحالي وبالتالي بسعر اعلى من القديم. كما يؤكد المسئولون على الجولات والزيارات والندوات الارشادية لتوعية الفلاح بكل جديد وكل الاساليب والممارسات الجيدة

اما عن مياه الري فلا ينكر المسئولون أن مياه الري قليلة وان هناك ما يعوضها من المياه المعالجة، ولكن اسباب عدم وصولها للعديد من المزارعين يكون بسبب سوء حالة المجاري المائية والتعديات على مياه الري في غير اوقات الاستحقاق (المناوبة او الدور)، وان الدولة تقوم بمشروع قومي لتبطين الترع للحفاظ على نظافة المجرى المائي والاحتفاظ بالماء دون تسريب، مما يمهد لتطوير المساقي الخصوصية وتسهيل عمليات الري دون تحمل تكلفة عالية اثناء الري كما كان قبل التبطين

وهنا نجد بعض المعارضين لفكرة التبطين يطرحون فكرة جديرة بالمناقشة، حيث يرون أن تبطين الترع بالاسمنت يجعل من جسم الترعة سطحاً ساخناً تحت الشمس يساهم بشكل كبير في تبخر الماء بمعدلات اعلى مما سبق. مع ملاحظة أن تجهيزات اعمال التبطين تطلبت قطع الاشجار على جوانب الترع مما زاد من عملية تسخين النطاق وزيادة البخر، بالاضافة الى أن التبطين يحرم الخزانات الجوفية من مورد متجدد ناتج عن تسرب المياه من جداري وبطن الترعة لكي يستغلها الفلاح عندما تنقص مياه الري من الترعة ويستخرجها من خزان المياه الجوفية تحت السطح عبر طلمبات تستهلك وقود وكهرباء واجور لتزيد من اعباء الفلاح

الامن الغذائي والحالة التغذوية للأطفال والامهات:

على المستوى الوطني، بالنظر إلى بيانات الطول بالنسبة للعمر في المسح الصحي للاسرة المصرية – ٢٠٢١، بالاعتماد على المقارنات مع المجتمع القياسي لنمو الأطفال الخاص بمنظمة الصحة العالمية، وجد أن ١٣ ٪ من الاطفال أقل من خمس سنوات يعانون من التقزم و٤ ٪ يعانون من قصر قامة حاد. وبمقارنة هذه النتائج بما ورد في المسح السكاني الصحي - مصر ٢٠١٤ نجد حدوث انخفاض ملحوظ في هذه النسب حيث بلغت نسبة الاطفال أقل من خمس سنوات في المسح السكاني الصحي - مصر ٢٠١٤ الذين يعانون من التقزم حوالي ٢١٪ بينما بلغت نسبة الاطفال الذين يعانون من قصر قامة حاد حوالي ١٠٪.

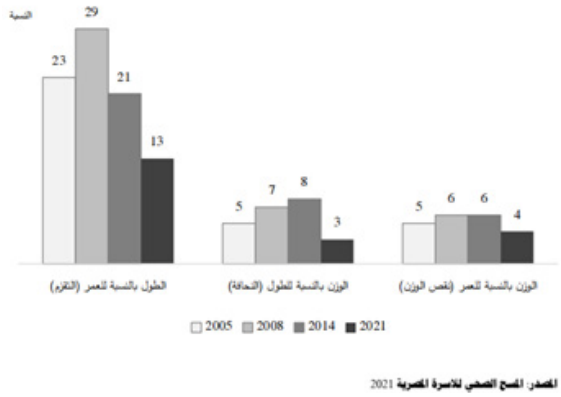

المصدر: المسح الصحي للاسرة المصرية 2021

كما يمكننا تتبع تطور الحالة التغذوية لاطفال المستجيبات االلاتي تمت مقابلتهن في الفترة ما بين المسح السكاني الصحي مصر ٢٠٠٥ والمسح المصري للاسرة المصرية عام ٢٠٢١. وتوضح النتائج بين الاطفال أقل من ٥ سنوات أن هناك تراجع في نسبة التقزم بالمقارنة بالمسوح السكانية الصحية السابقة خاصة في المسح السكاني الصحي- مصر ٢٠٠٨ وبالمثل تراجع نسبة الاطفال الذين يعانون من النحافة وخاصة عن المسح السكاني الصحي– مصر ٢٠١٤ حيث كانت ٨٪ بينما بلغت ٣٪ في المسح المصري للاسرة المصرية عام ٢٠٢١.

أوضحت نتائج المسح الصحي للاسرة المصرية الاخير ٢٠٢١ أن ما يقرب من ١٦٪ من الاطفال دون السادسة يعانون من الانيميا المتوسطة، وان ما يقرب من ٢٪ يعانون من انيميا حادة. و٢٥٪ انيميا بسيطة. وأن ٢٩٪ من السيدات اللاتي سبق لهن الزواج في العمر ١٥ الى ٤٩ سنة يعانين من انيميا متوسطة

أما فيما يتعلق بالنماء المبكر للاطفال ٣–٤ سنوات (معرفة القراءة والحساب - الالنماء الجسدي– النمو الاجتماعي العاطفي - التعلم) فقد كانت درجات اطفال بني سويف في معرفة القراءة والحساب حوالي ٣٥٪ وهي اقل النسب بين المحافظات مثل دمياط وبورسعيد، وفي درجات النماء الجسدي كانت ٨٦٪ تقريباً، وفي النماء الاجتماعي العاطفي كانت النسبة ٧٣٪ تقريباً والتعلم ٧١٪ وهي ايضاً من اقل النسب بين المحافظات

وبالرغم من ارتفاع مؤشرات الفقر، مع ما يصاحبها من ارتفاع كبير في اسعار الغذاء، وضعف مقدرة العديد من الاسر لتلبية احتياجات افرادها من الغذاء، فإن الجهود الاهلية والحكومية الكبيرة في توفير سلع بأسعار مخفضة من خلال المعارض والمبادرات، والتي يتم تنفيذها من خلال عدة جهات مثل الوحدات المحلية ووزارات الداخلية والتضامن والدفاع، والتحالف الوطني للعمل الاهلي والاحزاب السياسية والجمعيات الاهلية، في منظومة متكاملة على قدر من التنسيق والتنظيم من خلال قوافل المساعدات من السلات الغذائية بدون مقابل موجهة للاسر الاولى بالرعاية، وكذلك معارض السلع بأسعار مخفضة، ومبادرات وطنية لعرض وبيع السلع الغذائية بأسعار منافسة في متناول المواطن محدود الدخل. بالاضافة الى تقديم عدة برامج ومبادرات نشر الوعي التغذوي والصحي للامهات والاطفال والمراهقين التي تنفذها وزارات الصحة والتضامن ومعهد التغذية القومي. مثل برنامج الالف يوم الاولى في حياة الطفل الممول من برنامج الاغذية العالمي

احتياجات ومشكلات المجتمع في إطار ما يتبناه هدف توفير الغذاء:

قام كل المشاركين بتحديد ووصف احتياجات مجتمعاتهم ومشكلاته بشكل من التفصيل يكاد يكون متشابه ومتطابق في كل مراكز المحافظة، كما قاموا بترتيب تلك المشكلات وتحديد اولوياتها بالنسبة لهم، وفيما يتعلق بهدف القضاء توفير الغذاء ركز المشاركون على ما يلي

- ارتفاع اسعار التقاوي والاسمدة والمبيدات بشكل كبير في الاسواق.
- الاتجار في الاسمدة المدعمة التي يتم توفيرها بالجمعيات الزراعية بشكل غير قانوني.
- سياسة غير عادلة في توزيع حصص الاسمدة ومستلزمات الزراعة وتسليمها للملاك الذين لا يزرعون واستبعاد المزارع المستأجر صاحب الحق في الدعم.
- ارتفاع اسعار السلع الغذائية.
- ضعف دور الارشاد والتوجيه الزراعي تجاه المزارعين.
- تعقيدات كبيرة ومعوقات حصول المزارعين على اراضي الظهير الصحراوي لاستصلاحها.
- تلوث العديد من المجاري المائية بمياه الصرف الصحي غير المعالج وانسداد الكثير منها.
- ملوحة التربة وضعف خصوبتها بسبب الري من مياه جوفية غير جيدة بعد لجوء المزارعين لها بسبب نقص مياه الري ومشكلات الترع.
- التغيرات المناخية الحادة صيفا وشتاءاً مما يقضي على محاصيل بأكملها. ويؤثر أيضاً على انتاجية وجودة بعض المحاصيل.
- مشكلات كبيرة أمام صيادين بني سويف بين ضفتي النيل مثل نقص الانتاج لتوقف القاء الذريعة والصيد الجائر غير القانوني من جانب بعض سكان الجزر النيلية. والقيود الامنية من جانب شرطة المسطحات.
- نقص الوعي الصحي والتغذوي لدى العديد من الاسر مما يعرض الاطفال لمشكلات سوء التغذية والامراض المعوية.

أثر التغير المناخي على الزراعة في محافظة بني سويف:

يمكن استخلاص بعض النقاط ذات الصلة من المصادر التي تناقش الزراعة والتنمية في مصر وإقليم شمال الصعيد، والتي تُشير إلى الآثار المحتملة للتغير المناخي على الزراعة، فالتغير المناخي يؤثر على الزراعة من خلال عدة عوامل، مثل ارتفاع درجة الحرارة، وتغير أنماط الأمطار، وزيادة حالات الجفاف، وزيادة الظواهر الجوية المتطرفة وهذه التغيرات تؤدي إلى انخفاض إنتاجية المحاصيل، وتدهور جودة التربة، وزيادة انتشار الآفات والأمراض الزراعية

» تأثيرات محتملة على المحاصيل: يؤدي التغير المناخي إلى تغير في أنواع المحاصيل المناسبة للزراعة في منطقة بني سويف، وقد يصبح من الضروري تعديل الممارسات الزراعية لتناسب الظروف المناخية الجديدة

» تأثير على الموارد المائية: يؤدي التغير المناخي إلى نقص في الموارد المائية المتاحة للري، مما يزيد من التحديات التي تواجه الزراعة في المناطق التي تعتمد على الري

» تأثير على الثروة السمكية: تشير بعض المصادر إلى بيانات حول إنتاج الأسماك في إقليم شمال الصعيد، والتغيرات المناخية قد تؤثر على المصادر المائية التي تعتمد عليها الثروة السمكية في بني سويف، وبالتالي تؤثر على هذا القطاع

» تأثيرات اقتصادية: يؤدي التغير المناخي إلى خسائر اقتصادية للمزارعين، بسبب انخفاض الإنتاجية وزيادة التكاليف، مما يؤثر على الأمن الغذائي وسبل العيش في المنطقة

» أهمية التكيف: تؤكد المصادر بشكل غير مباشر على أهمية التكيف مع التغيرات المناخية في قطاع الزراعة، من خلال تبني تقنيات زراعية حديثة، واستخدام أصناف محاصيل مقاومة للظروف المناخية المتغيرة، وتحسين إدارة الموارد المائية

» دور البحث العلمي: هناك حاجة إلى إجراء أبحاث علمية متخصصة لتقييم تأثير التغير المناخي على الزراعة في بني سويف بشكل دقيق، وتحديد الإجراءات اللازمة للتكيف مع هذه التغيرات

الفرص امام المجتمع لتوفير الغذاء:

جهود الدولة:

» اهتمام من جانب الدولة بشكل غير مسبوق بقضية الزراعة وتوفير الغذاء في صورة مشروعات قومية كبيرة الحجم وكثيفة الاستثمار مثل مشروع الدلتا الجديدة الذي يشمل مشروعي "مستقبل مصر" و" محور الضبعة" ذلك المشروع الواعد الذي يعادل مساحة ٣ محافظات بأكملها.

» مشروع ١٠٠ ألف من الصوبات الزراعية الذي تنال منه محافظة بني سويف جزء كبير في غرب المحافظة على مساحات كبيرة جاري الانتهاء من التجهيزات حالياً. لمواجهة نقص الغذاء واثر التغيرات المناخية ولتحسين الانتاجية.

» المشروع القومي للبذور: وهو مشروع يتم تنفيذه بالشراكة مع عدد من الشركات الأجنبية بهدف دعم القطاع الزراعي، ورفع الكفاءة الإنتاجية للمحاصيل الزراعية المصرية وإنتاج التقاوي محليًا بجودة عالية تقاوم الآفات والتغيرات

المناخية بدلًا من استيرادها من الخارج، وذلك لتحقيق الاكتفاء الذاتي منها، ونجح المشروع في تسجيل ٢٥ صنفًا من تقاوي الخضر والفاكهة لأول مرة في مصر، وغيرها من التقاوي المختلفة.

» محطة البحوث الزراعية ومركز انتاج التقاوي في مركز ببا بما يمكن من مساحة وامكانيات كبيرة والذي يحتاج الى رعاية وتعاقدات لتشجيع وزيادة وتطوير انتاجه.

» التوسع في انشاء محطات معالجة مياه الصرف مما يساعد في توفير المياه الصالحة لري البساتين والحقول.

جهود القطاع الاهلي مع دعم وشراكة قطاعات اخرى:

» وجود الجهات الدولية المانحة الراغبة في دعم وتطوير الصناعات الغذائية والزراعة في مصر كما فعل الاتحاد الاوروبي في برنامج تحديث الصناعة يمكنه ايضا العمل وزيادة الدعم والتدخلات والاستثمار في مجال الزراعة وتوفير الغذاء.

» مشروعات تنموية كبيرة وفعالة في قطاع تربية الماشية والاغنام من اجل تحقيق عدة اهداف مثل برامج توليد الدخل وايضا برامج توفير لحوم الاضاحي. تقوم بها بعض المؤسسات والجمعيات الاهلية الكبيرة (مصر الخير –الاورمان - بنك الطعام - غيرهم).

» مشروعات تنموية لنقل الاصول الانتاجية لمحاربة الفقر، متكاملة في الجوانب التغذوية والتوعية الصحية.

» مشروعات تنموية بالتعاون بين الجمعيات ومعهد التغذية او برنامج الغذاء العالمي وغيره.

المشروعات التي قامت بها الجهات الحكومية في الإنتاج الحيواني والثروة السمكية في محافظة بني سويف

» تطوير مشروع الدواجن المركزي شرق النيل بتكلفة إجمالية ١٥ مليون جنيه وشملت أعمال التطوير التى تم تنفيذها بالمشروع إضافة عنبريين جديدين «أوتوماتيك»... تاريخ التنفيذ: يوليو ٢٠٢٠

» تطوير المجزر نصف آلي بإهناسيا بتكلفة إجمالية ٩٢٠ ألف جنيه، على مساحة ٢٠٠متر، بعد تطوير ورفع كفاءته لاستقبال الجزارين لإجراء عمليات الذبح داخل المجزر...

المشروعات التي قامت بها الجهات الحكومية في القطاعات الزراعية في محافظة بني سويف

» إنشاء المجمع الزراعي بقرية بهبشين التابعة لمركز ناصر ببنى سويف على مساحة ٣٣٠ متر مكون من طابقين، والذي يتكون من جمعية زراعية على مساحة ١٨٠ متر ...

» إنشاء المجمع الزراعي بقرية بنى عدي التابعة لمركز ناصر بمحافظة بنى سويف، الذي يضم جمعية زراعية ووحدة بيطرية ومركز إرشاد زراعي، ...

المشروعات القومية التي قامت بها الجهات الحكومية في الخدمات الاجتماعية والتموين

» المركز التكنولوجي المطور بإدارة تموين إهناسيا لخدمة المواطنين، والذي تكلف إنشاؤه ٦٥٠ ألف جنيه، والذي يأتي في إطار خطة وزارة التموين... تاريخ التنفيذ: مارس ٢٠٢١

» إنشاء عدد من مشروعات جمعيتي بمحافظة بني سويف مشروع جمعيتي هو بروتوكول تعاون بين وزارة التموين ممثلة في الشركة القابضة للصناعات الغذائية والشركات التابعة لها، والصندوق الاجتماعي للتنمية... تاريخ التنفيذ: ديسمبر ٢٠١٩

» إنشاء مراكز الخدمة التموينية بمحافظة بني سويف تتمثل أهداف المشروع في تقديم وتسهيل كافة الخدمات التموينية للمواطنين، حيث يتم استفادة ٢,٢ مليون مواطن من هذا المشروع وذلك بإنشاء عدد ٨ مركز، بتكلفة ١٠... التكلفة: ١٠ مليون جنيه تاريخ التنفيذ: يونيو ٢٠١٩

» صوامع تخزين الغلال سدس الفشن تم إنشاء وافتتاح صومعة تخزين الغلال بقرية سدس الفشن بمحافظة بني سويف، وذلك ضمن خطة الدولة لتغطية محافظات الجمهورية بصوامع الغلال... تاريخ التنفيذ: مايو ٢٠١٧

» مطاحن مصر الوسطى – بني سويف تتمثل أهداف المشروع في توفير الدقيق اللازم للمخابز ولسد الفجوة الغذائية ولتوفير الخبز اللازم للمواطنين حيث تم تطوير مطحن تبارك بتكلفة ٩٠ مليون جنيه.... تاريخ التنفيذ: مايو ٢٠١٥

» الشركة القابضة للصناعات الغذائية بمحافظة بني سويف

» تتمثل أهداف المشروع في توفير الدقيق اللازم للمخابز ولسد الفجوة الغذائية ولتوفير الخبز اللازم للمواطنين حيث تم تطوير مطحن تبارك بتكلفة ٩٠ مليون جنيه.... تاريخ التنفيذ: مايو ٢٠١٥

التوصيات المقترحة من خلال ما تم رصده وحلول توصي به الدراسة الميدانية:

التوصيات	شركاء التنفيذ
تسهيل حصول المزارعين على الاراضي الصحراوية لاستصلاحها والمساهمة في زيادة الرقعة الزراعية.	الحكومة
تسهيل حصول المزارع المستأجر على التقاوي والاسمدة ووسائل المكافحة مباشرة من الجمعيات لمنع الاتجار بها بطرق ملتوية لكي يتمكن المزارع من خفض تكلفة الزراعة ويساهم في زيادة دخل اسرته.	الحكومة - القطاع الخاص - القطاع الاهلي
توفير المعلومات من مصادرها الرسمية حول كل ما يتعلق بعمليات الزراعة والري مثل سياسة توزيع الاسمدة وغيرها، وايضا حول استخدام المياه المعالجة.	الحكومة
زيادة انشطة التوعية والارشاد الزراعي والتأكد من وضع خطة ارشاد تشمل كل المناطق والمساحات المنزرعة لكي تصل الى كل مزارع وكل قطعة ارض.	الحكومة
زيادة الرقابة والمراجعة على انشطة الجمعيات الزراعية، وعمل استطلاعات رأي دورية للوقوف على مدى رضاء المزارعين عن الخدمات، وكذلك قياس فاعلية الانشطة والخدمات.	الحكومة - القطاع الاهلي
التوسع في الزراعات الآمنة والعضوية وتوفير الاسمدة العضوية واساليب المكافحة الحيوية لتوفير الغذاء السليم.	الحكومة - القطاع الخاص - القطاع الاهلي
تشديد الرقابة على الاسواق وتفعيل دور جمعيات وجهاز حماية المستهلك وتطوير اداءه للحد من الاحتكار والتلاعب بالاسعار.	الحكومة
تنسيق الجهود ما بين وزارت الصحة والتضامن والتعليم ومعهد التغذية وبين الجهات المانحة والمدنية مثل برنامج الغذاء العالمي وبنك الطعام وغيره في نشر الوعي بالتغذية السليمة للامهات والاطفال والمراهقين، وتوفير تغذية مدرسية كافية. وكذلك التوعية بأهمية الغذاء وسلوكيات ترشيد الاستهلاك وتقليل الهدر.	الحكومة - القطاع الاهلي
التوسع في بناء قدرات الاسر الفقيرة على الصمود لتعزيز أمنها الغذائي، وفق معايير الاستدامة، بمعنى ان يكون تعزيز الامن الغذائي هدفا وقتيا.	الحكومة - القطاع الاهلي

٣ الصحة الجيدة والرفاه

٣ – إتاحة خدمة صحية متميزة.

تستهدف رؤية مصر النهوض بقطاع الصحة وتحسين حالة المواطن الصحية، وتوفير الوقاية وإتاحة العلاج واتخاذ الاجراءات الاستباقية لمنع انتشار الامراض والاوبئة. ويرتبط هذا الهدف بأبعاد مختلفة تستلزم مساهمة أطراف عديدة –بجانب دور وزارة الصحة والسكان في تقديم خدمة الرعاية الصحية المناسبة– لتناول القضايا الصحية بمنظور يشمل السياسات الاقتصادية الاجتماعية والثقافية التي تؤثر بشكل مباشر وغير مباشر في كل ما يواجه القطاع الصحي من تحديات وفرص لتحقيق التطوير المرجو. (رؤية مصر ٢٠٣٠).

الوضع الراهن (موارد وامكانيات):

انطلاقاً من تلك الرؤية كانت خطواتنا في التعرف على الوضع الصحي وامكانيات المحافظة، ورأي الأهالي والمسئولين التنفيذيين والفرق المعاونة حول الامراض الاكثر ظهوراً والسلوكيات الصحية، المشكلات التي يتعرض لها المواطن في تعامله مع الجهاز الطبي ووضع الخدمة الصحية وما الى ذلك من موضوعات تجعلنا أقرب لفهم الوضع الصحي ومدى تحقيق هذا الهدف الأسمى.

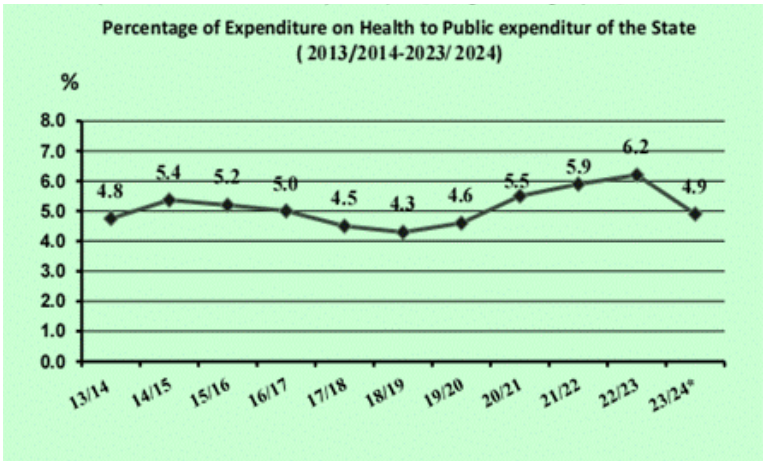

بمراجعة نتائج بحث الدخل والانفاق ٢٠٢٠ نجد أن إنفاق الاسر على الخدمات والرعاية الصحية يبلغ نسبة ١٠,٤٪ من الانفاق الكلي للاسرة على مستوى الجمهورية. حيث يصل الى ١١,٢٪ في الريف و١٠,٥٪ في الحضر.

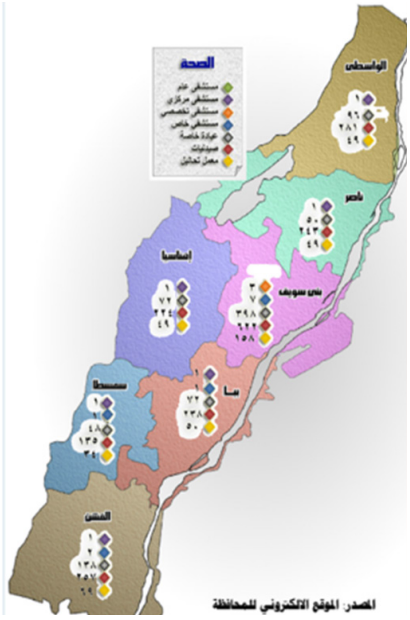

ويلاحظ ان الاسر صغيرة الحجم تتجه للانفاق على الرعاية الصحية بنسبة أكبر من الاسعر متوسطة وكبيرة الحجم وقد تصل الى أكثر من ١٥٪ من الانفاق الكلي. بينما تصل الى ٨,٨٪ في الاسر ذات الحجم أكبر من ٤ أفراد.

أن مخرجات النظام الصحي ليست نتيجة لمدخلاته فقط، فتحقيق هدف الارتقاء بجودة صحة المواطنين لا يقتصر فقط على توافر الانفاق اللازم لتطوير وإتاحة الخدمات الصحية وتوزيعها بشكل متوازن وإنما يرتبط باعتبارات أخري عديدة منها اعتبارات داخلية ومنها كفاءة الموارد البشرية والبنية التحتية وجاهزيتها والاطر التنظيمية والتشريعية والمؤسسية الداعمة، واعتبارات خارج النظام الصحي ومنها مستويات المعيشة، النظام الغذائي، جودة الخدمات الصحية المرتبطة بالمياه النظيفة والصرف الصحي، عدد السكان ومستوياتهم التعليمية..... الخ

(د.سحر عبود. معهد التخطيط القومي)

كما يلاحظ أن إنفاق الاسر التي يكون رؤساءها أميين اعلى من إنفاق الاسر التي رؤساءها جامعيين، ويرجع ذلك الى توفر خدمة التامين الصحي الذي يخفف من اعباء تكاليف الرعاية الصحية.

كانت توجهات خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية للعامين الماليين الاخيرين تركزان على تفعيل المبادرات الوطنية والرئاسية الداعمة لصحة المواطنين، وتكثيف الاستمارات الموجهة لزيادة الطاقة الاستيعابية للمستشفيات والوحدات العلاجية، وتطوير ورفع كفاءة الطب الوقائي، وتحسين دخل الاطقم الطبية بجميع مستوياتها

والنتائج السابقة كانت على مستوى الجمهورية، وبالبحث عن بعض النتائج الخاصة بالمحافظة نجد ما يلي:

- توجد بالمحافظة عدد ١٣ مستشفى حكومي بانواعها وتصنيفها كما يلي:
- مستشفيات مدينة بني سويف: بنى سويف النموذجى – حميات بنى سويف – الرمد – الصدر – جامعة بنى سويف – التأمين الصحى – بنى سويف العسكرى
- مستشفيات المراكز: مستشفى ناصر العام – الواسطى المركزى – اهناسيا المركزى – ببا المركزى – سمسطا المركزي – الفشن المركزي.
- وتبلغ طاقة المستشفيات الثلاثة عشر ما يزيد عن ٢٠٦٢ سرير وجهاز (١٦٩١ سرير علاجي + ٣٧ سريررعاية مركزة + ٩٠ حضَانة اطفال + ١٩٢ جهاز غسيل كلوي + ٥٢ اجهزة تنفس اصطناعي).
- مستشفيات خاصة: عدد ١٦ مستشفى خاص ببني سويف والمراكز وجميعها بالحضر، وطاقتها حوالي ٣٧٧ سرير منها ٣٦ سرير عناية مركزة. كما تضم ايضا ٣٨ حضَانات اطفال مبتسرين.
- مراكز الاسعاف: عدد ٤٦ مركز اسعاف مع اطقم طبية تضم ٢ طبيب و١٥٦ مسعف.
- مكاتب فحص راغبي الزواج: عدد ١٥ مكتب.
- وحدات مكاتب الصحة ووحدات الرعاية الصحية الأولية: عدد ١٣ مركز صحي بالحضر + ١٧٩ وحدة طب اسرة بالريف

جدول رقم (٩) عدد الاطباء حسب المستشفيات

البيان	مستشفيات القطاع الطبي الحكومي		مستشفيات القطاع الطبي الخاص	
	ذكور	اناث	ذكور	اناث
أطباء بشريين	٥٧١	٣٩٨	١٣٩	٥٦
صيادلة	٢٥٧	٨٢٠	٥	٦
أطباء اسنان	١٩٢	٣١٢	١١	٣
اجمالي الاطباء	١٠٢٠	١٥٣٠	١٥٥	٦٥
هيئة التمريض	١١٨	٢٩٧١	٢٢	١٤٣
معاونين صحيين	١٨٣	٣	١٤	١٠
فنيين	٢٤٣	٤٦٨	٢٦	٦٧
اجمالي عام	١٥٦٤	٤٩٧٢	٢١٧	٢٨٥

حيث توجد وحدات صحية بكل الوحدات القروية، وكما يقول أحد المشاركين من مدراء الادارات الصحية ان وحدات الرعاية الاساسية موجودة بكل القرى تقريبا، وان القرى التي ليس بها وحدة صحية يكون قريبا منها وحدة صحية بمسافة لا تزيد عن ٥ كم. وهذه المسافة ليست عقبة امام تلقي الرعاية الصحية

اما فيما يتعلق بعدد الاطباء فنجد الوضع كما يلي وفق الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء بالتعداد الاقتصادي الاخير ٢٠٢٣:

وقد بذلت الدولة ممثلة في وزارة الصحة والأجهزة المحلية والمشروع القومي لتطوير قرى الريف المصري«حياة كريمة»جهودا مضنية خلال السنوات الاخيرة في دعم قطاع الصحة سواء على مستوى الانشاءات والتوسعات وتطوير المنشآت الطبية، أو على مستوى التنمية المهنية للطواقم الطبية،

وقد زادت الطاقة الاستيعابية لعدد من المستشفيات وقام بافتتاحها السادة وزير الصحة ومحافظ بني سويف، منها اقسام رعاية مركزة للاطفال بمستشفى الصدر.

بالاضافة الى ذلك شعر الاهالي بمشكلة في توفر الخدمة الصحية بمناطقهم نتيجة اغلاق بعض المستشفيات للتطوير والتوسعة أثناء القيام بالدراسة الميدانية واعداد التقرير. ولكن تم توضيح الامر من خلال مقابلات متعمقة مع اطباء ومديرو وحدات وادارات صحية

كما اتخذت الدولة قرارات من شأنها زيادة دخل العاملين بالقطاع الطبي، وإن كانت لا تتناسب مع معدلات التضخم وارتفاع تكلفة المعيشة

وجدير بالذكر أن مخصصات الرعاية الصحية من مشروعات « حياة كريمة» وصلت الى ٩٪ من ميزانية المرحلة الاولى.

كما انتهجت الدولة نهجاً جديداً في تقديم الرعاية الصحية للامراض السارية وغير السارية وايصالها للجميع، ألا وهو المبادرات الصحية، والتي أطلقتها الدولة برعاية السيد رئيس الجمهورية تباعاً باجمالي ١٤ مبادرة خلال ٦ سنوات منها على سبيل المثال

- مبادرة « ١٠٠ مليون صحة» للقضاء على فيروس سي والأمراض غير السارية.
- مبادرة التدخل العاجل.
- مبادرة انهاء قوائم الانتظار.
- مبادرة الكشف المبكر عن الاعتلال الكلوي.
- المبادرة الرئاسية للعناية بصحة الأم والجنين.
- مبادرة الكشف المبكر وعلاج ضعف السمع للأطفال.
- المبادرة الرئاسية للكشف المبكر عن الأورام السرطانية.
- مبادرة رئيس الجمهورية لدعم المرأة المصرية.
- مبادرات تحسين الصحة الإنجابية.
- مبادرة «نور حياة» لمكافحة والعلاج المبكر لأمراض ضعف وفقدان الإبصار
- مبادرة رئيس الجمهورية للكشف المبكر عن الانيميا والسمنة والتقزم لأطفال المدارس.

ومن خلال مراجعة تقارير تلك المبادرات وانجازاتها نلاحظ الكثير من النتائج المبشرة والتي تشهد لها المراكز البحثية والعلمية ويشهد لها المواطنون المستفيدون من خدماتها

فعلى سبيل المثال مبادرة الكشف المبكر عن الانيميا والسمنة والتقزم لأطفال المدارس قامت بفحص ٧,٥ ملايين طالب بمختلف مدارس الجمهورية، كما انعكست نتائج المبادرة على المؤشرات الخاصة بالمسح الصحي السكاني لعام ٢٠٢١، إذ انخفضت النسب المتعلقة بالتقزم بين الأطفال من ٢١٪ عام ٢٠١٤ إلى ١٣٪ عام ٢٠٢١، ونسب المصابين بالنحافة، وزيادة الوزن إلى ١٥٪ مقارنة بـ ٣٣٪ عام ٢٠١٤.

وغيرها من النتائج التي تظهر في تحسن العديد من المؤشرات مثل رعاية الحمل واكتشاف الامراض والتدخل العلاجي والمتابعة.

كما انطلقت على إثر تلك المبادرات عدة انشطة ليست جديدة ولكن أكثر عدداً وشمولاً وهي أنشطة القوافل العلاجية، والتي يقوم بها العديد من جهات المجتمع المدني تاركة آثار حميدة في القرى والنجوع والاحياء الشعبية

ولعلنا نتساءل عن معدلات أسرة المستشفيات لكل مواطن او معدلات الاطباء مقابل المواطنين، فالملاحظ انها من المعدلات الاقل بين المحافظات حسب بيانات الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء في اصدارة (مصر في ارقام ٢٠٢٤)، ولكن مع وجود المبادرات والقوافل والجهود والخبرات المتراكمة في التعامل مع الخدمة الصحية نجد أن التغطية الصحية في بني سويف تمر بأزمة في تمويل الخدمات، وكذلك في جودة تقديم تلك الخدمات

احتياجات ومشكلات المجتمع في اطار ما يتبناه هدف إتاحة خدمة صحية متميزة:

بالرغم من الطفرة الانشائية في المستشفيات والوحدات الصحية ومراكز الخدمات المتكاملة وجهود المجتمع المدني والقوافل والمبادرات الصحية بالمحافظة، لكن للاهالي ومقدمي الخدمات والقادة الطبيعيون كان لهم رأي أخر نظراً لاختلاف الرؤى بين الحكومة وتطلعات الاهالي وظروف المعيشة وطبيعة المجتمعات المحلية. فالمواطن يبحث عن الخدمة وجودتها وسعرها، بينما الحكومة تقيدها الموارد المالية والسياسات، والموارد البشرية..الخ. كما أن هناك اعتبار اخر لتوزيع الخدمات والموارد بين الريف والحضر، وبين قرى الريف ومثيلاتها بنفس المحافظة والمركز ايضاً

وعلى ذلك يرصد الاهالي ومقدمو الخدمات بعض المشكلات التي تتعلق بالرعاية والخدمات الصحية كما يلي:

» نقص كبير في الخدمات الصحية في القرى. خاصة الطوارئ وخدمات العيادات للامراض المعروفة لدى الكبار (الضغط والسكر والقلب والاوعية الدموية ..الخ)

» نقص واضح في الادوية.

» الارتفاع الكبير في اسعار الخدمات الطبية والادوية في القطاع الطبي الخاص.

» ارتفاع تكلفة العلاج والخدمة الصحية في المرافق الطبية الحكومية.

» النقص الحاد في خدمات ومرافق الرعاية المركزة والحضانات ووحدات غسيل الكلى ومراكز الاشعة. وندرتها في القرى وقلتها في المراكز.

» نقص اعداد الاطباء في اقسام الطوارئ مع وجود ممرضات فقط.

» نقص الموارد الطبية وخاصة المستهلكات والمطهرات وادوات النظافة والتطهير وبعض الاجهزة مثل اجهزة قياس الضغط.

حيث تقول احدى الممرضات: «بنحاول نوفرها هنا مع بعض حتى لو هنلم من كل واحد مبلغ بسيط بالنسبه للشاش والبلاستر»لكن اغلب مستلزمات عيادة تنظيم الاسرة متوفرة»

وتقول ممرضة اخرى بمركز آخر: «لنا كل فتره محددة كمية من ادوات النظافة لكن هذه الكمية لا تكفي وعند انتهاء كمية ادوات النظافة المتاحة بتصرف واقوم بشراء ادوات على حسابي او بنلم من بعض انا وزميلاتي مبلغ بسيط من كل واحدة لكي نقوم بدوريات النظافة اليومية خوفا على أنفسنا وعلى منازلنا واهالينا من العدوى»

كما يشكو مقدمو الخدمات من الاطباء والتمريض والرائدات من كثرة الاعباء الوظيفية وقلة عدد العاملين بكل قطاع مع صعوبة الانتقال بين مقار اعمالهم ومساكنهم

ركز مقدمو الخدمات من الاطباء والتمريض والرائدات على قضية الوعي والثقافة الصحية لدى الأهالي، وخاصة بالوعي بمخاطر الزواج المبكر والختان، والتغذية السليمة، والنظافة الشخصية مما يؤدي الى زيادة في تلك الظواهر وظهور بعض الامراض مثل الضغط والسكر والنزلات المعوية والانفلونزا وامراض سوء التغذية (الانيميا – الجفاف – السمنة والنحافة – التقزم)

فهذه الامراض التي تنتشر بشكل واضح بين الاطفال والكبار في اغلب المناطق. وتتفق تلك المعلومات التي ادلى بها مقدمو الخدمات الصحية مع ما اشارت اليه نتائج مسح صحة الاسرة المصرية وخاصة سوء التغذية والنحافة والبدانة

بتمويل من الاتحاد الأوروبي

كما أشار العديد من الاهالي ومقدمو الخدمات الصحية وبعض القادة الطبيعيين بالمجتمعات الى مشكلات تتعلق بجودة مياه الشرب وكذلك مياه الري التي تؤثر في جودة الغذاء، وايضا أشاروا الى التلوث الناجم عن عوادم السيارات وروائح مدافن القمامة في احد المناطق، كل تلك المشكلات تؤثر بشكل كبير على صحة الاطفال والمسنين، وتؤثر ايضاً على صحة الكبار والشباب بدرجة أقل ولكنها مقلقة.

الفرص امام المجتمع من اجل إتاحة خدمة صحية متميزة:

جهود الدولة:

» المبادرات الرئاسية المتعددة والمتنوعة والمتابعة التي تعكس اهتمام الدولة وقيادتها بصحة المواطنين واتاحة بيانات دقيقة عن الامراض السارية وغير السارية مما يمهد لرسم خريطة صحية قومية تنير الطريق نحو تقديم خدمات صحية مميزة .

» الطفرة الانشائية الكبيرة للمرافق الصحية من خلال مشروعات قومية مثل « حياة كريمة» وتدخلات وزارة الدفاع المصرية في تطوير وانشاء ورفع كفاءة مرافق صحية كبيرة بدعم مالي وفني كبير يصل الى عشارات المشروعات في ربوع مصر ولمحافظة بني سويف نصيب كبير منها.

» الاهتمام الحكومي الكبير بالسياحة العلاجية في ظل تميز بني سويف بزراعة نباتات طبية وعطرية هامة يمكن تنسيق التعاون بين القطاعين وتسويق وتطوير قطاع النباتات الطبية من خلال هذا التعاون والدعم.

» توجيهات رئاسية بتوفير احتياجات كافة المشروعات القومية في قطاع الصحة حسب تصريحات دولة رئيس الوزراء بتوفير احتياجات تلك المشروعات في إطار خطة الدولة للتوسع في تقديم الخدمات الصحية للمواطنين، على النحو الذي يعجّل بمجهودات الدولة في تنفيذ التغطية التأمينية الصحية الشاملة، ولذا فالعمل متواصل من أجل تنفيذ ذلك، لتوفير جميع الاحتياجات اللازمة لدفع هذه المشروعات ذات الصلة. مرفق المشروعات الصحية التي تم تنفيذها مؤخراً.

» وجود اعداد كبيرة من الشباب في دفعات الخدمة العامة كل عام يمكن استغلالهم وتأهيلهم للتطوع في المرافق الصحية لتدعيم الكوادر البشرية وسد العجز في بعض التخصصات الادارية على سبيل المثال.

جهود القطاع الاهلي والشراكات:

الاهتمام المتزايد للقطاع الاهلي في مجال تقديم الخدمات الطبية بالتعاون مع الاطباء والجامعات وتنظيم القوافل الطبية المتخصصة والمتنوعة الى المناطق الريفية المحرومة من تلك الخدمات

استثمارات كبيرة من جانب القطاع الخاص في المجال الطبي بالمحافظة سواء على مستوى العيادات المشتركة او المستشفيات

مشروعات تنموية في مجال التوعية بالتغذية السليمة والسلوك الصحي والنظافة الشخصية وتنظيم الاسرة والصحة الانجابية والوقاية من الامراض بالشراكة مع جهات تنموية مثل كير وانقاذ الطفولة وبرنامج الغذاء العالمي، ومعهد التغذية

وجود خطط نشر الوعي الصحي بين أطفال المدارس تنفذها بعض الجمعيات في المجتمعات المحلية.

وجود جهود ومشروعات تنموية تتضمن حماية البيئة من التلوث للحد من اضراره على الصحة العامة وصحة الاطفال.

توصيات الدراسة الميدانية:

التوصيات المقترحة	شركاء التنفيذ
توفير وتحسين خدمات الطوارىء بالمستشفيات والوحدات الحكومية.	الحكومة
يتفهم الاهالي صعوبة توفير اطباء متخصصين في كل الوحدات الريفية لذلك يقترحون توفير تلك الخدمات في اماكن أقرب من المركز والمستشفى المركزي.	الحكومة - القطاع الخاص - القطاع الاهلي
توفير المستلزمات الضرورية للرعاية الطبية بالمستشفيات الحكومية، حيث أن شراءها يثقل كاهل اسرة المريض.	الحكومة
توفير وسائل الايضاح والتوعية اللازمة لعمل الرائدات الصحيات والمجتمعيات، واعادة النظر في خطط عملهن ومسئولياتهن وكذلك العائد المادي لهن.	الحكومة - االقطاع الاهلي
زيادة فرص وجرعات تدريب وتطوير الكوادر الصحية.	الحكومة
مراقبة جودة تقديم الخدمة الصحية.	الحكومة
تحسين التعامل مع الامراض المعدية من خلال منظومة متكاملة تتضمن التوعية والوقاية.	الحكومة - القطاع الخاص - القطاع الاهلي
التركيز على خدمات الصحه النفسية.	
تحسين الخدمات الصحية باستخدام التكنولوجيا عن طريق: السجلات الطبية الالكترونية ------ التطبيب عن بعد الاجهزة القابلة للارتداء ------ التطبيقات الصحية الرقمية	الحكومة - القطاع الخاص - القطاع الاهلي
الضغط والدعوة لتفعيل قوانين البيئة والمرور بشأن العوادم والتلوث والاعتداء على البيئة للحد من التلوث والاضرار بالصحة العامة.	الحكومة- القطاع الاهلي

٤

التعليم الجيد

٤ – الارتقاء بمنظومة التعليم

في الثامن من سبتمبر ٢٠٢٣ أصدر الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، بياناً صحفياً بمناسبة اليوم العالمي لمحو الأمية، جاء فيه:

محافظة بني سويف أعلى محافظات مصر في معدل محو الأمية بنسبة بلغت ٢٥,٤٪، تليها محافظة سوهاج بنسبة ٢٤,٩٪، يليها كلاً من المحافظات الفيوم، المنيا، قنا، أسيوط بنسب ٢٤,٣٪، ٢٢,٢٪، ١٩,٩٪، ١٩,٦٪ على التوالي في عام ٢٠٢٣.

وهنا يجب ان نستعرض حالة التعليم بالمحافظة ومراكزها عبر العقود الاربعة الماضية وذلك قبل استعراض الوضع الراهن للتعليم في بني سويف

نظرة عبر العقود الاربعة الماضية:

في دراسة عن تطور الحالة التعليمية في بني سويف عبر عقود ثلاثة من تعداد ١٩٨٦ حتى التعداد الاخير ٢٠١٧، لكلية اداب جامعة بني سويف، رصدت الباحث/ اميرة رمضان حميدة انخفاض كبير في نسبة الامية من ما يزيد عن ٦٣٪ الى أقل من ٣٦٪ مع ثبات الفجوة النوعية بين الذكور والاناث، لعل المتتبع لتلك النتائج يجد أن التحسن ليس على مستوى نسب الامية فقط، بل في الحالة التعليمية والحصول على شهادات ودرجات تعليمية ايضاً

جدول رقم (10) التطور العددي والنسبي للسكان الأميين والمتعلمين بالمحافظة مقارنة بالجمهورية خلال الفترة من 1986 الى 2017

التعداد	الأميون											
	المحافظة						الجمهورية					
	ذكور	%	إناث	%	جملة	%	ذكور	%	إناث	%	جملة	%
1986	243022	48.0	389292	78.8	632314	63.2	6605816	37.4	10541781	62.5	17147597	49.6
1996	260584	39.0	449217	69.1	709801	53.8	6640279	29.0	11005746	50.2	17646025	39.4
2006	258598	29.2	448452	52.2	707050	40.5	6549518	22.3	10473999	37.3	17023517	29.6
2017	333932	28.6	478330	43.7	812262	35.9	7786131	21.1	10647565	30.8	18433696	30.8
التعداد	المتعلمون											
	المحافظة						الجمهورية					
	ذكور	%	إناث	%	جملة	%	ذكور	%	إناث	%	جملة	%
1986	263320	52.0	104839	21.2	368159	36.8	11078952	62.6	6324422	37.5	17403374	50.4
1996	407804	61.0	201291	30.9	609095	46.2	16260214	71.0	10925181	49.8	27185395	60.6
2006	625867	70.8	411310	47.8	1037177	59.5	22771494	77.7	17639873	62.7	40411367	70.4
2017	832615	71.4	615514	56.3	1448129	64.1	29048573	78.9	23900464	69.2	52949037	74.2

المصدر: النتائج النهائية لتعداد سكان الجمهورية والمحافظة أعوام 1986–1996–2006–2017 والنسب من حساب الباحثة.

ومن المهم لمن ينظر الى تلك النتائج ألا يربط بين التحسن في نسب التعليم ونسب تقدم المتعلمين في سنوات دراسة أعلى وبين جودة التعليم، فالجودة ترتبط بمحددات كثيرة وخاصة في مصر، وحسبما ورد في «رؤية مصر ٢٠٣٠» فإن: الزيادة السكانية السريعة وجمود نظام التعليم وعدم تطويره على مدار عقود سابقة، تدنّت جودة التعليم في مصر، وأصبح النظام التعليمي يتّسم بالقِدَم والميل للتلقين والحفظ دون تنشيط فكر الطلاب وحثّهم على النقد والتحليل. وظهر هذا التدني في ارتفاع نسب الأمّية وانخفاض تصنيف مصر التعليمي. كما أدّى النظام المُتّبع للقبول بالجامعات إلى خلق عدم توازن في نظام التعليم الجامعي وفي سوق العمل ومن ثمّ فجوة بين التعليم وسوق العمل

وفي هذا التقرير يجب النظر الى النتائج بشيء من التفصيل على مستوى المراكز السبعة حتى لا نترك مجالاً لشبة نقصان في رصد المشكلات والاحتياجات والموارد والفرص

جدول رقم (11) تغير نسبة السكان الأميين والمتعلمين في مراكز محافظة بنى سويف خلال فترة من 1986 وحتى 2017

التعداد	بني سويف						إهناسيا						ببا						سمسطا			
	نسبة الأميين			نسبة المتعلمين			نسبة الأميين			نسبة المتعلمين			نسبة الأميين			نسبة المتعلمين			نسبة الأميين		
	ذكور	إناث	جملة	ذكور	إناث	جملة	ذكور	إناث	جملة	ذكور	إناث	جملة	ذكور	إناث	جملة	ذكور	إناث	جملة	ذكور	إناث	جملة
1986	33.2	59.9	46.3	66.8	40.1	53.7	55.3	89.3	72.5	44.7	10.7	27.5	45.5	80.2	62.7	54.5	19.8	37.3	54.1	88.2	71.4
1996	25.7	49.0	37.2	74.3	51.0	62.8	45.1	80.5	62.6	54.9	19.5	37.4	35.7	68.5	52.1	64.3	31.5	47.9	44.6	79.3	62.2
2006	19.3	35.5	27.3	80.7	64.5	72.7	32.0	59.3	45.6	68.0	40.7	54.4	28.0	52.6	40.2	72.0	47.4	59.8	32.2	58.4	45.4
2017	17.6	28.6	22.9	82.4	71.4	77.1	29.7	48.5	38.7	70.3	51.5	61.3	28.3	43.6	35.7	71.7	56.4	64.3	34.4	50.1	42.0

التعداد	الفشن						الواسطى						ناصر						سمسطا			
	نسبة الأميين			نسبة المتعلمين			نسبة الأميين			نسبة المتعلمين			نسبة الأميين			نسبة المتعلمين			نسبة المتعلمين		
	ذكور	إناث	جملة	ذكور	إناث	جملة	ذكور	إناث	جملة	ذكور	إناث	جملة	ذكور	إناث	جملة	ذكور	إناث	جملة	ذكور	إناث	جملة
1986	56.9	86.5	71.6	43.1	13.5	28.4	52.5	82.7	67.1	47.5	17.3	32.9	53.8	83.9	68.4	46.2	16.1	31.6	45.9	11.8	28.6
1996	48.0	79.3	63.6	52.0	20.7	36.4	43.2	72.5	57.4	56.8	27.5	42.6	43.1	73.8	58.0	56.9	26.2	42.0	55.4	20.7	37.8
2006	36.2	62.9	49.3	63.8	37.1	50.7	33.1	55.3	43.9	66.9	44.7	56.1	31.2	54.9	42.7	68.8	45.1	57.3	67.8	41.6	54.6
2017	35.9	53.1	44.2	64.1	46.9	55.8	32.1	47.2	39.4	67.9	52.8	60.6	31.2	47.6	39.2	68.8	52.4	60.8	65.6	49.9	58.0

المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، تعداد محافظة بني سويف في الأعوام المذكورة والنسب من حساب الباحثة

وتظهر النتائج ان أعلى نسبة للمتعلمين في مركز بني سويف بنسبة ٧٧٪ وأقلها في مركز سمسطا والفشن حيث تصل الى ٥٨٪ وأقل من ٥٦٪ على الترتيب.

يتمويل من الاتحاد الأوروبي

من المعروف أن الحراك التعليمي يؤثر في الحراك الاجتماعي والمجتمعي والاقتصادي ومستوى معيشة الافراد، ويتأثر بجودة ذلك التعليم والظروف البيئية والاجتماعية المصاحبة

جدول رقم (١٢) اعداد المدارس والتلاميذ حسب والمرحلة ٢٠٢٤

المركز	المدارس	الفصول	التلاميذ	المعلمين
رياض الاطفال	٥١٦	١٣٦٥	٤٤٠٢١	٢١٨٣
الابتدائي	٦٩٧	٩٣٩٣	٤٨٧٦٠٨	١٢١٦٥
الاعدادي	٤٥٥	٤١١٥	٢٠٦٩٢٢	٦٦٩٢
الثانوي العام	١٢٢	١٢٨٩	٥٢٠٣٣	٢٤٦٨
الثانوي الصناعي	٧٦	١١٨٣	٤٦٣٠٥	٢٥٠١
الثانوي التجاري	٢٥	٤٩٣	٢٣٣٠٩	٩٨٠
الثانوي الزراعي	١٢	٢٧٨	٩٦٣٧	٤٣٤
ثانوى فندقى	٣	١٥	٥٦٧	٤٥
التعليم المجتمعى	٣٨٠	٣٨٠	١٠٥٩٧	٥٢٤
الرسمية لغات	٦١	٥٣٨	٢١٨٩٨	١٠١١
التربية الخاصة	٤٨	٢٠٧	٢٠٣٣	٤٠٩
اجمالي	٢٣٩٥	١٩٢٥٦	٩٠٤٩٣٠	٢٩٤١٢

الوضع الراهن (موارد وامكانيات):

وبالنظر الى اعداد المدارس في التعليم قبل الجامعي، واعداد الفصول واعداد الطلاب بالمحافظة حسب مركز معلومات وزارة التربية والتعليم للعام ٢٠٢٤»، وفق مطوية التعليم الاساسي نجد أن عدد المدارس (حكومي وخاص واهلي ومجتمعي) ٢٣٩٥ مدرسة، تشمل عدد فصول ١٩٢٥٦ فصل، وعدد الطلاب بالمحافظة ٩٠٤٩٣٠ طالب وطالبة، وبذلك يكون متوسط كثافة الفصل ما يقرب من ٥٠ طالب بكل فصل في المتوسط. ولكن لا يمكن اعتبار ذلك مؤشراً دالاً من مؤشرات الجودة دون النظر الى توزيع تلك المدارس والفصول بين القرى والمراكز، وأعداد الطلاب في كل قرية ومركز.

جدول رقم (١٣).توزيع المدارس بين الريف والحضر وكذلك بين التبعية للحكومة او التعليم الخاص

المرحلة	حكومى	خاص	حضر	ريف	الاجمالى
رياض الاطفال	٤٣٠	٨٦	١٣٥	٣٨١	٥١٦
الابتدائي	٦٦٥	٣٢	١٤٩	٥٤٨	٦٩٧
الاعدادي	٤٣٢	٢٣	٩٣	٣٦٢	٤٥٥
الثانوي العام	٨٤	٣٨	٥٦	٦٦	١٢٢
الثانوي الصناعي	٤٦	٣٠	٤٩	٢٧	٧٦
الثانوي التجاري	١٧	٨	١٤	١١	٢٥
الثانوي الزراعي	٧	٥	٨	٤	١٢
التعليم المجتمعى	٣٨٠	٠	١٨	٣٦٢	٣٨٠
الثانوي الفندقي	٢	١	٠	٣	٣
التربية الخاصة	٤٨	٠	٣٨	١٠	٤٨
اجمالي	٢١١١	٢٢٣	٥٦٠	١٧٧٤	٢٣٣٤

وعلى ذلك فمن خلال الدراسة الميدانية ومقابلة الاهالى والقادة الطبيعيين والمعلمين ومديري الادارات التعليمية اتضح أن بعض القرى ليس به مدارس اعدادية، واغلب القرى ليس بها مدرسة ثانوية عامة، وان المدارس الثانوية الفنية عددها

قليل بكل مركز، واكبر عدد لمدارس فنية هو مركز بني سويف بعدد ١٤ مدرسة فنية أما باقي المراكز فلا يوجد بها اكثر من ١٠ مدارس فنية لكل مركز. كما أن مدارس الثانوي العام غالباً ما توجد في المدن وبعض القرى الكبيرة كل تلك الظروف تجعل الوصول الى المدرسة الاعدادية والثانوية نشاطاً شاقاً لعى الطلاب وخاصة الاناث منهم، وعبئاً مادياً كبيراً على الاسر في ظل ارتفاع اسعار النقل والمواصلات، بالاضافة الى سوء حالة وسائل نقل الطلاب التي هي في أغلبها عبارة عن سيارات نقل بضائع او تريسيكل به اريكة ومغطى بالقماش، وينعكس ذلك بالطبع على الانتظام في الدراسة والقدرة على التحصيل بعد بذل ذلك الجهد للوصول الى المدرسة.

وبمراجعة كتاب الاحصاء السنوي الصادر عن وزارة التربية والتعليمللعام الدراسي ٢٠٢٣ – ٢٠٢٤ يتبين لنا توزيع المدارس بين الريف والحضر وكذلك بين التبعية للحكومة او التعليم الخاص، كما في الجدول رقم (١٣).

وبالرغم من ان عدد المدارس في الريف يكاد يكون اكثر من ضعفي عددها في الحضر، ولكن بالنظر الى حجم السكان والمساحة الجغرافية وتوزيع وانتشار المدارس في الريف نجد أن هذا الرقم لابد وأن يزيد ويتوسع في الانتشار ليغطي كل المناطق المحرومة من مدارس اعدادي وثانوي بانواعه في الريف.

حيث يعرض الجدول رقم (١٤) لاعداد المدارس الحكومية بأنواعها حسب المراكز، واعداد القرى والتوابع للتعرف بوضوح على مدى اتاحة الخدمة التعليمية بالمراكز. اما المعاهد الازهرية فتبلغ ٣٩١ معهداً وتضم اكثر من ٩١ ألف طالب في المراحل المختلفة

جدول رقم (١٤) اعداد المدارس الحكومية حسب المركز والمرحلة وفق بيانات دليل المدارس بوزارة التربية والتعليم ٢٠٢٠

المركز	عدد القرى + التوابع	رياض الاطفال	الابتدائي	الاعدادي	الثانوي العام	الثانوي الصناعي	الثانوي التجاري	الثانوي الزراعي	اجمالي
بني سويف	١١٨ +٣٤	٩٢	١٣٣	٨٢	٢٥	١٤	٧	٤	٣٥٧
ناصر	٩٥ + ٢٠	٥٦	٧٥	٥٤	١٢	٢	٣	٠	٢٠٢
الواسطى	١٣٦ +٣٢	٦٠	٩٤	٥٨	١٢	٢	٢	١	٢٢٩
اهناسيا	١١٢ + ٣١	٥٤	٩٥	٥٨	١٠	٣	٢	٠	٢٢٢
ببا	١٠٥ +٤٠	٦٣	١٠١	٧٣	٨	٦	١	١	٢٥٣
سمسطا	٥٩+٢١	٥٤	٧٤	٤٥	٦	٣	١	١	١٨٤
الفشن	١٨٤ +٣٣	٣١	٩٦	٦٨	١٠	٨	١	١	٢١٥
اجمالي	٤١٠	٦٦٨	٤٣٨	٨٣	٣٨	١٧	٨	١٦٦٢	

التعليم الازهري بالمحافظة:

يساهم الازهر الشريف في التعليم بالمحافظة بعدد ٤١٨ معهد ازهري بمراحلها المختلفة ونوعيها العادي والنموذجي بالاضافة الى عدد ١٣ معهد اخر من المعاهد النوعية والخاصة ..الخ

- ويصل عدد الفصول الى ٢٤٥٧ فصل، يشغلها عدد ١١٤ الف و ٧١١ طالب بمختلف المراحل.
- ويعمل بتلك المعاهد عدد ٢٦٢٣ معلم (١٤٤٥ ذكور و ١١٧٨ اناث).
- ويساهم قطاع التعليم الازهري في تقديم خدمات التعليم وتقديم برامج تعليمية متكاملة تشمل الدراسات الدينية واللغة العربية والعلوم والرياضيات. كما تُقام ورش عمل وندوات لتنمية مهارات المعلمين والطلاب.

جدول رقم (١٤أ) اعداد المعاهد الازهرية حسب المركز والمرحلة
وفق بيانات دليل المعاهد بالموقع الرسمي للازهر الشريف

المرحلة	ابتدائي	اعدادي	ثانوي	رياض اطفال	اجمالي	
بني سويف	عادي	٢٣	١٥	١٦	١٨	٧٢
	نموذجي	٢	٢	٢	٤	١٠
ناصر	عادي	١٥	١٥	٦	١٢	٤٨
	نموذجي	٠	٠	٠	٠	٠
الواسطى	عادي	١٨	٢٢	١٨	١٤	٧٢
	نموذجي	٠	٠	٠	٠	٠
اهناسيا	عادي	١٤	١٦	٥	٩	٤٤
	نموذجي	٠	٠	٠	٠	٠
ببا	عادي	٢١	١٤	٨	١٣	٥٦
	نموذجي	١	٠	٠	١	٢
سمسطا	عادي	١١	١٤	٧	٨	٤٠
	نموذجي	٠	٠	٠	٠	٠
الفشن	عادي	٢٠	٢٤	١٦	١٢	٧٢
	نموذجي	١	٠	٠	١	٢
اجمالي		١٢٦	١٢٢	٧٨	٩٢	٤١٨

الانفاق على التعليم:

بمقارنة عدد المدارس وتوزيعها بين الحكومة والقطاع الخاص يظهر حجم الانفاق الحكومي على التعليم، مقابل مساهمة القطاع الخاص فيه، مما يدل على المسئولية التي تتحملها الدولة امتثالاً لاحكام الدستور مع تعهدها الدائم بزيادة الانفاق وتطوير التعليم.

لكن يلح علينا سؤال هام: هل تحقق الاستحقاق الدستوري بزيادة الانفاق على التعليم على ان يصل الى ٤٪ للتعليم قبل الجامعي، و٢٪ للتعليم الجامعي، و١٪ للبحث العلمي من الناتج القومي؟

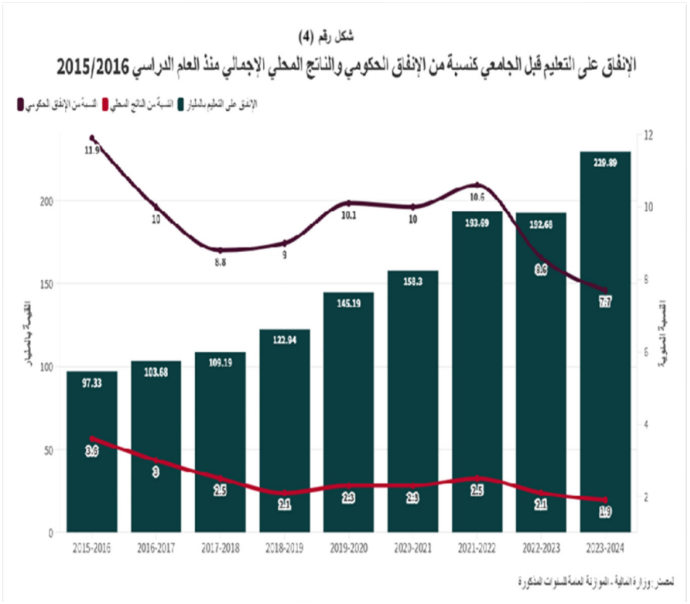

للاسف الاجابة (لا) فقد انخفض الإنفاق على التعليم قبل الجامعي كنسبة من الناتج القومي الإجمالي من ٢,٨٪ في عام ٢٠١٦ إلى ١,٨٪ عام ٢٠٢٠، وهي نسبة أقل من نصف النسبة المنصوص عليها دستوريًا والبالغة ٤٪.

وفي هذا الصدد شدد البنك الدولي في تقرير الإنفاق العام على قطاعات التنمية البشرية في مصر، على أن مصر متأخرة عن نظرائها الدوليين في الإنفاق على التعليم كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي، وأشار إلى أنه لو حافظت مصر على مستوى عام ٢٠١٦ في الإنفاق، كان يمكن أن تتماشى بصفة عامة مع مجموعات المتوسط الدولي

وحسب عدة تقارير محلية ودولية وحسب فإن ضعف الانفاق على التعليم يؤثر على جودة التعليم ومخرجاته، ناهيك عن طرق وأوجه الانفاق الذي يخالف طرق واجه انفاق اغلب الدول التي تحقق جودة عالية للتعليم وفي نفس المستوى او اقل من مستوى مصر اقتصادياً، وعلى سبيل المثال انفاق ما يقرب من ٩٢٪ من ميزانية الوزارة على الاجور والرواتب، وكذلك تفاوت هذا الانفاق على الرواتب بين مراحل التعليم المختلفة، كل هذا يخالف ما هو متبع في عدة دول تحقق معدلات جودة عالية

وقد يبدو للوهلة الاولى أن الرواتب والاجور مرتفعة او مناسبة للمعلمين، بل إن هذه النسبة خادعة ولا تعني بالضرورة ان أجور المعلمين حتى مناسبة او مرضية، فالانفاق بشكل عام قليل ويقل بنسبة كبيرة في مكون الانفاق العمليات على الوسائل والانشطة وغيرها، ولذلك يظهر بند الاجور بشكل اكبر من حجمه، وتتعارض نسبته مع مثيلاتها في دول اخرى

وعلى مستوى انفاق الاسر على التعليم فإن نتائج بحث الدخل والانفاق ٢٠٢٠ يشير الى أن الاسر التي لديها افراد ملتحقون بالتعليم ينفقون ٩,٩٪ من دخل الاسرة على التعليم. يذهب منها ما يزيد عن ٣٦٪ من هذا الانفاق الى المصروفات الدراسية والرسوم، وما يقرب من ٣٠٪ الى الدروس الخصوصية ومجموعات التقوية، واكثر من ١٣٪ منها على الكتب والمستلزمات المدرسية.

تلك النفقات التي تضع بني سويف في الثلث الاخير من ترتيب المحافظات من حيث الانفاق على التعليم.

احتياجات ومشكلات المجتمع في اطار ما يتبناه هدف الارتقاء بمنظومة التعليم:

يكاد يكون هناك اتفاقاً بين الاهالي والقادة الطبيعيين ومسئولي التعليم والمعلمين على عدد من التحديات والمشكلات التي تواجه المجتمع في الريف والحضر على حد سواء ولكن للريف خصوصية فيما يتعلق بالاتاحة وتوفر المدارس وتوزيعها العادل بين القرى، ويمكن عرضها فيما يلي:

» قلة عدد المدارس الاعدادية في عدد من القرى وعدد كبير من التوابع. ووجودها في قرى ابعد، مما يرهق التلاميذ ويزيد تكلفة الانتقال، واعباء التعليم، ويتسبب في كثرة الغياب بسبب المشقة.

» وجود عدد قليل من المدارس الثانوية في كل مركز، مما يصعب الامور كثيرا على الطلاب وخاصة الفتيات اللاتي يتسربن من التعليم في هذه المرحلة بسبب بعد المدارس الثانوية عن قراهم ومنازلهم.

» وجود عدد قليل من المدارس الفنية بكل مركز رغم التوجهات الاستراتيجية بالتوسع في التعليم الفني، وبُعد المسافة بينها وبين اغلب القرى.

» وجود مدارس التربية الخاصة في عاصمة المحافظة فقط مع نقص حاد في خدمات التأهيل ورعاية ذوي الاعاقة بأغلب المراكز.

» عدم تطبيق قواعد وانشطة الدمج الكلي بالمدارس مع نقص في أعداد المعلمين المتخصصين او المؤهلين للتعامل مع حالات الدمج بمدارس التعليم العام.

» وجود اتجاهات سلبية من عدد من المعلمين والمديرين تجاه الدمج الكلي ويطالبون بعزل الطلاب ذوي الاعاقة في فصول لو مدارس متخصصة.

» ضعف تحصيل الطلاب في كافة المراحل بسبب كثافة الفصول واهمال المعلمين وكثرة غياب الطلاب.

» انتشار السلوكيات السيئة بين الطلاب وتدني مستواهم التعليمي والاخلاقي بسبب سوء استخدام وسائل التواصل الاجتماعي.

» سوء حالة مرافق المدارس بسبب قلة الصيانة وضعف التمويل المخصص لها.

» عجز اعداد المعلمين وتحمل المعلم فوق نصابه كثيراً.

» ضعف موارد المدارس من المخصصات الحكومية اللازمة لتيسير العمل الادارى والامتحانات بالمدرسة، وكذلك ضعف موارد المشاركة المجتمعية بسبب سوء الاحوال الاقتصادية وقلة الداعمين وعدم الاهتمام بالمدارس كمؤسسة تنوير وتعليم وتربية.

» عجز اعداد عمال الخدمات المعاونة وعمال النظافة بالمدارس مما يؤثر سلبا على حالة المرافق وكذلك نظافة المدرسة.

» محدودية مشاركة الاسر في العملية التعليمية مع عدم ادراكهم الكافي لمسئوليات الاسرة تجاه سلوك الطالب.

» عدم كفاية التدريبات المخصصة للمعلمين، وشكوى البعض من عدم جدواها في تنمية مهارات المعلمين.

» ضعف تأهيل المعلمين للتجاوب مع متطلبات طرق التقويم والمناهج الحالية، وكذلك عدم مناسبة البيئة المدرسية لمتطلبات تلك المناهج وطرق التقويم.

» عدم كفاية أعداد فصول محو الامية مع زيادة الحاجة اليها حالياً وعمل أغلب الجهات في تلك الانشطة.

» اختفاء أنشطة الاعتماد والجودة، وعدم تفعيلها بشكل دقيق.

» لم يلتفت الكثيرين الى مشكلة تأثير التغيرات المناخية على التعليم، ولكن بمجرد اثارة الموضوع بدأ المشاركون بالقول أن نسب الغياب تزيد في ايام الحرارة الشديدة وايام البرد الشديد والامطار خوفاً على سلامة الطلاب من الاصابة بالامراض او مخاطر اخرى مثلما يحدث في المناطق الريفية من تلف كابلات وخطوط الكهرباء واصابة الطلاب والمارة.

» انخفاض اداء الطلاب في الامتحانات في ايام شديدة الحرارة مع محدودية الامكانيات داخل اللجان، مما يلفت النظر الى اهمية تأثيرات التطرف في الظروف المناخية على الاداء التعليمي.

» تأثيرات غير مباشرة للتطرف في الظروف المناخية حيث يتأثر اقتصاد الاسر التي عانت من خسائر في محاصيلها الزراعية، ويتأثر الانفاق على التعليم وانتظام طلابها بعد تلك الخسائر.

الفرص امام المجتمع من اجل الارتقاء بمنظومة التعليم:

جهود حكومية:

» الرغبة الشديدة من جانب الحكومة من اجل تطوير التعليم في محاولات عديدة تبناها وزراء تعليم ولم تستكمل، لذلك يجب استغلال تلك الرغبة وتوجيهها وامدادها بالافكار ودعمها بالدراسة ونقل التجارب.

» الطفرة الانشائية في المرافق التعليمية ضمن المشروعات القومية والاستثمارات الحكومية والخاصة مما يمكن استغلالها ودعمها بالخبرات والتعاون الدولي للتوسع في التعليم الفني على اسس علمية وخبرات دولية.

» قوانين داعمة للقطاع الخاص في مجال انشاء وادارة منشآت تعليمية (مدارس وجامعات).

» القنوات التعليمية الجديدة مثل «مدرستنا» ١ و ٢ تساعد بشكل كبير في شرح المناهج بل وفي تشجيع الطلاب على الابداع والتفكير الناقد وغيرها من المهارات التي تساهم في تطوير مخرجات ونواتج التعلم.

» وجود منصات الكترونية تعليمية متعددة ومتنوعة على المواقع الحكومية والاهلية لكل المواد وكل المراحل.

» تمسك الدولة بالمشروطية التعليمية ضمن شروط استحقاق المساعدات النقدية (تكافل) مما يقلل من حدة التسرب والغياب المدرسي. بالاضافة الى إطلاق مبادرة (تكافل بلا امية) للحد من نسب الامية بين الاسر.

جهود أهلية وشراكات داعمة:

» ظهور الذكاء الاصطناعي بقوة مما يساعد في العملية التعليمية ويسرع من نقل المعرفة وفهمها ويوفر الوقت للابداع وإطلاق الافكار.

» وجود الجهات الدولية المانحة والداعمة لمصر في ملفات التعليم وخاصة التعاون الالماني في مجال التعليم المزدوج.

» رغبة من جانب وكالة التنمية الدولية الكندية في دعم مصر في مجال التعليم الفني كما سبق ودعمتها في التعليم العام في مرحلة رياض الاطفال والابتدائي.

» مساهمات فعالة للجمعيات الاهلية في زيادة الاتاحة لتلاميذ رياض الاطفال من خلال انشاء قاعات رياض الاطفال المعتمدة.

» المساهمة الاكبر في القضاء على الامية يقع على عاتق الجمعيات الاهلية وهي مستعدة ولديها برامج ومشروعات تدعم هذا الاتجاه وتلك الفعاليات وفتح فصول محو الامية.

» مساهمات كبيرة في توفير الامن الغذائي للاسر والطلاب لتخفيف العبء عن الاسر وبالتالي تسهيل ظروف إلحاق الطلاب وانتظامهم بالتعليم.

» مساهمات رائدة في مكون التعليم المجتمعي

التوصيات المقترحة:

التوصيات المقترحة	شركاء التنفيذ
العمل على زيادة الانفاق على التعليم من كل المصادر وخاصة المصادر العامة الحكومية.	الحكومة - القطاع الخاص - القطاع الاهلي
تشجيع القطاع الاهلي والخاص والتعاوني على المساهمة في انشاء وتشغيل مرافق تعليمية كالمدارس والمعاهد والجامعات مع مراعاة البعد الاجتماعي.	الحكومة - القطاع الخاص - القطاع الاهلي
جذب الاستثمارات الاجنبية (التكنولوجية والتربوية والعلمية) لقطاع التعليم وعمل تجارب تحاكي التجارب الاخرى التي نجحت بالخارج وتقييمها ومحاولة توطينها. مثل اساليب التدريس لمواد العلوم والرياضيات من اليابان / التعليم الفني في كندا وألمانيا / تطبيقات الذكاء الاصطناعي لحل المشكلات التعليمية بالهند / القراءة باللغة العربية بطلاقة المطبق بالخليج عن خبرات أمريكية...الخ).	الحكومة - القطاع الخاص - القطاع الاهلي
تطوير المنشآت والمرافق التعليمية ودعم برامج تمويل الصيانة والنظافة والحفاظ على البنية التحتية.	الحكومة - القطاع الخاص - القطاع الاهلي
العمل على سد العجز من خلال برنامج توظيف وتدريب خريجي كليات التربية والاداب والعلوم، ومن ثم التوسع في انشاء المدارس في القرى والتوابع المحرومة من خلال برامج تمويل ابتكارية.	الحكومة - القطاع الخاص - القطاع الاهلي
تنقية القرارات الادارية التي تقيد حرية العمل والابتكار في المدارس مثل قرارات تنظيم المشاركة المجتمعية واتاحة حرية الحركة للاخصائي الاجتماعي ومعلم ومدير المدرسة مع وجود غطاء قانوني من خلال نظام رقابي منضبط واعي. وكذلك قرارات الترقي والتعيين لاتاحة الفرصة للاكفاء في تولي مسئوليات التعليم والقيادة.	الحكومة - القطاع الخاص - القطاع الاهلي
وضع استراتيجيات اتصال بين الادارات المركزية والعامة والمديريات والادارات التعليمية والاقسام والمدارس يضمن فاعلية وكفاءة الاتصال وسريان الامور الادارية والفنية بوضوح وسلاسة وسرعة.	الحكومة
تطوير منظومة التدريب والتنمية المهنية للمعلم عن طريق: تخطيط التدريب بناءً على احتياجات المعلمين والمدرسة. تطوير مواد التدريب وتقييمها من قبل المعلمين الخبراء وبحث مدى ملائمتها وتطويعها على واقع البيئة المدرسية. تطوير مرافق التدريب لتكون مناسبة لآدمية المعلم المتدرب. تطوير آليات تقييم التدريب وعمل متابعة وتغذية راجعة مع المتدرب لتحفيزه على المشاركة وضمان جديته ومشاركته في التقييم بدقة وموضوعية.	الحكومة - القطاع الخاص - القطاع الاهلي
تطبيق التدريب الفعال (تطبيقات عملية ومناقشات واستخدام التكنولجيا والمشاركة الايجابية).	الحكومة - القطاع الخاص - القطاع الاهلي
تأهيل مدربين على درجة كبيرة من المهارة والكفاءة بالتعاون مع الجهات المانحة الموثوقة.	الحكومة - القطاع الخاص - القطاع الاهلي
تفعيل برامج تبادل خبرات المعلمين بين المدارس.	الحكومة - القطاع الخاص - القطاع الاهلي
تطوير البنية التحتية التكنولوجية بالمدارس والمرافق التعليمية لتكون مناسبة لمنصات التعليم عن بعد والمنصات المتعددة للمعلم والطالب.	الحكومة - القطاع الخاص - القطاع الاهلي
تخصيص حلول تكنولوجية للطلاب للاستفادة من باقات انترنت حصرية مدعمة يستفيد منها الطلاب في التعليم عن بعد ومنصات «ذاكر» وغيرها.	الحكومة - القطاع الخاص - القطاع الاهلي
بناء وعي قومي بأهمية مشاركة الاسرة في العملية التعليمية لتدعيم قيمة التعليم واحترام المعلم واحترام قدسية الحرم التعليمي، وضرورة المشاركة في بناء طالب علم نافع لمستقبله ومستقبل وطنه.	الحكومة - القطاع الخاص - القطاع الاهلي
ادماج قضايا وتأثيرات التغير المناخي بمناهج وفعاليات وانشطة التعليم بكافة مراحله.	الحكومة
وضع استراتيجية (شراكة مجتمعية من اجل دعم التعليم) تحدد ادوار ومسئوليات القطاع الاهلي في مساندة قضايا التعليم ودعم الاسر ومكافحة التسرب والامية وتقليل الفجوة النوعية، وتحقيق نواتج تعلم قياسية، وتأهيل ذوي الاعاقة وتحقيق الدمج التعليمي ...الخ	الحكومة - القطاع الخاص - القطاع الاهلي
استمرار الجمعيات الاهلية في دعم قضايا الوعي بأهمية التعليم، ومشكلاته وتعبئة جهود مساندة الاسر لتعليم ابناءها وادماج ذلك في كل انشطتها.	القطاع الاهلي

١١ مدن ومجتمعات محلية مستدامة

بتمويل من الاتحاد الأوروبي
لست وحدك نحن معك

٥ – اتاحة السكن اللائق

إنّ الحق في السكن اللائق يعني أكثر من توفير سقف يعيش الإنسان تحته، وهو الحق في أن يحيا المرء حياةً آمنة وكريمة في مسكن لائق. وليس بإمكان جميع الأشخاص التمتع بهذا الحق. إذ لا يزال الكثيرون يعيشون في مساكن دون المستوى المطلوب وفي مناطق عشوائية وغير مخططة ولكن سيطالهم التطوير وينالوا هذا الحق الذ اعترفت به مصر، وتعمل على تحقيقه بقوة واصرار منذ عقود، ولكن منذ عام ٢٠١٤ والدولة تسارع وتخطو بثقة بل وتقفز بشكل هائل في توفير السكن اللائق لكل شرائح المجتمع وخاصة محدودي ومتوسطي الدخل مع رعاية خاصة بالفئات المهمشة والفقيرة.

لقد تمّ الاعتراف بالسكن اللائق كعنصر من عناصر الحق في مستوى معيشي مناسب في المادة ٢٥ من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان للعام ١٩٤٨ والمادة ١١,١ من العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للعام ١٩٦٦. ومنذ ذلك الحين، اعترفت معاهدات دولية أخرى في مجال حقوق الإنسان أو أشارت إلى الحق في السكن اللائق أو بعض عناصره، مثل حماية منزل الفرد وخصوصيته (مفوضية الامم المتحدة السامية لحقوق الانسان)

الوضع الراهن (موارد وامكانيات):

قد كنا قبل سنوات نتحدث عن اننا لا نشغل سوى ٦٪ من مساحة مصر وأصبحنا الان نتحدث عن مساحة تقترب من ٨٪ مأهولة بالسكان، ورغم أن هذه النسبة ضئيلة للغاية بالمقارنة بكثير من الدول إلا أن هذا الوضع يعني تقدماً كبيراً في استغلال الارض وبناء المساكن من ناحية الكم، أم من ناحية الكيف وبتحليل الوضع الراهن والمستقبلي لنشاط التشييد وبناء المساكن وتمديد المرافق نجد أن مصر حققت طفرة جديرة بالاهتمام في توفير السكن الكريم الجيد لكل شرائح المجتمع.

وبالفعل خطت وزارة الإسكان المصرية أيضا الخطوة الأولى - والتي تم التأكيد على أهميتها باستراتيجية الإسكان العالمية – لإحقاق الفهم المتكامل والحقيقي لقطاع الإسكان من خلال انتاج «ملف الإسكان المصري» الذي تم إطلاقه في عام ٢٠١٦، وتضمن تحليل لقطاع الإسكان في مصر مع التركيز على سياسات وبرامج ومشروعات الإسكان ميّسر التكلفة. وبناء على تلك التحليلات وفي ضوء توصيات الاستراتيجية العالمية للإسكان، والاستراتيجية العربية للاسكان والتنمية الحرية المستدامة ٢٠٣٠، تم إعداد استراتيجية الإسكان المصرية سعيا لخلق بيئة تمكينية تزيد من إمداد الإسكان ميّسر التكلفة بمصر.

تجدر الإشارة إلى إطلاق «إستراتيجية الإسكان في مصر» في ٢٠٢٠

حيث تلتزم الدولة بتوفير السكن اللائق لكافة المواطنين، ومراعاة حقوق الفئات المهمشة والمحرومة، والتأكيد على مبادئ العدالة الاجتماعية وتكافؤ الفرص وعدم التمييز أو التهميش، وتبني سياسات وبرامج في الإسكان تسهم في تحقيق الاندماج الاجتماعي. كما يتم تكثيف جهود تنفيذ مشروع الإسكان الاجتماعي كأكبر مشروع سكني في تاريخ مصر عن طريق إنشاء مليون وحدة سكنية

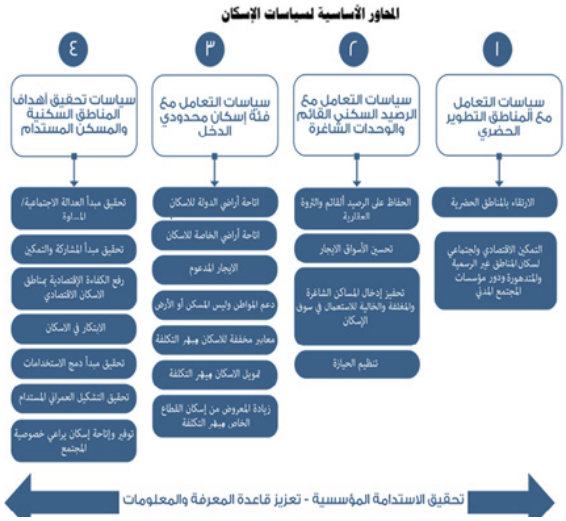

اهتمام الدولة بحق المواطن في السكن اللائق:

اهتمت الدولة المصرية بحقوق المواطن المصري في المسكن اللائق، باعتباره أحد أهم مقومات حياة كريمة للمواطن المصري، وقد خطت الدولة المصرية بخطوات غير مسبوقة في كل أماكن مصر، على غرار الريف والمدن وشرقها وغربها. وتأتي مبادرة حياة كريمة على رأس المبادرات التي أطلقتها الدولة والتي تستهدف بها تحسين جودة الحياة إلى ٥٨ مليون مواطن». إضافة إلى برنامج تطوير المناطق غير الآمنة لم تستطع دولة في العالم أن تنهي هذه الإشكالية في هذه الفترة الزمنية وتوفر السكن اللائق والكريم لأكثر من مليون أسرة تسكن في هذه المناطق. وأيضاً مشروع السكن الاجتماعي وإتاحته لكل فئات الشعب المصري يعد أحد البرامج المصرية والتي وصل الإنفاق فيها إلى أكثر من ٤٣٠ مليار جنيه

وفي يوم ١٤ مارس ٢٠٢١ وجّه السيد رئيس الجمهورية البنك المركزي بإطلاق برنامج جديد للتمويل العقاري لصالح الفئات من محدودي ومتوسطي الدخل لدعم قدرتهم على تملك الوحدات السكنية، وذلك من خلال قروض طويلة الأجل تصل إلى ٣٠ سنة وبفائدة منخفضة ومبسطة لا تتعدى ٣ ٪، ويأتي التوجيه الرئاسي في إطار التزام الدولة –وفقًا للدستور– بأن تكفل للمواطنين الحق في المسكن الملائم والآمن والصحي، بما يحفظ الكرامة الإنسانية ويحقق العدالة الاجتماعية، وتحرص الدولة على أن تنفذ ذلك الالتزام بما يتناسب مع الإمكانيات المادية للمواطنين، وذلك من خلال تطبيق المعايير والقواعد التي نص عليها قانون الإسكان الاجتماعي. كما تلتزم الدولة بوضع خطة قومية شاملة لمواجهة مشكلة العشوائيات تشمل إعادة التخطيط، وتوفير البنية الأساسية والمرافق، وتحسين نوعية الحياة، والصحة العامة

كما استكملت الدولة خططها بشأن الاسكان في بني سويف من خلال:

- تدعيم مشروعات البنية التحتية في العديد من المراكز.
- انشاء محطات معالجة مياه الصرف في بعض القرى.
- تدعيم وتوسعة محطات المياه في مدينة بني سويف الجديدة.
- تنفيذ عدد ٢٢١ عمارة اسكان اجتماعي بـ ٥٣٠٤ وحدة سكنية بمدينة بني سويف الجديدة
- تنفيذ مشروعات محدودة لبناء عدد من الوحدات السكنية مثل عمارات قرية سدس الامراء ضمن مشروعات مبادرة «حياة كريمة» التي زارها السيد رئيس الجمهورية.
- البدء في تنفيذ مشروعات مدينة الفشن الجديدة التي تستهدف استقطاب ١,٢ مليون نسمة، وتبلغ مساحتها حوالى ١٨ ألف فدان، تبلغ مساحة المرحلة الأولى منها ١٢٥٠ فداناً، وتضم مناطق سكنية متنوعة (قطع أراضى مميزة - إسكان متوسط واجتماعى) بالإضافة إلى الأنشطة الخدمية.
- قيام فريق من الباحثين الميدانيين بوزارة التضامن بعمل تم عمل تدقيق وحصر للمنازل بمركزى مبادرة حياة كريمة بواقع ٣١٥٧ منزل بمركز ببا و ٢٤٨٤ منزل بمركز ناصر، من منازل الاسر الاكثر احتياجاً لترشيحها للاستفادة من برنامج «سكن كريم» بالمبادرة.

بتمويل من
الاتحاد الأوروبي

احتياجات ومشكلات المجتمع في إطار ما يتبناه هدف اتاحة السكن اللائق:

» ضيق مساحة المناطق الحالية المأهولة بالسكان مع زيادة الحاجة الى زيادة عدد الوحدات السكنية وخاصة بالقرى.

» سوء حالة التربة في الكثير من القرى عدم مناسبتها للتوسع الرأسي في البناء بسبب زيادة رشح مياه الصرف.

» عدم اكتمال مشروعات الصرف الصحي في الكثير من القرى، مما يعطل انشطة التشييد.

» تأخر صدور قرارات تحديد الحيز العمراني بزمام المراكز والقرى.

» تأخر التحرك الحكومي للتعامل مع المناطق غير الآمنة التي تمثل ما يقرب من ٢٪ من المساحة المأهولة.

» زيادة نسبة المناطق العشوائية والاعتداءات على الاراضي الزراعية والبناء عليها ووصولها الى مستويات غير جيدة حتى شكلت نسبة أكثر من ٦٥٪ من المساحة المأهولة حسب تقارير وزارة التخطيط.

» عدم الاستجابة لطلبات الاهالي بقبول التبرعات بالاراضي لعمل محطات معالجة الصرف في بعض القرى دون ابداء اسباب وعدم توضيح اسباب تأخر انشاء المحطات مثلما حدث في قرية العساكرة بمركز سمسطا على سبيل المثال.

» قلة عدد الوحدات السكنية المطروحة في برامج الاسكان الاجتماعي.

» عدم وجود دراسات لاحتياجات واتجاهات المواطنين وخاصة اهل المناطق الريفية نحو الرغبة في الحصول على سكن جديد ببرامج الاسكان الوطنية.

المعادلة ليست صعبة! (الفرص مقابل المشكلات):

منذ ظهور الطفرة الاستهلاكية في اواخر السبعينيات وبداية الثمانينيات ومع عودة العاملين بالخارج ومع بداية الزيادات المضطردة في النمو السكاني وحاجة الاسر الى توفير سكن لابناءها واجيالها الممتدة، ومحدودية مساحة المنطقة السكنية بالقرية بدأ الزحف الى المناطق الزراعية المتاخمة لها

ودون رقيب أمين على تخطيط وتنظيم تلك المناطق تم الاعتداء على ثروة مصر من الاراضي الزراعية الخصبة وتم الزحف عليها وزرعها بالخرسانة والطوب المصنوع من طميها المحروق ايضاً، وخسرت البلاد كثيراً

وترسخ الاهمال والتراخي وأصبح البناء على الاراضي الزراعية منهاج وثقافة وله من يبرره من الاطراف، وصدرت التشريعات في التسعينات لتحاول وقف هذا النزيف، ولم تجدي نفعاً مع افتعال الثغرات في عمليات تنفيذ الازالات. ولكي تسيطر الدولة على الوضع في ٢٠١٣ بعد الشعور بالخطر الداهم على تلك الثروة التي تمدنا بالغذاء والحياة تم تغليظ العقوبات لكل من يعتدي على الاراضي الزراعية او من يقوم بتبويرها مع تنسيق كامل بين الاجهزة والعمل من خلال منظومة متكاملة لتلبية الطلب على السكن والحفاظ على الاراضي الزراعية على ان يستوفي السكن شروطه ليكون سكناً كريماً لائقاً يضمن تمتع المواطن بمساحات خضراء ومرافق وخدمات وبنى تحتية جيدة
فلم تعد الشكوى في الريف او الحضر كما كانت من قبل، ويتم حل المعادلة.

وعلى ذلك قامت وزارة التنمية المحلية بتصميم وتنفيذ مشروع رائد ذو شقين اساسيين:

مشروع إعداد المخططات العمرانية التفصيلية وتوقيع نقاط الحيز العمراني لمنع ظهور مناطق عشوائية جديدة ورصد التعديات التي تتم على الأراضي الزراعية (٢٠١٤ - ٢٠١٩)

» **الشق الاول:** مشروع إعداد المخططات التفصيلية للقرى والمدن التى تم الانتهاء من مخططاتها الاستراتيجية بهدف توطين الخدمات العامة وتوفير المسكن الملائم وتحسين فرص المعيشة وتشجيع الاستثمار العقارى لمواطنى القرى والمدن بالمحافظات والحد من هجرة مواطنى الريف إلى المدن.

» **الشق الثاني:** مشروع تحديد الحدود الخارجية للحيز العمرانى لكل مدينة / قرية / عزبة بثوابت أرضية يتم رصدها على الشبكة الجيوديسية للجمهورية للتسهيل على المختصين بالمحافظات فى تحديد ورصد التعديات المخالفة على لأراضى الزراعية.

وجاء المشروع لمنع ظهور مناطق عشوائية جديدة بالقرى والمدن وتوطين الخدمات العامة وتوفير المسكن الملائم وتحسين فرص المعيشة وتشجيع الاستثمار العقارى لمواطنى القرى والمدن بالمحافظات والحد من هجرة مواطنى الريف إلى المدن، والتسهيل على المختصين بالمحافظات فى تحديد ورصد التعديات المخالفة على الأراضى الزراعية بكل محافظة

المشروعات القومية التي قامت بها الجهات الحكومية والمجتمع المدني في تطوير المدن والقرى في محافظة بني سويف

- ترفيق أحياء التوسعات السكنية بنى سويف الجديدة.
- تطوير وتوسعة عدة طرق بالمدن والقرى.
- انشاء وتأهيل عدد من الكباري التي تخدم عدة مناطق.
- البدء في انشاء مدينة الفشن الجديدة.
- تأهيل عدد من المنازل بالمناطق الفقيرة والعشوائية وغير المخططة بالمحافظة
- (مرفق بيان تفصيلي بالمشروعات)

بتمويل من
الاتحاد الأوروبي

التوصيات المقترحة:

التوصيات المقترحة	شركاء التنفيذ
سرعة تحديد الحيز العمراني لكل وحدة ادارية (مدينة - قرية - عزبة).	الحكومة - القطاع الخاص - القطاع الاهلي
انشاء محطات معالجة مياه الصرف والانتهاء من مد شبكات الصرف الصحي التي تحتاجها القرى بشكل عاجل والتي تعتمد على «الترنشات» والخزانات و«الكبسولة» نظراً لتأثيرها السلبي على صلاحية الاراضي والمباني والمياه الجوفية وتأثيرها الضار على الصحة.	الحكومة - القطاع الخاص - القطاع الاهلي
تسريع اجراءات التصالح واصدار اشتراطات بناء تضمن تنظيم البناء والقضاء على مظاهر العشوائية.	الحكومة
التوسع في برامج الاسكان الاجتماعي المخصص للمحافظة.	الحكومة
ضرورة دراسة اتجاهات ورغبات الأهالي نحو المسكن الذي يبحثون عنه وتنفيذ التوصيات ومراعاة احتياجات وخصوصية المجتمعات ليزيد الاقبال على الاسكان المخطط المستوفي لشروط السكن الكريم.	الحكومة -القطاع الاهلي
الاسراع في بناء المساكن التي تم رصدها وتدقيقها وتسليمها الى مجلس الوزراء ضمن مبادرة حياة كريمة وبرنامج سكن كريم، نظراً لاستحقاق اصحابها لشروط الرعاية الاولى والاكثر احتياجاً.	الحكومة - القطاع الخاص - القطاع الاهلي

٦ – إثراء الحياة الثقافية والرياضية

تهدف رؤية مصر ٢٠٣٠ إلى دعم الحياة الثقافية وإثرائها بجميع أنواعها، ورفع درجة الوعي الرياضي لدى المواطنين، وتوفير أماكن لممارسة الرياضة دون تمييز، بسبب القدرة المالية أو الموقع الجغرافي. وعند دراسة الوضع الراهن في بني سويف فيما يتعلق بالحياة الثقافية والرياضية نجد ما يلي

الوضع الراهن (موارد وامكانيات): الحياة الثقافية

منذ أن استيقظت الحركة الثقافية والمسئولين في سبتمبر ٢٠٠٥ على فاجعة حادث حريق قصر ثقافة بني سويف الذي أودى بحياة ما يقرب من ٥٠ فنان وكاتب أثناء أحد العروض المسرحية، وبدأ الاهتمام بها بعد أن كان تقليدياً روتيتياً مثل باقي قصور الثقافة في البلاد، وتم اعداد خطط التطوير والتأمين لكل المنشآت وخاصة الثقافية منها. ففي كل مركز يوجد قصر ثقافة يصارع من اجل البقاء وتطوير الاداء وإن كان الضوء لا يسلط على الانشطة الثقافية حالياً سوى عن طريق القلة من روادها وبعض صفحات الاخبار والفعاليات على الانترنت

تضم محافظة بنى سويف مجموعة كبيرة من القصور الثقافية والمكتبات العامة والمتنوعة في مختلف مناطقها، حيث يتواجد بالمحافظة ٨ بيوت وقصور ثقافة، بالإضافة إلى ٥ مكتبات عامة تابعة للثقافة، ومكتبة للطفل تابعة للثقافة. ومن القصور الثقافية الموجودة بالمحافظة يوجد قصر بنى سويف، قصر ثقافة بنى سويف الجديدة شرق النيل، قصر ثقافة ببا، بيت ثقافة الفشن، بيت أبو صير الملق، بيت اهناسيا المدينة، بيت قرية إهناسيا الخضراء، بيت أبو سليم. كما يوجد بالمحافظة أيضًا «مكتبة النادى الرياضى، مكتبة سمسطا، مكتبة طنسا بني مالو، مكتبة منشأة عاصم، مكتبة دلاص الثقافية، بالإضافة إلى مكتبة الطفل والشباب بأبو صير الملق

وتعد قصور الثقافة إحدى المؤسسات الثقافية التابعة للهيئة العامة لقصور الثقافة وهى هيئة مصرية تهدف إلى تقديم الخدمات الثقافية والفنية والمشاركة فى رفع المستوى الثقافي وتوجيه الوعى القومي للجماهير فى مجالات السينما والمسرح والموسيقى والآداب والفنون الشعبية والتشكيلية وفي نشاط الطفل والمرأة والشباب وخدمات المكتبات في المحافظات، حيث إنها تقوم بتقديم عروض للفرق الفنية ومعارض فنون تشكيلية وعروض فنون شعبية أطفال وكورال الأطفال بالإضافة إلى دورات تدريبية لتعليم فن التطريز والرسم بالإضافة إلى العديد من الفنون المختلفة

المواطنون والحياة الثقافية:

من خلال المقابلات والدراسة الميدانية اتضح أن الانفاق على الثقافة يكاد لا يذكر من بين بنود الانفاق، ويتم تعويض ذلك من خلال قنوات التلفزيون المختلفة والانترنت وما يتم عرضه في وسائل التواصل الاجتماعي، فلا يكاد البعض ان يرتاد عرضاً مسرحياً او احتفالية او فعالية ثقافية اخرى تستهدف الوعي الا من خلال الدعوة المباشرة من القائمين عليها مثل الفعاليات التي تتبناها الاحزاب وبعض الجمعيات النشطة او من خلال أنشطة المحافظة

وقد تبنت الدولة مفهوم «معركة الوعي» للتعبير عن قضية التثقيف وبناء الوعي، وبالتالي تحاول كل الجهات والهيئات ملاحقة تلك المعركة بأساليب نرى انها لا تزال قاصرة على التلقين لا الحوار الفاعل القادر على صنع الوعي وتغييره للافضل

وفي احدى الجلسات في أحد المراكز كان لأحد المشاركين رأي في عملية التوعية وبناء الوعي ان قنوات التلفزيون والمسلسلات والعروض والندوات تركز على المبالغة في استعراض الاخطار المحدقة بالوطن، مما قد يكون له تأثير سلبي على عملية التفكير في طرق المواجهة، فالبلاد تعيش مرحلة من السلم الاجتماعي والامان وتحتاج الى بناء العقل والتفكير الناقد لاثراء الحلول المجتمعية لمشكلات المجتمعات وخاصة المجتمعات المحلية

احتياجات ومشكلات المجتمع في إطار ما يتبناه هدف اثراء الحياة الثقافية:

» شبه انعدام وجود المنشآت التي تقدم فعاليات ثقافية بالمجتمعات الريفية في المحافظة.

» سوء حالة المنشآت الثقافية الموجودة وحاجتها الى التطوير الانشائي من حيث المساحة والامكانيات وتطوير الاداء.

» الفضاء الاليكتروني الموجود الذي يبث قضايا وافكار بدون سيطرة او مواجهة بالفكر والنقد الفاعل للتغيير.

» عدم وجود دراسات او بحوث عن الحياة الثقافية وتأثيرها وجدوى الفعاليات والانشطة الثقافية –على الاقل على المستوى المحلي بالمحافظة– وإن كانت هناك محاولات في مجلس الشيوخ هذا الشهر لدراسة مشكلات قطاع الثقافة وتأثيره وجدوى الانشطة من خلال طلب مناقشة مؤخراً.

» على الصعيد الرسمي يصرح الحكوميون بأن مشكلة التمويل المخصص للمنشآت والانشطة الثقافية تعد العقبة الاولى امام تحسين البيئة الفيزيقية للثقافة، وايضاً تعرقل عملية صناعة الثقافة وتنفيذ الانشطة.

» العقبات القانونية أمام القطاع الخاص ليتمكن من انشاء قصور وبيوت الثقافة، ويتخطى القلة هذه العقبة من خلال مكونات ثقافية داخل الجمعيات الاهلية على ندرتها.

» نقص العمالة المدربة وذات الكفاءة المتعلقة بإدارة العملية الثقافية بالمحافظة.

» التعقيدات الادارية امام الجمعيات الاهلية في محاولة استغلال مساحات او بناء طوابق تستوعب انشطة جديدة منها الانشطة الثقافية.

» نقص حاد في عمليات أكتشاف ودعم المواهب والابتكارات الثقافيةعلى مستوى الريف وايضا حضر المحافظة.

» ضعف الاهتمام بالحرف اليدوية والتراثية (مثل السجاد والكليم اليدوي والجريد والاواني الفخارية بأنواعها) بأغلب المجتمعات المحلية بالمحافظة امام المنتجات المستوردة المقلدة.

«الحرف التراثية ليست مجرد فنون، بل هي سجل حضاري يعكس روح الشعب المصري وإبداعه عبر العصور مؤكداً أن الحفاظ عليها مسؤوليتنا جميعًا لضمان استمرارها واستثمارها على الوجه الأمثل»

(وزير الثقافة المصري في جلسة مجلس الشيوخ)

الفرص أمام قطاع الثقافة بالمحافظة:

جهود حكومية:

» وجود رؤية مصر ٢٠٣٠ بمحاورها الشاملة المتكاملة التي تدعم اثراء الحياة الثقافية من خلال خطوات وسياسات ملزمة جعلت وزارة الثقافة تستجيب وتنفذ عشرات الالاف من الانشطة الثقافية في ربوع الجمهورية من المستهدف العام الذي يبلغ ٤ ملايين فعالية ونشاط ضمن جهود تحقيق رؤية مصر.

» نصوص دستورية قاطعة تحمي الحقوق والحريات الفكرية والابداع في مجال الاداب والفنون وكذلك النشر.

» المبادرة الرئاسية «بداية جديدة لبناء الإنسان»، والتي تهدف إلى تعزيز القيم الإيجابية.

» مبادرة «صنايعية مصر» التي أُطلقت عام ٢٠١٩ تحت رعاية رئيس الجمهورية. والتي تهدف إلى تدريب الشباب على الحرف التقليدية مثل الخيامية، النحاس، الحلي، والنسيج اليدوي، بالإضافة إلى استحداث حرف جديدة تلبي احتياجات السوق. مع وجود خطط توسعها جغرافياً.

» وجود «سياسة حكومية نحو تعزيز مجال الحرف اليدوية التراثية والتقليدية»

» جوائز الثقافة الجماهيرية للمبدعين في الاداب والفنون لتشجيع المواهب والابداع.

» مشروع «المسارح المتنقلة» في المحافظات. بالاضافة الى المنشورات والمجلات الثقافية التي تحتاج الى التدعيم والتطوير.

جهود القطاع الاهلي وشراكات داعمة:

» بروتوكول تعاون لإنشاء مركز لتنمية المهارات اليدوية والتراثية بعزبة النور التابعة لقرية الهرم مركز الواسطى، والمقرر تنفيذه وفقا للبرتوكول الموقع بين هيئة تنمية الصعيد وتنسيقية شباب الأحزاب، وتحت مظلة الاستراتيجية التنموية المحلية العامة التى أطلقتها محافظة بنى سويف فى هذا القطاع التنموى.

» اهتمام بالغ من جانب الجنعيات الاهلية بالفعاليات والانشطة في المجال الثقافي والفني وقدراتها التنظيمية الكبيرة وانتشارها على مستوى المجتمع المحلي، يضمن وصول الرسائل الى اصغر نجع وعزبة ببني سويف.

» تبني الجمعيات الاهلية افكار احياء التراث والحرف اليدوية والدفاع عنه في مواجهة خطر الاندثار، مثل جمعيات بني سويف التي تبنت الاستفادة من نبات ورد النيل الضار بالمجاري المائية وصناعة مشغولات يديوية تحاكي صناعة مشغولات البوص التراثية المشهورة في الفيوم وبني سويف.

حرية الإبداع الفنى والأدبى مكفولة، وتلتزم الدولة بالنهوض بالفنون والآداب، ورعاية المبدعين وحماية إبداعاتهم، وتوفير وسائل التشجيع اللازمة لذلك. ولا يجوز رفع أو تحريك الدعاوى لوقف أو مصادرة الأعمال الفنية والأدبية والفكرية أو ضد مبدعيها

(مادة ٦٧ من الدستور المصري)

تلتزم الدولة بحماية حقوق الملكية الفكرية بشتى أنواعها فى كافة المجالات، وتُنشئ جهازًا مختصًا لرعاية تلك الحقوق وحمايتها القانونية، وينظم القانون ذلك

(مادة ٦٩ من الدستور المصري)

التوصيات المقترحة نحو العمل على اثراء الحياة الثقافية :

لـم يكـن للمشـاركين اسـهامات فـي الحلـول والتوصيـات لاثـراء الحيـاة الثاقفيـة وحـل مشـكلاتها بالمحافظـة سـوى المطالبـة بتفعيـل الانشـطة الثقافيـة فـي الجمعيـات والمنشـآت الحكوميـة الاخـرى طالمـا لا توجـد منشـآت ثقافيـة بالريـف. بالاضافـة الـى التعـاون مـع المـدارس والجمعيـات لتنفيـذ انشـطة فعالـة مـع تخفيـف القيـود المفروضـة علـى المـدارس باسـتضافة فعاليـات الـى بعـد الرجـوع للمديريـات والحصـول علـى موافقـات (امنيـة) بتنفيـذ اي نـدوة او نشـاط

فـي المقابـل كان رد السـيد وزيـر الثقافـة فـي مجلـس الشـيوخ فـي ينايـر الحالـي بمثابـة خارطـة طريـق لاثـراء الحيـاة الثقافيـة نلخصهـا فيمـا يلـي

التوصيات المقترحة	شركاء التنفيذ
ضرورة سن قوانين تحد من استيراد المنتجات المقلدة التي تنافس الحرف التراثية المحلية وتؤثر سلبًا على مستقبلها، مثل اصدار القرار الذي حظر استيراد «فانوس رمضان»، مما أدى إلى انتعاش الصناعة المحلية، داعيًا إلى خطوات مماثلة لدعم الحرفيين.	الحكومة - القطاع الخاص - القطاع الاهلي
الحاجة الى استحداث فكرة (المنتج الثقافي) داخل القصور وبيوت الثقافة على غرار منتج الاعمال السينمائية إن كان للفكرة جدوى.	الحكومة - القطاع الخاص
إجراء حصر شامل للحرف التراثية في المحافظات، بالإضافة إلى ترميم وتطوير المؤسسات الثقافية التي تحتضن هذه الحرف، وإنشاء قاعدة بيانات موحدة يديرها «بيت التراث المصري»، لتوثيق الحرف والمساهمة في تطويرها.	الحكومة
خطط فتح منافذ جديدة لتسويق منتجات الحرف التراثية في المواقع السياحية والمطارات بالتعاون مع وزارتي الطيران المدني والسياحة، وتسهيل مشاركة الحرفيين في المعارض الدولية وتعزيز التصدير، مع توفير المواد الخام المطلوبة.	الحكومة - القطاع الخاص - القطاع الاهلي
إدماج الحرف التراثية ضمن برامج التعليم الفني لتشجيع الأجيال الجديدة على تعلمها.	الحكومة
تفعيل القوافل الثقافية والمسرح المتنقل للوصول إلى المناطق النائية وتعزيز التعاون مع المؤسسات التعليمية والدينية لضمان وصول الثقافة إلى الجميع.	الحكومة -القطاع الاهلي
تضافر الجهود بين الوزارات ومنظمات المجتمع المدني لدعم الحرف التراثية.	الحكومة القطاع الاهلي
تعزيز التعاون مع المدارس ومراكز الشباب والمؤسسات الدينية مثل الأزهر الشريف ووزارة الأوقاف والكنيسة، لضمان وصول الثقافة إلى مختلف شرائح المجتمع.	الحكومة - القطاع الاهلي
إطلاق تطبيقات ومواقع إلكترونية تسهل على المواطنين، خاصة الفئات المحرومة، الوصول إلى الأنشطة الثقافية. ومن بين المشاريع المبتكرة، إطلاق تطبيق «توت» للأطفال، الذي يقدم محتوى ثقافيًا وتعليميًا، وتنظيم مسابقات ضمن مبادرة «مصر تبدع».	الحكومة - القطاع الخاص - القطاع الاهلي
اكتشاف المواهب ودعم الفنون والحرف التراثية بما يتناسب مع طبيعة كل منطقة، ولتحقيق الاستدامة، نخطط لتطوير وحدات إنتاجية للفنون داخل قصور الثقافة، بما يضمن تحقيق عائد استثماري.	الحكومة - القطاع الاهلي
التوسع في تنفيذ فعاليات تعزيز العدالة الاجتماعية لدعم ذوي الهمم، وتكريم المتفوقين، وتقديم عروض مسرحية وفنية، إلى جانب تكرار مهرجان «أولادنا» لفنون ذوي القدرات الخاصة.	الحكومة - القطاع الاهلي

الحياة الرياضية والشباب:

الوضع الراهن (موارد وامكانيات)

يوجد عدد ١٧٥ مركز شباب ونادي بالمحافظة، وهذا عدد يعتبر مقبول بالنظر الى اعداد القرى والكثافة السكانية بالقرى

ويلفت مدير ادارة الشباب بالفشن الانتباه الى اعداد مراكز الشباب بالقول

« على مستوى المركز هنا في الفشن موجود ١٥ مركز شباب، في كل مركز قروي حد أدني مركز شباب، لكن عندنا مركزين شباب في مجلس قروي الفنت، ودلهانس ٤ مراكز شباب، وفيه خطة انشاء ٢٩ مركز شباب ضمن برنامج حياة كريمة تحت الانشاء»

وهكذا الحال في كل المراكز سيتم استهدافها باعداد مناسبة من مراكز الشباب طالما توفرت الاراضي والمساحات حتى لو في ظهير القرى. كل ذلك يدلنا على أن مستقبل الانشاءات بخير ويتطلع للافضل، ويتبقى الجزء الاهم وهو تفعيل أنشطة رياضية وشبابية مؤثرة

فيما يخص الفعاليات والانشطة الرياضية أمكن رصد العديد منها مثل تنفيذ مبادرة ١٠٠ يوم رياضة في جامعة بني سويف ضمن فعاليات المبادرة الرئاسية «بداية جديدة لبناء الانسان». كذلك قوافل اكتشاف وتنمية المواهب التي تنفذها وزارة الشباب ونفذتها في بني سويف في ديسمبر الماضي. كما يوجد عدد من المدارس الرياضية التابعة لوزارة التربية والتعليم، وايضاً تم رصد حسب تصريح اغلب مديري مراكز الشباب أن هناك انشطة مناسبة وموجهة لذوي الهمم بكل مركز حسب الخطط

نال اغلب مديري المراكز والعاملين بادارات الشباب والرياضة تدريبات مهنية وفنية لتعزيز وتنمية مهارات ادارة العمل والمشروعات وادارة الوقت والتسويق وغيرها من البرامج فيما يتعلق باتاحة الانشطة لذوي الاعاقة والنساء

تقوم مراكز الشباب بتنفيذ أنشطة التوعية في موضوعات العنف والادمان، بالاضافة الى برامج تستهدف التوظيف والتدريب للاناث والشباب وراغبي العمل

> تكفل الدولة رعاية الشباب والنشء، وتعمل على اكتشاف مواهبهم، وتنمية قدراتهم الثقافية والعلمية والنفسية والبدنية والإبداعية، وتشجيعهم على العمل الجماعى والتطوعى، وتمكينهم من المشاركة في الحياة العامة (مادة ٨٢ من الدستور المصري)

حسب التقرير الدولي للتطوع الصادر عن برنامج الأمم المتحدة للمتطوعين عام ٢٠٢٢ عن حالة التطوع في العالم يشير الى وجود أكثر من ٢٦ مليون متطوع في الوطن العربي، هذا الحجم من المتطوعين العرب يمكن أن يصبح قيمة اجتماعية واقتصادية مضافة للتنمية المستدامة والعمل المناخي في المنطقة العربية لو أحسن توظيفه واستثماره. نعتقد ان نصيب مصر منهم يتجاوز ٣ ملايين شاب في السنوات الاخيرة

ففي عالم اليوم، حيث يتزايد الوعي البيئي وتصبح الممارسات المستدامة أكثر أهمية من أي وقت مضى، برزت التطوعات الخضراء كمحفز رائع لدفع التغيير الإيجابي. وهي تشمل مجموعة متنوعة من الأنشطة التي تهدف إلى تعزيز الحفاظ على البيئة واستعادتها والتعليم. في جميع أنحاء، فللعمل التطوعي الأخضر أهميته وجوانبه الرئيسية والطرق التي يمكن للأفراد من خلالها المساهمة بنشاط في هذه القضية النبيلة

ماذا يعني التطوع الأخضر؟

يتضمن التطوع الأخضر المشاركة الفعالة في المبادرات التي تهدف إلى حماية البيئة والحفاظ عليها. فهو يجمع بين الأفراد المتحمسين الذين يكرسون وقتهم وجهدهم لمشاريع مختلفة تعالج التحديات البيئية مثل التصحر والتلوث وتغير المناخ والحفاظ على الحياة البرية. ومن خلال المشاركة في التطوع الأخضر، يصبح المتطوعون وكلاء للتغيير، ويساهمون في رفاهية كوكبنا والأجيال القادمة

بتمويل من الاتحاد الأوروبي

احتياجات ومشكلات المجتمع في إطار ما يتبناه هدف اثراء الحياة الرياضية:

» ضعف البنية التحتية للعديد من مراكز الشباب بالمحافظة. فمنها ما يحتاج الى الهدم واعادة البناء ومنها ما يحتاج الى اعادة تأهيل، ومنها ما يحتاج الى تطوير واعادة تصميم.

» ضعف التمويل الحكومي الموجه للمرافق والبنى التحتية بمراكز الشباب وترك جزء كبير من التمويل لايرادات تلك المراكز للصرف على كل شيء بالرغم من حصول الوزارة على نسبة تصل الى ٢٠٪ من ايرادات المراكز.

» ويدلل على ذلك أحد مديري مراكز الشباب بالقول: « لايوجد دعم حكومى وبنصرف على النادى من ايردات القاعه والكافيه والبوفيه وتنس الطاولة »

» قيود من وزارة الشباب والرياضة على انشاء ملاعب كرة القدم القانونية بالقرى بالرغم من وجود المساحات اللازمة في بعضها.

» تكرار الشكوى من عدم قدرة العاملين بمراكز الشباب على جذب الشباب الى ارتياد مراكز الشباب وممارسة الرياضة وانشطة وفعاليات ثقافية ورياضية بها.

» ضعف مهارات مراكز الشباب في جذب المتطوعين للعمل معها والاستفادة من انشطتها.

» نقص واضح في الاجهزة الرياضية للياقة البدنية في العديد من مراكز الشباب.

» عدم استغلال المساحات الكبيرة المتاحة في عدد من مراكز الشباب بالمحافظة. مع نقص واضح في مرافق ومنشآت مثل حمامات السباحة وصالات الجيم.

» تضارب بين الارقام الرسمية لاعداد المتطوعين ونسبة الذكور والاناث فيها وارقام التقارير الدولية للامم المتحدة. مما يصعب تشخيص حالة التطوع ومشكلاته الا بعمل دراسة دقيقة ومحايدة.

» حسب التقرير الدولي للتطوع الصادر عن برنامج الأمم المتحدة للمتطوعين عام ٢٠٢٢ توجد العديد من التحديات التى تواجه نمو واستثمار حركات التطوع في المنطقة العربية ويأتي ضمنها قلة الفرص المتاحة لتأهيل المتطوعين وغياب آليات لرصد ممارساتهم وتطويرها وقلة فرص دعم مبادراتهم المجتمعية ...الخ

» بالاضافة الي ضعف دور المتطوعين داخل المنظمات الاهلية.

» ضعف قدرة المنظمات الأهلية على جذب المتطوعين واستثمار مجهوداتهم في تنمية المجتمعات المحلية.

» عدم انتشار فكرة التطوع الاخضر بالشكل اللازم بين أوساط المتطوعين والمنظمات الاهلية وحتى الحكومية حتى الان بالرغم من وجود سوابق كثيرة في التطوع وخدمة البيئة وحمايتها من التلوث من خلال قوافل وحملات النظافة والتطهير وغرس الاشجار منا وقت طويل ضمن فعاليات المنظمات الاهلية ومراكز الشباب.

الفرص في مجال اثراء الحياة الرياضية والشباب:

جهود حكومية:

» المشروع القومي للموهبة الحركية بهدف اكتشاف الطاقات الرياضية المتميزة وتطويرها بما يساهم في دعم الرياضة الوطنية وتحقيق التميز على المستويات المحلية والدولية.

» وجود مشروعات تنموية قومية بعدد كبير مثل «حياة كريمة» ومبادرات رئاسية في كل المجالات واستضافة احداث رياضية عالمية مثل كأس العالم لكرة اليد وغيرها من الفرص امام الشباب للتطوع والتأهيل.

» مادة ٨٢ من الدستور التي تدعم العمل التطوعي وتشجعه وقانون تنظيم العمل الاهلي الاخير الذي رسم خارطة الطريق لتنظيم العمل التطوعي في مصر بما يضمن حقوق المتطوعين وضمان تأهيلهم وتنظيم اعمالهم.

» الاهتمام الرسمي (على مستوى الدولة والاحزاب والتحالف الوطني للعمل الاهلي) بعمل وجهود المتطوعين وفهمها لدورهم واستخدامهم في حملات وقوافل ومبادرات ومشروعات قومية ومحلية.

جهود وفرص القطاع الاهلي وشراكات داعمة:

» حرية العمل واستقلالية مراكز الشباب في اتخاذ القرارات مع وجود رقابة من الجهة الادارية وفق القانون، مما يوفر لها مساحة في اتخاذ قرارات تخص تدبير الموارد والتسويق وادارة المشروعات.

» عدد كبير من الشباب في العمر من ١٥ فأكثر بالاضافة الى الكبار في كل المحافظة يمكن اجتذابهم للاعمال التطوعية لخدمة المجتمع.

» وجود برامج تدريبية متخصصة في التطوع مثل: الزمالة العربية للتطوع الأخضر للمركز العربي لاستدامة العمل الاهلي. (مرفق ميثاق العمل التطوعي في مصر).

التوصيات المقترحة:

التوصيات المقترحة	شركاء التنفيذ
تطوير البنية التحتية الرياضية وتوفير الدعم المالي من عدة جهات.	الحكومة - القطاع الخاص - القطاع الاهلي
دعم الفرق الرياضية بمراكز الشباب بخبرات فنية وادارية من خلال لاعبي ومدربي كل لعبة رياضية من المواهب الفنية والادارية الكبيرة وتنسيق زيارات دعم وارشاد وتوجيه وتشجيع للاعبين ومراكز الشباب والشباب بالقرى وبالتالي جذب النشء والشباب الى تلك المراكز بالاضافة للهدف الرئيسي وهو دعم الفرق الرياضية.	الحكومة - القطاع الخاص
تعزيز التربية البدنية في المدارس والاستعانة بكوادر مراكز الشباب القريبة لتنفيذ يوم رياضي بالمدارس كل شهر على الاقل لربط الطلاب بالرياضة ومركز الشباب وزيادة نسبة ارتيادهم ومشاركاتهم في الانشطة والفعاليات.	الحكومة
تنظيم فعاليات رياضية شعبية وفعاليات ترفيهية خارج اسوار مركز الشباب مثل (مارثون القرية - انشطة الخدمة العامة ..الخ)	القطاع الاهلي
اتاحة الفرصة لمراكز الشباب للمشاركة في تبادل خبرات وزيارات مع محافظات اخرى بل ومع الدول الأخرى.	الحكومة -القطاع الاهلي
نوفير منح دراسية خارجية وداخلية للطلاب الرياضيين.	الحكومة - القطاع الخاص
تشجيع الرعاية المالية من جانب القطاع الخاص للفرق الرياضية بمراكز الشباب.	الحكومة - القطاع الخاص
زيادة حملات التوعية بأهمية الرياضة لكل الاعمار والجنسين.	القطاع الاهلي
تحفيز مشاركة الاناث في الانشطة الرياضية بمراكز الشباب حتى لو بتخصيص يوم خاص للنساء بكل مركز.	الحكومة -القطاع الاهلي
تطوير الاطر التنظيمية الحكومية بشأن التطوع وتدريبهم ومكافآتهم لزيادة نسب التطوع في النشاط والمؤسسات الحكومية التي في أمس الحاجة للعمل التطوعي.	الحكومة -القطاع الاهلي
تشجيع الشباب على التطوع من خلال حملات التوعية يقوم بتنفيذها الجمعيات الاهلية بالتعاون مع مراكز الشباب لتعميق مفهوم التطوع الاخضر	القطاع الاهلي

ملخص المحور الأول: الارتقاء بجودة حياة المواطن المصري وتحسين مستوى معيشته

يتضمن هذا المحور عدة اهداف تتعلق بالحياة التي تستهدفها الرؤية وتتعلق بجودة الحياة للمواطن المصري في كل ربوع مصر، من خلال تحقيق أهداف التنمية المستدامة المتعلقة بالفقر، الغذاء، الصحة، التعليم، الإسكان، والثقافة والرياضة

الهدف الاول: القضاء على الفقر

وفق اخر تصنيف للمحافظات والقرى بخريطة الفقر المصرية ٢٠٢٠ تأتي محافظة بني سويف بنسبة اجمالية لعدد الفقراء ٤١٪، حيث كان نصيب الحضر من الفقراء حوالي ٣٥٪ والريف حوالي ٤٣٪. وذلك مما يجعل من تلك المحافظة اولوية في استهداف الكثير من البرامج التنموية الوقائية والحمائية وخطط الاستثمار الحكومية والاهلية.

وحسب ما اشارت نتائج دراسة الدخل والانفاق في مصر نجد ما يلي:

- كلما زاد عدد افراد الاسرة زاد احتمال تعرض الاسرة لمخاطر الفقر متعدد الابعاد.
- تزيد نسبة الفقر بين الافراد ذوي مستوى التعليم المنخفض (امي - يقرأ ويكتب - تعليم اساسي - تعليم ثانوي فني).
- تزيد نسبة الفقر في المناطق الريفية للعوامل السابقة بالإضافة الى عامل توفر الخدمات عدم قدرة الريفيين على الحصول عليها.
- يتسرب اطفال الاسر الفقيرة من التعليم او يحصلون على تعليم منخفض، وبالتالي يحدث توارث للفقر.
- العاملون في اعمال مؤقتة أو غير منتظمة أكثر عرضة للفقر لحرمانهم من التأمينات الاجتماعية والتأمين الصحي.

بعض مشكلات واحتياجات الاهالي فيما يتعلق بالفقر:

- نقص حاد في فرص العمل في المناطق الريفية التي يقطنها اغلب سكان المحافظة، وقصرها على مناطق ابعد من سكن العاطلين في ظل تكلفة انتقال كبيرة.
- تدني الحالة الصحية للأطفال بسبب فقر الاسرة وسوء التغذية.
- زيادة نسبة عمل الاطفال في اعمال خطرة مثل الورش وتوصيل الطلبات وقيادة التوكتوك.

الفرص أمام المجتمع للقضاء على الفقر:

- حزم برامج الحماية الاجتماعية التي أطلقتها الدولة عقب عملية الاصلاح الاقتصادي.
- مشروع "رواد ٢٠٣٠" الذي يعمل على تمكين وتشجيع الشباب على البدء في أعمالهم التجارية.
- برامج قومية للتشغيل والتدريب من اجل التوظيف في اغلب الوزارات مثل وزارة الاتصالات ووزارة العمل.. وغيرها.
- منظومة الرقمنة بالحكومة المصرية لتسهيل الحصول على معلومات وتقديم تظلمات وشكاوى والحصول على استجابة سريعة.

التوصيات المقترحة للقضاء على الفقر من خلال ما تم رصده وحلول توصي به الدراسة الميدانية

- التنسيق والتكامل بين القطاعات المختلفة (حكومي - خاص - مدني) للتوسع في توفير فرص العمل بمزايا التأمينات الاجتماعية والتأمين الصحي وغيرها مما يقرره القانون.
- دعم برامج التغذية المدرسية وصحة الطفل للتخفيف عن كاهل الاسر وضمان تحييد الابعاد الخاصة بالطفل.
- استمرار العمل على دعم برامج الصحة الانجابية وضبط النمو السكاني على اسس صحية واجتماعية سليمة.

» تشجيع المؤسسات الاهلية على المشاركة في مشروعات استثمارية لتتمكن من زيادة حصص تمويل برامج مكافحة الفقر

» تطوير برامج التمويل الصغير ومتناهي الصغر بما يناسب اتجاهات المجتمع وظروفه

» التوسع في برامج الحماية الاجتماعية (متعددة الابعاد) واستحداث برامج حماية لتشمل تداعيات بروز بعض ابعاد الفقر.

الهدف الثاني: توفير الغذاء:

تعمل الحكومة على العمل على ضمان تحقيق الامن الغذائي وتوفير السلع الغذائية الاساسية وإتاحة منظومة تغذية لكل المصريين، بتحديث القطاع الزراعي ورفع مستوى معيشة سكان الريف، ونمو الانتاجية الزراعية

الوضع الراهن (موارد وامكانيات):

» تعتبر بني سويف من محافظات مصر الوسطى والتي تجود بها المحاصيل الزراعية سواء الصيفية أو الشتوية أو النيلية، وتتميز المحافظة بزراعة النباتات الطبية والعطرية ولها ميزة نسبية في إنتاج وتصدير النباتات الطبية والعطرية.

» وبجانب تلك المحاصيل الزراعية يزرع الاهالي محاصيل اخرى كالبصل والثوم والبنجر، والخضروات بجانب البرسيم كمحصول هام لتغذية الماشية.ومن الجدير بالذكر تشجيع الدولة للفلاحين وحثهم على زيادة المساحات المنزرعة بالقمح وزيادة اسعار التوريد، وكذلك تفعل مع محصول الذرة.

» أوضحت نتائج المسح الصحي للأسرة المصرية الاخير ٢٠٢١ أن ما يقرب من ١٦٪ من الاطفال دون السادسة يعانون من الانيميا المتوسطة، وان ما يقرب من ٢٪ يعانون من انيميا حادة. و٢٥٪ انيميا بسيطة. وأن ٢٩٪ من السيدات اللاتي سبق لهن الزواج في العمر ١٥ الى ٤٩ سنة يعانين من انيميا متوسطة.

احتياجات ومشكلات المجتمع في إطار ما يتبناه هدف توفير الغذاء:

» ارتفاع اسعار التقاوي والاسمدة والمبيدات بشكل كبير في الاسواق.

» ضعف دور الارشاد والتوجيه الزراعي تجاه المزارعين.

» تعقيدات كبيرة ومعوقات حصول المزارعين على اراضي الظهير الصحراوي لاستصلاحها.

» تلوث العديد من المجاري المائية بمياه الصرف الصحي غير المعالج وانسداد الكثير منها.

» ملوحة التربة وضعف خصوبتها بسبب الري من مياه جوفية غير جيدة بعد لجوء المزارعين لها بسبب نقص مياه الري ومشكلات الترع.

» التغيرات المناخية الحادة صيفا وشتاءاً مما يقضي على محاصيل بأكملها. ويؤثر أيضاً على انتاجية وجودة بعض المحاصيل.

» نقص الوعي الصحي والتغذوي لدى العديد من الاسر مما يعرض الاطفال لمشكلات سوء التغذية والامراض المعوية.

الفرص امام المجتمع لتوفير الغذاء:

» مشروع الدلتا الجديدة الذي يشمل مشروعي "مستقبل مصر" و"محور الضبعة" ذلك المشروع الواعد الذي يعادل مساحة ٣ محافظات بأكملها.

» مشروع ١٠٠ ألف من الصوبات الزراعية الانتاجية.

» المشروع القومي للبذور.

» محطة البحوث الزراعية ومركز انتاج التقاوي في مركز ببا بما يمكن من مساحة وامكانيات كبيرة والذي يحتاج الى رعاية وتعاقدات لتشجيع وزيادة وتطوير انتاجه.

» التوسع في انشاء محطات معالجة مياه الصرف مما يساعد في توفير المياه الصالحة لري البساتين والحقول.

توصيات الدراسة الميدانية:

» تسهيل حصول المزارعين على الاراضي الصحراوية لاستصلاحها

» تسهيل حصول المزارع المستأجر على التقاوي والاسمدة ووسائل المكافحة مباشرة من الجمعيات.

» زيادة انشطة التوعية والارشاد الزراعي والتأكد من وضع خطة ارشاد تشمل كل المناطق.

الهدف الثالث: إتاحة خدمة صحية متميزة:

الوضع الراهن (موارد وامكانيات):

» إنفاق الاسر على الخدمات والرعاية الصحية يبلغ نسبة ١٠,٤٪ من الانفاق الكلي للأسرة على مستوى الجمهورية. حيث يصل الى ١١,٢٪ في الريف و١٠,٥٪ في الحضر.

» الاسر صغيرة الحجم تتجه للإنفاق على الرعاية الصحية بنسبة أكبر من الاسعر متوسطة وكبيرة الحجم وقد تصل الى أكثر من ١٥٪ من الانفاق الكلي. بينما تصل الى ٨,٨٪ في الاسر ذات الحجم أكبر من ٤ أفراد.

» كانت توجهات خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية للعامين الماليين الاخيرين تركزان على تفعيل المبادرات الوطنية والرئاسية الداعمة لصحة المواطنين.

» توجد بالمحافظة عدد ١٣ مستشفى حكومي وقد زادت الطاقة الاستيعابية لعدد من المستشفيات

احتياجات ومشكلات المجتمع في اطار ما يتبناه هدف إتاحة خدمة صحية متميزة:

» نقص كبير في الخدمات الصحية في القرى. خاصة الطوارئ وخدمات العيادات للأمراض المعروفة لدى الكبار (الضغط والسكر والقلب والاوعية الدموية ..الخ)

» نقص واضح في الادوية.

» الارتفاع الكبير في اسعار الخدمات الطبية والادوية في القطاع الطبي الخاص.

» ارتفاع تكلفة العلاج والخدمة الصحية في المرافق الطبية الحكومية.

» النقص الحاد في خدمات ومرافق الرعاية المركزة والحضَانات ووحدات غسيل الكلى ومراكز الاشعة. وندرتها في القرى وقلتها في المراكز.

» نقص اعداد الاطباء في اقسام الطوارئ مع وجود ممرضات فقط.

» نقص الموارد الطبية وخاصة المستهلكات والمطهرات وادوات النظافة والتطهير وبعض الاجهزة مثل اجهزة قياس الضغط.

» كما يشكو مقدمو الخدمات من الاطباء والتمريض والرائدات من كثرة الاعباء الوظيفية وقلة عدد العاملين بكل قطاع مع صعوبة الانتقال بين مقار اعمالهم ومساكنهم.

الفرص امام المجتمع من اجل إتاحة خدمة صحية متميزة:

» المبادرات الرئاسية المتعددة والمتنوعة والمتابعة وتوجيهات رئاسية بتوفير احتياجات كافة المشروعات في قطاع الصحة

» الطفرة الانشائية الكبيرة للمرافق الصحية من خلال مشروعات قومية مثل « حياة كريمة» وتدخلات وزارة الدفاع المصرية في تطوير وانشاء ورفع كفاءة مرافق صحية كبيرة

» الاهتمام الحكومي الكبير بالسياحة العلاجية في ظل تميز بني سويف بزراعة نباتات طبية وعطرية هامة

» مشروعات تنموية في مجال التوعية بالتغذية السليمة والسلوك الصحي والنظافة الشخصية وتنظيم الاسرة والصحة الانجابية والوقاية من الامراض

توصيات الدراسة الميدانية:

» توفير المستلزمات الضرورية للرعاية الطبية بالمستشفيات الحكومية.

» توفير وسائل الايضاح والتوعية اللازمة لعمل الرائدات الصحيات والمجتمعيات

» الضغط والدعوة لتفعيل قوانين البيئة والمرور بشأن العوادم والتلوث والاعتداء على البيئة للحد من التلوث والاضرار بالصحة العامة.

الهدف الرابع الارتقاء بمنظومة التعليم :

احتياجات ومشكلات المجتمع في اطار ما يتبناه هدف الارتقاء بمنظومة التعليم

» قلة عدد المدارس الاعدادية في عدد من القرى وعدد كبير من التوابع. ووجودها في قرى ابعد، مما يرهق التلاميذ ويزيد تكلفة الانتقال، واعباء التعليم، ويتسبب في كثرة الغياب بسبب المشقة.

» وجود عدد قليل من المدارس الثانوية في كل مركز، مما يصعب الامور كثيرا على الطلاب وخاصة الفتيات.

» وجود عدد قليل من المدارس الفنية بكل مركز رغم التوجهات الاستراتيجية بالتوسع في التعليم الفني، وبُعد المسافة بينها وبين اغلب القرى.

» وجود مدارس التربية الخاصة في عاصمة المحافظة فقط مع نقص حاد في خدمات التأهيل ورعاية ذوي الاعاقة بأغلب المراكز.

» عدم تطبيق قواعد وانشطة الدمج الكلي بالمدارس مع نقص في أعداد المعلمين المتخصصين او المؤهلين للتعامل مع حالات الدمج

» سوء حالة مرافق المدارس بسبب قلة الصيانة وضعف التمويل المخصص لها.

» عجز اعداد المعلمين وتحمل المعلم فوق نصابه كثيراً.

الفرص امام المجتمع من اجل الارتقاء بمنظومة التعليم:

» الرغبة الشديدة من جانب الحكومة من اجل تطوير التعليم في محاولات عديدة تبناها وزراء تعليم ولم تستكمل، لذلك يجب استغلال تلك الرغبة وتوجيهها وامدادها بالأفكار ودعمها بالدراسة ونقل التجارب.

» الطفرة الانشائية في المرافق التعليمية ضمن المشروعات القومية والاستثمارات الحكومية والخاصة مما يمكن استغلالها ودعمها بالخبرات والتعاون الدولي للتوسع في التعليم الفني على اسس علمية وخبرات دولية.

» وجود منصات الكترونية تعليمية متعددة ومتنوعة على المواقع الحكومية والاهلية لكل المواد وكل المراحل.

» ظهور الذكاء الاصطناعي بقوة مما يساعد في العملية التعليمية ويسرع من نقل المعرفة وفهمها ويوفر الوقت للابداع وإطلاق الافكار.

» وجود الجهات الدولية المانحة والداعمة لمصر في ملفات التعليم وخاصة التعاون الالماني في مجال التعليم المزدوج.

» مساهمات كبيرة في توفير الامن الغذائي للأسر والطلاب لتخفيف العبء عن الاسر تسهيل ظروف إلحاق الطلاب وانتظامهم.

» مساهمات رائدة في مكون التعليم المجتمعي

التوصيات المقترحة:

» تشجيع القطاع الاهلي والخاص والتعاوني على المساهمة في انشاء وتشغيل مرافق تعليمية.

» جذب الاستثمارات الاجنبية (التكنولوجية والتربوية والعلمية) لقطاع التعليم وعمل تجارب تحاكي التجارب الاخرى التي نجحت.

» تطبيق التدريب الفعال (تطبيقات عملية ومناقشات واستخدام التكنولوجيا والمشاركة الايجابية)..

» العمل على سد العجز من خلال برنامج توظيف وتدريب خريجي كليات التربية والآداب والعلوم، ومن ثم التوسع في انشاء المدارس في القرى والتوابع المحرومة.

» تطوير البنية التحتية التكنولوجية بالمدارس والمرافق التعليمية لتكون مناسبة لمنصات التعليم عن بعد والمنصات المتعددة للمعلم والطالب.

الهدف الخامس اتاحة السكن اللائق:

الوضع الراهن (موارد وامكانيات):

» تدعيم مشروعات البنية التحتية في العديد من المراكز.

» انشاء محطات معالجة مياه الصرف في بعض القرى.

» تدعيم وتوسعة محطات المياه في مدينة بني سويف الجديدة.

» تنفيذ عدد ٢٢١ عمارة اسكان اجتماعي بـ ٥٣٠٤ وحدة سكنية بمدينة بني سويف الجديدة

» تنفيذ مشروعات محدودة لبناء عدد من الوحدات السكنية ضمن مشروعات مبادرة «حياة كريمة»

» البدء في تنفيذ مشروعات مدينة الفشن الجديدة

» قيام فريق من الباحثين الميدانيين بوزارة التضامن بعمل تدقيق وحصر للمنازل مبادرة حياة كريمة بواقع ٣١٥٧ منزل بمركز ببا و٢٤٨٤ منزل بمركز ناصر، من منازل الاسر الاكثر احتياجاً لترشيحها للاستفادة من برنامج «سكن كريم» بالمبادرة.

احتياجات ومشكلات المجتمع في إطار ما يتبناه هدف اتاحة السكن اللائق:

» ضيق مساحة المناطق الحالية المأهولة بالسكان مع زيادة الحاجة الى زيادة عدد الوحدات السكنية وخاصة بالقرى.

» سوء حالة التربة في الكثير من القرى عدم مناسبتها للتوسع الرأسي في البناء بسبب زيادة رشح مياه الصرف.

» عدم اكتمال مشروعات الصرف الصحي في الكثير من القرى، مما يعطل انشطة التشييد.

» عدم الاستجابة لطلبات الاهالي بقبول التبرعات بالأراضي لعمل محطات معالجة الصرف في بعض القرى دون ابداء اسباب

» قلة عدد الوحدات السكنية المطروحة في برامج الاسكان الاجتماعي.

التوصيات المقترحة:

» سرعة تحديد الحيز العمراني لكل وحدة ادارية (مدينة - قرية - عزبة).

» تسريع اجراءات التصالح واصدار اشتراطات بناء تضمن تنظيم البناء والقضاء على مظاهر العشوائية.

» التوسع في برامج الاسكان الاجتماعي المخصص للمحافظة.

» الاسراع في بناء المساكن التي تم رصدها وتدقيقها وتسليمها الى مجلس الوزراء ضمن مبادرة حياة كريمة وبرنامج سكن كريم.

الهدف السادس إثراء الحياة الثقافية والرياضية:

الوضع الراهن (موارد وامكانيات):

» بالمحافظة ٨ بيوت وقصور ثقافة، بالإضافة إلى ٥ مكتبات عامة تابعة للثقافة، ومكتبة للطفل تابعة للثقافة.

» الانفاق على الثقافة يكاد لا يذكر من بين بنود الانفاق، ويتم تعويض ذلك من خلال قنوات التلفزيون المختلفة والانترنت.

» تبنت الدولة مفهوم «معركة الوعي» للتعبير عن قضية التثقيف وبناء الوعي.

» يوجد عدد ١٧٥ مركز شباب ونادي بالمحافظة، وهذا عدد يعتبر مقبول بالنظر الى اعداد القرى والكثافة السكانية بالقرى.

احتياجات ومشكلات المجتمع في إطار ما يتبناه هدف اثراء الحياة الثقافية:

» شبه انعدام وجود المنشآت التي تقدم فعاليات ثقافية بالمجتمعات الريفية في المحافظة.

» سوء حالة المنشآت الثقافية الموجودة وحاجتها الى التطوير الانشائي من حيث المساحة والامكانيات وتطوير الاداء.

» الفضاء الاليكتروني الموجود الذي يبث قضايا وافكار بدون سيطرة او مواجهة بالفكر والنقد الفاعل للتغيير.

» ضعف البنية التحتية للعديد من مراكز الشباب بالمحافظة.

» ضعف التمويل الحكومي الموجه للمرافق والبنى التحتية بمراكز الشباب وترك جزء كبير من التمويل لايرادات تلك المراكز.

» ضعف مهارات مراكز الشباب في جذب المتطوعين للعمل معها والاستفادة من انشطتها.

» قيود من وزارة الشباب والرياضة على انشاء ملاعب كرة القدم القانونية بالقرى بالرغم من وجود المساحات اللازمة في بعضها.

» عدم انتشار فكرة التطوع الاخضر بالشكل اللازم بين أوساط المتطوعين والمنظمات الاهلية وحتى الحكومية حتى الان.

الفرص أمام قطاع الثقافة بالمحافظة:

» وجود رؤية مصر ٢٠٣٠ بمحاورها الشاملة المتكاملة التي تدعم اثراء الحياة الثقافية من خلال خطوات وسياسات ملزمة

» نصوص دستورية قاطعة تحمي الحقوق والحريات الفكرية والابداع في مجال الاداب والفنون وكذلك النشر.

» المبادرة الرئاسية «بداية جديدة لبناء الإنسان»، والتي تهدف إلى تعزيز القيم الإيجابية.

» وجود «سياسة حكومية نحو تعزيز مجال الحرف اليدوية التراثية والتقليدية»

» بروتوكول تعاون لإنشاء مركز لتنمية المهارات اليدوية والتراثية بعزبة النور.

» المشروع القومي للموهبة الحركية بهدف اكتشاف الطاقات الرياضية المتميزة وتطويرها بما يساهم في دعم الرياضة الوطنية.

» وجود مشروعات تنموية قومية بعدد كبير مثل «حياة كريمة» ومبادرات رئاسية في كل المجالات

التوصيات المقترحة نحو العمل على اثراء الحياة الثقافية:

» ضرورة سن قوانين تحد من استيراد المنتجات المقلدة التي تنافس الحرف التراثية المحلية.

» استحداث فكرة (المنتج الثقافي) داخل القصور وبيوت الثقافة على غرار منتج الاعمال السينمائية.

» إجراء حصر شامل للحرف التراثية في المحافظات، بالإضافة إلى ترميم وتطوير المؤسسات

الثقافية التي تحتضن هذه الحرف.

» التوسع في تنفيذ فعاليات تعزيز العدالة الاجتماعية لدعم ذوي الهمم، وتكريم المتفوقين.

» دعم الفرق الرياضية بمراكز الشباب بخبرات فنية وادارية من خلال لاعبي ومدربي كل لعبة رياضية.

» تعزيز التربية البدنية في المدارس والاستعانة بكوادر مراكز الشباب القريبة لتنفيذ يوم رياضي بالمدارس كل شهر على الاقل.

» تطوير الاطر التنظيمية الحكومية بشأن التطوع وتدريبهم ومكافآتهم لزيادة نسب التطوع في النشاط والمؤسسات الحكومية التي في أمس الحاجة للعمل التطوعي.

المحور الثاني:
تحقيق العدالة الاجتماعية والمساواة

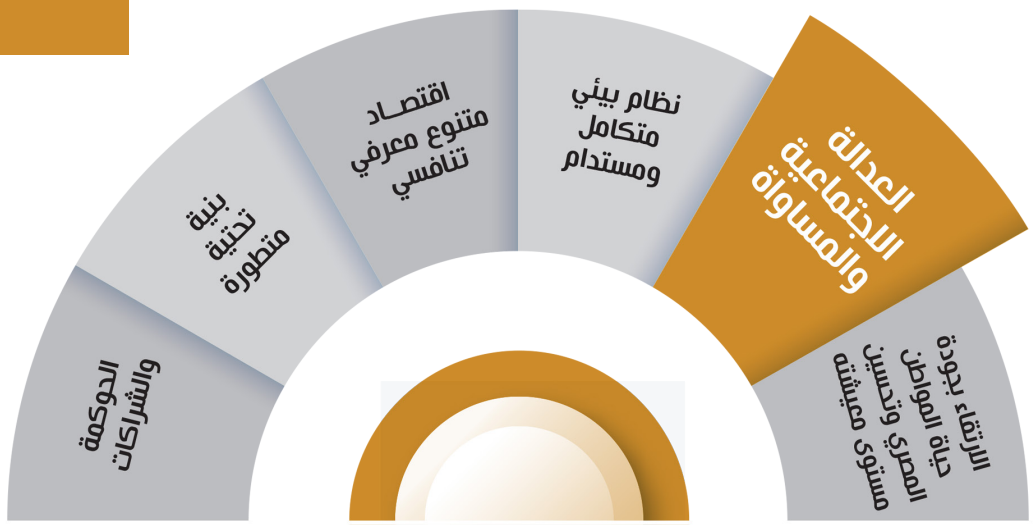

يتضمن هذا المحور هدفين من أكثر الاهداف التي تتعلق بالمساواة وتكافؤ الفرص والعدالة التي تستهدفها الرؤية وتتعلق بتحقيق الشعور بالامان على الحقوق لدى المواطن المصري مهما كان نوعه او دينه او مستواه الاجتماعي والاقتصادي

ونظراً للعلاقة الوثيقة بين الهدفين نرى أن نجمع الفرص وجهود الحكومة نحو تحقيق الهدفين في نهاية استعراض المحور

٥ المساواة بين الجنسين

بتمويل من الاتحاد الأوروبي

تعزيز المساواة بين الجنسين:

لاقى الهدف الخاص بتعزيز المساواة بين الجنسين

اهتماما مصرياً كبيراً في كافة القطاعات الحكومية والاهلية منذ عقود، فلمصر ريادة في هذا الشأن من بدايات القرن الماضي على يد التنويريين المصريين متحدية كافة الاعراف والسياقات الثقافية مدعومة بجهود من رجال دين اعادوا لذاكرة الناس ما نسوه من تعاليم دينية عن مكانة المرأة في الاسلام، ووصايا الرسول الكريم صلى اللّه عليه وسلم باكرامها والاحسان لها وتحقيق العدل لها ونصرها دون منة او تفضل فهذا حقها الشرعي الاصيل « فما أكرمها الا كريم وما اهانها الا لئيم».

واشتد الاهتمام في العقود الثلاثة الاخيرة وتضاعف في العقد الاخير مع إطلاق الاستراتيجيات والرؤى المستقبلية للدولة المصرية تحت شعار الجمهورية الجديدة، وظهر ذلك الجهد الكبير خلال كل تلك الحقبة جلياً في برامج توعية وتغيير اتجاهات وممارسات ودراسات ركزت على (المعارف والاتجاهات والسلوكيات) ومنها أطلقت البرامج وحُدثت السياسات وأطلقت القوانين والقرارات (سيتم عرضها لاحقا في بند الفرص)

الوضع الراهن:

» أظهرت الدراسة الميدانية ان هناك توافقاً ملحوظاً على أن مبدأ المساواة بين الجنسين واضح ويتم تحقيقه بشكل كبير بعد سنوات من التمييز ضد الاناث في كثير من الجوانب الحياتية مثل التعليم وممارسة الانشطة والحصول على فرص العمل وحتى الحصول على حقوق الميراث والذمة المالية.

» ويرى اصحاب ذلك الرأي الغالب بوجود المساواة أن ذلك جاء تحدياً للاعراف والتقاليد التي ورثها الاباء من مجتمع ذكورياً يمنح حقوقاً للذكور على حساب الاناث، وكان بعض المشاركين ينبهون الى أن تلك الاعراف والموروثات لم تكن ذات اصل ديني وانما كانت نتاج ثقافي لاراء بالية غير صالحة ولا تدرك قدرات المرأة على العمل وبذل الجهد.

» كما يضيف أصحاب هذا الرأي أن الاصل في المجتمع هو احترام المرأة وتقديرها وصونها من اي أذى واعتبار اهانتها من الاغراب او ايذاءها عار على الاسرة يجب على (الرجالة) ان يقتصوا لها. وذكر أحد الاهالي أن توقير الام واعتبارها (ست البيت) وعلى الكل طاعتها حتى زوجات ابناءها وابناءها والامتثال لأوامرها في شئون البيت واستشارتها في أمور البيع والشراء لهو أساس ودليل على احترام المرأة ولكن بمفهوم مختلف قد يتباين مع اطروحات المساواة والعدالة الحالية.

» من اللافت للنظر أن المشاركين الذين يرون أنه لا يزال هناك بقايا تمييز وظلم للاناث يقرون بمكتسبات المرأة حالياً وأن وضعها تحسن كثيراً ويعترضون على رسم صورة وردية لوضع المرأة في المجتمع ويدللون على ذلك بوجود عنف ضد المرأة يؤدي الى الطلاق حال ان كانت متزوجة. وايضاً وجود حالات التحرش في الشوارع ووسائل النقل وإن كانت أقل في المناطق الريفية بسبب وجود الكبار وحرصهم على توجيه الصغار بشأن ذلك.

» كما يشير اصحاب هذا الرأي أن الزواج المبكر وختان الاناث وحرمانها من فرص اكمال التعليم للمراحل الجامعية بسبب بُعد المدارس والجامعات عن مناطقهم او بسبب الفقر كل ذلك يعتبر انتقاصاً من حقوق المرأة وجوراً وظلماً لها.

وهنا نتذكر قول احدى السيدات المشاركات عن ابنتها التي حرمتها من استكمال تعليمها بالقول: « انا خيرت بنتي انها تدخل الجامعة او تتجوز واحنا على اد حالنا ومش قادرين على مصاريف الجامعة.. البت اختارت تتجوز عشان المصاريف»

كما يشير اصحاب هذا الرأي ايضاً الى صور اخرى من التمييز ضد المرأة مثل عدم إعطاء الانثى ميراثها من الارض او العقار بحجة ان ارض العائلة تظل في حوزة العائلة ولا تذهب الى الغراب (اصهارهم) ولكن يعطونها مالاً بقيمة الارض او اقل.

ولكن يتفق الجميع على ان هناك مساواة في الرعاية الحصولة على الرعاية الصحية والغذاء والكساء وما الى ذلك من الحقوق الاساسية والتي عبر عنها بعض المشاركين انه (عيب) ان يحث تفرقة في الاكل او اللبس اوالرعاية

وعلى صعيد نتائج الدراسات والبحوث في شأن اوضاع المساواة بين الجنسين نجد تحسناً واضحا وملموساً في هذا الشأن من خلال العديد من نتائج الدراسات التى نوردها في المرفقات ونستعرض أهمها هنا

جدول رقم (١٥) نسب الاتحاق بالتعليم في بني سويف		
نسب الالتحاق بالتعليم	ذكور	اناث
الابتدائي	٩٦,٧	٩٢,٧
الثانوي	٨٨,٢	٨٠,٢

» حسب احصاءات وزارة التربية والتعليم المنشورة على موقعها الرسمي للعام ٢٠٢٠ نجد ان عدد الطلاب الذكور بمراحل التعليم قبل الجامعي ٤٠١٩٥٨ طالب وعدد الاناث ٣٨٢٠٤٤، حيث تكاد تتساوى نسب الالتحاق بين الذكور والاناث.

» كما يوضح الجدول المرفق نسب التحاق الذكور والاناث بمرحلتي التعليم الابتدائي والثانوي وفق مسح صحة الاسرة المصرية عام ٢٠٢١ عن الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء. ويلاحظ ان الفجوة تزيد في المراحل الاعلى من التعليم بسبب نقص المرافق التعليمية بالمناطق الريفية حيث يتركز ثلثي عدد السكان، وارتفاع تكلفة الانتقال والخوف على سلامة الفتيات كما اوردنا من قبل في استعراض حالة التعليم سابقاً.

» كما أكدت نتائج المسح الصحي أيضاً أن نسبة السيدات في العمر من ١٥ الى ٤٩ سنة التي لديهن مشكلات في الحصول على الرعاية الصحية قبل الحصول على اذن او انتظار الحصول على نقود للعلاج في بني سويف من أقل النسب بين المحافظات الاخرى بالوجهين البحري والقبلي بنسب ٣,٣٪ و٤,٢٪ على الترتيب، وهي نتيجة مثيرة للانتباه وأيدتها الدراسة الميدانية.

» اما بشأن اتخاذ القرارات الخاصة برعايتها الصحية وشراء مستلزمات البيت وزيارة الاقارب حققت سيدات بني سويف نسب عالى عن باقي المحافظات مثلها في ذلك مثل المنيا والبحر الاحمر وجنوب سيناء في قدرتها على اتخاذ هذه القرارات دون معارضة، كما أن سيدات بني سويف كن الاقل بين سيدات الوجه القبلي تعرضا للعنف الجسدي والعنف الجنسي مثل سيدات الاقصر في ذلك.

» وفي المقابل لا تزال نسب ختان الاناث مرتفعة كما اكدتها تقارير توطين اهداف التنمية المستدامة والمسح الصحي وان بني سويف تقع في المستوى الثاني بين محافظات الوجه القبلي لاعلى نسب ختان الاناث، وأنها أيضاً بين الثلاثة محافظات الاعلى في نسبة السيدات اللاتي لديهن لختان بناتهن الصغيرات بنسبة ٢٧,٢٪ وهي نسبة مقلقة تستدعي العمل الجاد والسريع.

» كما أن زواج الفتيات في سن مبكرة اقل من السن القانونية لا يزال واضحا في بني سويف ويشكل تحدياً امام الاناث للحصول على كثير من حقوقهن في الرعاية والتعليم وغيرهما. فكما ذكرنا سابقاً ان ما يقرب من ٣٪ من الذين سبق لهم الزواج قد تزوجوا في العمر اقل من ١٥ سنة، وان ٣٥٪ تزوجوا في العمر من ١٥ الى اقل من ٢٠سنة.

بتمويل من
الاتحاد الأوروبي

مشكلات وتحديات أمام تعزيز المساواة بين الجنسين في بني سويف:

- بالرغم من التقدم الملحوظ في مؤشرات تحقيق المساواة بين الجنسين إلا أن الاهالي لم ينكروا وجود بعض الممارسات والمشكلات التي تعوق وتعكر صورة تحقيق تلك المساواة وذكروها كما يلي:
- وجود ختان الاناث كعادة لا تزال راسخة في معتقدات البعض وتحتاج للمواجهة.
- زواج البنات المبكر يظهر بشكل كبير وخاصة في المناطق الريفية.
- تقاسم المهام المنزلية بين الذكور والاناث بنسب غالبة في كفة الاناث فيقع عليهن اغلب الاعباء المنزلية بالاضافة الى مهام تعليمهن او عملهن مما يعرقل تمتعهن بباقي حقوقهن.
- التقاليد المجتمعية القائمة التي تعوق تمتع الفتاة بممارسة الانشطة الرياضية وارتياد الفعاليات في النوادي ومراكز الشباب.
- بعض مظاهر العنف اللفظي والجسدي تجاه الزوجات من قبل ازواجهن لا تزال واضحة.

١٠

الحد من أوجه عدم المساواة

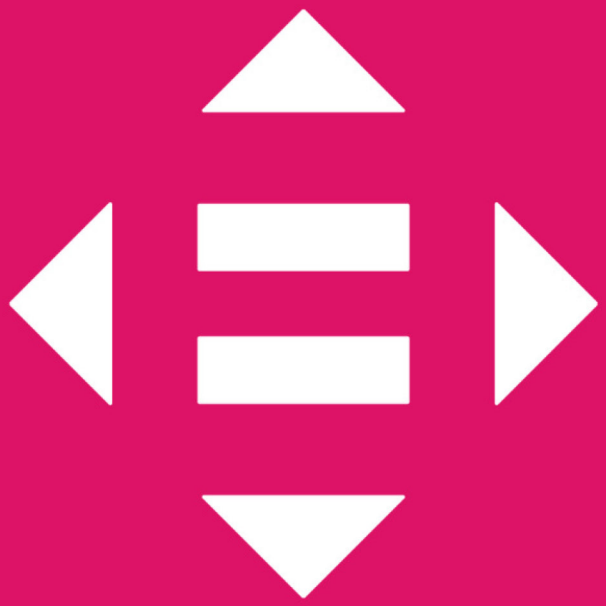

توفير فرص العمل للجميع وتقليل الفجوات الاجتماعية (الحد من أوجه عدم المساواة):

يعد هذا الهدف المركَب من أكثر الاهداف شمولاً لعدة مبادئ وغايات مترابطة ومتداخلة معاً (توفير الحماية الاجتماعية - الادماج وتكافوء الفرص - الحد من الفجوة بين الجنسين - تعزيز التنمية المكانية والمحلية)، وقد تم رصدها جميعاً في الدراسة الميدانية والمكتبية في اتساق واضح لا تضارب فيه. نستعرض نتائجها فيما يلي:

تلتزم الدولة بتحقيق تكافؤ الفرص بين جميع المواطنين، دون تمييز (مادة ٩ بالدستور المصري)

الوضع الراهن (امكانيات وموارد ومكتسبات):

توفير الحماية الاجتماعية:

كما ذكرنا سابقاً فقد أطلقت الدولة حزم الحماية الاجتماعية في مقابل اجراءات الاصلاح الاقتصادي اقرها المشاركون في الدراسة الميدانية وشعروا بتأثيرها وأيدتها الارقام في التقارير وموازنة الدولة وكان للمرأة نصيب كبير منها، فهناك حزم الدعم النقدي المشروط والدعم العيني وكارت الخدمات المتكاملة ومنح العمالة غير المنتظمة ...الخ.

الادماج وتكافوء الفرص

أما بشأن الادماج وتكافوء الفرص فقد تم رصد العديد من جهود التوعية في عمل الرائدات الاجتماعيات والرائدات الصحيات الريفيات بشكل مستمر ودؤوب للتوعية بالحقوق للفئات المهمشة والاضعف وحقوق المرأة في المجتمع والتي تلاقي صدىً بين الاهالي في بني سويف، حتى أن المشاركين عند مناقشة مشكلات المجتمع وحالة المرافق كانوا يشيرون الى الاماكن والمرافق العامة والاهلية التي تراعي الاتاحة للاشخاص ذوي الاعاقة وكبار السن وكذلك المرافق التي تحتاج الى تلك الاتاحة، كما اشاروا الى أن كل المنشآت الجديدة في المشروعات القومية والاستثمارية اصبحت تراعي كود البناء المصري للاتاحة للاشخاص ذوي الاعاقة

وفي المقابل شكي المشاركون من أن الدمج التعليمي للطلاب ذوي الاعاقة لا يتم بالشكل المرجو وأنه شبه صوري ولا يتم تطبيق سوى قرار الحاق الطلاب بالمدارس فقط دون تقديم الرعاية والتعليم اللازم والمناسب لطبيعة وحالة الاطفال ذوي الاعاقة

أما فيما يتعلق بتكافوء الفرص بين الذكور والاناث في العمل فلم يُبدي المشاركون تحفظاً على ذلك واستدل البعض بفرص التعيين والتوظيف في المصالح الحكومية ان الموجود حالياً نسبة الاناث أكبر من الذكور، وانهم لم يرصدوا تمييزاً ضد الاناث في الحصول على فرص العمل مثل المحال التجارية او الجمعيات الاهلية او المصانع إلا في الاعمال التي تعتبر شاقة على المرأة.

وعلى صعيد البيانات الرسمية حسب التعداد الاخير للجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء، نجد أن التوزيع النسبي لقوة العمل عددهم ١٠١,٤٥٠ مليون نسمة وفقا لتقديرات السكان عام ٢٠٢١ للإناث (١٥ سنة فأكثر) وفقا للحالة العملية ومحل الإقامة عامي ٢٠٢٠–٢٠١٧ كانت أعلى نسبة للعاملات بأجر نقدي حيث بلغت ٥٧,٤ ٪ عام ٢٠٢٠ مقابل ٤٨,٥ ٪ عام ٢٠١٧ بينما انخفضت نسبة الإناث العاملات في مشروع بدون أجر إلى ١٥,٦ ٪ عام ٢٠٢٠ مقابل ٢٠,٣ ٪عام ٢٠١٧، كما تلاحظ انخفاض نسبة الإناث المتعطلات اللاتي لم يسبق لهن عمل حيث بلغت ١٢ ٪ عام ٢٠٢٠ مقابل ٢٠,٧ ٪ عام ٢٠١٧ وذلك على مستوى الإجمالي

وعلى مستوى محل الإقامة ارتفعت نسبة الإناث اللاتى يعملن بأجر نقدي بالحضر حيث بلغت٦٧,٤ ٪ عام ٢٠٢٠ مقابل ٦٣,٢ ٪ عام ٢٠١٧، أما في الريف فقد بلغت ٤٧,١ ٪ عام ٢٠٢٠ مقابل ٣٧,٣ ٪ عام ٢٠١٧ أما بالنسبة للمتعطلات اللاتي سبق لهن العمل إرتفعت نسبتهن إلى أكثر من الضعف في كلا من الحضر والريف بين عامي ٢٠١٧ - ٢٠٢٠ في حين تلاحظ إنخفاض نسبة الإناث المتعطلات اللاتى لم يسبق لهن العمل بالحضر حيث بلغت ١٤,٣ ٪ عام ٢٠٢٠ مقابل ٢٤,٦ ٪ عام ٢٠١٧ أما في الريف فقد بلغت ٩,٧ ٪ فى عام ٢٠٢٠ مقابل ١٧,٧ ٪ عام ٢٠١٧.

اما عن بني سويف فقد بلغت نسبة البطالة بين الاناث ٧,٥٪ مقابل ٢,٦٪ بين الذكور حسب نشرة بيانات العمل في اصدارات مصر في ارقام للجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء للعام ٢٠٢٣.

الحد من الفجوة بين الجنسين:

اوضحت البيانات المكتبية والميدانية أن الحومة والجمعيات الاهلية ووسائل الاعلام لم تألوا جهداً في اطلاق مبادرات لزيادة الوعي والدعوة للحد من الفجوة النوعية بين الجنسين وحملات إعلامية للتوعية بحقوق المرأة في كافة المجالات بالرغم من ظهور نتائج جيدة لتلك الجهود ونسب المشاركة والتغذية الراجعة، ممثلة في ندوات بالجمعيات الاهلية والمرافق الصحية والتعليمية ومراكز الشباب والخطب والدروس الدينية بدور العبادة، والاعلانات والفواصل الاعلانية والاعمال الدرامية الموجهة، وزيارات طرق الابواب التي تقوم بها الرائدات والمثقفات التابعات لوزارتي الصحة والتضامن الاجتماعي وقوافل المتطوعين بالجمعيات ومراكز الشباب

تعزيز التنمية المكانية والمحلية

بالرغم من جهود الدولة الواضحة في التوزيع العادل للتنمية ونتائجها بين الاقاليم والمحافظات وبالرغم من الاهتمام غير المسبوق بمحافظات الصعيد على كافة المستويات، إلا أن المشاركين في الدراسة الميدانية لا يزالون يلفتون النظر الى أن غيث التنمية بدأ في الوصول ولكن لم يفي وعده بالكامل بعد، أي أن قطار التنمية وصل الى بني سويف ولكن يتأخر في امداد الريف بخدماته وخيراته ونتائجه، فيأملون في المستقبل القريب أن يجنون ثمار التنمية الواعدة في بلدهم

ويرصد المشاركون المناطق الصناعية شرق النيل وغربه في بياض العرب وبني سويف الجديدة وفي كوم ابو راضي تحتوي على ٨ مناطق صناعية فرعية بدرجاتها الخفيفة والمتوسطة والثقيلة. كما توجد مشروعات قومية مثل الصوبات الزراعية والقطار الكهربائي السريع الجاري انشاءه غرب الطريق الصحراوي الغربي. والعديد من المشروعات التنموية بالمرحلة الاولى لمبادرة حياة كريمة وادراج باقي المراكز في المرحلة الثانية

الفرص وجهود الحكومة لتحقيق العدالة والمساواة بين الجنسين:

- الاستراتيجية الوطنية لمكافحة العنف ضد المرأة للسنوات ٢٠١٥ - ٢٠٢٠ .
- الاستراتيجية الوطنية للمرأة من أجل تمكينها ٢٠٣٠.
- يحظر قرار مجلس إدارة هيئة ا لرقابة المالية رقم ٢٠٤ لسنة ٢٠٢٠ الصادر في ديسمبر ٢٠٢٠ صراحة التمييز ضد المرأة في الحصول على الخدمات المالية. وينص هذا القرار على آلية فعالة وذات كفاءة لتقديم الشكاوى وهيكل/فريق عمل مستقل للنظر في هذه الشكاوى، كما يكفل إنفاذ قرارات اللجان في المحاكم. وعلاوة على ذلك، يلزم قرار مجلس إدارة الهيئة رقم ١٨٧ لسنة ٢٠٢٠ المؤسسات المالية غير المصرفية بتقديم بيانات مصنفة حسب نوع الجنس، ويعمل ذلك على رصد ومتابعة الفجوات بين الجنسين على نحو أفضل فيما يتعلق بتعميم الخدمات المالية المقدمة من النظام الرسمي والاستفادة منها.
- اصدار مرسوم هيئة الرقابة المالية لعام ٢٠١٩، والذي نص على تمثيل امرأة واحدة على الأقل فى مجالس إدارة الشركات المالية.

» قرار وزارة العمل بتنظيم عمل المرأة ليلاً الذي وضع آلية حوكمة تحدد دوراً واضحاً لمديريات القوى العاملة في مختلف المحافظات لضمان توفير المرافق والتسهيلات المختلفة للبيئة الداعمة لعمل المرأة ليلاً.

» تعديل القانون الذي ينظم صندوق التأمين الأسرى (القانون رقم ١١٣ لعام ٢٠١٥) لزيادة موارده لتلبية احتياجات النساء.

» تعديل قانون العقوبات (٢٠١٦) (المادة ٢٤٢) الخاصة بختان الإناث، حيث تم رفع الجريمة من جنحة إلى جناية.

» قانون الاستثمار الجديد (المادة ٢) يضمن تكافؤ فرص الاستثمار لكل من الرجال والنساء على السواء.

» تعديل قانون المواريث (القانون رقم ٢١٩ لسنة ٢٠١٧) واستحداث نص يعاقب من يحجب الميراث عن كل من له الحق فى هذا الميراث.

» صدر القانون المنظم لعمل المجلس القومي للمرأة (القانون رقم ٣٠ لعام ٢٠١٨) لترقية رئيس المجلس إلى منصب وزير والإقرار بدور سياسى أوسع فيما يتعلق بتمكين المرأة.

» اعتراف قانون الضرائب المصرية بالمرأة كعائل للأسرة بموجب قانون الضرائب الموحد،

» تعديل قانون الخدمة المدنية لعام ٢٠١٦ الذي يمنح مزايا للأمهات العاملات مثل إجازة أمومة لمدة ٤ أشهر بدلاً من ٣ أشهر، بالإضافة إلى مميزات أخري.

» إصدار قانون التأمينات الاجتماعية والمعاشات لعام ٢٠١٩ .

» التعديلات الدستورية لعام ٢٠١٩، وتحديدا تعديل المادة ١٠٢ من الدستور بشأن تخصيص ٢٥٪ من مقاعد البرلمان للنساء.

» إصدار قانون رقم ٦ لسنة ٢٠٢٠ بشأن التهرب من دفع النفقة.

» وتخصيص مادة تضمن تكافؤ فرص الاستثمار بقانون الاستثمار الجديد، واعتراف قانون الضرائب المصرية بالمرأة كعائل للأسرة بموجب قانون الضرائب الموحد، بالإضافة إلي قانون حفظ سرية بيانات المجني عليهن في جرائم التحرش والاعتداء الجنسي.

التوصيات المقترحة

التوصيات المقترحة	شركاء التنفيذ
سرعة النظر في طلبات الحصول على مساعدات الدعم النقدي (تكافل وكرامة والمعاشات الضمانية) وسرعة البت في طلبات التظلمات وتنقية قوائم المستفيدين ليصل الدعم الى مستحقيه ويتم توسيع نطاق المساعدات تبعاً لذلك.	الحكومة
رفع قيمة مساعدات الدعم النقدي بما يساعد على مواجهة معدلات التضخم وارتفاع الاسعار.	الحكومة
الاسراع في تطبيق مشروعات دعم العمالة غير المنتظمة التي تساهم في غطاء تأميني اجتماعي وصحي لهذه الفئة التي تجاوزت ١١ مليون عامل غير منتظم مسجل بوزارة العمل.	الحكومة
الاستمرار في جهود بناء الوعي وزيادة التوعية بحقوق المرأة والطفل وذوي الاعاقة وتنويع وسائلها التي تخاطب الجماهير بكل فئاتها وعبر كل القنوات والنوافذ الاتصالية.	الحكومة - القطاع الاهلي
زيادة التدخلات بكل السبل للقضاء على الممارسات الضارة بالاناث مثل العنف والختان والزواج المبكر والحرمان من التعليم).	الحكومة - القطاع الاهلي
استمرار جهود تمكين النساء وتطوير آلياتها وتسهيل حصولهن على تمويل مشروعات وريادة أعمال.	الحكومة - القطاع الخاص - القطاع الاهلي
تطوير نظام الدمج التعليمي واصلاحه من خلال تدريب المعلمين والمديرين على آليات ومهارات ومتطلبات الدمج التعليمي للطلاب ذوي الاعاقة في المدارس العادية.	
انشاء فصول للتربية الخاصة للاطفال ذوي الاقات الشديدة والمتوسطة ملحقة بمدارس عادية في المراكز لتقريب المسافة على الاسر والطلاب.	
تسهيل اجراءات الحصول على كارت الخدمات المتكاملة مع وضع ضوابط عند طلب الحصول على سيارات معفاة الجمارك.	
التفكير في حلول بديلة لتوفير فرص عمل انتاجية بالقرى والمناطق الريفية نظراً لبعد مناطق التنمية والمناطق الصناعية.	
وفد لوحظ أن اطروحات الحلول تتوافق مع رؤية مجموعة البنك الدولي لاهدافها الاستراتيجية ونواتجها لتسريع وتيرة المساواة بين الجنسين والمرفق تصور لها في الشكل.	

ملخص المحور الثاني: تحقيق العدالة الاجتماعية والمساواة

يتضمن هذا المحور هدفين من أكثر الاهداف التي تتعلق بالمساواة وتكافؤ الفرص والعدالة التي تستهدفها الرؤية وتتعلق بتحقيق الشعور بالأمان على الحقوق لدى المواطن المصري مهما كان نوعه او دينه او مستواه الاجتماعي والاقتصادي.

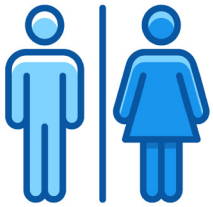

تعزيز المساواة بين الجنسين:

ان لمصر ريادة في هذا الشأن من بدايات القرن الماضي على يد التنويريين المصريين متحدية كافة الاعراف والسياقات الثقافية مدعومة بجهود من رجال دين اعادوا لذاكرة الناس ما نسوه من تعاليم دينية عن مكانة المرأة في الاسلام، ووصايا الرسول الكريم صلى الله عليه وسلم بإكرامها والاحسان لها وتحقيق العدل لها ونصرها دون منة او تفضل فهذا حقها الشرعي الاصيل

« فما اكرمها الا كريم وما اهانها الا لئيم».

واشتد الاهتمام في العقود الثلاثة الاخيرة وتضاعف في العقد الاخير مع إطلاق الاستراتيجيات والرؤى المستقبلية للدولة المصرية تحت شعار الجمهورية الجديدة،

الوضع الراهن:

» هناك توافقاً ملحوظاً على أن مبدأ المساواة بين الجنسين واضح ويتم تحقيقه بشكل كبير بعد سنوات من التمييز ضد الاناث في كثير من الجوانب الحياتية.

» الاصل في المجتمع هو احترام المرأة وتقديرها وصونها من اي أذى واعتبار اهانتها من الاغراب او ايذاءها عار على الاسرة

» ويتفق الجميع على ان هناك مساواة في الرعاية للحصول على الرعاية الصحية والغذاء والكساء وما الى ذلك من الحقوق

» أطلقت الدولة حزم الحماية الاجتماعية في مقابل اجراءات الاصلاح الاقتصادي.

» المنشآت الجديدة في المشروعات القومية والاستثمارية اصبحت تراعي كود البناء المصري للاتاحة للاشخاص ذوي الاعاقة.

» لم يرصد المشاركون تمييزاً ضد الاناث في الحصول على فرص العمل مثل المحال التجارية او الجمعيات الاهلية او المصانع إلا في الاعمال التي تعتبر شاقة على المرأة.

مشكلات وتحديات أمام تعزيز المساواة بين الجنسين في بني سويف:

» وجود ختان الاناث كعادة لا تزال راسخة في معتقدات البعض بنسبة ٢٧,٢٪ وهي نسبة مقلقة وتحتاج للمواجهة.

» زواج البنات المبكر بشكل كبير وخاصة في المناطق الريفية.

» لتقاليد المجتمعية القائمة التي تعوق تمتع الفتاة بممارسة الانشطة الرياضية وارتياد الفعاليات في النوادي ومراكز الشباب.

» بعض مظاهر العنف اللفظي والجسدي تجاه الزوجات من قبل ازواجهن لا تزال واضحة.

الفرص وجهود الحكومة لتحقيق العدالة والمساواة بين الجنسين:

» الاستراتيجية الوطنية لمكافحة العنف ضد المرأة للسنوات ٢٠١٥ - ٢٠٢٠ .

» الاستراتيجية الوطنية للمرأة من أجل تمكينها ٢٠٣٠.

» يحظر قرار مجلس إدارة هيئة ا لرقابة المالية رقم ٢٠٤ لسنة ٢٠٢٠ الصادر في ديسمبر ٢٠٢٠ صراحة التمييز ضد المرأة

» تعديل القانون الذى ينظم صندوق التأمين الأسرى (القانون رقم ١١٣ لعام ٢٠١٥) لزيادة موارده لتلبية احتياجات النساء.

» تعديل قانون العقوبات (٢٠١٦) (المادة ٢٤٢) الخاصة بختان الإناث، حيث تم رفع الجريمة من جنحة إلى جناية.

التوصيات المقترحة:

» الاستمرار في جهود بناء الوعي وزيادة التوعية بحقوق المرأة والطفل وذوي الاعاقة وتنويع وسائلها

» استمرار جهود تمكين النساء وتطوير آلياتها وتسهيل حصولهن على تمويل مشروعات وريادة أعمال.

بتمويل من
الاتحاد الأوروبي

المحور الثالث:
إنشاء نظام بيئي متكامل ومستدام

يرتبط الهدف الاستراتيجي الثالث (نظام بيئي متكامل ومستدام) بأهمية المحافظة على حقوق الاجيال القادمة في الخيرات ذاتها، في ضوء اهتمام مصر والعالم بقضية حماية النظم البيئية واستدامتها وتكاملها. وتدرك رؤية مصر أن الهوية المصرية ارتبطت منذ قديم الازل بمختلف النظم البيئية المحلية، إذ شكلت موارد مصر الطبيعية حجر الاساس للتنمية والنمو الحضاري، فكان نهر النيل والبحران؛ المتوسط والاحمر، والاودية والجبال وما على الارض وفي باطنها من ثروات وكائنات حية والمناخ، مصدراً للرزق والرخاء والحضارة على مر العصور

ويعكس هدف (نظام بيئي متكامل ومستدام) النمط التنموي العالمي الذي يدعو إلى الحفاظ على الموارد الطبيعية بتنوعها البيئي والبيولوجي، وينادي بالحدّ من الاستخدام الجائر، كما ينبه إلى تبعات الاستهلاك غير المستدام المصاحب لعملية التنمية في قطاعات مثل الزراعة والصيد والتعدين والسياحة والنقل، والتي ازدادت مع تزايد الانتاج ودخول التكنولوجيا، وما ترتب على ذلك من تلوث للهواء والماء والتربة، والاضرار التي لحقت بجميع الكائنات. (رؤية مصر ٢٠٣٠)

الحفاظ على الموارد الطبيعية

الوضع الراهن (الموارد وتقييم الوضع البيئي):

» في الدراسة التي نشرت بمجلة كلية الآداب بقنا العدد ٥٤ يناير ٢٠٢٢ للدكتور هاني ربيع من أجل تقييم الوضع الجيوبيئي بقرى شرق نهر النيل بمحافظة بني سويف اوضحت أن تلك القرى بالشرق تعاني من العديد من المشكلات وذلك بحكم موقعها الجغرافي، حيث تعاني هذه القرى من خطر الجريان السيلي الذي يسببه مجموعة من الاودية بلغ عددها ١٩ واديا يقع ١١ واديا منها في فئة الجريان السيلي الخطير والتي تسببت في الكثير من الخسائر لسكانها من خلال غرق المنازل وقطع الطرق وتدمير الاراضي الزراعية،

» كما يعاني الجزء الجنوبي من المنطقة من مشكلة التساقط الصخري الناتج عن اقتراب الهضبة من السهل الفيضي بحافات شديدة الانحدار تقع أسفلها وفوقها مباني تلك القرى ممثلة مما يهدد حياة السكان بخطر التساقط الصخري المحتمل، كذلك تعاني معظم قرى المنطقة من ارتفاع منسوب المياه الارضية الناتج عن تشبع التربة بالمياه بفضل الري بالغمر وعدم وجود مصارف زراعية أو شبكة للصرف الصحي بالقرى مما تسبب في العديد من المشكلات مثل تغدق التربة وتملحها وتملح أساسات المباني والطرق وتدهور حالتها.

» توجد ٧٣ محطة مياه اغلبها محطات سطحية تنتج جميعها ٢٣١ مليون م٣ من المياه النقية. يتم استهلاك ٢٠٤ مليون م٣.

» توجد ١٧ محطة معالجة مياه الصرف الصحي بقدرة تصميمية لمعالجة ٢٤١ الف م٣ / يوم تقوم بمعالجة كمية سنوية تساوي ٦٧,٧ مليون م٣ يمثل ١٠٠٪ من الكمية المجمعة خلال العام. جدير بالذكر أن عدد المحطات عام ٢٠٠٣ كان محطة واحدة في قرية تزمنت الشرقية بالإضافة الى ٦ اخريات كانت تحت الانشاء.

» تحتوي بني سويف على ثروة محجرية في الشرق والغرب تنتج ٥,٨ مليون م٣ من ١٠٥ محجر.

» تعاني بني سويف من مشكلة ارتفاع منسوب الماء الارضي الذي يؤثر على التربة وانتاجيتها ويقلل خصوبة الاراضي في مناطق عديدة وتحتاج هذه المناطق الى التخلص من مسببات ذلك من اساليب خاطئة في الري والتسميد والمكافحة وكذلك تسرب مياه الصرف الصحي تحت الارض، والقاء مياه الكسح في المجاري المائية. وذلك حسب اتفاق بين ما طرحه المشاركون من مقدمي المعلومات الاساسيين والاهالي، ونتائج الدراسة المكتبية.

تعمل مؤسسة نهضة بني سويف ضمن أحد مكونات عملها الاساسية على محور التنمية المستدامة من خلال

» انظمة الصرف الصحي الغير تقليدية باستخدام المعالجة الثلاثية MBR

» احلال وتجديد شبكات مياه الشرب العمومية داخل القري بالتنسيق مع شركة مياه الشرب والمحافظة

» بالرغم من عمل مشروع تبطين المجاري المائية إلا أن هناك العديد من الترع والمصارف ما زال في قائمة الانتظار.

» بحر يوسف لا يزال يتعرض لأشكال من الاعتداء والتلوث على طول مجراه من الجنوب الى ان يدخل زمام محافظة الفيوم.

» شرقي مدينة بني سويف، وبامتداد ٧٠٠ متر في باطن الأرض وبعمق ١٥ مترًا، توجد محمية كهف وادي سنور، تلك التحفة الجيولوجية الفريدة، ينقسم الكهف إلى جزأين، إحداهما يحتوي على هوابط وصواعد، والآخر على ترسيبات كالسيوم. وتركيبات جيولوجية تسمى صواعد وهوابط، من حجر الألباستر، تنتمي إلى العصر الأيوسيني الأوسط منذ ٤٠ مليون سنة.

» وهذه تركيبات طبيعية يندر وجودها، ما يجعل من المحمية، مزارًا ثقافيًا للباحثين وعلماء الجيولوجيا، كما يرجح العلماء وجود كهف آخر أسفل الكهف الموجود، ما يمد المحافظة بإمكانات طبيعية ونوع جديد من السياحة البيئية، كما تشير الأبحاث التي تتم بالقرب من الكهف إلى إمكانية اكتشاف العديد من الثروات الطبيعية، والاكتشافات الجيولوجية.

مشكلات وتحديات تواجه المجتمع بشأن الحفاظ على الموارد الطبيعية:

» لا يزال اكثر من ثلثي المباني في المحافظة غير متصل بشبكات الصرف الصحي العامة مما يشكل خطراً كبيراً جراء التخلص من تلك المياه بطرق غير سليمة (خزانات - ترنشات - بيارات - كبسولة او ايسون - كسح وإلقاء في المجاري المائية او الاراضي الفضاء).

» ضعف خصوبة التربة جراء زيادة منسوب المياه الارضية بملوحتها وتلوثها بمخلفات عديدة كالمبيدات والصرف.

» تزايد خطورة نمو نبات ورد النيل على تلوث مياه النيل وانسداد المجاري المائية وفقدان نسبة من المياه، وتعطش اراضي تحتاج الى جريان تلك المياه.

» ضعف الوعي بأهمية ومكانة محمية كهف وادي سنور.

كيفية الحفاظ على الموارد الطبيعية

» من خلال استعراض العديد من الاسهامات والارشادات في قضية حماية الموارد الطبيعية نرصد بعض الممارسات المهمة التي تسهم بفاعلية في الحفاظ على الموارد الطبيعية كما يلي:

» وقف القطع غير المبرر للأشجار.

» ترك الأشجار الميتة لتحللها الطبيعي، مما يساعد في إعادة بناء التربة.

» زراعة الأشجار لتعويض تلك التي تم قطعها.

» إعادة تدوير المنتجات التي تحتوي على الخشب كمواد أولية.

» تنويع المحاصيل وعدم زراعة نفس المحصول في نفس الأرض مرارًا وتكرارًا.

» التقليل من الصيد المفرط.

» إنشاء المحميات الطبيعية والحدائق البرية.

» تعزيز استخدام بدائل الوقود الأحفوري.

» الحد من استهلاك الطاقة الكهربائية وتشجيع التوجه نحو مصادر طاقة مستدامة.

» تعزيز استخدام وسائل النقل العامة.

» إعادة تدوير المعادن وتقليل الاعتماد على استخراجها من الطبيعة.

» وقف عمليات التعدين غير المستدامة.

» ترشيد استهلاك الماء وحمايته من التلوث.

» زراعة النباتات المقاومة للجفاف والتكيف مع الظروف البيئية المتغيرة.

الفرص وجهود الدولة نحو الحفاظ على الموارد الطبيعية

جهود حكومية:

» تدعم الدولة كافة الجهود التي من شأنها الحفاظ على الموارد الطبيعية وضمان استدامتها من خلال نهج منظم واصدار استراتيجية التنمية المستدامة، والاستراتيجية الوطنية للتغير المناخي. واصدار دليل معايير الاستدامة البيئية.

» اصدار تقرير المشروعات الاستثمارية الخضراء. والذي يرصد الاستثمارات في المشروعات الخضراء على مستوى المحافظات، ويرصد الوضع الراهن وما تحتاجه الدولة من هذه المشروعات وتسهيل التخطيط لها.

» تبني الحكومة للمبادرة الرئاسية (زراعة ١٠٠ مليون شجرة) ومتابعة تنفيذها على كافة المستويات والقطاعات.

» تبني الحكومة جهود التوسع في تحويل السيارات لاستخدام الغاز الطبيعي بديلا عن البنزين والسولار لتقليل انبعاث الكربون.

» دعم اجهزة الدولة للجهات العاملة على حماية الأراضي، والحفاظ على الرقعة الزراعية (جهاز حماية الاراضي - الادارة المركزية لحماية الاراضي بوزارة الزراعة).

» وجود العديد من معامل تحليل وخصوبة التربة والمياه في مديريات الزراعة وكليات الزراعة وتقديم خدماتها بأسعار مقبولة.

» توجهات جادة نحو ترشيد عمل المحاجر لإيقاف الهدر وتنظيم عمل المحاجر.

» التوسع في مشروعات تبطين الترع لحماية المياه من التلوث والتسرب والاهدار.

» تخطيط وتنفيذ مشروعات النقل الجماعي ووسائل النقل التي تعتمد على الغاز الطبيعي والكهرباء. مثل الاتوبيس الترددي وشبكات المترو والقطارات الكهربائية.

» دمج المعايير البيئية بالقطاع الفندقي وتحديث علامة النجمة الخضراء «Green Star»

» إطلاق الدليل الإرشادي لأفضل الممارسات البيئية في المطاعم السياحية لتكون أكثر استدامة وفعالية

» المساهمة في تفعيل سياسة منع الأكياس البلاستكية في عدد من المدن المصرية الهامة، ومنها مدينة شرم الشيخ للحفاظ على الموارد الطبيعية وتقليل الضرر البيئي.

» تطوير المحميات الطبيعية وتعزيز الاستثمار فيها.

جهود اهلية وشراكات تنموية:

» تبني كل الجمعيات والمؤسسات الاهلية مفاهيم التنمية المستدامة منذ عقود مع تطوير الرؤى والاهداف نحو العمل والتطوع الاخضر ومعايير الاستدامة البيئية وادماجها في برامج ومشروعات اغلب الجمعيات والمؤسسات.

» التوسع في برامج وافكار ومشروعات التدريب على تدوير المخلفات بكافة انواعها (زجاج - ورق - اخشاب...الخ).

» تصميم وتنفيذ برامج التثقيف البيئي وحملات الدعوة وكسب التأييد للقضايا البيئية الملحة.

» تبني عدد كبير من الجمعيات والمؤسسات الاهلية مهام الدفاع عن حقوق البيئة والموارد الطبيعية، ومطالباتها الدائمة بتطبيق القوانين البيئية، وتتصدى للممارسات الضارة بالبيئة.

» قدرة الجمعيات والمؤسسات الاهلية على جذب التمويل من المنظمات الدولية والمحلية لتنفيذ مشروعاتها البيئية.

١٣
العمل المناخي

بتمويل من
الاتحاد الأوروبي

التوصيات والتدخلات المقترحة:

التوصيات المقترحة	شركاء التنفيذ
حماية البيئة من كل اشكال التعدي مثل عمليات الردم على نهر النيل، والزحف العمراني على الاراضي الزراعية.	الحكومة - القطاع الخاص - القطاع الاهلي
الاستفادة من مياه الصرف الصحي في اقامة غابات شجرية حول المدن لتخفيف الاحمال البيئية على المسطحات المائية للتجميع والتصريف.	
التوسع في مجال محطات معالجة مياه الصرف وتطويرها وتركيزها على مناطق كثيفة السكان في الريف.	
المراقبة الدورية على مياه الصرف المعالجة قبل تصريفها على المجاري المائية وقياس مدى مطابقتها للمواصفات المنصوص عليها في قانون البيئة وتعديلاته.	الحكومة -القطاع الاهلي
طالب أحد الاهالي بإعادة النظر في العمليات المصاحبة لتبطين الترع والمجاري المائية، حيث يلفت النظر الى قطع الاشجار على جانبي الترع المبطنة مما يزيد الاحمال البيئية وسخونة جدران وباطن الترع والماء مما يزيد من عملية التبخر واهدار الماء، بالإضافة الى عدم تسريب اي كمية مياه بجوار الترع، وبالتالي تنقص الموارد المائية عند دق طلمبة ارتوازي في حالة نقص مياه الري.	الحكومة -القطاع الاهلي
زيادة الارشاد والتوعية واتخاذ الاجراءات بشأن زيادة استخدام اساليب الري الحديث الموفر للمياه.	الحكومة
تسهيل اجراءات الحصول على الاراضي بغرض الاستصلاح الزراعي.	
التوسع في دمج مفاهيم التنمية المستدامة والحفاظ على الموارد الطبيعية واستدامتها في مناهج وانشطة وفعاليات التعليم والمدارس والجامعات. وكذا في كافة انشطة التوعية بالوزارات المعنية.	الحكومة - القطاع الخاص - القطاع الاهلي

مكافحة التغير المناخي

الوضع الراهن (التغير المناخي وتأثيراته على الحياة في المحافظة)

من خلال استعراض موقع (meteoblue) الذي يهتم برصد المناخ وتغيراته عبر سنوات تسجيل درجات الحرارة ومعدلات هطول الامطار وغيرها من الاحداث المناخية اليومية والموسمية، يمكننا ان نرصد آثار تغير المناخ واضحة بالفعل من خلال زيادة درجات حرارة الهواء، وذوبان الأنهار الجليدية ، وتناقص القمم الجليدية القطبية ، وارتفاع مستوى سطح البحر ، وزيادة التصحر ، فضلاً عن زيادة تواتر الظواهر الجوية المتطرفة مثل موجات الحرارة والجفاف والفيضانات والعواصف. تغير المناخ ليس موحدًا عالميًا ويؤثر على بعض المناطق أكثر من غيرها. في الرسوم البيانية المرفقة

ويمكنك أن ترى كيف أثر تغير المناخ بالفعل على منطقة بني سويف خلال الأربعين عامًا الماضية. مصدر البيانات المستخدم هو ERA5 ، الجيل الخامس من تحليل الغلاف الجوي ECMWF للمناخ العالمي ، ويغطي النطاق الزمني من ١٩٧٩ إلى ٢٠٢١ ، بدقة مكانية تبلغ ٣٠ كم. المصدر: https://www.meteoblue.com/ar/climate-change/

ونجد ثلاثة اشكال لخرائط تفاعلية عن التغير السنوي في درجة الحرارة والانحرافات الشهرية فيها وهطول الامطار في بني سويف عبر سنوات مضت مرفق بها شرح مبسط لكل رسم بياني

١-التغير السنوي في درجات الحرارة

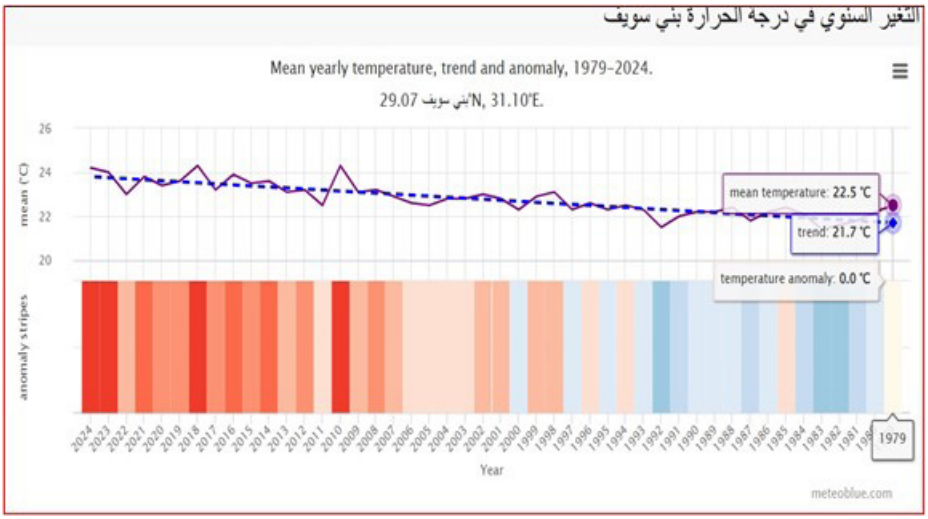

يُظهر الرسم البياني العلوي تقديرًا لمتوسط درجة الحرارة السنوية للمنطقة الأكبر التي تبلغ بني سويف. الخط الأزرق المتقطع هو الاتجاه الخطي لتغير المناخ. إذا كان خط الاتجاه يرتفع من اليسار إلى اليمين ، يكون اتجاه درجة الحرارة إيجابيًا ويزداد دفئًا بسبب تغير المناخ. إذا كان الاتجاه أفقيًا، فلا يوجد اتجاه واضح، وإذا كان ينخفض، فإن الظروف تصبح أكثر برودة بمرور الوقت

في الجزء السفلي، يُظهر الرسم البياني ما يسمى بخطوط الاحتباس الحراري. يمثل كل شريط ملون متوسط درجة الحرارة لمدة عام – الأزرق بالنسبة للبرودة والأحمر للسنوات الأكثر دفئًا

حيث يتضح بجلاء زيادة أشهر الحرارة او الاكثر دفئاً، وكذلك تذبذب وشذوذ في درجات الحرارة بشكل مقلق، وكذلك تذبذب هطول الامطار مما يعرض الحياة النباتية للتغير ومن ثم تتعرض انتاجية المحاصيل الى مخاطر لابد من التحسب لها.

بتمويل من الاتحاد الأوروبي

٢–التغير السنوي في هطول الامطار:

يُظهر الرسم البياني العلوي تقديرًا لمتوسط إجمالي هطول الأمطار للمنطقة الأكبر التي تبلغ بني سويف. الخط الأزرق المتقطع هو الاتجاه الخطي لتغير المناخ. إذا كان خط الاتجاه صاعدًا من اليسار إلى اليمين ، فإن اتجاه هطول الأمطار يكون إيجابيًا ويزداد رطوبة في بني سويف بسبب تغير المناخ. إذا كان الاتجاه أفقيًا، فلا يوجد اتجاه واضح وإذا كان يتجه نحو الانخفاض، فستصبح الظروف أكثر جفافًا في بني سويف بمرور الوقت

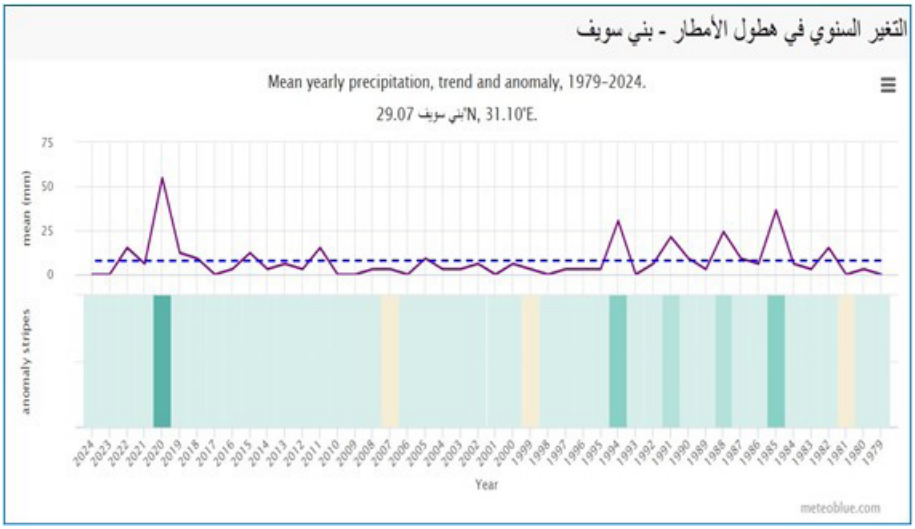

في الجزء السفلي، يُظهر الرسم البياني ما يسمى بخطوط هطول الأمطار. يمثل كل شريط ملون إجمالي هطول الأمطار لمدة عام – الأخضر للأعوام الأكثر رطوبة والبني للسنوات الأكثر جفافاً

٣–الانحرافات الشهرية في درجة الحرارة وهطول الأمطار

يوضح الرسم البياني العلوي الانحراف في درجة الحرارة لكل شهر منذ عام ١٩٧٩ حتى الآن. يخبرك الشذوذ بمدى دفئه أو برودته من متوسط المناخ لمدة ٣٠ عامًا في ١٩٨٠–٢٠١٠. وهكذا، كانت الأشهر الحمراء أكثر دفئًا وكانت الأشهر الزرقاء أكثر برودة من المعتاد. في معظم المواقع، ستجد زيادة في الأشهر الأكثر دفئًا على مر السنين، مما يعكس الاحترار العالمي المرتبط بتغير المناخ

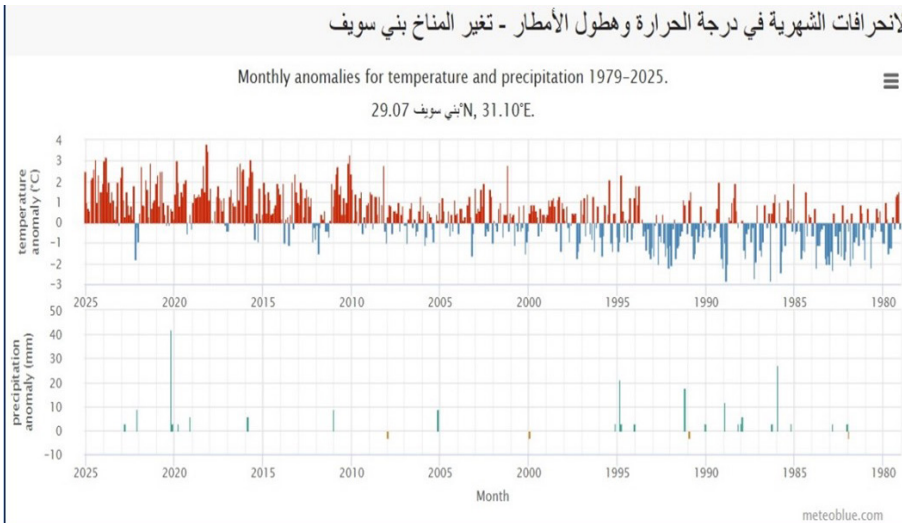

يوضح الرسم البياني السفلي شذوذ هطول الأمطار لكل شهر منذ عام ١٩٧٩ حتى الآن. يخبرك الشذوذ ما إذا كان هناك هطول أمطار في الشهر أكثر أو أقل من متوسط المناخ لمدة ٣٠ عامًا في ١٩٨٠–٢٠١٠. وهكذا، كانت الأشهر الزرقاء أكثر رطوبة وكانت الأشهر البنية أكثر جفافاً من المعتاد

٤–مدى معرفة المشاركين بالتغيرات المناخية:

وقد كان من اللافت للنظر ان العديد من المشاركين وخاصة المزارعين على وعي وإدراك بمخاطر تغير المناخ ورصدوا بعض مظاهره في درجات الحرارة واضرارها على المحاصيل مثل الطماطم التي تنتج بكثرة هناك

كما اضاف آخرون أن شهور الحرارة التي طالت وزادت فيها درجات الحرارة تؤثر على الصحة وخاصة الاطفال وكبار السن والمرضى، كما اشار البعض إلى زيادة استهلاك الكهرباء بسبب تشغيل اجهزة التكييف والمراوح والثلاجات، مما يؤثر اقتصادياً وبيئياً وصحياً تأثيراً كبيراً

كما لفت البعض النظر الى ان تغير المناخ يؤثر على وقت الازهار وتساقط الاوراق وظهور البراعم، وكذلك عدد مرات واوقات الري، وانهم يلجؤون الى حيل بدائية مثل التغطية والتدفئة في حال المحاصيل الحقلية، او افساح طريق للتهوية بين الاشجار في حال البساتين لمزيد من التبريد والضوء..الخ

وايضاً تؤثر الامطار في غير مواعيدها المعتادة او كثافتها على جودة بعض المحاصيل الورقية وتظهر بها البقع، وقال أحد المزارعين أن اشجار الجوافة تتضرر إذا حصلت على الماء في اوقات معينة من السنة والطقس الحار فإذا نزل المطر يمكن أن تنمو بها ديدان

وقد لا يلتفت البعض لأهمية معرفة الناس والمزارعين بالتغيرات المناخية آثارها، ولكننا نرى أن هذه المعرفة هي مفتاح الحل والمواجهة والتأقلم والتكيف معها ومن ثم الالتفاف حولها وتقليل اضرارها المحتملة. ذلك لأننا ندرك ونثق في قدرة أولئك الناس على التحمل ومواجهة الصعاب والتأقلم مع ظروف أشد قسوة حين استوطنوا الارض واستصلحوا الصحراء وبنوا فيها مدن واقاموا مزارع

٥- عدد السيارات المحولة لاستخدام الغاز الطبيعي بديلا عن البنزين

زيادة عدد السيارات المحولة لاستخدام الغاز الطبيعي بديلا عن البنزين بشكل كبير حتى وصل الى أكثر من ٨٠ الف سيارة عام ٢٠٢٢ واكثر من ٥٧ الف سيارة عام ٢٠٢٣ حسب احصاءات البيئة بالجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء

تطور كمية الطاقة الكهربائية المولدة من الطاقة المتجددة (رياح وشمسى)
خلال الفترة (2014/2015-2022/2021)
Development Of Quantity Of Generated Electricity From Renewable Energy
(Wind And Solar) (2014/2015- 2021/2022)

Unit:Mil KW/H — الوحدة : مليون ك. وات /ساعه

Item البيان / Year السنة	الطاقة الكهربائية المولدة Generated Energy Electricity
2014 / 2015	1 444
2015 / 2016	2 226
2016 / 2017	2 780
2017 / 2018	2 871
2018 / 2019	4 543
2019 / 2020	8 663
2020 / 2021	10 202
2021 / 2022	10 537

Source :Ministry of Electricity & Renewable Energy — المصدر: وزارة الكهرباء والطاقة المتجددة
Egypt Electricity Holding Company — الشركة القابضة لكهرباء مصر
Egypt in Figures 2024 — مصر فى أرقام 2024

٦- توليد الطاقة الكهربية من مصادر متجددة

هناك تطور واضح في توليد الطاقة الكهربية من مصادر متجددة (الشمس والرياح) كما في الجدول المرفق:

تحديات التغيرات المناخية امام بني سويف وسبل مواجهتها:

حسب تقارير جهاز شئون البيئة والتي تنشرها الهيئة العامة للاستعلامات تعد مصر من أكثر الدول المعرضة للمخاطر الناتجة عن تأثيرات التغيرات المناخية ، على الرغم من أنها من أقل دول العالم إسهاما فى انبعاثات غازات الاحتباس الحرارى عالميا، بنسبة ٠,٦٪ من أجمالي انبعاثات العالم، طبقا للبيانات الواردة بالإبلاغ الأخير لمصر حول حجم انبعاثات الغازات المسببة للاحتباس الحرارى، والذى تم فى إطار قيام مصر بتنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية لتغير المناخ التي وقعت عليها مصر عام ١٩٩٤، وكذلك بروتوكول كيوتو، الذى قامت مصر بالتصديق عليه عام ٢٠٠٥، ويتضمن تقديم تقارير الإبلاغات الوطنية من كل الدول الموقعة على الاتفاقية كل ٥ أعوام.

ومن خلال تتبع التغيرات في درجات الحرارة ومعدلات هطول الامطار، وكذلك تتبع الانحرافات والشذوذ في درجات الحرارة وهطول الامطار نرصد بوضوح التغيرات التي حدثت خلال الاربعة عقود بشكل متزايد يدعو للقلق، نجد أنه من السهل التنبؤ بالأحداث والتغيرات المناخية القادمة بسرعة كما يلي

- نقص المياه
- تأثيرات سلبية على الزراعة
- تأثيرات سلبية على الصحة العامة
- تحديات اقتصادية واجتماعية

حيث أن بني سويف، مثلها مثل مناطق أخرى في مصر، تعاني من تحديات في إدارة الموارد المائية. فتغيرات المناخ يمكن أن تزيد من هذه التحديات، حيث أن انخفاض كمية الأمطار وزيادة التبخر يمكن أن يؤديا إلى نقص في المياه المتاحة للزراعة والشرب والاستخدامات الأخرى. كما أن مناطق منابع النيل تعتبر من المناطق الحساسة للتغيرات المناخية ومن المؤكد تأثر الكميات الواردة الى مصر بهذه التغيرات والانحرافات المناخية

كما تتعرض الزراعة التي تعتبر قطاعًا هامًا في بني سويف للتأثيرات والتغيرات المناخية بشكل كبير. فارتفاع درجات الحرارة، وتغير أنماط الأمطار، ونقص المياه يمكن أن يؤدي إلى انخفاض في إنتاجية المحاصيل وتدهور جودتها. والذي يؤدي بدوره إلى فقدان الوظائف وزيادة الفقر. كما أن نقص المياه يمكن أن يؤدي إلى نزاعات حول الموارد وتدهور الظروف المعيشية

كما يمكن أن يتسبب ارتفاع درجات الحرارة في زيادة حالات الإجهاد الحراري والأمراض المرتبطة بالحرارة. كما أن تغير أنماط الأمطار يمكن أن يؤدي إلى زيادة انتشار الأمراض التي تنقلها الحشرات

اجراءات ومقترحات التكيف مع تحديات التغيرات المناخية وفوائد كل منها المناسبة لبني سويف

حسب دليل معايير الاستدامة البيئية «الاطار الاستراتيجي للتعافي الاخضر» الصادر عن وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية ٢٠٢١ تحددت الاجراءات والمقترحات التي من شأنها مواجهة تحديات التغيرات المناخية وتعزيز التكيف مع تأثيراته، ومنها ما يلي

تدهور السياحة البيئية بسبب التغيرات المناخية،

حيث من المتوقع أن يؤدى ارتفاع مستوى سطح البحر إلى تآكل السواحل المصرية، وقد تتأثر الشعب المرجانية، وتؤدى الضغوط البيئية إلى زيادة ابيضاضها، كما تؤثر درجات الحرارة المرتفعة على ألوان وعمر الآثار والمنشآت التاريخية. (جهاز شئون البيئة)

م	الاجراءات والمشروعات	الفوائد
١	تنفيذ مشاريع للري الحديث لترشيد استهلاك المياه في الزراعة.	توفير مياه الري بمقدار ٤٠٪ زيادة انتاجية الفدان من المحاصيل
٢	تطوير محاصيل زراعية مقاومة للجفاف.	توفير مياه الري
٣	إعادة استخدام المياه المعالجة في الزراعة والصناعة	توفير المياه وتقليل التلوث وحماية التربة
٤	استخدام الطاقة الشمسية وطاقة الرياح	تقليل الانبعاثات الكربونية وزيادة القدرة الكهربية
٥	إنتاج الاسمدة العضوية بالاعتماد على المخلفات الزراعية والخامات الطبيعية.	زيادة ارباح المزارعين وتخفيض تكلفة المدخلات تقليل الانبعاثات والتلوث

٦	التوسع في انتاج منتجات زراعية عضوية	
٧	تطوير الترع والمساقي (تبطين وتطهير وتغطية ..الخ)	توفير مياه الري وزيادة في الرقعة الزراعية وزيادة الانتاجية
٨	التوسع في الاعتماد على الغاز الطبيعي في وسائل النقل والمنازل	فوائد اقتصادية للمواطنين. خفض استهلاك الكهرباء والمياه والحد من التلوث وتقليل الانبعاثات الكربونية من المنازل والتي تمثل نسبة تزيد عن ١٧٪ من انبعاثات ثاني اكسيد الكربون في مصر. وتحسين الوضع الصحي للمواطنين.
٩	ادخال ودعم مفاهيم ومشروعات المباني الخضراء	
١٠	جذب الاستثمارات لتنفيذ مشاريع التكيف مع تغير المناخ.	تعظيم دور المجتمع المدني والجمعيات الاهلية في مشروعات الاستجابة والتكيف مع التغيرات المناخية وتعزيز قدراتها. زيادة وعي المواطنين بقضايا المناخ.
١١	تنظيم حملات توعية لتثقيف الجمهور حول مخاطر تغير المناخ وأهمية اتخاذ إجراءات للحد منها	
١٢	التوسع في إنشاء مراكز الشباب والنوادي صديقة البيئة.	
١٣	تشغيل الحافات الكهربائية صديقة البيئة في المواقع السياحية والاثرية	الحفاظ على الاثار والتراث وتقليل الانبعاثات زيادة الدخل وتوفير فرص العمل.
١٤	دعم منتجات الحرف البيئية والتراثية.	

التوصيات المقترحة نحو مكافحة التغير المناخي من خلال ما تم رصده بالدراسة:

لابد أولاً من استغلال فرصة الاستنفار الدولي والحكومي لمواجهة التغير المناخي والاستجابة لكل الممارسات والسياسات والاستراتيجيات التي تدمج العمل المناخي ومواجهة تداعيات التغير المناخي في كل السياسات والاعمال والانشطة والفعاليات لكافة المؤسسات والقطاعات. لذلك تتضح ملامح الحلول والتوصيات كما يلي

بتمويل من الاتحاد الأوروبي

ادارة المخلفات

الوضع الراهن

(موقف منظومة إدارة المخلفات والمقالب والنقاط الوسيطة والمدافن الصحية ومصانع تدوير)

من خلال استعراض الاحصاءات البيئية الصادرة عن الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء في (مصر في ارقام ٢٠٢٤) نجد:

» كمية القمامة المجمعة سنويا ٢٤٤٢٧٣ طن.

» نسب تدوير المخلفات البلدية في بني سويف ٣,١٦٪ من اجمالي المخلفات التي يتم تدويرها على مستوى الجمهورية، وهي نسبة وإن كانت قليلة جداً الا انها من النسب الاكبر بين محافظات الصعيد.

» عدد ٣ مصانع لتدوير المخلفات المنزلية في سنور والواسطي وسمسطا، مع ٤ محطات وسيطة و٣ مدافن صحية،

» تنتج مصانع التدوير ٣٣ طن من الاسمدة العضوية، كما تستخدم المدافن الصحية لتوليد الغاز الحيوي.

» رغم معاناة الاهالي في المدن والقرى مع عمليات التخلص من المخلفات والقمامة وتراكم بعضها على مداخل المناطق السكنية وبعض المجاري المائية إلا ان الاهالي يرصدون جهود واهتمام الاجهزة المحلية بهذا الشأن وزيادة قدرات جمع ونقل القمامة من المنازل والشوارع.

» وجود اسواق عشوائية تنتج مخلفات كثيرة تشوه وجه المدن والقرى.

المشكلات والتحديات التي تواجه المجتمع في مجال ادارة المخلفات:

» عدم التخلص الآمن من المخلفات الزراعية والمنزلية مما يسبب تلوثاً واهداراً لثروة المخلفات العضوية، وغير العضوية.

» اتجاهات خاطئة نحو التخلص من بعض أنواع الحيوانات التي تنتشر بكثرة كالكلاب والقطط والفئران واللجوء الى التخلص العشوائي منها مما يهدد التوازن البيولوجي والتنوع.

» تراخي بعض الاجهزة المسئولة عن رفع القمامة بالإضافة الى السلوكيات الخاطئة بإلقاء القمامة بالشوارع.

» تزايد المخلفات الناتجة عن الاسواق العشوائية والتي تتناثر في ارجاء المحافظة وامام الاماكن الحيوية.

» التعقيدات الادارية وعدم فهم الاجراءات الخاصة بقانون تنظيم ادارة المخلفات عند التطبيق بواسطة الجمعيات الاهلية.

الفرص والجهود في مجال ادارة المخلفات:

» جهود حكومية حثيثة للحد من تلوث الهواء وتحسين نوعيته من خلال انشاء محطات الرصد والمدافن الصحية ودعم برامج تدوير المخلفات المنزلية والمخلفات الصناعية.

» دعم وزارة البيئة والمحافظة لمشروع تطوير ورفع كفاءة مصنع تدوير المخلفات بسمسطا، ضمن جهود الدولة لدعم منظومة المخلفات الصلبة والذي يتكون من إنشاء خطوط فرز جديدة ورفع كفاءة الخطوط الحالية، ومعدات العمل بالمصنع، لاستقبال وتدوير وإنتاج السماد و RDF (الوقود البديل)، والذي يخدم مراكز (سمسطا، إهناسيا، ببا، والفشن).

» التعليمات المستمرة الصادرة عن المحافظة واجهزتها المحلية بتشديد الرقابة على المدافن والمقالب العامة وزيادة جهود جمع ونقل المخلفات المنزلية.

» زيادة مشاركة الشباب في اعمال التطوع بمساعدة رجال النظافة، وكذلك توعية المواطنين بأهمية النظافة وأهمية وضع القمامة في الأماكن المخصصة لها، وأن هناك أخرون يتحملون أعباء رفع القمامة من الشارع وتنظيفه.

» الاهتمام البالغ من الجمعيات الاهلية بالمشاركة في مشروعات جمع ونقل القمامة بالإضافة الى خبراتها الكبيرة في تنفيذ هذه المشروعات.

التوصيات والتدخلات المقترحة:

التوصيات المقترحة	شركاء التنفيذ
تشجيع القطاعات المختلفة على العمل في مجال جمع وفرز وتدوير المخلفات وزيادة الحوافز المقدمة وتسهيل الاجراءات.	الحكومة
زيادة عدد المحطات الوسيطة لتجميع ونقل المخلفات بكفاءة عالية، وتقليل زمن و تكلفة النقل.	الحكومة + القطاع الخاص
تطوير مصانع تدوير المخلفات لزيادة قدرتها على استيعاب كميات أكبر من المخلفات، وتحسين جودة عمليات الفرز والمعالجة.	الحكومة + القطاع الخاص
زيادة عدد المدافن الصحية الآمنة مع مراعاة المعايير البيئية والصحية اللازمة.	الحكومة
تسهيل عملية الفصل من المصدر من خلال توفير حاويات وصناديق الجمع	الحكومة + القطاع الخاص + القطاع الاهلي
تنظيم حملات توعية مكثفة لتثقيف المواطنين حول أهمية فصل المخلفات من المصدر، وتقليل إنتاج المخلفات، والمشاركة في جهود إعادة التدوير.	الحكومة + القطاع الاهلي
تقديم برامج حوافز للمواطنين الذين يشاركون بفاعلية في عمليات الفصل وإعادة التدوير.	
تنظيم دورات تدريبية وورش عمل للعاملين في قطاع ادارة المخلفات	الحكومة + القطاع الخاص + القطاع الاهلي
توفير التمويل اللازم لتنفيذ مشاريع إدارة المخلفات	الحكومة + القطاع الخاص

ملخص المحور الثالث: إنشاء نظام بيئي متكامل ومستدام

الوضع الراهن (الموارد وتقييم الوضع البيئي):

- توجد ٧٣ محطة مياه اغلبها محطات سطحية تنتج جميعها ٢٣١ مليون م٣ من المياه النقية. يتم استهلاك ٢٠٤ مليون م٣.
- توجد ١٧ محطة معالجة مياه الصرف الصحي بقدرة تصميمية لمعالجة ٢٤١ الف م٣ / يوم تقوم بمعالجة كمية سنوية تساوي ٦٧,٧ مليون م٣ يمثل ١٠٠٪ من الكمية المجمعة خلال العام.
- تعاني بني سويف من مشكلة ارتفاع منسوب الماء الارضي الذي يؤثر على التربة وانتاجيتها ويقلل خصوبة الاراضي
- توجد محمية كهف وادي سنور، من حجر الألباستر، تنتمي إلى العصر الأيوسيني الأوسط منذ ٤٠ مليون سنة.
- المزارعين على وعي وادراك بمخاطر تغير المناخ ورصدوا بعض مظاهره في درجات الحرارة واضرارها على المحاصيل مثل الطماطم التي تنتج بكثرة هناك.
- كمية القمامة المجمعة سنويا ٢٤٤٢٧٣ طن.
- نسب تدوير المخلفات البلدية في بني سويف ٣,١٦٪ من اجمالي المخلفات التي يتم تدويرها على مستوى الجمهورية.

مشكلات وتحديات:

- اكثر من ثلثي المباني في المحافظة غير متصل بشبكات الصرف الصحي
- ضعف خصوبة التربة جراء زيادة منسوب المياه الارضية بملوحتها وتلوثها بمخلفات عديدة كالمبيدات والصرف.
- تزايد خطورة نمو نبات ورد النيل على تلوث مياه النيل وانسداد المجاري المائية وفقدان نسبة من المياه،
- ضعف الوعي بأهمية ومكانة محمية كهف وادي سنور.

الفرص وجهود الدولة

» اصدار استراتيجية التنمية المستدامة، والاستراتيجية الوطنية للتغير المناخي. واصدار دليل معايير الاستدامة البيئية.

» تبني الحكومة للمبادرة الرئاسية (زراعة ١٠٠ مليون شجرة) ومتابعة تنفيذها على كافة المستويات والقطاعات.

» تبني الحكومة جهود التوسع في تحويل السيارات لاستخدام الغاز الطبيعي بديلا عن البنزين والسولار لتقليل انبعاث الكربون.

» المساهمة في تفعيل سياسة منع الأكياس البلاستكية في عدد من المدن المصرية الهامة،

» تطوير المحميات الطبيعية وتعزيز الاستثمار فيها.

» تبني كل الجمعيات والمؤسسات الاهلية مفاهيم التنمية المستدامة منذ عقود والعمل المناخي والتطوع الاخضر.

» التوسع في برامج وافكار ومشروعات التدريب على تدوير المخلفات بكافة انواعها (زجاج - ورق - اخشاب...الخ).

» تصميم وتنفيذ برامج التثقيف البيئي وحملات الدعوة وكسب التأييد للقضايا البيئية الملحة.

كيفية الحفاظ على الموارد الطبيعية

» وقف القطع غير المبرر للأشجار. وترك الأشجار الميتة لتحللها الطبيعي، مما يساعد في إعادة بناء التربة.

» زراعة الأشجار لتعويض تلك التي تم قطعها. وزراعة النباتات المقاومة للجفاف والتكيف مع الظروف البيئية المتغيرة.

» إعادة تدوير المنتجات التي تحتوي على الخشب كمواد أولية.

» التقليل من الصيد المفرط. ووقف عمليات التعدين غير المستدامة.

» ترشيد استهلاك الماء وحمايته من التلوث.

» تطوير مصانع تدوير المخلفات لزيادة قدرتها على استيعاب كميات أكبر من المخلفات.

»

بتمويل من
الاتحاد الأوروبي

المحور الرابع:
تطوير اقتصاد متنوع معرفي تنافسي

الاقتصاد المتنوع هو الاقتصاد الذي ينمو من خلال قطاعات مختلفة ولا يتوقف نموه على قطاع محدد، ومعرفي اي يعتمد على الابتكار والمعرفة والبيانات الدقيقة، والتنافسي هو الاقتصاد الذي يوفر السلع والخدمات للسوق المحلية وينافس في الاسواق الخارجية ايضاً. وقد حددت رؤية مصر سبعة أهداف عامة تعمل على تحقيق الهدف الاستراتيجي ودفع وتطوير ذلك الاقتصاد التنافسي المأمول

٨ العمل اللائق ونمو الاقتصاد

تطوير اقتصاد متنوع معرفي تنافسي

الوضع الراهن (موارد وامكانيات)

حسب آراء الخبراء وبالنظر الى بيانات الناتج القومي لمصر ومدى مساهمات اقتصادات الاقاليم والمحافظات فيه، نجد أن محافظات الصعيد من أقل المحافظات مساهمة في الناتج القومي المحلي، فعلى سبيل المثال كانت بني سويف تساهم بـ ١,٣٪ من الناتج المحلي لمصر في العام ٢٠٢١ حسب تقرير المواطن الصادر عن وزارة التخطيط. (لعله رقم صادم!! عما يدل؟)

قد يرجع ذلك الى عدة أسباب منها أن ليس بالمحافظة ثروة بترولية أو معدنية أو سواحل على البحر، وما إلى ذلك من مجلبات الثروة، ولكن أيضا لا يجب إغفال أن للمحافظة ظهيرين صحراويين شرقاً وغرباً يصلحان للتمدد والتوسع العمراني والزراعي والصناعي

كما أن لديها جزء من نهر النيل بطول يزيد عن ٨٠ كم. ورقعة زراعية تتجاوز ٣٠٠ الف فدان تشتهر بالنباتات الطبية والعطرية ومحاصيل استراتيجية، مع أراضي قابلة للاستصلاح والزراعة ومشروع صوبات يتم تجهيزه. ومناطق صناعية في بياض العرب وكوم ابو راضي وبني سويف الجديدة ومناطق الصناعات الثقيلة، مناطق واعدة هي الاقرب الى العاصمة وقريبة من موانيء البحر الاحمر والى شرايين التنمية من خلال الطرق الصحراوية وخطوط السكة الحديد الحالية والمستقبلية. ومصادر الطاقة الكهربائية وخطوط امداد الطاقة والوقود ومحطاته المركزية، ومناطق اثرية ومزارات، كما أن بها جامعة حكومية عريقة وجامعة أهلية ومعاهد خاصة، ومراكز بحثية ومرافق للتطبيق والتجريب كل ذلك ويزيد من مقومات وممكنات النمو والتنمية بشكل متجانس نحو القدرة على تنويع الانشطة والقطاعات الاقتصادية، وتبني المعرفة واستخدام التكنولوجيا، وبالتالي منح اقتصادها القدرة على تلبية احتياجات اسواقها والمنافسة محلياً في أسواق محافظات أخرى للاسهام بقدر أكبر في اقتصاد الدولة ودعمه نحو النمو والتطوير المأمول.

وعلى ذلك نستطيع القول إن اقتصاد بني سويف يشمل القطاعات المتنوعة التالية:

١. القطاع الزراعي (مساحات منزرعة وأخرى قابلة للزراعة - محاصيل استراتيجية ونباتات عطرية وطبية).
٢. القطاع الصناعي (صناعات تحويلية خفيفة ومتوسطة وثقيلة في مناطق صناعية تستوعب توسع الاستثمار)
٣. القطاع التجاري (محطات تسويق المنتجات الزراعية - انشطة تجارية متعددة)
٤. القطاع السياحي (مناطق اثرية في الواسطى والفشن وسمسطا ومحمية كهف وادي سنور - منشآت سياحية على النيل)
٥. القطاع العقاري والتشييد (مناطق توسع عمراني في بني سويف الجديدة والفشن الجديدة)

وفيما يلي نستعرض بعض البيانات التي توضح الصورة حـ

والتجاري، والعقاري، مع الاخذ في الاعتبار ان موارد القطاع الزراعي تم عرض العديد من بياناته في المحور الثاني الخاص بتوفير الغذاء:

القطاعات الواعدة في محافظة بني سويف

محافظة بني سويف تتميز بتنوع قطاعاتها الاقتصادية الواعدة التي توفر فرصًا كبيرة لإقامة المشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر، مما يساهم في الحد من الفقر وتعزيز التنمية المستدامة. كما تعمل المحافظة على تطوير المناطق الصناعية، مثل منطقة كوم أبو راضي ومنطقة بياض

العرب، مما يتيح فرصًا لإقامة مشروعات صغيرة في مجالات متنوعة.

وفيما يلي استعراض سريع حول القطاعات الاقتصادية التي تحقق للمحافظة اقتصاد معرفي متنوع وتنافسي من خلال القطاعات الواعدة والتي يسهل تنميتها واستغلالها، مع استعراض للتحديات والفرص بكل قطاع

وتمتع المحافظة بعدة قطاعات اقتصادية واعدة، كالزراعة والصناعة والسياحة، بالإضافة إلى أنشطة أخرى ذات إمكانات، ونستطيع ان نقول ان هناك نوعين من القطاعات الاقتصادية،

- الأول المرتكز على الموارد الاقتصادية لمحافظة بني سويف (زراعة وسياحة ومحاجر وغيرها).
- والثاني بناء على الاستفادة من الفرص الاستثمارية (الصناعات التكميلية والتجارة والعقار وغيرها).

القطاعات الاقتصادية المرتكزة على الموارد الاقتصادية لمحافظة بني سويف :

القطاع الزراعي

تعتبر الزراعة من أهم الأنشطة الاقتصادية في بني سويف، وتشتهر المحافظة بزراعة القمح والشعير والذرة، بالإضافة إلى بعض الخضروات مثل الطماطم والفلفل. وهناك إمكانية لزيادة الإنتاجية من خلال استخدام التكنولوجيا الحديثة، مثل الري بالتنقيط الذكي والحساسات لمراقبة رطوبة التربة

- الزراعة المستدامة: يمكن لمحافظة بني سويف، التي تعتمد على الزراعة بشكل كبير، أن تتبنى أساليب زراعية حديثة تقلل من استخدام المياه والمبيدات والأسمدة الكيميائية، وتزيد من إنتاجية المحاصيل .وبالتالي تعزيز الزراعة المستدامة لتحقيق الأمن الغذائي.
- الزراعة والنباتات الطبية والعطرية: تُعَدُّ بني سويف من أهم المحافظات في مصر في زراعة وتصنيع النباتات الطبية والعطرية، حيث تمثل ما بين ٤٥٪ إلى ٦٥٪ من إجمالي صادرات مصر في هذا المجال. تعمل المحافظة على تطوير هذا القطاع من خلال إعداد خريطة لتمركز زراعة وتصنيع هذه النباتات، بهدف توفير المعلومات الدقيقة والترويج للفرص الاستثمارية الواعدة.
- الصناعات الزراعية والغذائية: نظرًا لكون المحافظة واحدة من أبرز المحافظات الزراعية، حيث بلغت مساحة الأراضي المزروعة حوالي ٢٩٨,١٧ ألف فدان عام ٢٠٢٠، وزادت عن الثلاثمائة الف فدان في العامين الاخيرين، فإن هناك فرصًا لإقامة مشروعات صغيرة في مجالات تصنيع المنتجات الزراعية، مثل تجفيف الخضروات والفواكه، وإنتاج المربى والعصائر، وتصنيع منتجات الألبان.
- الإنتاج الحيواني والداجني: يُعَدُّ هذا القطاع من الأنشطة الرئيسية لسكان المحافظة، حيث يبلغ إنتاج اللحوم الحمراء والبيضاء حوالي ٢٣,٦٢١ طن سنويًا، مما يتيح فرصًا لإقامة مشروعات صغيرة في تصنيع اللحوم، وتجهيز وتعبئة الألبان، وتصنيع الجبن.
- الثروة السمكية: بالرغم من توفر مجرى نهر النيل بطول ١٠٠ كم داخل المحافظة، إلا أن الموارد السمكية لا تستغل بشكل كامل، مما يفتح المجال لإقامة مشروعات صغيرة في مجال صيد وتربية الأسماك، وتجهيزها وتسويقها.

القطاع السياحي:

تمتلك بني سويف العديد من المقومات السياحية والأثرية والتاريخية، مثل منطقة إهناسيا الأثرية، وهرم ميدوم ثاني أقدم هرم مدرج في العالم، وآثار الحيبة بالفشن، وآثار دشاشة بسمسطا، ومحمية كهف سنور الطبيعية.. وغيرها من الإمكانات السياحية المتنوعة من الآثار الإسلامية والقبطية والتي تؤهلها لأن تكون من أهم المناطق والمزارات

السياحية فى مصر

وتتعاون المحافظة مع وزارة الأثار والسياحة والجهات المعنية إلى النهوض بهذه الإمكانات والكنوز الأثرية والسياحية والترويج لها لتكون مقصدا للسياحة الخارجية والداخلية.

ونستعرض هنا خريطة المواقع والمزارات الأثرية للتعرف بشكل مبسط ودقيق على القطاع من اهم جوانبه وهو المزارات، أما المنشآت التي تخدم ذلك النشاط فهي مجموعة الفنادق المتنوعة التي تناسب كل المستويات وموجودة بعاصمة المحافظة في موقع متوسط لكل المزارات

القطاع الصناعي:

لعله من المفيد ان نستعرض في بيان تفصيلي للموقف التنفيذي للمشروعات الموجودة بالمناطق الصناعية بالمحافظة، حيث تصل المشروعات الاستثمارية الصناعية المنتجة الى ٢٣٠ مشروع بتكلفة استثمارية تزيد عن ٣٥ مليار جنيه مصري، بالاضافة الى مشروعات تحت الانشاء وتقترب من الانتاج تزيد عن ٣٠٠ مشروع بتكلفة استثمارية تزيد عن ٩ مليارات جنيه مصري

جدول رقم (١٦) بيان الموقف التنفيذي للمشروعات بالمناطق الصناعية

المنطقة الصناعية	البيان	العدد	التكاليف الاستثمارية بالمليون	العمالة
كوم أبو راضي	مشروعات منتجة	٦٠	٣٣٣٧٤	١٣٦١٤
	مشروعات تحت الانشاء	١٢٥	٣١٠٤	١٥٢١٧
	مشروعات تم تخصيصها	١٨٩	٦٦٦٠	٢٩٤٩١
بياض العرب	مشروعات منتجة	١٦٧	١٥٩٧	١٠١٦١
	مشروعات تحت الانشاء	١٦٣	٢٦٩٤	١٤٣٩٧
	مشروعات تم تخصيصها	٣٣١	٤٢٢١	٢٤٥٩٥
المنطقة الصناعية ٤،٣،٢،١/٣١ الثقيلة	مشروعات منتجة ٤،٣،٢،١/٣١	٣	٣٥٧	٥٠٣٥
	تحت الانشاء ٤،٣،٢،١/٣١	١٤	٣٢٧٣	٥٢٧٥
	تم تخصيصها ٤،٣،٢،١/٣١	٢٨	٧٣٣٧	١٠٤٩٢

وتتنوع المشروعات الصناعية من الخفيفة الى المتوسطة حتى الصناعات الثقيلة، وتتعدد القطاعات الصناعية بين النسيج والصناعات الكيماوية والورق والبلاستيك والصناعات المعدنية والالكترونيات والغازات الصناعية والصناعات الغذائية وصناعات السيراميك والبورسيلين وغيرها من الصناعات التي تعطي بني سويف ميزة نسبية

يوجد بها مجمع سامسونج العالمي الاكبر في الشرق الاوسط المتخصص في انتاج الاجهزة الالكترونية والكهربية، فهو من المراكز الاقليمية المتميزة للانتاج والتصدير حيث يتم تصدير اغلب انتاجه لعدد كبير من دول العالم، فهو واحد من ١٤ مصنع للشركة حول العالم، ويوفر آلاف من فرص العمل المتميزة

كما توجد صناعات تقوم على تعبئة وتصدير النباتات الطبية والعطرية التي تتميز بها بني سويف.

بالاضافة الى صناعات الاسمنت ومواد البناء والطوب والانترلوك.

القطاع التجاري:

لم تكن تحظى بني سويف بالاهتمام الواجب في القطاع التجاري حتى سنوات قريبة، فكان النشاط التجاري تقليدي يعتمد على القطاع الخاص باستثماراته المحدودة في المحال والشركات التجارية الصغيرة والمتوسطة حتى بدأ

الاهتمام الرئاسي بالصعيد وعزم الحكومة على تحقيق العدالة المكانية في توزيع التنمية وعوائدها، وحسب موقع رئاسة الجمهورية فقد تم توفير الدعم العيني للتعاونيات الزراعية والجمعيات الأهلية ومجموعات المزارعين في صعيد مصر بهدف سد الفجوات في سلاسل القيمة وتحسين التصدير والقدرة التنافسية في الأسواق المحلية للمحاصيل البستانية

- تم إنشاء مراكز لتجميع وتسويق الحاصلات البستانية.
- تطوير مراكز خدمات متكاملة للإنتاج الزراعي بنى سويف (مركز ألفشن – مركز سمسطا)
- كما طرح جهاز تنمية التجارة الداخلية فرصاً استثمارية واعدة في بني سويف بالشراكة مع القطاع الخاص تمثلت في مشروعين تجاريين كبيرين في منطقة بياض العرب والاخر في ارض مصنع الثلج بمدينة بني سويف:

١. الاول على مساحة ٤٧ فدان باستثمارات ٣,٨ مليار جنيه، ويضم مجموعة من المنشآت التجارية، والمخازن اللوجستية، والمرافق التعليمية، والترفيهية. ويشمل معارض تجارية، أسواق مفتوحة، ومراكز صيانة سيارات، ومخازن أدوية، بالإضافة إلى مول تجاري بمواصفات حديثة، ومباني إدارية وطبية، وقاعات مؤتمرات ومعارض، ومدرسة حديثة، ومراكز تدريب متطورة. ويوفر المشروع نحو ٣٠ ألف فرصة عمل مباشرة وغير مباشرة، ومن المتوقع أن يخدم أكثر من ١٤ مليون نسمة من سكان بني سويف والمحافظات المجاورة.
٢. الثاني في أرض مصنع الثلج بمدينة بني سويف على مساحة ٢٣٥٠ متر باستثمارات حوالى ٤٠٠ مليون جنيه وتوفر ١٠٠٠ فرصة عمل مباشرة وغير مباشرة وتتضمن انشطة مركز تجارى وهايبر ماركت ومعارض تجارية.

القطاع العقاري:

شهدت محافظة بني سويف خلال العشرة سنوات الماضية نمواً عقارياً كبيراً وتوسعاً افقياً ورأسياً في المباني والمنشآت السكنية والتجارية والخدمية، قد لا يتماشى من معدلات النمو السكاني ولكنه ملحوظ بشكل كبير في كل المدن والقرى ومدينة بني سويف الجديدة

ولعله من الملاحظ أن هذا النمو كان محسوباً ومخططاً الى حد كبير بعد (الوقفة الجادة والحازمة) للدولة في الحفاظ على الرقعة الزراعية وتقنين اجراءات البناء وتشديد العقوبات على مخالفة القانون والتعدي على الاراضي الزراعية واراضي الدولة

وقد ساهمت اجراءات الدولة ممثلة في اجهزتها المعنية وكذلك المحافظة في الحفاظ على الوجه الحضاري للمحافظة، وكذلك الحفاظ على ثروة مصر من الاراضي الزراعية، فقد وضعت المحافظة اشتراطات للبناء داخل المدن تسمح بتوسعة الشوارع وتحقيق اقصى درجات الامان والسلامة للمواطنين

كما لم تغفل الدولة عن تنمية القطاع العقاري وقامت بإنشاء آلاف الوحدات السكنية ضمن برامج الاسكان الاجتماعي المختلفة في ارجاء المحافظة، كما طرحت الفرص الاستثمارية في هذا القطاع على القطاع الخاص والمطورين العقاريين، بما يضمن تنفيذ مشروعات عقارية توفر فرص العمل وتحسن جودة الحياة للمواطنين

القطاعات الاقتصادية بناء على الفرص الاستثمارية في بني سويف:

» **الصناعات التحويلية:** هناك أهمية تسريع التحول الأخضر في مجال الصناعة التحويلية. يمكن لمحافظة بني سويف أن تركز على الصناعات التحويلية التي تعتمد على التكنولوجيا النظيفة وتقلل من الانبعاثات، مع التركيز على الصناعات التي تعتمد على الموارد المحلية المتاحة.

» **الصناعات الحرفية والتقليدية:** تتميز بني سويف بوجود خامات معدنية مثل الطفلة، والحجر الجيري، والرخام، والألباستر، مما يتيح فرصًا لإقامة مشروعات حرفية في تصنيع المنتجات اليدوية والحرفية، مثل النحت على الحجر وتصنيع المنتجات الرخامية.

» **تكنولوجيا المعلومات والاتصالات:** هناك نموًا مطردًا في استخدام الإنترنت وتكنولوجيا الاتصالات. يمكن لمحافظة بني سويف أن تستثمر في تطوير البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات لتسهيل الوصول إلى الإنترنت والخدمات الرقمية، وتشجيع ريادة الأعمال في هذا المجال.

» **المشروعات الصغيرة والمتوسطة:** هناك أهمية دعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة، فهي تساهم في توفير فرص العمل وتحقيق النمو الاقتصادي. يمكن لمحافظة بني سويف أن تقدم الدعم المالي والفني لأصحاب هذه المشروعات لتشجيعهم على التوسع والابتكار. (مرفق نموذج مقترح لمشروع متكامل)

» **الطاقة المتجددة:** هناك حاجة ماسة إلى زيادة توليد الطاقة المتجددة في العالم، وهذا يشمل الطاقة الشمسية وطاقة الرياح. يمكن لمحافظة بني سويف، بما تتمتع به من سطوع الشمس وبعض المساحات المفتوحة، أن تستثمر في هذه القطاعات لتلبية احتياجاتها المحلية وتصدير الفائض.

كما أن هناك تجارب ناجحة في العديد من المناطق لانتاج غاز الوقود الحيوي من المخلفات الزراعية ومخلفات المنزل، ويمكن تطبيقها حيث توجد نماذج جاهزة يتم بيعها ويمكن للمواطنين الحصول عليها بنظام دفع ميسر عبر منظمات المجتمع المدني

التحديات التي تواجه القطاعات الاقتصادية في بني سويف:

» **نقص الموارد المائية:** تواجه الزراعة مشاكل في مياه الري، مثل عدم انتظام توزيع المياه وإغلاق البوابات في العديد من مناطق مرور بحر يوسف.

» **البنية التحتية غير الكافية:** هناك حاجة لتحسين الطرق الداخلية والرئيسية وتأهيلها، وتطوير شبكات المياة والصرف، والغاز والمنشآت الصحية وغيرها من المرافق الهامة.

» **صعوبة الحصول على التمويل:** يواجه المستثمرون صعوبة في الحصول على التمويل اللازم لتنفيذ مشروعاتهم لاسباب تتعلق بسعر الصرف وقيود الضمانات.

» **ضعف آليات الحوكمة والرقابة:** ضعف آليات الحوكمة والرقابة وتباطؤ توفير الخدمات الحكومية الرقمية يعوق بشكل كبير سرعة انجاز المهام ويعطل الاستثمار ويرفع تكاليف الخدمات.

» **ضعف مهارات راغبي العمل:** حيث أن مخرجات التعليم لا تتناسب مع متطلبات التوظيف في بعض القطاعات الاقتصادية المتطورة. وتزيد الحاجة الى التدريب على رأس العمل وقبل العمل.

الفرص والموارد بالقطاعات الاقتصادية المختلفة:

- تميز المحافظة بإنتاج المحاصيل الاستراتيجية وجودة زراعتها وانتاجية الفدان فيها.
- زراعة النباتات الطبية والعطرية بمساحات كبيرة في ظروف ملائمة تضمن تميزها.
- استثمارات خاصة وحكومية في استصلاح الأراضي الصحراوية.
- نشاط كبير للصناعات التحويلية بالمحافظة.
- وجود مناطق صناعية جاهزة في "أبو راضي" و"بياض العرب» وكذلك مناطق الصناعات الخفيفة ومناطق الصناعات الثقيلة".
- مواقع أثرية وسياحية بكر ذات خصوصية مثل وادي سنور ومناطق الواسطي والفشن وسمسطا.
- مشروعات البناء والتشييد والاسكان في بني سويف الجديدة والفشن.

التوصيات المقترحة:

- التوسع في زراعة النباتات الطبية والعطرية بأساليب وطرق الزراعة المستدامة.
- دعم مشروعات تربية الدواجن المنزلية وتصنيع المنتجات الزراعية.
- تفعيل الزراعة التعاقدية لضمان حصول المزارعين على عوائد مجزية.
- إنشاء أسواق تجارية صغيرة لتسويق المنتجات الزراعية.
- دعم الصناعات المحلية، وحمايتها وتوطين صناعات جديدة تستهلك الحصيلة الدولارية للدولة.
- إنشاء ورش تصنيع منتجات يدوية (خزف، سجاد، وخوص، وفخار، ونسيج).
- دعم إنتاج السماد العضوي من المخلفات الزراعية.
- توفير وتيسير الحصول على الأراضي الصناعية المرفقة لجذب المستثمرين.
- تشجيع تنظيم رحلات سياحية داخلية، مع إنشاء منافذ ترويجية للمنتجات التراثية.
- تطوير البنية التحتية السياحية وتقديم خدمات عالية الجودة لزيادة أعداد السياح.
- تشجيع انشاء اسواق ومنافذ بيع المنتجات الزراعية العضوية.
- التدريب على التسويق الإلكتروني للمنتجات المحلية والتراثية.
- تشجيع وتيسير تركيب ألواح توليد الطاقة الشمسية للمنازل.
- دعم تصنيع وتركيب أنظمة الري تعمل بالطاقة الشمسية.
- زيادة الاستثمار في البنية التحتية، بما في ذلك شبكات الري والصرف والطرق والكهرباء
- تسهيل إجراءات الحصول على التمويل للمستثمرين.
- توفير الأراضي الصناعية المرفقة لجذب الاستثمارات.
- تطوير منظومة الخدمات الصحية وتوفير خدمات ذات جودة عالية
- دعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة وتوفير التدريب اللازم لرواد الأعمال
- تفعيل دور الجمعيات الزراعية في دعم المزارعين وتوفير الموارد اللازمة
- تنشيط السياحة من خلال الترويج للمناطق الأثرية وتوفير خدمات عالية الجودة
- تطبيق نظم الري الحديثة التي توفر المياه.
- توفير برامج تدريبية للشباب لتنمية مهاراتهم وقدراتهم.

الخلاصة: تتمتع محافظة بني سويف بإمكانيات اقتصادية كبيرة، مع وجود قطاعات واعدة في الزراعة والصناعة والسياحة. ومن خلال التغلب على التحديات القائمة وتطبيق المقترحات المطروحة، يمكن للمحافظة تحقيق تنمية اقتصادية مستدامة

وبعد استعراض تلك الموارد يمكننا فيما يلي استعراض الاهداف السبعة التي حددتها رؤية مصر ٢٠٣٠ لتحقيق الهدف الاستراتيجي للتطوير اقتصاد متنوع معرفي تنافسي، من خلال مصفوفة توضح الوضع الراهن والتحديات والفرص والحلول والتوصيات المقترحة ومتطلبات التنفيذ

الاهداف العامة والتحديات والفرص والحلول والتوصيات

الهدف العام	التحديات	الفرص	الحلول والتوصيات	متطلبات التنفيذ
تحفيز الانتاجية والتنوع والقيمة المضافة	اجراءات معقدة امام الاستثمارات المتوسطة والصغيرة في الترخيص. نقص حاد في الاساليب التكنولوجية الحديثة لرفع القيمة. السياسات الضريبية الطاردة للاستثمار. عدم إستقرار وثبات السياسات النقدية وخاصة أسعار فائدة الإقراض. طرح الفرص الاستثمارية بشكل متفرق ومتتابع دون وجود خطة مجمعة. عدم فاعلية اجراءات مكافحة الاغراق. ضعف كفاءة مؤسسات الأعمال العامة والحكومية. البيروقراطية وإفتقار الشفافية والإفصاح، وضعف آليات الحوكمة والرقابة. تباطؤ توفير خدمات الحكومة الرقمية. عدم التأكد من ثبات التشريعات الإقتصادية لفترات زمنية كافية وواضحة. صعوبة الحصول على النقد الأجنبي	قطع أراضي صناعية متاحة بكثرة ومرفقة. منتجات من النباتات الطبية بكثرة في صورتها الاولية. مناطق أثرية بكر ذات خصوصية. توفر فرص انشاء مناطق اللوجيستيات. البدء بربط الفرص الاستثمارية التي تظهر بجهة واحدة هي وزارة الاستثمار في شكل خريطة استثمارية. العمل الدؤوب لمؤسسات التمويل والمؤسسات التنموية الاهلية والقطاع الخاص لتوفير فرص تمويل وريادة اعمال بحلول تمويلية غير تقليدية. خطط رعاية العمالة غير المنتظمة، وحزم الحماية الاجتماعية.	تقديم التسهيلات لتحفيز استثمارات القطاع الخاص في القطاعات المستهدفة، مع التركيز على مجالات التحول الرقمي والاقتصاد الأخضر والطاقة المتجددة. ربط مؤسسات البحث العلمي مع قطاعات الانشطة التنموية. وضع استراتيجية متكاملة وموحدة لتحديد نوع الإستثمار المستهدف. تشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر في الخدمات الأساسية مثل محطات تحلية المياه، وإنتاج الكهرباء من الطاقة المتجددة، والهيدروجين الأخضر، ومعالجة النفايات	توفير التمويل + تحقيق التقدم التكنولوجي والابتكار + تعزيز التحول الرقمي + إنتاج البيانات وإتاحتها + تهيئة بيئة تشريعية ومؤسسية داعمة

بتمويل من
الاتحاد الأوروبي

تحسين مناخ الاعمال ورفع درجة التنافسية			تطبيق قواعد موحدة للتنافسية تطبق على كافة المستثمرين (المحليين والأجانب). ثبات التشريعات والمبادرات المالية والنقدية. إنشاء صندوق بهدف تغطية فروق فوائد الإقراض. عمل دراسات استطلاعية تشمل كبار المسئولين التنفيذيين بالشركات الأجنبية والمحلية في مصر لمناقشة المناخ الاستثماري الأمثل من وجهة نظر المستثمرين وتحليل توقعاتهم وحل مشاكلهم وتيسير اعمالهم. تطوير البرامج والمقررات الدراسية لتتلاءم مع احتياجات سوق العمل. توطين الصناعات الرئيسية لتنمية الصناعات الوسيطة. التوسع في إنشاء المجمعات الصناعية بالمحافظات. نشر ثقافة ريادة الاعمال.	
تحفيز التصنيع				
زيادة فرص العمل اللائق	إنخفاض الكفاءات العلمية والتدريبية للعمالة والخريجين.			
مساندة المشروعات المتوسطة والصغيرة	عدم إستقرار وثبات السياسات النقدية وخاصة أسعار فائدة الإقراض. عدم تكامل سلاسل الامداد نظراً للنقص الحاد في البيانات التي تربط تلك السلاسل. عدم استقرار سعر الصرف.			
التحول نحو الشمول المالي	تباطؤ توفير خدمات الحكومة الرقمية. زيادة حجم الاقتصاد غير الرسمي. البنية التحتية والتكنولوجية لشبكات المحمول والإنترنت.	وجود استراتيجية للشمول المالي. زيادة مضطردة في عدد الخدمات المالية المتاحة.	رفع مستوى التثقيف المالي. تمويل التعاونيات الزراعية لدعم صغار المزارعين. تطوير الخدمات الداعمة كالتسويق والدعاية والمحاسبة.	

تحقيق الاستدامة المالية	الاعتماد على مصادر تمويل الموازنة على مصادر محددة.	انشاء الصندوق السيادي	تنويع مصادر التمويل وتشجيع وسائل التمويل المبتكرة. نشر ثقافة الادخار مع تشجيع البنوك على تنويع مصادرها التمويلية.	

ملخص المحور الرابع: تطوير اقتصاد متنوع معرفي تنافسي

يهدف هذا المحور إلى تطوير اقتصاد قائم على المعرفة والابتكار، قادر على المنافسة في الأسواق المحلية والدولية. تعاني المحافظة من تحديات عديدة، أبرزها عدم استقرار السياسات النقدية ونقص البيانات الدقيقة وضعف البنية التحتية ونقص الكفاءات العلمية والتدريبية. كما تعاني العديد من المنشآت الصغيرة والمتوسطة من صعوبة الحصول على التمويل المناسب، مما يحد من قدرتها على التوسع والمنافسة

الوضع الراهن

» يساهم القطاع الزراعي بنسبة ٤٥٪ من إجمالي الناتج المحلي بالمحافظة، مما يعكس أهمية تطوير سلاسل القيمة المضافة للمنتجات الزراعية.

» شهدت بني سويف خلال العشرة سنوات الماضية نموا عقارياً وتوسعاً في المباني والمنشآت السكنية والتجارية والخدمية.

» تم إنشاء مراكز لتجميع وتسويق الحاصلات البستانية.

» كما طرح جهاز تنمية التجارة الداخلية فرصاً استثمارية واعدة في بني سويف بالشراكة مع القطاع الخاص

» العديد من المشروعات الصناعية من الخفيفة الى المتوسطة حتى الصناعات الثقيلة، وتتعدد القطاعات الصناعية التي تعطي بني سويف ميزة نسبية.

» يوجد بها مجمع سامسونج العالمي الاكبر في الشرق الاوسط المتخصص في انتاج الاجهزة الالكترونية والكهربية.

» كما توجد صناعات تقوم على تعبئة وتصدير النباتات الطبية والعطرية التي تتميز بها بني سويف.

التحديات

» هناك ضعف في التنوع الاقتصادي والاستثمار في قطاعات جديدة مثل التكنولوجيا والصناعات الإبداعية.

» ضعف التكامل بين القطاعات الاقتصادية، مما يؤدي إلى تباطؤ النمو الاقتصادي وعدم تحقيق الاستفادة القصوى من الموارد.

» ضعف الاستثمار في المشروعات الناشئة، فغالبية المشروعات الصغيرة تواجه تحديات في التمويل خلال عامها الأول.

أبرز جهود الدولة في هذا السياق

» تنفيذ مشروعات تحفيز الاستثمار الزراعي من خلال مبادرات التمويل منخفض الفائدة للمزارعين.

» إطلاق برامج تدريب وتأهيل للشباب لزيادة مهاراتهم وتوافقها مع احتياجات سوق العمل.

» دعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة من خلال برامج تمويلية بالتعاون مع البنوك الوطنية والمؤسسات الدولية.

أبرز الفرص السانحة والقطاعات الواعدة

» التوسع في مشروعات التكنولوجيا الزراعية لتعزيز الإنتاجية وتقليل الفاقد.

» تنمية قطاع الصناعات التحويلية لتحويل المنتجات الخام إلى سلع ذات قيمة مضافة.

» تعزيز الاقتصاد الرقمي وتشجيع الشركات الناشئة في مجال التقنية المالية والتجارة الإلكترونية.

أبرز المشاريع والمبادرات المقترحة

» إنشاء حاضنات أعمال تكنولوجية لدعم الشركات الناشئة والمبتكرين.

» تنفيذ مشروعات تطوير البنية التحتية للإنترنت لتمكين التحول الرقمي في الأعمال التجارية.

» إطلاق مشروعات تصنيع زراعي للاستفادة من المحاصيل المحلية وتعزيز فرص التصدير.

بتمويل من
الاتحاد الأوروبي

المحور الخامس:
بناء بنية تحتية متطورة

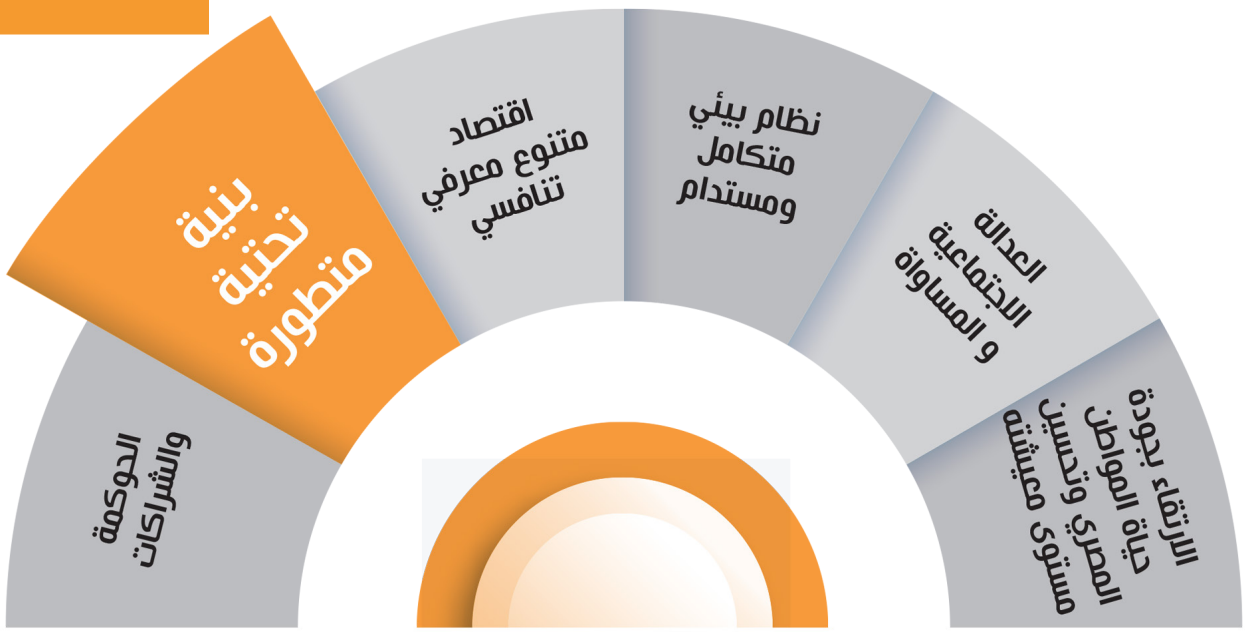

تُعـرَّف البنيـة التحتيـة بأنهـا المرافـق الداخليـة للدولـة التـي تجعـل النشـاط الاقتصـادي ممكنـا، وتسـاعد علـى التنميـة الاقتصاديـة بتسـهيل عمليـات الإنتـاج والتوزيـع. وقـد تطـوَّر مفهـوم البنيـة التحتيـة عبـر الحقـب الزمنيـة المختلفـة، فبعـد أن كان مقتصـرًا علـى الطـرق وبعـض المنافـع العامـة الضروريـة فـي الماضـي، أصبـح حاليًـا يمثـل مفهومًـا أكثـر شـمولًا للخدمات عاليـة الجـودة التـي توفّرهـا الدولـة لمواطنيهـا مـن أجـل الارتقـاء بمسـتوى معيشـة الفـرد وإتاحـة فـرص متسـاوية للجميـع مـن الطاقـة المسـتدامة، وشـبكات النقـل الآمنـة، ونُظـم الاتصـالات والبنيـة الرقميـة التـي تربـط جميـع المناطـق الجغرافيـة ببعضهـا

وبهـذا المعنـى يؤكـد الهـدف الاسـتراتيجي «بنيـة تحتيـة متطـورة» تكامـل الرؤيـة المصريـة للتنميـة المسـتدامة مـع المنظـور الأممـي لهـا، إذ يتّسـق مـع الهـدف السـادس «الميـاه النظيفـة والنظافـة الصحيـة»، والهـدف السـابع «طاقـة نظيفـة وبأسـعار معقولـة»، والهـدف الحـادي عشـر «مـدن ومجتمعـات محليـة مسـتدامة». كمـا يرتبـط هـذا الهـدف ارتباطًـا وثيقًـا بالهـدف الأول فـي الطمـوح الأول مـن أجنـدة إفريقيـا ٣٦٢٠ «مسـتوى معيشـي مرتفـع، وجـودة الحيـاة والرفاهيـة لـكل المواطنيـن»، والهـدف العاشـر فـي الطمـوح الثانـي «بنيـة تحتيـة عالميـة تتقاطـع فـي كل القـارة الإفريقيـة.» (رؤيـة مصـر ٢٠٣٠)

يؤكد الهدف الاستراتيجي «بنية تحتية متطورة» ما توليه رؤية مصر ٢٠٣٠ من أهمية لتلبية احتياجات القطاع العائلي وجميع القطاعات الاقتصادية من المُتطلبات الأساسية، كالطاقة والكهرباء والمياه والصرف الصحي ومن شبكات الطرق والجسور والموانئ والمطارات، بالإضافة إلى نظم الاتصالات والمعلومات، وتهيئة بيئة جاذبة للاستثمارات وبناء قاعدة صناعية متطورة وزيادة القدرة التنافسية للاقتصاد الوطني.

بناء بنية تحتية متطورة

تحسين وسائل النقل والمواصلات

تُعتبر البنية التحتية للنقل عنصرًا حاسمًا في التنمية الاقتصادية والاجتماعية لأي منطقة. في محافظة بني سويف، تُوجد بعض التحديات التي تُواجه قطاع النقل والمواصلات، مما يُؤثر على حركة البضائع والأشخاص ويُعيق الوصول إلى الخدمات الأساسية

الوضع الراهن (للنقل والمواصلات في بني سويف) :

من خلال الدراسة الميدانية والتنقل بين المجتمعات، ومن خلال التقارير والصور الرسمية تم رصد حالة ومشكلات الطرق والنقل والمواصلات كما يلي:

- شبكة جيدة من الطرق الرئيسية بين بني سويف والمحافظات، ومحاور وطرق دائرية حول المدن لتقليل الزحام داخل المدن.
- طرق داخلية بالمدن مرصوفة وحالتها ما بين مقبولة او جيدة.
- طرق رئيسية بين القرى مرصوفها في اغلبها جيدة ولكنها ضيقة. وتحتاج الى ازدواج وتأهيل الجوانب.
- طرق داخلية بالقرى ترابية ليست جيدة تتأثر سلباً بالامطار ورشح مياه الصرف والمياه الارضية التي تظهر في قرى عدة. وتحتاج الى تأهيل ويفضل رصفها بالانترلوك.
- سوء حالة الطرق الداخلية تؤثر على وصول السكان إلى الخدمات الأساسية وعلى نقل البضائع والمنتجات الزراعية. ويسبب ارتفاع اسعار النقل وبالتالي ارتفاع اسعار المنتجات.
- تفرق مواقف السيرفيس داخل كل مدينة حسب الاتجاه مما يزيد من صعوبة الانتقال وارتفاع التكلفة وزيادة الوقت والاعباء الصحية على الطلاب وكبار السن والمرضى وذوي الاعاقة.
- نقص في وسائل المواصلات في ساعات الذروة وايام الخميس والاحد في كل الاتجاهات.

المصدر : الهيئة المصرية العامة للمساحة الخرائط الرقمية لمحافظة بنى سويف ، مقياس ١ : ٥٠٠٠٠ ، عام ٢٠٠٨ م - جوجل إيرث (Google earth)

- ضعف السيطرة الادارية والمرورية على اسعار تعريفة النقل بالميكروباصات في ساعات وايام الذروة في كل الخطوط.
- ضعف الالتزام بصيانة وصلاحية السيارات مما يزيد من تلوث البيئة بالعوادم الضارة التي يمكن تلافيها بمزيد من الرقابة وفرض اجراءات الصيانة والسلامة عليها. والملفت للنظر عدم اعتراض الاهالي على تلك الممارسات والشكوى منها.
- الحاجة إلى وسائل مواصلات لتوصيل الطلاب إلى المدارس ولتخفيف العبء عن أولياء الأمور.

يُعتمد الاهالي بشكل كبير على التوك توك والتريسيكل وسيارات البيك اب المعدلة كوسيلة مواصلات داخلية وبين القرى وهي غير آمنة وتسبب معاناة واضرار صحية للركاب، ووهي ايضاً بعيدة عن رقابة وسيطرة الجهات الادارية المنوطة بها.

نادراً ما يحدث اعتراض من الاهالي والركاب على تجاوزات السائقين ومسئولي المواقف العشوائية على رفع تعريفة الركوب دون سند او داعي، أو اعتراض على زيادة عدد الركاب عن طاقة المقاعد، بسبب الزحام وقلة السيارات وساعات الذروة. مما ينذر بمشكلات أكبر على صحة وسلامة الركاب والغير

التحديات وأثر التغير المناخي على النقل والمواصلات في محافظة بني سويف

اولا مشكلات قطاع النقل والمواصلات:

يواجه قطاع النقل والمواصلات في بني سويف العديد من التحديات التي تؤثر على حركة الأفراد والبضائع، وتعيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية في المحافظة، ومن ابرز تلك المشكلات

» ضعف حالة البنية التحتية في العديد من المناطق، وضعف القدرة على التعامل مع حالة المرور اثناء عمليات انشاء الكباري او اي مشروعات انشائية، مما يتسبب في ارتباك وازدحام وتلوث في مناطق الانشاءات وما يجاورها.

» تدهور حالة الطرق وخاصة الطرق الداخلية والريفية، التي تعاني من الإهمال ، مما يجعلها غير آمنة ويؤثر على سهولة التنقل.

» محطات الحافلات وسيارات الأجرة في العديد من المناطق تفتقر إلى التنظيم والتجهيزات الأساسية، مما يسبب معاناة للمسافرين وازدحام غير مبرر.

» نقص وسائل النقل العام وخاصة بين المدن حيث تعاني العديد من المناطق في بني سويف من نقص في وسائل النقل العام، مما يضطر السكان إلى الاعتماد على وسائل نقل خاصة مكلفة أو غير آمنة. كما ان وسائل النقل العام لا تغطي جميع المناطق بشكل كاف، مما يجعل الوصول إلى الخدمات الأساسية مثل المدارس والمستشفيات صعبًا بالنسبة للعديد من السكان، والطلاب.

» ازدحام مروري كبير بالمدن الرئيسية، خاصة في أوقات الذروة، مما يؤثر على زمن الرحلات ويزيد من التلوث.

» نقص المواقف المخصصة للسيارات في المدن يزيد من مشكلة الازدحام ويؤثر على حركة المرور.

» التشغيل العشوائي للعديد من وسائل النقل، مثل سيارات الأجرة والميكروباص، حيث تعمل بشكل عشوائي وغير منظم، مما يؤثر على جودة الخدمة المقدمة للمواطنين.

» يفتقر المسافرون إلى معلومات كافية حول مسارات ومواعيد وسائل النقل العام، مما يزيد من صعوبة التنقل.

» تلوث الهواء بسبب وسائل النقل التقليدية التي تساهم في زيادة نسب تلوث الهواء، مما يؤثر على الصحة العامة ويزيد من مشاكل الجهاز التنفسي.

» الازدحام المروري الذي يزيد من استهلاك الوقود وانبعاثات الغازات الضارة، مما يساهم في تغير المناخ. وايضاً يزيد من تكاليف التشغيل(الوقود والصيانة) مما يؤثر على شركات النقل واصحاب سيارات الاجرة ويجعلها ترفع أسعار التذاكر، مما يشكل عبئًا اضافياً على المواطنين.

» لم نرصد استثمارات كبيرة في مجال النقل والمواصلات مما يؤثر على قدرة المحافظة على تطوير البنية التحتية وتحسين الخدمات.

ثانياً اثر التغيرات المناخية على قطاع النقل والمواصلات:

يُشكّل التغير المناخي تهديدًا للنقل والمواصلات في محافظة بني سويف مثلها في ذلك مثل محافظات الاقليم، حيث يُؤثّر على البنية التحتية، كفاءة النقل، وسلامة المستخدمين. وأبرز التأثيرات المتوقعة للتغير المناخي على النقل والمواصلات في محافظة بني سويف

» تلف البنية التحتية بسبب ظواهر الطقس المُتطرّفة:

ا. يمكن للعواصف الأمطار الغزيرة، والسيول، أن تُلحق ضررًا بالطرق، الجسور، وخطوط السكك الحديدية وبالتالي يُؤدّي ذلك إلى تعطيل حركة المرور، تأخير الرحلات، وزيادة تكاليف الإصلاح والصيانة.

» تراجع كفاءة النقل بسبب ارتفاع درجات الحرارة:

ا. يُؤثّر ارتفاع درجات الحرارة على كفاءة محركات المركبات ويُقلّل من عمرها الافتراضي.
٢. زيادة استهلاك الوقود وانبعاثات الكربون.
٣. يُمكن للحرارة الشديد والرطوبة أن تُؤثّر على تركيز السائقين وتزيد من مخاطر الحوادث المرورية.

» زيادة تكاليف التشغيل:

ا. سيؤدّي التغير المناخي إلى زيادة تكاليف تكييف البنية التحتية والمركبات مع الظروف المناخية المُتغيّرة.

» نُزوح السكان وزيادة الضغط على بنية النقل التحتية:

ا. قد يُؤدّي التغير المناخي إلى نُزوح السكان من المناطق المُتأثّرة بالتغيّرات البيئية، مما يُزيد من الضغط على بنية النقل التحتية في المناطق الأخرى.

الفرص في النقل والمواصلات في بني سويف

على الرغم من التحديات التي تواجهها محافظة بني سويف في قطاع النقل والمواصلات، إلا أن هناك فرصًا وموارد يمكن استغلالها لتحسين البنية التحتية وتطوير القطاع

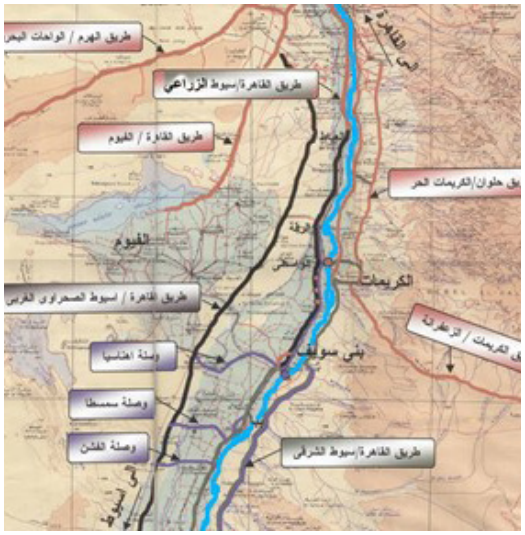

» الاستثمار الكبير في البنية التحتية حاليا التي توليه الدولة كأولوية تنموية، وخاصة قطاع الطرق والنقل. فهناك الطرق السريعة والمحاور وكباري النيل التي تربط الطريقين الشرقي والغربي وطريق البحر الاحمر والقطار الكهربائي السريع.

» استعداد وقدرة القطاع الخاص على الاستثمار في قطاع النقل والمواصلات بقوة.

» الطفرة التكنولوجية في مجال النقل والمواصلات وانتشار تطبيقات وحلول للمواصلات يمكن تطبيقها في بني سويف على غرار القاهرة والاسكندرية.

» الموقع الجغرافي المتميز الوسيط بين اقاليم الجمهورية يجعلها نقطة وصل ومحطة لوجيستية هامة بين الشمال والجنوب والبحر الاحمر والطريق الغربي والفيوم والواحات.

» وجود ورش تطوير عربات السكة الحديد بكوم ابو راضي بمهامها الكبيرة واهميتها لقطاع النقل في مصر، بالاضافة الى وجودها كرابط بني المنطقة الصناعية ومحافظتي الفيوم وبني سويف بخط السكة الحديد الرئيسي خط اسوان القاهرة.

» القوى العاملة الشابة والقابلة للتأهيل والتدريب مما يمكن توظيفها في قطاع النقل والمواصلات.

» الأراضي المتاحة اللازمة لاستخدامها في بناء طرق جديدة وإنشاء مراكز لوجستية.

كل ذلك يسهم بشكل فعال، في تطوير قطاع النقل والمواصلات في بني سويف وبالتالي يُساهم في تعزيز النمو الاقتصادي وخلق فرص عمل جديدة، وتحسين مستوى المعيشة للسكان من خلال تسهيل حركتهم ووصولهم إلى الخدمات، وحماية البيئة من خلال تقليل تلوث الهواء والازدحام. ليصبح خطوة أساسية نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة

التوصيات والحلول لمواجهة أثر التغير المناخي على النقل والمواصلات في بني سويف:

التوصيات المقترحة	شركاء التنفيذ
تعزيز مرونة البنية التحتية لمواجهة الظواهر الطقس المُتطرّفة وتصميم الطرق، الجسور، وخطوط السكك الحديدية لتتحمّل الظروف المناخية القاسية، وإنشاء أنظمة إنذار مُبكّر لظواهر الطقس المُتطرّفة لتقليل التأثيرات السلبية.	الحكومة - القطاع الخاص
تشجيع وسائل النقل المُستدامة ومنخفضة الكربون والاستثمار في وسائل النقل العامة، الدراجات، والمشي لتقليل انبعاثات الكربون والحد من الازدحام. وتوفير حوافز لشراء المركبات الكهربائية والهيدروجينية.	الحكومة - القطاع الخاص - القطاع الاهلي
دمج اعتبارات التغير المناخي في تخطيط النقل ومشاريع البنية التحتية وتطوير سياسات النقل.	
التعاون مع القطاع الخاص والمنظمات الدولية لتوفير التمويل والتكنولوجيا اللازمة لتنفيذ مشاريع التكيف مع التغير المناخي في قطاع النقل والمواصلات، حيث يُعدّ التكيف مع التغير المناخي في قطاع النقل والمواصلات أمرًا حيويًا لضمان استدامة وكفاءة القطاع في المستقبل وكفاءة القطاع في المستقبل.	

حلول وتوصيات مقترحة ومطالبات لتحسين قطاع النقل والمواصلات:

تُعتبر هذه المشكلات عقبات أمام تحقيق بناء بنية تحتية مرنة، وتعزيز التصنيع الشامل والمستدام، وتشجيع الابتكار لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية المستدامة، وتُعتبر البنية التحتية للنقل جزءًا أساسيًا من الهدف التاسع، حيث تُسهل حركة البضائع والأشخاص وتُعزز التجارة والنمو الاقتصادي، ومن أجل تحسين المواصلات في محافظة بني سويف، يمكن النظر في الحلول التالية

التوصيات المقترحة	شركاء التنفيذ
رصف الطرق الداخلية وتحسين حالتها.	الحكومة -القطاع الخاص
توفير وسائل مواصلات عامة فعالة وآمنة، بدلًا عن التوكتوك والتريسيكل وسيارات البيك اب.	
الاستغناء عن المعديات الاهلية والمحلية بين ضفتي النيل واستبدالها والانتهاء من المحاور المخططة على النيل.	الحكومة - القطاع الخاص - القطاع الاهلي
توفير الرقابة على ممارسات السائقين وعلى التفتيش على مدى سلامة وصيانة المركبات.	الحكومة
تشجيع الاستثمار في البنية التحتية للنقل، مثل تأهيل الطرق بين القرى وزيادة حصص الخطوط المحلية للسكة الحديد المعروفة بـ (قطار الركاب) الذي يخدم المراكز والقرى الرئيسية لخدمة الطلاب والموظفين والعمال.	الحكومة -القطاع الخاص
التعاون مع القطاع الخاص لتقديم خدمات نقل ذات جودة عالية، وخاصة خطوط ما بين المراكز.	الحكومة - القطاع الخاص - القطاع الاهلي
تشجيع النقل المستدام وتوعية السكان بأهمية النقل المستدام: يُمكن تنظيم حملات توعية لتشجيع استخدام وسائل النقل العامة والدراجات والمشي والتقليل من استخدام السيارات الخاصة	
توفير ممرات خاصة للدراجات والمشاة: يُشجع ذلك على استخدام وسائل النقل غير المُلوثة للبيئة.	
تطبيق نظام مشاركة السيارات والدراجات: يُساهم تطبيق نظام مشاركة السيارات والدراجات في توفير خيارات نقل مُستدامة وفعالة من حيث التكلفة.	
تحسين إدارة قطاع النقل من خلال: تطبيق التكنولوجيا الحديثة في إدارة المرور: استخدام أنظمة المراقبة والتحكم الذكية وإشارات المرور التكيفية لتحسين انسيابية المرور والحد من الازدحام. تعزيز التعاون والتنسيق بين الجهات المعنية بقطاع النقل: يُساعد التنسيق الفَعّال بين الجهات الحكومية والقطاع الخاص في تطوير سياسات نقل مُتكاملة وفعالة. تطوير اللوائح والقوانين المتعلقة بقطاع النقل: يجب تحديث اللوائح والقوانين بانتظام لمواكبة التطورات التكنولوجية والمتطلبات الجديدة وضمان سلامة وكفاءة النقل.	

تطوير خدمات المياه والطاقة:

تُعتبر خدمات المياه والطاقة من أهم الخدمات الأساسية التي تؤثر بشكل مباشر على حياة المواطنين والتنمية الاقتصادية في محافظة بني سويف، وقد شهدت مصر تحولاً غير مسبوق في قطاع الكهرباء حيث تعززت بتوفير الكهرباء بشكل مستدام، وذلك بعد ضخ استثمارات بلغت ترليون و١٠٠ مليار جنيه لتحسين البنية التحتية وزيادة القدرة التوليدية بهدف مواكبة الطلب المتزايد على الكهرباء في البلاد

الوضع الراهن لقطاع خدمات المياه والطاقة:

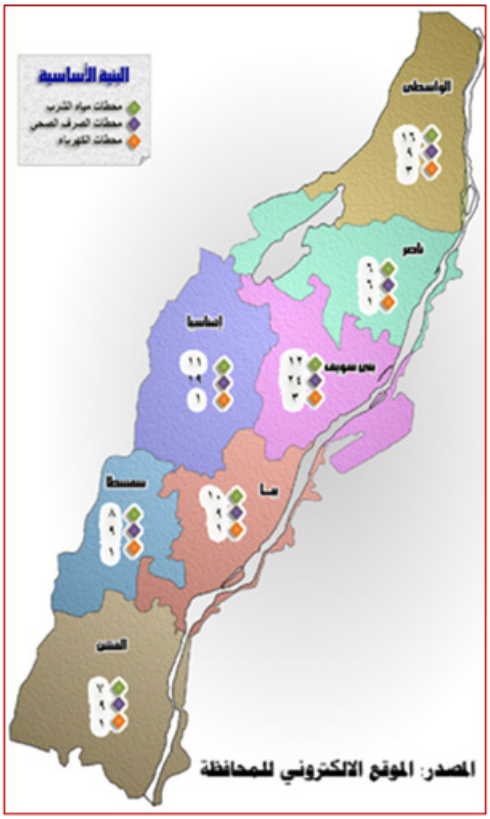

وساهم هذا التوسع في زيادة القدرات الكهربية في تلبية احتياجات المتزايدة للطاقة وضمان توفير الكهرباء بشكل مستدام، وتضمنت القدرات الكهربائية المضافة منذ عام ٢٠١٤، ٣١ وحدة إنتاج طاقة كهربائية بإجمالي قدرات تصل إلى حوالي ٣٠ الف ميجا وات اى ما يعادل ١٤ ضعف قدرة السد العالي ليصبح إجمالي قدرات التوليد الاسمية الموجودة بالشبكة حوالي ٥٩ جيجاوات من ٧٥ وحدة توليد. حتى أن محطة غياضة الشرقية ببني سويف تمد البلاد بـ ٢٠٪ من احتياجاتها من الكهرباء.

وعملت وزارة الكهرباء على تحسين الشبكة الكهربائية بشكل كبير، وبلغ إجمالي استثمارات تدعيم وتحديث منظومة نقل الكهرباء منذ عام ٢٠١٤ حوالي ٨٥ مليار جنيه لاستيعاب القدرات المضافة من مشروعات توليد الكهرباء بزيادة تصل إلى ١٥٠٪ عن السابق، وعلى رأسها الطاقات المتجددة.

» توجد ٧٣ محطة مياه اغلبها محطات سطحية تنتج جميعها ٢٣١ مليون م٣ من المياه النقية. يتم استهلاك ٢٠٤ مليون م٣.

» توجد ١٧ محطة معالجة مياه الصرف الصحي بقدرة تصميمية لمعالجة ٢٤١ الف م٣ / يوم تقوم بمعالجة كمية سنوية تساوي ٦٧,٧ مليون م٣ يمثل ١٠٠٪ من الكمة المجمعة خلال العام. جدير بالذكر أن عدد المحطات عام ٢٠٠٣ كان محطة واحدة في قرية تزمنت الشرقية بالاضافة الى ٦ اخريات كانت تحت الانشاء.

» بدأت شركة بني سويف لمياه الشرب والصرف الصحي فى تطبيق إجراءات ترشيد استهلاك الكهرباء، والانتهاء من تنفيذ وحدات طاقة شمسية نظيفة في مكتب إيرادات وخدمة عملاء الشركة. وكذا تطوير أنظمة إدارة الطاقة وتحسين كفاءة الاستهلاك والتوسع في تركيب موفرات الطاقة وتطوير التصميم لتحسين أداء الطاقة.

» تقوم شركة بني سويف لمياه الشرب والصرف الصحي بالمشاركة مع الجامعات والجهات المعنية بتدريب الشباب والطلاب في مجال الطاقة الجديدة والمتجددة، وطرق التغذية المختلفة للكهرباء داخل المحطات، أنظمة التحكم الخاصة بمواتير المياه ومحطات الرفع والتكرير داخل الشركة، بالإضافة إلى طرق تشغيل مواتير ضخ المياه باختلاف قدراتها والعوامل التى يتوقف عليها اختيار المواتير.

التحديات والمشكلات التي تواجه قطاع المياه والطاقة:

» نقص المياه الذي تواجهه محافظة بني سويف، مثلها مثل باقي محافظات مصر، فتحدّي نقص الموارد المائية (مياه النيل والمياة الارضية المتسربة من مياة النيل فقط هما موارد المحافظة المائية)، لذلك فإن زيادة الطلب على المياه بسبب النمو السكاني والتوسع الزراعي والصناعي يعوق عمليات التنمية الاقتصادية بها.

» عدم انتظام مياه الري التي يشتكي منها المزارعون في محافظة بني سويف لأسباب تختلف حسب مواقع اراضي المزارعين من الترع، فعلى سبيل المثال القرى التي تقع على مسار بحر يوسف يشكون بسبب إغلاق البوابات أحيانًا، والبعض في نهايات الترع يشكون من اعتداء الاخرين على حقوقهم المائية بعدم الالتزام بمواعيد ريهم، مما يُؤثّر سلبًا على إنتاجيتهم.

» ضعف كفاءة خدمات المياه والصرف الصحي في العديد من المناطق بالمحافظة، مثل العديد من قرى سمسطا والواسطى مما يُؤثّر على الصحة العامة والبيئة والتربة.

» حصول البعض على التيار الكهربائي عن طريق السرقة وخاصة الاكشاك والمحال والمباني غير المرخصة والعشوائية، مما يتسبب في حرمان آخرين من حقهم.

» تعرّض الأطفال للأمراض بسبب نقص المياه النقية، مما يزيد من مخاطر تعرّض الأطفال للأمراض المعدية، خاصةً الأمراض المعوية.

» سوء حالة مياه الري الذي يؤثر على جودة الانتاج الزراعي، مما يُؤثّر على صحة الأطفال ونموهم.

» يؤثر انقطاع التيار الكهربائي على كفاءة الخدمات والانشطة الاقتصادية وخاصة في فترات تخفيف الاحمال.

الفرص في قطاع المياه والطاقة:

» استثمارات ضخمة في مجال الطاقة الكهربية ومشروعات النقل والتوزيع على أرض المحافظة توفر خمس احتياجات البلاد من الكهرباء، مما يعزز من قيمة اقتصاد المحافظة ويساهم في الترويج للاستثمار بها..

» قرب المحافظة من منطقة انشاء أكبر محطات توليد الطاقة بالرياح في الزعفرانة.

» وضع استراتيجية وطنية للطاقة تركز على التوسع في استخدام الطاقة المتجددة.

» وجود مناطق صناعية بالمحافظة تصلح للاستثمار في قطاع تصنيع معدات توليد وتوزيع الكهرباء.

» الاستثمار المتزايد في مجال انشاء محطات معالجة مياه الصرف ووجود خطط للتوسع في انشاءها بالمحافظة.

» الوعي والادراك الكبير لقضايا المياه والطاقة لدى المواطنين.

التوصيات والحلول لخدمات المياه والطاقة في محافظة بني سويف:

فيما يلي أبرز التوصيات والحلول المقترحة لتحسين خدمات المياه والطاقة في المحافظة، مع التركيز على أهميتها للمرأة والطفل

التوصيات المقترحة	شركاء التنفيذ
التوسع في زراعات الصوبات والتوسع في استحداث نوعيات محاصيل تقاوم التغيرات المناخية كالجفاف والبرودة في اوقات زراعتها.	الحكومة - القطاع الخاص - القطاع الاهلي
الحفاظ على الموارد المائية المتاحة وترشيد استهلاكها.	
تدعيم البنى التحتية لمواجهة التغيرات المناخية سواء بالحد من خطورة السيول والامطار وكذلك بالاستفادة من حصادها المائي الكبير. وكذلك تدعيم بنية تحتية ومرافق من اجل مواجهة ارتفاع درجات الحرارة باستخدام الطاقة المتجددة والنظيفة.	
ترشيد استهلاك المياه في الزراعة من خلال استخدام أنظمة الري الحديثة كالتنقيط والرش.	
تنويع مصادر الطاقة من خلال الاستثمار في مصادر الطاقة المتجددة كالطاقة الشمسية وطاقة الرياح.	
تحسين كفاءة شبكات المياه والصرف الصحي: يجب الاستثمار في تحسين كفاءة شبكات المياه والصرف الصحي للحد من الفاقد وتحسين جودة الخدمات.	
تطوير البنية التحتية للري والاستثمار في تطويرها وإعادة تأهيل الترع والقنوات المائية لتحسين كفاءة توزيع المياه.	الحكومة -القطاع الخاص
تصميم البنية التحتية الجديدة لتكون قادرة على تحمّل الظروف المناخية المتطرفة.	
تشجيع استخدام أنظمة الطاقة اللامركزية، مثل الطاقة الشمسية المنزلية.	الحكومة - القطاع الخاص - القطاع الاهلي
تحسين إدارة وتوزيع المياه المتاحة	الحكومة
تطوير تقنيات حصاد مياه الأمطار.	الحكومة -القطاع الخاص
التوسع في انشاء محطات معالجة مياه الصرف الصحي وإعادة استخدامها.	الحكومة - القطاع الخاص - القطاع الاهلي
الاستفادة من الخبرات والتمويل الدولي لتنفيذ مشاريع التكيف مع التغير المناخي في قطاع المياه والطاقة.	
معالجة مشكلة التعديات على شبكات الريّ والصرف الصحي.	
التوسّع في استخدام الغاز الطبيعي في مختلف القطاعات.	الحكومة
دعم استخدام الهيدروجين الأخضر والأزرق كبديل للوقود الأحفوري.	الحكومة -القطاع الخاص
تطبيق أكواد البناء الخضراء في المباني الجديدة.	الحكومة
رفع كفاءة استخدام الطاقة في القطاع الصناعي.	الحكومة -القطاع الخاص

ملخص المحور الخامس: بناء بنية تحتية متطورة

الوضع الراهن:

- شبكة جيدة من الطرق الرئيسية بين بني سويف والمحافظات، ومحاور وطرق دائرية حول المدن.
- طرق رئيسية بين القرى مرصوفها في اغلبها جيدة ولكنها ضيقة. وتحتاج الى ازدواج وتأهيل الجوانب.
- تفرق مواقف السيرفيس داخل كل مدينة حسب الاتجاه مما يزيد من صعوبة الانتقال وارتفاع التكلفة وزيادة الوقت.
- نقص في وسائل المواصلات في ساعات الذروة وايام الخميس والاحد في كل الاتجاهات.
- ضعف السيطرة الادارية والمرورية على اسعار تعريفة النقل بالميكروباصات في ساعات وايام الذروة
- يُعتمد الاهالي بشكل كبير على التوك توك والتريسيكل وسيارات البيك اب

التحديات وأثر التغير المناخي على النقل والمواصلات في محافظة بني سويف

- ضعف حالة البنية التحتية في العديد من المناطق.
- تدهور حالة الطرق وخاصة الطرق الداخلية والريفية، التي تعاني من الإهمال.
- محطات الحافلات وسيارات الأجرة في العديد من المناطق تفتقر إلى التنظيم والتجهيزات الأساسية.
- نقص وسائل النقل العام وخاصة بين المدن
- تلوث الهواء بسبب وسائل النقل التقليدية التي تساهم في زيادة نسب تلوث الهواء
- الازدحام المروري الذي يزيد من استهلاك الوقود وانبعاثات الغازات الضارة.
- تراجع كفاءة النقل بسبب ارتفاع درجات الحرارة.
- زيادة تكاليف التشغيل.

الفرص في النقل والمواصلات في بني سويف

- الاستثمار الكبير في البنية التحتية حاليا التي توليه الدولة كأولوية تنموية، وخاصة قطاع الطرق والنقل.
- الطفرة التكنولوجية في مجال النقل والمواصلات وانتشار تطبيقات وحلول للمواصلات
- الموقع الجغرافي المتميز الوسيط بين اقاليم الجمهورية يجعلها نقطة وصل ومحطة لوجيستية هامة
- وجود ورش تطوير عربات السكة الحديد بكوم ابو راضي بمهامها الكبيرة واهميتها لقطاع النقل في مصر
- القوى العاملة الشابة والقابلة للتأهيل والتدريب مما يمكن توظيفها في قطاع النقل والمواصلات.
- الأراضي المتاحة اللازمة لاستخدامها في بناء طرق جديدة وإنشاء مراكز لوجستية.

التوصيات المقترحة:

- تعزيز مرونة البنية التحتية لمواجهة ظواهر الطقس المُتطرّفة.
- تشجيع وسائل النقل المُستدامة ومنخفضة الكربون والاستثمار في وسائل النقل العامة، الدراجات، والمشي.
- دمج اعتبارات التغير المناخي في تخطيط النقل ومشاريع البنية التحتية وتطوير سياسات النقل.
- التعاون مع القطاع الخاص والمنظمات الدولية لتوفير التمويل والتكنولوجيا اللازمة لتنفيذ مشاريع التكيف مع التغير المناخي
- توفير الرقابة على ممارسات السائقين وعلى التفتيش على مدى سلامة وصيانة المركبات.

بتمويل من الاتحاد الأوروبي

المحور السادس:
تعزيز الحوكمة والشراكات

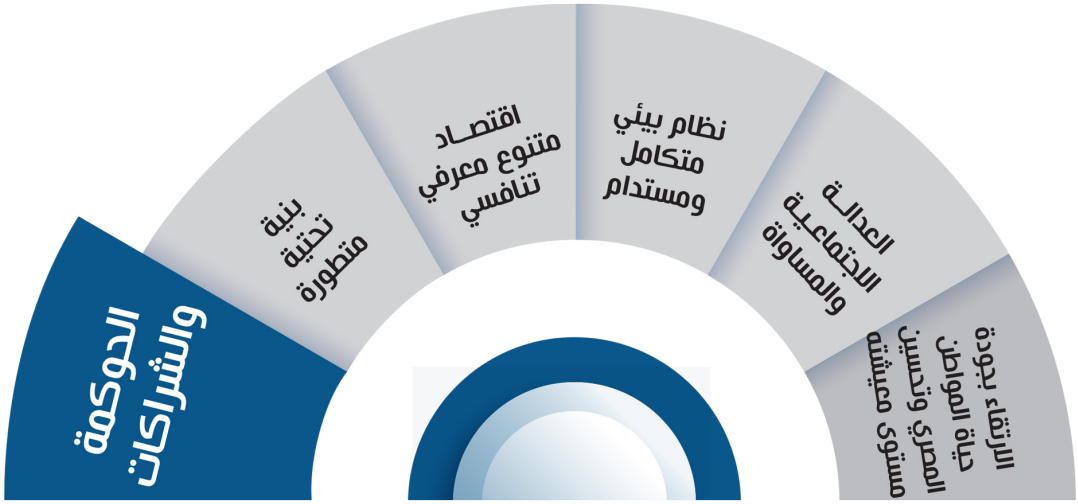

يبلور الهدف الاستراتيجي «الحوكمة والشراكات» في رؤية مصر ٢٠٣٠ الخطة الشاملة للتطوير المؤسسي وتعزيز الشراكات مع المنظمات الدولية ومؤسسات القطاع الخاص والمجتمع المدني، كما حدّدتها الأجندة الوطنية في رؤية مصر الاستراتيجية

وتتمثّل مبادئ الحوكمة في سيادة القانون والعدالة والمشاركة والمساءلة والشفافية ومكافحة الفساد، ويتطلب تطبيق تلك المبادئ نشر عديد من الإصلاحات وإدماجها، سواء كانت مؤسسية أم تشريعية، بالإضافة إلى العمل على رفع القدرات البشرية وتغيير الثقافة والسلوك الإداري. وترتبط قضية الحوكمة– نظرًا إلى تشابكها وتعقّدها– بالمسؤلية المشتركة للقطاع الحكومي والقطاع الخاص والمجتمع المدني، لتصبح مسؤلية كل فرد من أفراد المجتمع، من خلال العمل بنظام فعّال للمراقبة والمحاسبة للعمليات والإجراءات الخاصة بجميع المؤسسات، بما يضمن فاعليتها وكفاءتها وامتثالها للوائح والقوانين المعمول بها، والوصول إلى أداء أكثر إنتاجية في الدولة .

وتُعتبر حوكمة مؤسسات الدولة أساسًا ضروريًا لتحقيق جميع أهداف رؤية مصر ٢٠٣٠ وغاياتها، إذ إن إشراك جميع الأطراف المعنية في عملية اتخاذ القرار على المستويين القومي والمحلي في ظل إطار تشريعي ومؤسسي يُعضّد الشفافية والمساءلة إلى جانب تحديد الحقوق والواجبات، مما يسهم في الحّدّ من الفساد وتحسين الخدمات المُقدَّمة للمواطنين . (رؤية مصر ٢٠٣٠)

تعزيز الحوكمة والشراكات

تعزيز الشفافية والمساءلة

الشفافية والمساءلة من المبادئ الأساسية التي تضمن العدالة والنزاهة في مختلف المجالات، سواء في الحكومات أو الشركات أو المؤسسات غير الربحية. فبوجود أنظمة فعالة تعزز هذين المبدأين، يمكن الحد من الفساد، وتحقيق التنمية المستدامة، وبناء الثقة بين المؤسسات والمواطنين.

فالشفافية تشير إلى إتاحة المعلومات والبيانات المتعلقة بالإجراءات والسياسات والقرارات، مما يسمح للأطراف المعنية بفهم آليات العمل واتخاذ قرارات مستنيرة. والمساءلة تعني التزام الأفراد أو الجهات بتوضيح قراراتهم وأفعالهم وتحمل مسؤولياتهم أمام الجهات المعنية، سواء كانت حكومة أو مؤسسات خاصة أو المجتمع
وعلى ذلك فعندما نتناول هذا الهدف في تلك الدراسة سوف نتعرض لواقع الشفافية والمساءلة في ربوع المحافظة فيما يتعلق بالمواطنين والمؤسسات ومدى شعور المواطنين بهذين المبدأين حينما تؤدي المؤسسات دورها في اتاحة المعلومات وتوضيح القرارات او هكذا نفترض انه يحدث، او تصرح تلك المؤسسات بذلك

الوضع الراهن :

بالرغم من جهود الدولة نحو تعزيز الشفافية والمساءلة ومكافحة الفساد، إلا أنه لا يزال بعض المشاركين يطالبون بالمزيد من اجراءات دعم الحوكمة والشفافية
وقد بدأت وزارة التخطيط بتفعيل المشاركة المجتمعية من خلال دعم ما يسمى (متابعة المواطن) لزيادة الشفافية واتاحة الفرصة أمام المواطنين للمشاركة في متابعة المشروعات وابداء رأيه فيها ومقترحاته لتحسين الخدمات
ومن خلال الدراسة الميدانية اشار بعض المشاركين الى وجود تحدياتٍ تتعلق بالشفافية والرقابة وحسب تعبير البعض: «إفتقار الشفافية» و«ضعف آليات الحوكمة والرقابة» كأحد التحديات التي تُواجه المحافظة. حيث أن البعض يرصد حالة من عدم وضوح بعض السياسات والمعلومات الخاصة بالكثير من الاجراءات والخدمات العامة، بالرغم من الاعلان عن تلك الخدمات في وسائل التواصل الاجتماعي مثل خدمات الارشاد الزراعي والتعليم والمعاشات وغيرها
وفي عدد من جلسات النقاش المجتمعي أكد المشاركون على:

» وجود تحدياتٍ في قطاعاتٍ مُحدّدة، مثل ضعف الرقابة على بيع وتوزيع واستخدام التقاوي والاسمدة والمبيدات الزراعية.

» أهمية تحديث التشريعات والمعايير البيئية بشكلٍ مستمر، وإدماج المعايير البيئية في السياسات والخطط التنموية، وإعداد المخططات الوطنية للتكيف مع التغيرات المناخية.

» ضرورة «عودة المبادئ الحسنة» و «توقير الكبار» و«مساعدة المحتاج»، و«وضع ضوابط تحكم هذا الأمر» لمواجهة «تدني المستوى الأخلاقي» و «احتكار التجار وغلاء الأسعار».

» الحاجة إلى بذل مزيد من الجهود لتعزيز الشفافية والمساءلة في مؤسسات محافظة بني سويف، وتوفير المعلومات للجمهور بشكلٍ واضح وسهل الوصول، حتى يُساهم في تعزيز الشفافية والمساءلة في إدارة الموارد الطبيعية وحماية البيئة.

» هناك بعض القطاعات تتيح المعلومات وتنشر البيانات والسياسات عبر الاخبار الصحفية ومواقعها الالكترونية ويتداولها البعض على مواقع التواصل الاجتماعي، ولكن تفتقد التواصل المباشر او الاعلان عبر مقار عملها واماكن تقديم الخدمة، فعلى سبيل المثال لا يحصل المواطن على معلومات مفيدة اذا ذهب الى بعض الوحدات الاجتماعية، في حين انه يمكنه الحصول على المعلومة والتقدم بشكوى او استعلام اذا لجأ الى (سايبر) او استخدم الانترنت للولوج الى موقع وزارة التضامن الاجتماعي.

بتمويل من الاتحاد الأوروبي

» وعلى العكس من ذلك، يحصل المواطن على معلومات كافية اذا ذهب الى مقر الوحدة المحلية او الوحدة الصحية والبيطرية او الشهر العقاري.

» بالحديث عن المساءلة وتقديم واتاحة التقارير افاد المشاركون انهم لم يستطيعوا الحصول على تقارير او نتائج اعمال اغلب المؤسسات.

قد تُشير هذه الملاحظات إلى وجود تحديات في الشفافية والمساءلة في بعض المؤسسات والقطاعات.

التحديات والمشكلات في الشفافية والمساءلة في بني سويف:

تُشير التقارير ومقدمو المعلومات والنقاشات المُجتمعية إلى وجود تحدياتٍ عديدة تُعيق الشفافية والمساءلة في مؤسسات محافظة بني سويف.من أبرز هذه التحديات

» ضعف آليات الحوكمة والرقابة، و«إفتقار الشفافية» « كأحد أبرز التحديات التي تُواجه المحافظة.

» تدني المستوى الأخلاقي، فقد أعرب المشاركون في إحدى جلسات النقاش المُجتمعي عن قلقهم إزاء «تدني المستوى الأخلاقي» و«احتكار التجار وغلاء الأسعار». وطالبوا بـ «عودة المبادئ الحسنة» و«توقير الكبار» و«مساعدة المحتاج»، و «وضع ضوابط تحكم هذا الأمر».

» غياب المعلومات الدقيقة والحاجة الى التعريف بالحقوق والخدمات وكافة العمليات المتعلقة بالجمهور.

» وجود الفساد في بعض المرافق والادارات مما يعيق تدفق المعلومات ويحجب كل ما يتعلق بحقوق المواطن في تلقي الخدمات.

» تناقل الشائعات والمعلومات المضللة التي تهدف الى حجب المعرفة بالحقوق والواجبات، مما يضعف الثقة في المؤسسات.

» عدم وضوح آليات المراقبة والتقييم بالعديد من الجهات مما يسهم في ضبابية المشهد ويسمح بنمو فرص الفساد وضعف الاداء.

غياب الوعي المجتمعي بأهمية المساءلة والشفافية.

يُمكن أن يُساهم ذلك في تعزيز الشفافية والمساءلة في إدارة الموارد الطبيعية وحماية البيئة، وتمكين المواطنين من المشاركة في صنع القرارات المُتعلقة بمصير بيئتهم. وبشكلٍ عام، يبدو أن هناك حاجة إلى بذل مزيد من الجهود لتعزيز الشفافية والمساءلة في مؤسسات محافظة بني سويف، وتوفير المعلومات للجمهور بشكلٍ واضح وسهل الوصول.

الموارد والفرص في بني سويف لتعزيز الشفافية والمساءلة:

على الرغم من التحديات، تُوفّر محافظة بني سويف بعض الموارد والفرص المُهمة التي يُمكن البناء عليها لتعزيز الشفافية والمساءلة في مؤسساتها، حيث توجد العديد من مبادرات الحكومة المحلية لتعزيز الشفافية، وآليات مُشاركة المُواطنين في صنع القرار، وقوانين ولوائح تُنظم حق الحصول على المعلومات، ودور مُنظمات المُجتمع المدني في مُراقبة أداء المؤسسات. وتقييم مستوى الشفافية والمساءلة في مُختلف القطاعات

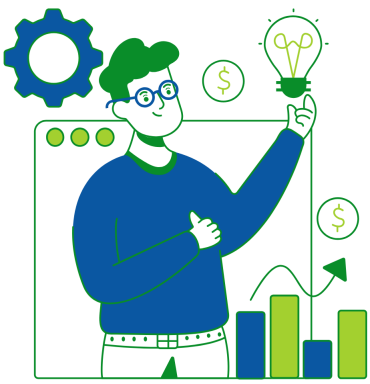

أولاً: الموارد:

» **المُشاركة المُجتمعية**: أظهرت جلسات النقاش المُجتمعي اهتمامًا واضحًا من قِبل المواطنين بقضايا الشفافية والمساءلة ورغبتهم في مُحاسبة المسؤولين وضمان العدالة والنزاهة

» **الكوادر البشرية**: تتملك المحافظة كوادر بشرية مؤهّلة في مُختلف التخصصات، ويُمكن تدريبهم وتأهيلهم للعمل في مجال الرقابة والحوكمة

» **التكنولوجيا المتوفرة**: يُمكن استخدام التكنولوجيا لتعزيز الشفافية وتسهيل وصول المعلومات للجمهور.

» خدمات «الحكومة الرقمية» لتوفير الخدمات بكفاءة وسهولة تضمن الشفافية.

ثانياً: الفرص:

» تحديث التشريعات والمعايير الذي اتاح البيئية الفرصة لتعزيز الشفافية والمساءلة في إدارة الموارد الطبيعية وحماية البيئة. ويُمكن تطوير قوانين الوصول إلى المعلومات وحماية المُبلغين عن الفساد.

» إدماج الشفافية والمساءلة في السياسات والخطط المنشورة والمعلن عنها بالمواقع الالكترونية للمؤسسات والجهات.

» وضع آليات واضحة لمُتابعة تنفيذ هذه السياسات وتقييم أثرها.

» تعزيز دور المُجتمع المدني في مُراقبة أداء المؤسسات والمُشاركة في صنع القرار.

» دعم المنظمات غير الحكومية التي تعمل في مجال الشفافية والمساءلة وحقوق الإنسان.

» بناء ثقافة الشفافية والمساءلة من خِلال التّوعية وعلى سبيل المثال تخصيص يوم لخدمة المواطنين يسمح بمقابلة المحافظ والمسئولين لعرض المشكلات والاقتراحات...الخ.

» تغطية قضايا الفساد ومُحاسبة المسؤولين عبر اتاحة الفرصة لوسائل الإعلام لفعل ذلك.

توصيات لتعزيز الشفافية والمساءلة في بني سويف:

بناءً على التحديات والفرص التي تمّ تحديدها في محافظة بني سويف، يُمكن استثمار هذه الموارد والفرص لتحقيق تقدمٍ ملحوظٍ في مجال الشفافية والمساءلة في محافظة بني سويف، وبناء ثقة أكبر بين المواطنين والمؤسسات الحكومية. ومن ثم يمكننا اقتراح التوصيات التالية لتعزيز الشفافية والمساءلة في مؤسساتها

التوصيات المقترحة	شركاء التنفيذ
تعزيز آليات الحوكمة والرقابة: تطوير نُظم رقابة داخلية فعّالة في المؤسسات الحكومية، وتعزيز استقلالها وحيادها. نشر التقارير المالية والإدارية بشكل دوري لزيادة الشفافية. تفعيل دور أجهزة الرقابة المالية والإدارية، وضمان استقلالها وخضوعها للمساءلة. تطبيق معايير شفافية عالية في إجراءات العمل الحكومي، مثل إتاحة المعلومات للجمهور بشكل واضح ودوري. إشراكُ المواطنين في مُتابعة أداء المؤسسات الحكومية، من خلال إنشاء آليات لتقديم الشكاوى والتظلمات ومُتابعة نتائجها. استخدام التكنولوجيا، مثل أنظمة إدارة البيانات المفتوحة، لزيادة الشفافية في العمليات الداخلية. تفعيل مواد الدستور والقوانين واللوائح التي تدعم حرية الوصول إلى المعلومات.	الحكومة - القطاع الخاص - القطاع الاهلي

مكافحة الفساد وتعزيز النزاهة: تطبيق قوانين صارمة لمُكافحة الفساد، وتفعيل دور هيئة مُكافحة الفساد. حماية المُبلغين عن الفساد، وضمان سرّية هوياتهم وحمايتهم من المُضايقات. دعم المبادرات التي تشجع على الكشف عن الفساد ومكافحته. تعزيز ثقافة النزاهة والأمانة في المؤسسات الحكومية، من خلال برامج التّوعية والتدريب. وضع مدونات أخلاقية تلزم الموظفين بالسلوك المهني القائم على النزاهة.	الحكومة - القطاع الاهلي
تَفعيل الحكومة الرقمية وتعزيز الشفافية في تقديم الخدمات: تطوير منصّات رقمية لتقديم الخدمات الحكومية بشكلٍ إلكتروني، وتسهيل وصول المواطنين إليها. نشر المعلومات بشكلٍ دوري وحِيثي حول أداء المؤسسات الحكومية، ومُؤشرات الشفافية والمساءلة. إشراك المواطنين في تقييم الخدمات الحكومية، وتحسين جودتها بناءً على آرائهم ومُقترحاتهم.	الحكومة - القطاع الخاص - القطاع الاهلي
بناء ثقافة الشفافية والمساءلة في المجتمع: تعزيز ثقافة المساءلة عبر حملات التوعية والتثقيف المجتمعي. إدراج مفاهيم الشفافية والمساءلة في مناهج التّعليم والتّوعية المُجتمعية. تشجيع وسائل الإعلام على تغطية قضايا الفساد والمُحاسبة، وحماية حرّية الصّحافة والتّعبير. تفعيل دور المُؤسسات المُجتمعية في نشر ثقافة الشفافية والمساءلة، وتشجيع المُبادرات المُجتمعية في هذا المجال. تشجيع الحوار المفتوح بين المواطنين والمسؤولين لتبادل الأفكار والرقابة المجتمعية.	
عامّة: سن تشريعات حديثة ومتطورة لمجابهة الوسائل الحديثة والتقليدية للفساد مع تطبيق قواعد الشفافية والمساءلة والحوكمة في المؤسسات الحكومية للحد من مظاهر الفساد ورقابة تنفيذ هذه القواعد بكل صرامة. دعم دور الأجهزة والوزارات والمؤسسات الرقابية في الدولة مثل وزارة العدل وهيئة النيابة الإدارية والرقابة الإدارية وغيرها في مكافحة الفساد والقضاء عليه. الالتزام بتفعيل مبادئ الدستور والقوانين المختلفة التي تقرر محاربة الفساد والمحسوبية والرشوة والوساطة في التعيينات في الأجهزة الحكومية، وتبني مبادئ الجدارة والكفاءة في تعيين موظفي الدولة. عقد دورات تدريبية وتثقيفية لأعضاء الهيئات القضائية ولجميع موظفي الدولة، وكوادر الجمعيات والمؤسسات الاهلية لتوعيتهم بمخاطر ظاهرة الفساد وتجنبها. تعزيز الشفافية والحوكمة ومكافحة البيروقراطية والرقابة لضمان الشفافية في إدارة المشاريع التنموية. تعزيز دور المجتمع المدني وتسهيل عمل منظمات المجتمع المدني وتمكينها من المشاركة الفعّالة في تنفيذ المبادرات التنموية، ومراقبة ومحاربة الفساد الإداري والأخلاقي.	الحكومة -القطاع الاهلي

تُساهم هذه التوصيات في بناء نظام حوكمة فعّال يُساهم في تحقيق التنمية المُستدامة وتحسين جودة الحياة في محافظة بني سويف

بناء شراكات فعالة مع القطاع الخاص والمجتمع المدني:

الشراكات مع القطاع الخاص والقطاع الاهلي في بني سويف:

الوضع الراهن:

تُشير المصادر إلى أهمية إسناد دور أكبر للقطاع الخاص لدعم العملية التنموية وتعزيز التنمية الاقتصادية المستدامة وتُسلّط الضوء على دور الدولة في:

١. توفير البنية التحتية.
٢. تطوير البيئة التشريعية.
٣. دعم سياسات المنافسة العادلة.
٤. تحفيز الاستثمارات وتنويعها.

وذلك لزيادة فرص التشغيل ودمج القطاع غير الرسمي في المنظومة الرسمية للأنشطة الاقتصادية. وتُشير المصادر أيضاً إلى أهمية:

تشجيع مشاركة القطاع الخاص في تنفيذ مشروعات إنتاج الطاقة الكهربائية من الطاقة المتجددة.

تحفيز القطاع المالي غير المصرفي على ابتكار منتجات مالية جديدة تُلبّي احتياجات الفئات المختلفة من المستهلكين والمواطنين بما يتوافق مع اتجاهاتهم وثقافاتهم

حيث تُساهم هذه التوجّهات في خلق فرص جديدة للشراكة بين القطاعين الحكومي والخاص وايضا القطاع الاهلي في بني سويف

» وتتضح تلك الشراكات في عدة قطاعات خدمية وانتاجية مثل خدمات التحصيل والدعم الفني في بعض المرافق وكذلك في انشطة تجارية واقتصادية ورد ذكرها في الاهداف المتعلقة بالاقتصاد والعمل والبيئة.

» كما تتضح الشراكات بين القطاع الحكومي والقطاع الأهلي في العديد من الصور الناجحة في مجالات الاقراض الصغير ومتناهي الصغر لتمويل المشروعات وتوليد الدخل، وكذلك في مجال امدادات المياه والصرف الصحي من خلال العديد من مؤسسات المجتمع المدني (الاورمان ونهضة بني سويف ومصر الخير ..الخ).

بالاضافة الى ذلك العديد من الشراكات ما بين الجامعة والكليات ومراكزها الخدمية والبحثية وبين العديد من الشركات ومؤسسات المتجتمع المدني وتجلى ذلك في مشروعات دعم الطلاب والتدريب والتوعية والتسويق كما تبرز شراكات الجهات التنموية المانحة العاملة في مصر (كير وانقاذ الطفولة وبلان وتير ديزوم ..الخ) مع الجمعيات والمؤسسات الاهلية والقطاع الحكومي في مشروعات وبرامج تنموية مع دعم كبير في مجال الحوكمة وتعزيز القدرات وتنمية المشروعات ..الخ

التحديات التي تواجه الشراكة مع القطاعات في بني سويف:

بالرغم من وجود فرص جيدة للشراكة بين القطاعات في بني سويف، إلا أن هناك تحديات تُؤثّر سلباً على فاعلية هذه الشراكات، ويُمكن تلخيصها كالتالي

ضعف البنية التحتية:

» تُعاني بني سويف من نقص في البنية التحتية، مثل الطرق الداخلية غير المُمهّدة، وشبكات الصرف الصحيّ، ونقص خدمات المياه والنقل. وهذه النواقص تُعيّق عمل القطاع الخاص وترفع تكاليف الإنتاج وتُقلّل من جاذبية المحافظة للاستثمارات. والجدير بالذكر أن المشاركين في الدراسة طالبوا في الجلسات المُجتمعية بضرورة تحسين الطرق ورصفها وتوفير وسائل المواصلات.

البيروقراطية وضعف الحوكمة، حيث أن وجود بيروقراطية وضعف آليات الحوكمة والرقابة مما يُؤثّر سلباً على شفافية الإجراءات وضمان حقوق المُستثمرين

صعوبة الحصول على النقد الأجنبيّ تُشكّل عائقاً ايضاً أمام توسّع القطاع الخاص. وعقد الشراكات مع المجتمعات والحكومة

نقص الكوادر المُدرّبة، فبالرغم من وجود كوادر بشرية في بني سويف، إلا أن المصادر تُشير إلى حاجة المُؤسسات للكوادر المُدرّبة لتقديم خدمات عالية الجودة، وبالتالي يجب النظر الى أهمية تدريب وتطوير الكفاءات في القطاعات المستهدفة بالشراكة

ضعف التّنسيق بين القطاعات:

يُؤدّي ضعف التّنسيق بين القطاعات المختلفة إلى تضارب الأدوار وعدم وضوح المسؤوليات.

يُمكن أن يُؤدّي ذلك إلى تأخير تنفيذ المشروعات وإهدار الموارد.

نقص الوعي بأهمية الشراكة:

- يُؤثّر نقص الوعي بأهمية الشراكة بين القطاعات سلبًا على تطوير هذه الشراكات.
- توعية الجهات الحكومية والقطاع الخاص بأهمية الشراكة والفوائد التي تُحقّقها.

تُشكّل هذه التحديات عقبات كبيرة أمام تطوير الشراكة بين القطاعين العام والخاص في بني سويف. وعلى الجهات المعنية العمل على معالجة هذه التحديات لخلق بيئة مُشجّعة للشراكة وتحقيق التنمية المُستدامة

الموارد والفرص المتوفرة في الشراكة مع القطاع الخاص في بني سويف:

تتمتع محافظة بني سويف بمجموعة من الموارد والفرص التي تُؤهلها لتكون مركزاً جاذباً للاستثمارات والشراكة مع القطاع الخاص، ويُمكن تلخيصها كالتالي

الموارد البشرية:

- تُعدّ قوة العمل الشّابة والكفاءات المتخصّصة في مختلف المجالات من أبرز ميزات محافظة بني سويف. ويُساهم ذلك في توفير الأيدي العاملة اللازمة للمشروعات الاستثمارية. وبالتالي يجب التركيز على تدريب وتطوير الكفاءات في المجال الزراعي والصّحيّ لتقديم خدمات عالية الجودة حسبما أكد المشاركون.

الموارد الطبيعية:

- تتملك بني سويف موارد طبيعية متنوّعة، مثل الأراضي الزّراعية الخصبة والمواد الخام المُستخدمة في الصّناعات المُختلفة، تُتيح هذه الموارد فرصاً كبيرة للاستثمار في قطاعات الزّراعة والصّناعة والسّياحة.

الموقع الجّغرافي المتميّز:

- تتمتّع بني سويف بموقع جّغرافي استراتيجي، حيث تقع على مسافة قريبة من العاصمة القاهرة والمُدن الصّناعية الكُبرى، ويُساهم ذلك في تسهيل نقل البضائع والمنتجات وخفض تكاليف النّقل.

القطاعات الواعدة:

- حيث يُمكن للقطاع الخاص أن يستثمر في مجموعة من القطاعات الواعدة في بني سويف، مثل الزّراعة والصّناعة والسّياحة.

الدّعم الحكومي:

» تُشجّع الحكومة المصرية الشراكة مع القطاع الخاص في مُختلف المشروعات التنموية، وتُقدّم الدولة عدداً من الحوافز والتّسهيلات للمُستثمرين في القطاع الخاص، كما تقوم بإسناد دور أكبر للقطاع الخاص في دعم العملية التنموية وتعزيز التنمية الاقتصادية المُستدامة.

الفرص التّنموية:

» تُعدّ محافظة بني سويف من المحافظات التي تشهد نمواً وتطوّراً سريعاً، وتُتيح هذه الظروف فرصاً ممتازة للقطاع الخاص والاهلي للاستثمار والتدخل في مُختلف المجالات.

تُشكّل هذه الموارد والفرص قاعدة متينة لجذب الاستثمارات وتفعيل الشراكة مع القطاع الخاص في بني سويف. ويجب العمل على تذليل التحديات التي تواجه الشراكة بين القطاعين العام والخاص، وخلق بيئة أكثر جاذبية للأعمال والاستثمار، كما يُمكن للشراكة مع القطاع الخاص أن تساهم في تطوير هذه القطاعات وخلق فرص عمل جديدة.

دور المجتمع في بناء شراكات فعالة مع القطاع الخاص والمجتمع المدني،

يستعرض التقرير العربي للتنمية المستدامة لسنة ٢٠٢٤ أهمية تفعيل آليات المساءلة والشفافية المؤسسية لتمكين الهيئات العامة من الخضوع للمزيد من التدقيق، مع التشديد على رصد النتائج. ويشدد على تعزيز استقلالية القضاء وإقرار الإصلاحات التي تسهل إمكانية لجوء الفئات المهمشة إلى العدالة، وتشجيع المعاملة العادلة للجميع وتوفير السبل اللازمة لمعالجة المظالم في حال التقاعس عن احترام الحقوق. ويذكر التقرير أهمية تعزيز الحكومات المفتوحة ودعم تبادل المعلومات والبيانات المفتوحة وتفعيل قوانين الحصول على المعلومات من خلال وضع سياسات فاعلة وخاضعة للرصد، وتهيئة البيئة القانونية والتنظيمية للتكنولوجيا الرقمية، والمساهمة بإيجابية في تحصين الحوكمة وتحسين فعالية المؤسسات إزاء المخاطر المحتملة

كما يلفت النظر إلى تسهيل عمل المؤسسات الوطنية والإقليمية لحقوق الإنسان، وترسيخ مبادئ حقوق الإنسان ضمن النظم التعليمية والمؤسسات الإعلامية. ويؤكد على الحد من العنف ومنعه من خلال وضع استراتيجيات شاملة للتصدي لجميع أشكال العنف، بما في ذلك العنف على أساس النوع

كما تشير الاستراتيجية الوطنية للسكان والتنمية ٢٠٢٣-٢٠٣٠ إلى أهمية الشراكة بين الحكومات والمجتمع المدني والقطاع الخاص والمجتمع الدولي لتنفيذ الإدارة الفعالة وتحسين الاستراتيجية، والتنسيق فيما بينهم لتحقيق الأهداف وتشير الحلقات النقاشية الي ان دور القطاع الأهلي في بناء شراكات فعالة مع القطاع الخاص والمجتمع المدني في محافظة بني سويف يتمثل في

» تسهيل حصول المزارعين على الأراضي الصحراوية لاستصلاحها وزيادة الرقعة الزراعية.
» توفير المعلومات من مصادرها الرسمية حول كل ما يتعلق بعمليات الزراعة والري، بما في ذلك سياسة توزيع الأسمدة واستخدام المياه المعالجة.
» دعم برامج الصحة الإنجابية وتنظيم النمو السكاني لضمان صحة اجتماعية سليمة.
» دعم التغذية المدرسية وصحة الطفل للتخفيف عن كاهل الأسر وضمان تحييد الأبعاد الخاصة بالطفل
» تنفيذ المشروعات التنموية في المناطق الريفية والعشوائيات.
» تطوير أداء جمعيات حماية المستهلك والأجهزة الرقابية على الأسواق للحد من الاحتكار والتلاعب بالأسعار.

بتمويل من
الاتحاد الأوروبي

» تنسيق الجهود بين الوزارات بين وزارات الصحة والتعليم والتضامن ومعهد التغذية لدعم قطاع النشء.

» تطوير البنية التحتية: وتطوير المنشآت والمرافق التعليمية ودعم برامج تمويل الصيانة والنظافة والحفاظ على البنية التحتية

» سد العجز في المعلمين من خلال برنامج توظيف وتدريب خريجي كليات التربية والآداب والعلوم، والتوسع في إنشاء المدارس في القرى والمناطق المحرومة

» تنقية القرارات الإدارية التي تقيد حرية العمل والابتكار في المدارس، وإتاحة حرية الحركة للأخصائي الاجتماعي والمعلم والمدير المجتمعي.

» دعم الأسر في قضايا الوعي بأهمية التعليم، ومساندة الأسر لتعليم الأبناء، ومكافحة التسرب والأمية.

» حماية البيئة من خلال مشاريع مجتمعية، مثل إعادة تدوير ورد النيل.

» تفعيل القوافل الثقافية المتنقلة والمسرح، وتعزيز التعاون مع المؤسسات التعليمية والدينية لضمان وصول الثقافة إلى الجميع.

» المساهمة في الأنشطة الرياضية بمراكز الشباب بخبرات فنية وإدارية، وتنسيق زيارات دعم وإرشاد وتوجيه وتشجيع للمواهب الرياضية.

» تحفيز مشاركة الإناث في الأنشطة الرياضية بمراكز الشباب.

» تطوير الأطر التنظيمية الحكومية بشأن التطوع وتدريب المتطوعين ومكافآتهم لزيادة نسب التطوع

» توفير وسائل الإيضاح والتوعية والتوعية اللازمة لعمل الرائدات الصحيات والمجتمعيات، وإعادة النظر في خطط عملهن ومسؤولياتهن

» زيادة فرص وجرعات التدريب وتطوير الكوادر الصحية

» تفعيل دور منظمات المجتمع المدني في مراقبة أداء المؤسسات والمشاركة في صنع القرار.

» دعم منظمات حقوق الإنسان التي تعمل في مجال الشفافية والمساءلة وحقوق الإنسان.

» توعية المجتمع وبناء ثقافة الشفافية والمساءلة من خلال التوعية والتعليم

» تمكين المرأة اقتصاديا واجتماعيا مع مراعاة احتياجاتها وظروفها الخاصة

» توفير الخدمات الأساسية للأطفال بشكل مباشر وتوفر لهم الخدمات الأساسية مثل التعليم والرعاية الصحية والتغذية السليمة.

التوصيات لتفعيل دور الشراكة مع القطاعات الثلاث داخل محافظة بني سويف:

اجمع المشاركون على أهمية تفعيل دور الشراكة بين القطاعات الثلاثة (العام، الخاص، والمجتمع المدني) داخل محافظة بني سويف لتحقيق التنمية المستدامة والنهوض بالمحافظة. وبالنظر إلى المعلومات المتاحة في المصادر، يُمكن استخلاص التوصيات التالية

التوصيات المقترحة	شركاء التنفيذ
القطاع الزراعي: تعزيز دور الجمعيات الزراعية في تفعيل الزراعات التعاقدية، مما يُساهم في تنظيم وتسويق المنتجات الزراعية، ويوصّى بتمكين هذه الجمعيات ودعمها مالياً ولوجستياً لزيادة فاعليتها. تشجيع الاستثمار في الصناعات التحويلية نظراً لوفرة المنتجات الزراعية الأولية، مما يُتيح فرصة لإنشاء صناعات تحويلية بالشراكة مع القطاع الخاص. توفير برامج تدريبية للمزارعين على التقنيات الزّراعية الحديثة، مثل الريّ الحديث، مما يُساهم في تحسين الإنتاجية وترشيد استخدام المياه. دعم صغار المزارعين وتوفير الدعم المالي والتقني لصغار المزارعين لتمكينهم من تحسين إنتاجهم ودمجهم في سلاسل القيمة الزراعية.	الحكومة - القطاع الخاص - القطاع الاهلي
القطاع الصناعي: توفير أراضي صناعية مُرفّقة مع توفير البنية التحتية والخدمات اللازمة لجذب الاستثمارات الصناعية. تسهيل إجراءات تأسيس الشركات وتقليل البيروقراطية لجذب المزيد من الاستثمارات. تطوير برامج تدريبية لتأهيل العمالة الفنية وإنشاء برامج بالشراكة بين القطاعين العام والخاص لتلبية احتياجات القطاع الصناعيّ من العمالة الماهرة. تشجيع الاستثمار في التكنولوجيا والابتكار وتحفيز الاستثمار في التقنيات الحديثة لرفع كفاءة الإنتاج وتطوير المنتجات الصناعية.	الحكومة - القطاع الخاص
القطاع الصحي: تحسين جودة الخدمات الصحية وتطوير البنية التحتية للمستشفيات والوحدات الصحية، وتدريب الكوادر الطبية على أحدث التقنيات، بالشراكة مع القطاع الخاص. زيادة الوعي الصّحي والفحص المُبكّر، ويُمكن إطلاق حملات توعوية بالشراكة مع منظمات المجتمع المدني. دعم التأمين الصّحي الشامل وتشجيع مشاركة القطاع الخاص في تطوير برامج التأمين الصحي لتوسيع نطاق التغطية.	الحكومة - القطاع الخاص - القطاع الاهلي
عامّة: عقد دورات تدريبية وتثقيفية لأعضاء الهيئات القضائية ولجميع موظفي الدولة، وكوادر الجمعيات والمؤسسات الاهلية لتوعيتهم بمخاطر ظاهرة الفساد وتجنبها. تعزيز الشفافية والحوكمة ومكافحة البيروقراطية والرقابة لضمان الشفافية في إدارة المشاريع التنموية. تعزيز دور المجتمع المدني وتسهيل عمل منظمات المجتمع المدني وتمكينها من المشاركة الفعّالة في تنفيذ المبادرات التنموية، ومراقبة ومحاربة الفساد الإداري والأخلاقي.	الحكومة -لقطاع الاهلي

كل هذه التوصيات تحتاج إلى دراسة تفصيلية وتخطيط دقيق لضمان فاعليتها على أرض الواقع.

ملخص المحور السادس: تعزيز الحوكمة والشراكات

الوضع الراهن:

- هناك بعض القطاعات تتيح المعلومات وتنشر البيانات والسياسات عبر الاخبار الصحفية ومواقعها الالكترونية.
- يحصل المواطن على معلومات كافية اذا ذهب الى مقر الوحدة المحلية او الوحدة الصحية والبيطرية او الشهر العقاري.
- لا يستطيع العديد من المشاركين الحصول على تقارير او نتائج اعمال اغلب المؤسسات.

التحديات والمشكلات في الشفافية والمساءلة في بني سويف:

- ضعف آليات الحوكمة والرقابة.
- غياب المعلومات الدقيقة والحاجة الى التعريف بالحقوق والخدمات وكافة العمليات المتعلقة بالجمهور.
- تناقل الشائعات والمعلومات المضللة التي تهدف الى حجب المعرفة بالحقوق والواجبات،

الموارد والفرص في بني سويف لتعزيز الشفافية والمساءلة:

- تحديث التشريعات والمعايير الذي اتاح البيئة الفرصة لتعزيز الشفافية والمساءلة في إدارة الموارد الطبيعية
- إدماج الشفافية والمساءلة في السياسات والخطط المنشورة والمعلن عنها بالمواقع الالكترونية للمؤسسات والجهات.
- تعزيز دور المُجتمع المدني في مُراقبة أداء المؤسسات والمُشاركة في صنع القرار.

توصيات لتعزيز الشفافية والمساءلة في بني سويف:

- تطوير نُظم رقابة داخلية فعّالة في المؤسسات الحكومية، وتعزيز استقلالها وحيادها.
- نشر التقارير المالية والإدارية بشكل دوري لزيادة الشفافية.
- سن تشريعات حديثة ومتطورة لمجابهة الوسائل الحديثة والتقليدية للفساد مع تطبيق قواعد الشفافية والمساءلة.

بناء شراكات فعالة مع القطاع الخاص والمجتمع المدني:

الوضع الراهن:

وتتضح تلك الشراكات في عدة قطاعات خدمية وانتاجية مثل خدمات التحصيل والدعم الفني في بعض المرافق بالاضافة الى ذلك العديد من الشراكات ما بين الجامعة والكليات ومراكزها الخدمية والبحثية وبين العديد من الشركات والجمعيات.

كما تبرز شراكات الجهات التنموية المانحة العاملة في مصر (كير وانقاذ الطفولة وبلان وتير ديزوم ..الخ)

التحديات التي تواجه الشراكة مع القطاعات في بني سويف:

- ضعف البنية التحتية.
- البيروقراطية وضعف الحوكمة.
- نقص الكوادر المُدرّبة.

الموارد والفرص المتوفرة في الشراكة مع القطاع الخاص في بني سويف:

- موارد طبيعية وبشرية وقوة العمل الشّابة والكفاءات المتخصّصة في مختلف المجالات من أبرز ميزات المحافظة.
- الدّعم الحكومي للشراكة مع القطاع الخاص في مُختلف المشروعات التنموية

التوصيات لتفعيل دور الشراكة مع القطاعات الثلاث داخل محافظة بني سويف:

- تعزيز دور الجمعيات الزراعية في تفعيل الزراعات التعاقدية
- تشجيع الاستثمار في الصناعات التحويلية نظراً لوفرة المنتجات الزراعية الأولية
- تسهيل إجراءات تأسيس الشركات وتقليل البيروقراطية لجذب المزيد من الاستثمارات.

ملخص الاستنتاجات العامة للدراسة:

تهدف الدراسة إلى وصف شامل وتقييم الوضع الراهن في محافظة بني سويف واقتراح حلول للتحديات التي تواجهها في مختلف القطاعات، مع التركيز على تحقيق التنمية المستدامة ورفع مستوى معيشة المواطنين

الاستنتاجات العامة:

- **تأثير العوامل البيئية والمناخية:** تواجه المحافظة تحديات بيئية ومناخية تؤثر على الزراعة والموارد المائية، مما يستدعي اتخاذ تدابير للتكيف مع هذه التغيرات
- **الحوكمة:** أهمية الحوكمة في تحقيق التنمية، الحوكمة ليست مجرد آلية تنظيمية، بل هي جسر يربط الرؤية بالواقع، وتتطلب قوة لتفعيل القوانين والسياسات
- **التنمية المستدامة:** التنمية الحقيقية لا تتحقق إلا بتطبيق مبادئ الحوكمة، وتحويل أهداف التنمية المستدامة إلى واقع ملموس في حياة الأفراد
- **الفقر:** في بني سويف يتجاوز البعد المادي ليشمل جوانب أخرى مثل الحرمان من التعليم والصحة والخدمات الأساسية، وأن مستويات الفقر تصاعدت بسبب التضخم وارتفاع الأسعار.
- **الزراعة:** القطاع الزراعي يواجه تحديات كبيرة مثل ارتفاع أسعار مستلزمات الإنتاج، ونقص مياه الري، وتدهور جودة التربة.
- **الصحة:** القطاع الصحي في بني سويف يعاني من نقص في التمويل وجودة الخدمات، بالإضافة إلى نقص في الأدوية والمستلزمات الطبية.
- **التعليم:** كشفت الدراسة عن وجود تحديات في قطاع التعليم مثل قلة عدد المدارس في القرى، وكثافة الفصول، وضعف تأهيل المعلمين، بالإضافة إلى تأثير التغيرات المناخية على العملية التعليمية....
- **الثقافة:** أظهرت الدراسة ضعف الاهتمام بالأنشطة الثقافية في المجتمعات الريفية، وعدم وجود دراسات كافية حول تأثيرها
- **الرياضة:** بينت الدراسة ضعف البنية التحتية للعديد من مراكز الشباب، ونقص في الأجهزة الرياضية، وعدم استغلال المساحات المتاحة....
- **العدالة الاجتماعية:** وأهمية تحقيق المساواة والعدالة الاجتماعية، مشيرة إلى وجود تباين في الآراء حول مدى تحقيق المساواة بين الجنسين....
- **الشفافية والمساءلة:** أشارت الدراسة إلى وجود تحديات في الشفافية والمساءلة في بعض المؤسسات، مع التأكيد على أهمية توفير المعلومات للجمهور.
- **الشراكة:** أهمية الشراكة بين القطاعين العام والخاص لتحقيق التنمية، مشيرة إلى وجود تحديات تواجه هذه

الشراكة مثل ضعف البنية التحتية ونقص الوعي بأهميتها....

» **النقل والمواصلات:** بينت الدراسة وجود تحديات في قطاع النقل والمواصلات مثل ضعف البنية التحتية وارتفاع التكلفة وتأثير التغيرات المناخية

» **المياه والطاقة:** أوضحت الدراسة وجود تحديات في قطاع المياه والطاقة مثل نقص المياه النقية وتأثير سوء حالة مياه الري على جودة الإنتاج الزراعي

» **التغيرات المناخية:** تأثير التغيرات المناخية على مختلف القطاعات، وأكدت على أهمية التكيف مع هذه التغيرات

التوصيات:

» **السياسات الشاملة:** تصميم سياسات شاملة لمعالجة الفقر مع الأخذ في الاعتبار الفوارق بين الجنسين واحتياجات الأطفال وذوي الإعاقة، مع التكامل بين السياسات الاقتصادية والاجتماعية....

» **الحماية الاجتماعية:** التوسع في برامج الحماية الاجتماعية لتشمل تداعيات التغيرات الاقتصادية والاجتماعية، ودعم برامج الصحة الإنجابية والنمو السكاني

» **الزراعة:** دعم المزارعين وتطوير نظم الري، واستخدام التقنيات الحديثة في الزراعة، وتوفير الأسمدة والتقاوي بأسعار مناسبة، وتطوير قدرات المزارعين

» **الصحة:** توفير وتحسين خدمات الطوارئ في المستشفيات والوحدات الحكومية، وتوفير المستلزمات الطبية الضرورية، وزيادة فرص التدريب والتطوير للكوادر الصحية

» **التعليم:** تطوير نظام التعليم ودمج الطلاب ذوي الإعاقة، وسد العجز في أعداد المعلمين، وتطوير المناهج والمنشآت التعليمية، وإدماج قضايا التغير المناخي في المناهج....

» **الثقافة:** إنشاء منشآت ثقافية في المجتمعات الريفية، وتطوير المنشآت الثقافية الموجودة، وسن قوانين تحد من استيراد المنتجات المقلدة التي تنافس الحرف اليدوية المحلية

» **الرياضة:** تطوير البنية التحتية لمراكز الشباب، وزيادة الأنشطة الرياضية، وتشجيع مشاركة الإناث في الأنشطة الرياضية

» **العدالة الاجتماعية:** زيادة التدخلات للقضاء على الممارسات الضارة بالإناث، واستمرار جهود تمكين المرأة اقتصاديا واجتماعيا، وتطوير نظام الدمج التعليمي لذوي الإعاقة....

» **الشفافية والمساءلة:** تعزيز آليات الحوكمة والرقابة، ومكافحة الفساد، وتفعيل الحكومة الرقمية، وبناء ثقافة الشفافية والمساءلة في المجتمع....

» **الشراكة:** تذليل التحديات التي تواجه الشراكة بين القطاعين العام والخاص، وتشجيع القطاع الخاص على الاستثمار في مختلف القطاعات.

» **النقل والمواصلات:** تطوير البنية التحتية للنقل والمواصلات، وتوفير وسائل نقل عامة فعالة وآمنة، وتشجيع استخدام وسائل النقل المستدامة....

» **المياه والطاقة:** تحسين إدارة وتوزيع المياه المتاحة، وتشجيع استخدام أنظمة الري الحديثة، والتوسع في إنشاء محطات معالجة مياه الصرف الصحي، والتوسع في استخدام الغاز الطبيعي والهيدروجين الأخضر....

» **التغيرات المناخية:** التكيف مع التغيرات المناخية، واستحداث محاصيل تقاوم التغيرات المناخية، والحفاظ على الموارد المائية، وتدعيم البنى التحتية لمواجهة التغيرات المناخية....

» **الاقتصاد:** تنويع مصادر التمويل، وتحفيز الاستثمار في القطاعات المستهدفة، وتطوير البرامج الدراسية لتلبية احتياجات سوق العمل، ونشر ثقافة ريادة الأعمال....

» **التوعية:** زيادة الوعي بأهمية الحفاظ على البيئة ومكافحة الفقر والتغير المناخي وأهمية التعليم والصحة والتغذية السليمة....

» تشير الدراسة إلى أهمية تضافر جهود الحكومة والمجتمع المدني والقطاع الخاص لتحقيق التنمية المستدامة في محافظة بني سويف، مع التركيز على تلبية احتياجات المواطنين وتحسين جودة حياته

الفجوات والاولويات التنموية بمؤسسة نهضة بني سويف

الهدف : تقديم تحليل للفجوات التنموية في محافظة بني سويف. نسعى من خلال هذا الوصف والتحليل إلى اتقديم مقترح توصيات من اجل تمكين المجتمعات المحلية من فهم التحديات التي تواجهها، ورسم مسارات تنموية قائمة على المعرفة والمشاركة الفعالة. من اجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة في ظل رؤية مصر الاستراتيجية 2030، وتدعيم قدرات الجمعيات والمجتمعات المحلية بكوادرها وشبابها المتطوع من اجل العمل المناخي. ومن ثم اقتراح تدخلات يمكن أن تضيء طريق التغير والتنمية:

المحور الاول : الارتقاء بجودة الحياة وتحسين مستوى معيشته

الهدف	الفجوات	النطاق الجغرافي	وصف الفجوات	درجة الاولوية (1 اقل – 10 اكبر)										التوصيات المقترحة	التدخلات المتوقعة
				1	2	3	4	5	6	7	8	9	10		
القضاء على الفقر	▪ ارتفاع نسب البطالة وعدم الشعور بالامن الوظيفي ▪ فقر الاسر وضعف الانفاق على صحة الاطفال ▪ ارتفاع نسب عمالة الاطفال.	▪ ريف المحافظة	▪ نقص حاد في فرص العمل في المناطق الريفية التي يقطنها اغلب سكان المحافظة، وقصرها على مناطق ابعد من سكن العاطلين في ظل تكلفة انتقال كبيرة. ▪ تدني الحالة الصحية للأطفال بسبب فقر الاسرة وسوء التغذية. ▪ زيادة نسبة عمل الاطفال في اعمال خطرة.											▪ التوسع في توفير فرص العمل بمزايا التأمينات الاجتماعية والتأمين الصحي وغيرها مما يقرره القانون. ▪ استمرار العمل على دعم برامج الصحة الانجابية وضبط النمو السكاني على اسس صحية واجتماعية سليمة. ▪ تطوير برامج التمويل الصغير ومتناهي الصغر بما يناسب اتجاهات المجتمع وظروفه.	▪ معارض توظيف ▪ تدريب تحويلي ▪ تدريب من اجل التوظيف ▪ فعاليات توعوية بالمدارس والجامعات ومراكز الشباب وغيرها ▪ دعم برامج التغذية المدرسية وصحة الطفل ▪ التوسع في عيادات الصحة الانجابية بالمناطق الريفية والعشوائية. ▪ توفير وسائل تنظيم الاسرة. ▪ عمل دراسة عن الاتجاهات تجاه برامج الاقراض والتمويل. ▪ توفير منتجات تمويل متنوعة. ▪ الاهتمام ببرامج نقل الاصول.
توفير الغذاء	▪ ضعف الانتاجية الزراعية ▪ زيادة اعباء المزارعين وصعوبة توفير مدخلات الزراعة. ▪ ظهور تأثيرات التغير المناخي على الزراعة وحياة المزارعين	▪ ريف المحافظة	▪ ارتفاع اسعار التقاوي والاسمدة والمبيدات بشكل كبير. ▪ ضعف دور الارشاد والتوجيه الزراعي تجاه المزارعين. ▪ تعقيدات كبيرة ومعوقات حصول المزارعين على اراضي الظهير الصحراوي لاستصلاحها. ▪ تلوث العديد من المجاري المائية بمياه											▪ تسهيل حصول المزارعين على الاراضي الصحراوية لاستصلاحها ▪ تسهيل حصول المزارع المستأجر على التقاوي والاسمدة ووسائل المكافحة مباشرة من الجمعيات. ▪ توفير وسائل الايضاح والتوعية اللازمة لعمل	▪ اعلان القوانين والاجراءات اللازمة لتملك الاراضي او حق الانتفاع. ▪ توضيح المعايير والشروط التي تمنع الاستغلال والاتجار بالاراضي. ▪ تعديل اللوائح الخاصة بصرف الاسمدة ووسائل المكافحة.

بتمويل من
الاتحاد الأوروبي

	■ تلوث المجاري المائية		الصرف الصحي غير المعالج وانسداد الكثير منها. ■ ملوحة التربة وضعف خصوبتها بسبب الري من مياه جوفية غير جيدة. ■ التغيرات المناخية الحادة صيفا وشتاءاً. ■ نقص الوعي الصحي والتغذوي لدى العديد من الاسر.										الرائدات الصحيات والمجتمعيات	■ التحقق الدوري من حيازة الاراضي.
الارتقاء بالصحة	■ ضعف الخدمات الصحية في المناطق الريفية. ■ نقص عدد الاطباء في عدد من المرافق الصحية. ■ ارتفاع اسعار الادوية والخدمات الصحية.	■ ريف المحافظة ■ مدن بيا والفشن وسمسطا واهناسيا	■ نقص كبير في الخدمات الصحية في القرى. خاصة الطوارئ وخدمات العيادات للأمراض المعروفة لدى الكبار (الضغط والسكر والقلب والاوعية الدموية ..الخ) ■ نقص واضح في الادوية. ■ الارتفاع الكبير في اسعار الخدمات الطبية والادوية في القطاع الطبي الخاص. ■ النقص الحاد في خدمات ومرافق الرعاية المركزة والحضَانات ووحدات غسيل الكلى ومراكز الاشعة. وندرتها في القرى وقلتها في المراكز. ■ نقص اعداد الاطباء في اقسام الطوارئ مع وجود ممرضات فقط.										■ توفير وسائل الايضاح والتوعية اللازمة لعمل الرائدات الصحيات والمجتمعيات ■ الضغط والدعوة لتفعيل قوانين البيئة والمرور بشأن العوادم والتلوث والاعتداء على البيئة.	■ تطوير تدريبات لاتصال والتواصل. ■ تطوير وسائل التوعية بما يتناسب مع ظروف المجتمعات والتطور التكنولوجي. ■ توفير اماكن عقد جلسات الارشاد والتوعية الجماعية. ■ تنفيذ حملات الدعوة بعدة وسائل تضمن حشد التأييد لتجريم التسبب في التلوث. ■ انتاج وسائل توعية بخطورة العوادم
الارتقاء بمنظومة التعليم	■ سوء حالة مرافق عدد من المدارس. ■	■ المحافظة	■ قلة عدد المدارس الاعدادية في عدد من القرى وعدد كبير من التوابع. ووجودها في قرى ابعد. ■ وجود عدد قليل من المدارس الثانوية في كل مركز. ■ وجود عدد قليل من المدارس الفنية بكل مركز. ■ وجود مدارس التربية الخاصة في عاصمة المحافظة فقط. ■ عدم تطبيق قواعد وانشطة الدمج الكلي بالمدارس مع										■ تشجيع القطاع الاهلي والخاص والتعاوني على المساهمة في انشاء وتشغيل مرافق تعليمية. ■ جذب الاستثمارات الاجنبية (التكنولوجية والتربوية والعلمية) لقطاع التعليم وعمل تجارب تحاكي التجارب الاخرى التي نجحت. ■ تطوير البنية التحتية التكنولوجية	■ تفعيل التسهيلات الموجودة بالقوانين الخاصة بالمنشآت التعليمية. ■ السماح للقطاع الخاص بادارة وتطوير المرافق التعليمية مثل ورش ومعامل المدارس الفنية. ■ نشر ودراسة التجارب العالمية وفي التعليم

			نقص في أعداد المعلمين المتخصصين. ■ سوء حالة مرافق المدارس بسبب قلة الصيانة وضعف التمويل المخصص لها. ■ عجز اعداد المعلمين وتحمل المعلم فوق نصابه كثيراً.								بالمدارس والمرافق التعليمية لتكون مناسبة لمنصات التعليم عن بعد للمعلم والطالب.	واساليب التربية والحماية. ■ انتاج توصيات وعمل ادلة تشغيلية عن تلك التجارب. ■ مساهمة القطاع المدني بتبني مدارس او قرى لتطوير بنيتها التحتية وربطها بالشبكة وتوفير وسائل الاتصال.
توفير المسكن اللائق	■ سوء حالة التربة في الكثير من القرى عدم مناسبتها للتوسع الرأسي في البناء ■ الحاجة الى توفير وحدات سكنية لاستيعاب الزيادة السكانية وزيادة الطلب على الاسكان	■ ريف المحافظة ■ مدن بيا وسمسطا واهناسيا والواسطى	■ ضيق مساحة المناطق الحالية المأهولة بالسكان مع زيادة الحاجة الى زيادة عدد الوحدات السكنية وخاصة بالقرى. ■ سوء حالة التربة في الكثير من القرى عدم مناسبتها للتوسع الرأسي في البناء بسبب زيادة رشح مياه الصرف. ■ عدم اكتمال مشروعات الصرف الصحي في الكثير من القرى. ■ عدم الاستجابة لطلبات الاهالي بقبول التبرعات بالأراضي لعمل محطات معالجة الصرف في بعض القرى دون ابداء اسباب. ■ قلة الوحدات السكنية المطروحة في برامج الاسكان الاجتماعي.								■ سرعة تحديد الحيز العمراني لكل وحدة ادارية. ■ تسريع اجراءات التصالح واصدار اشتراطات بناء تضمن تنظيم البناء والقضاء على مظاهر العشوائية. ■ التوسع في برامج الاسكان الاجتماعي المخصص للمحافظة. ■ التوسع في برامج الحماية الاجتماعية المتعلقة بالمسكن.	■ توفير المعلومات عن الاحوزة العمرانية. ■ توفير المعلومات عن اجراءات التصالح. ■ تنفيذ نظام الشباك الواحد لاستخراج التراخيص. ■ توفير المعلومات عن المستهدفين ببرنامج سكن كريم ووضع خريطة بالمواقع والاعداد. ■ السماح بمشاركة الجمعيات والمؤسسات والهيئات في تأهيل وبناء المساكن للشرائح الاولى بالرعاية. ■ الاسراع في بناء المساكن التي تم رصدها وتدقيقها وتسليمها الى مجلس الوزراء ضمن مبادرة حياة كريمة وبرنامج سكن كريم
إثراء الحياة الثقافية والرياضية	■ نقص حاد في الخدمات الثقافية ■ عدم انتشار فكرة التطوع الاخضر بالشكل اللازم ■ ضعف الخدمات	■ المحافظة	■ قلة المنشآت التي تقدم فعاليات ثقافية بالمجتمعات الريفية. ■ سوء حالة المنشآت الثقافية الموجودة وحاجتها الى التطوير. ■ الفضاء الاليكتروني الموجود الذي يبث قضايا وافكار بدون سيطرة او مواجهة بالفكر والنقد الفاعل للتغيير.								■ الحفاظ على قدرة الحرف التراثية على المنافسة. ■ تطوير الانتاج الفني والثقافي بالمحافظات ■ توفير البيئة الداعمة للحفاظ على التراث والحرف التراثية. ■ تطوير الاطر التنظيمية الحكومية بشأن التطوع وتدريبهم ومكافآتهم لزيادة نسب التطوع	■ سن قوانين تحد من استيراد المنتجات المقلدة التي تنافس الحرف التراثية المحلية. ■ استحداث فكرة (المنتج الثقافي) داخل القصور وبيوت الثقافة على غرار منتج السينما.

بتمويل من
الاتحاد الأوروبي

	الشبابية والرياضية		▪ ضعف البنية التحتية للعديد من مراكز الشباب بالمحافظة. ▪ ضعف مهارات مراكز الشباب في جذب المتطوعين للعمل معها والاستفادة من انشطتها. ▪ عدم انتشار فكرة التطوع الاخضر بالشكل اللازم بين أوساط المتطوعين والمنظمات الاهلية وحتى الحكومية حتى الان.									في النشاط والمؤسسات الحكومية التي في أمس الحاجة للعمل التطوعي.	▪ إجراء حصر شامل للحرف التراثية في المحافظات، بالإضافة إلى ترميم وتطوير المؤسسات الثقافية التي تحتضن هذه الحرف. ▪ التوسع في تنفيذ فعاليات تعزيز العدالة الاجتماعية لدعم ذوي الهمم، وتكريم المتفوقين. ▪ دعم الفرق الرياضية بمراكز الشباب بخبرات فنية وادارية من خلال لاعبي ومدربي كل لعبة رياضية. ▪ تعزيز التربية البدنية في المدارس والاستعانة بكوادر مراكز الشباب القريبة لتنفيذ يوم رياضي بالمدارس كل شهر على الاقل.

المحور الثاني : تحقيق العدالة الاجتماعية والمساواة

الهدف	الفجوات	النطاق الجغرافي	وصف الفجوات	درجة الاولوية (1 اقل – 10 اكبر)										التوصيات المقترحة	التدخلات المتوقعة
				1	2	3	4	5	6	7	8	9	10		
تعزيز المساواة بين الجنسين	▪ وجود عدة اوجه لعدم المساواة بين الجنسين ▪ وجود بعض الممارسات الضارة بالنساء	▪ ريف المحافظة	▪ وجود ختان الاناث كعادة لا تزال راسخة في معتقدات البعض بنسبة 27.2% وهي نسبة مقلقة وتحتاج للمواجهة. ▪ زواج البنات المبكر بشكل كبير وخاصة في المناطق الريفية. ▪ التقاليد المجتمعية القائمة التي تعوق تمتع الفتاة بممارسة الانشطة الرياضية وارتياد الفعاليات في النوادي ومراكز الشباب. ▪ بعض مظاهر العنف اللفظي والجسدي تجاه الزوجات من قبل ازواجهن لا تزال واضحة.											▪ الاستمرار في جهود بناء الوعي وزيادة التوعية بحقوق المرأة والطفل وذوي الاعاقة وتنويع وسائلها ▪ استمرار جهود تمكين النساء وتطوير آلياتها وتسهيل حصولهن على تمويل مشروعات وريادة أعمال. ▪ تطوير نظام الدمج التعليمي واصلاحه	▪ الحد من اوجه عدم المساواة. ▪ تعزيز قيم المساواة وحماية الطفل ▪ تدريب المعلمين والمديرين على آليات ومهارات ومتطلبات الدمج التعليمي للطلاب ذوي الاعاقة في المدارس العادية.

بتمويل من
الاتحاد الأوروبي

المحور الثالث: إنشاء نظام بيئي متكامل ومستدام

الهدف	الفجوات	النطاق الجغرافي	وصف الفجوات	درجة الاولوية (1 اقل – 10 اكبر)										التوصيات المقترحة	التدخلات المتوقعة
				1	2	3	4	5	6	7	8	9	10		
مواجهة التغيرات المناخية	▪ تذبذب وشذوذ في درجات الحرارة بشكل مقلق، وكذلك تذبذب هطول الامطار مما يعرض الحياة النباتية للتغير ومن ثم تتعرض انتاجية المحاصيل الى مخاطر لابد من التحسب لها.	▪ المحافظة	▪ الانحرافات الشهرية في درجة الحرارة وهطول الأمطار ▪ التغير السنوي في هطول الامطار ▪ التغير السنوي في درجات الحرارة ▪ نقص المياه ▪ تأثيرات سلبية على الزراعة ▪ تأثيرات سلبية على الصحة العامة ▪ تحديات اقتصادية واجتماعية										▪	▪ زيادة جهود التكيف مع الظواهر المناخية المتطرفة. ▪ التوسع في الاستثمار بقطاع النقل المستدام. ▪ زيادة الوعي بالتغيرات المناخية وتأثيراتها.	▪ تعزيز مرونة البنية التحتية لمواجهة ظواهر الطقس. ▪ زراعة الأشجار لتعويض تلك التي تم قطعها. وزراعة النباتات المقاومة للجفاف والتكيف مع الظروف البيئية المتغيرة. ▪ تشجيع وسائل النقل المُستدامة ومنخفضة الكربون. ▪ دمج اعتبارات التغير المناخي في تخطيط النقل ومشاريع البنية التحتية وتطوير سياسات النقل. ▪ الاستثمار في قطاع النقل المستدام.
الحفاظ على الموارد الطبيعية	▪ ارتفاع منسوب الماء الارضي الذي يؤثر على التربة وانتاجيتها ويقلل خصوبة الاراضي ▪ نمو نبات ورد النيل على تلوث مياه النيل وانسداد المجاري المائية وفقدان نسبة من المياه،	▪ المحافظة	▪ خطر الجريان السيلي الذي يسببه مجموعة من الاودية في قرى شرق النيل. ▪ يعاني الجزء الجنوبي من المنطقة من مشكلة التساقط الصخري الناتج عن اقتراب الهضبة من السهل الفيضي. ▪ مشكلة ارتفاع منسوب الماء الارضي										▪	▪ دعم الوعي بالحفاظ على الموارد الطبيعية ▪	▪ وقف القطع غير المبرر للأشجار. وترك الأشجار الميتة لتحللها الطبيعي. ▪ اعادة تدوير المنتجات التي تحتوي على الخشب كمواد أولية. ▪ التقليل من الصيد المفرط. ووقف عمليات التعدين غير المستدامة. ▪ ترشيد استهلاك الماء وحمايته من التلوث. ▪ تنفيذ مشاريع للري الحديث لترشيد استهلاك المياه في الزراعة. ▪ تطوير محاصيل زراعية مقاومة للجفاف. ▪ إعادة استخدام المياه المعالجة في الزراعة والصناعة ▪ استخدام الطاقة الشمسية وطاقة الرياح ▪ إنتاج الاسمدة العضوية بالاعتماد على المخلفات الزراعية والخامات الطبيعية. ▪ التوسع في انتاج منتجات زراعية عضوية

			الذي يؤثر على التربة وانتاجيتها ويقلل خصوبة الاراضي في مناطق عديدة ■ اكثر من ثلثي المباني في المحافظة غير متصل بشبكات الصرف الصحي ■ ضعف خصوبة التربة جراء زيادة منسوب المياه الارضية بملوحتها وتلوثها بمخلفات عديدة كالمبيدات والصرف. ■ تزايد خطورة نمو نبات ورد النيل على تلوث مياه النيل وانسداد المجاري المائية وفقدان نسبة من المياه، ■ ضعف الوعي بأهمية ومكانة محمية كهف وادي سنور.										■ تطوير الترع والمساقي (تبطين وتطهير وتغطية ..الخ) ■ دعم منتجات الحرف البيئية والتراثية.
ادارة المخلفات	■ عدم الاستفادة المثلى من المخلفات بأنواعها.	■ المحافظة	■ عدم التخلص الآمن من المخلفات الزراعية والمنزلية مما يسبب تلوثاً واهداراً لثروة المخلفات العضوية،									■ تعزيز جهود وافكار تدوير المخلفات بأنواعها.			■ اعادة تدوير المنتجات التي تحتوي على الخشب كمواد أولية. ■ تطوير مصانع تدوير المخلفات وزيادة قدرتها. ■ تشجيع القطاعات المختلفة على العمل في مجال جمع وفرز وتدوير المخلفات وزيادة الحوافز المقدمة وتسهيل الاجراءات. ■ زيادة عدد المحطات الوسيطة لتجميع ونقل المخلفات بكفاءة عالية، وتقليل زمن و تكلفة النقل.

بتمويل من
الاتحاد الأوروبي

				وغير العضوية. ▪ اتجاهات خاطئة نحو التخلص من بعض أنواع الحيوانات التي تنتشر بكثرة كالكلاب والقطط والفئران واللجوء الى التخلص العشوائي منها مما يهدد التوازن البيولوجي والتنوع. ▪ تراخي بعض الاجهزة المسئولة عن رفع القمامة بالإضافة الى السلوكيات الخاطئة بإلقاء القمامة بالشوارع. ▪ تزايد المخلفات الناتجة عن الاسواق العشوائية والتي تتناثر في ارجاء المحافظة وامام الاماكن الحيوية. ▪ التعقيدات الادارية وعدم فهم الاجراءات الخاصة بقانون تنظيم ادارة المخلفات عند التطبيق بواسطة الجمعيات الاهلية. ▪									▪ تطوير مصانع تدوير المخلفات لزيادة قدرتها على استيعاب كميات أكبر من المخلفات، وتحسين جودة عمليات الفرز والمعالجة. ▪ زيادة عدد المدافن الصحية الآمنة مع مراعاة المعايير البيئية والصحية اللازمة. ▪ تسهيل عملية الفصل من المصدر من خلال توفير حاويات وصناديق الجمع ▪ تنظيم حملات توعية مكثفة لتثقيف المواطنين حول أهمية فصل المخلفات من المصدر، وتقليل إنتاج المخلفات، والمشاركة في جهود إعادة التدوير. ▪ تقديم برامج حوافز للمواطنين الذين يشاركون بفاعلية في عمليات الفصل وإعادة التدوير. ▪ تنظيم دورات تدريبية وورش عمل للعاملين في قطاع ادارة المخلفات ▪ توفير التمويل اللازم لتنفيذ مشاريع إدارة المخلفات

المحور الرابع: تطوير اقتصاد متنوع معرفي تنافسي

الهدف	الفجوات	النطاق الجغرافي	وصف الفجوات	درجة الاولوية (1 اقل – 10 اكبر)										التوصيات المقترحة	التدخلات المتوقعة
				1	2	3	4	5	6	7	8	9	10		
تطوير اقتصاد متنوع معرفي تنافسي	▪ ضعف مهارات راغبي العمل مقارنة بمتطلبات التوظيف. ▪ معوقات تواجه قطاعات الاستثمار والاقتصاد	▪ المحافظة	▪ نقص الموارد المائية ▪ البنية التحتية غير الكافية ▪ صعوبة الحصول على التمويل بسبب صعوبة في الحصول على التمويل اللازم لتنفيذ المشروعات لاسباب تتعلق بسعر الصرف وقيود الضمانات ▪ ضعف آليات الحوكمة والرقابة وتباطؤ الخدمات الحكومية الرقمية يعوق سرعة انجاز المهام ويعطل الاستثمار ويرفع تكاليف الخدمات. ▪ ضعف مهارات راغبي العمل فمخرجات التعليم لا تتناسب مع متطلبات التوظيف في بعض القطاعات الاقتصادية المتطورة. وتزيد الحاجة الى التدريب على رأس العمل وقبل العمل.								■		▪ دعم الانتاج الزراعي وخاصة قطاع النباتات الطبية والعطرية ▪ توفير الأراضي الصناعية المرفقة لجذب المستثمرين. ▪ تشجيع الصناعات المحلية والصغيرة ▪ تشجيع قطاع السياحة.. ▪ تشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر في الخدمات الأساسية. ▪ التوسع في إنشاء المجمعات الصناعية بالمحافظات. ▪ استكمال سلاسل الامداد وتعويض النقص الحاد في البيانات التي تربط تلك السلاسل	▪ التوسع في زراعة النباتات الطبية والعطرية بأساليب وطرق الزراعة المستدامة. ▪ دعم مشروعات تربية الدواجن المنزلية وتصنيع المنتجات الزراعية. ▪ تفعيل الزراعة التعاقدية لضمان حصول المزارعين على عوائد مجزية. ▪ إنشاء أسواق تجارية صغيرة لتسويق المنتجات الزراعية. ▪ دعم الصناعات المحلية، وحمايتها وتوطين صناعات جديدة تستهلك الحصيلة الدولارية للدولة. ▪ إنشاء ورش تصنيع منتجات يدوية (خزف، سجاد، وخوص، وفخار، ونسيج). ▪ دعم إنتاج السماد العضوي من المخلفات الزراعية. ▪ توفير وتيسير الحصول على الأراضي الصناعية المرفقة لجذب المستثمرين. ▪ تشجيع تنظيم رحلات سياحية داخلية، مع إنشاء منافذ ترويجية للمنتجات التراثية. ▪ تطوير البنية التحتية السياحية وتقديم خدمات عالية الجودة لزيادة أعداد السياح. ▪ تشجيع انشاء اسواق ومنافذ بيع المنتجات الزراعية العضوية. ▪ التدريب على التسويق الإلكتروني للمنتجات المحلية والتراثية. ▪ دعم تصنيع وتركيب أنظمة الري تعمل بالطاقة الشمسية. ▪ زيادة الاستثمار في البنية التحتية، بما في ذلك شبكات الري والصرف والطرق والكهرباء ▪ تسهيل إجراءات الحصول على التمويل للمستثمرين. ▪ توفير الأراضي الصناعية المرفقة لجذب الاستثمارات. ▪ دعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة وتوفير التدريب اللازم لرواد الأعمال ▪ تفعيل دور الجمعيات الزراعية في دعم المزارعين وتوفير الموارد اللازمة ▪ تنشيط السياحة من خلال الترويج للمناطق الأثرية وتوفير خدمات عالية الجودة ▪ تطبيق نظم الري الحديثة التي توفر المياه. ▪ توفير برامج تدريبية للشباب لتنمية مهاراتهم وقدراتهم.

بتمويل من
الاتحاد الأوروبي

المحور الخامس: بناء بنية تحتية متطورة

الهدف	الفجوات	النطاق الجغرافي	وصف الفجوات	درجة الاولوية (1 اقل – 10 اكبر)										التوصيات المقترحة	التدخلات المتوقعة
				1	2	3	4	5	6	7	8	9	10		
مواجهة أثر التغير المناخي على النقل والمواصلات وتحسين وسائل النقل والمواصلات	▪ ضعف حالة البنية التحتية في العديد من المناطق. ▪ سوء حالة النقل والمواصلات بين القرى والمدن	▪ المحافظة	▪ ضعف حالة البنية التحتية في العديد من المناطق. ▪ تدهور حالة الطرق وخاصة الطرق الداخلية والريفية، التي تعاني من الإهمال. ▪ محطات الحافلات وسيارات الأجرة في العديد من المناطق تفتقر إلى التنظيم والتجهيزات الأساسية. ▪ نقص وسائل النقل العام وخاصة بين المدن ▪ تلوث الهواء بسبب وسائل النقل التقليدية التي تساهم في زيادة نسب تلوث الهواء ▪ الازدحام المروري الذي يزيد من استهلاك الوقود وانبعاثات الغازات الضارة. ▪ تراجع كفاءة النقل بسبب ارتفاع درجات الحرارة. ▪ زيادة تكاليف التشغيل.											▪ تشجيع وسائل النقل المُستدامة ▪ الاستثمار في قطاع النقل المستدام ▪ تحسين إدارة قطاع النقل	▪ تعزيز مرونة البنية التحتية لمواجهة ظواهر الطقس المُتطرّفة. ▪ تشجيع وسائل النقل المُستدامة ومنخفضة الكربون والاستثمار في وسائل النقل العامة، الدراجات، والمشي. ▪ دمج اعتبارات التغير المناخي في تخطيط النقل ومشاريع البنية التحتية وتطوير سياسات النقل. ▪ التعاون مع القطاع الخاص والمنظمات الدولية لتوفير التمويل والتكنولوجيا اللازمة لتنفيذ مشاريع التكيف مع التغير المناخي ▪ توفير الرقابة على ممارسات السائقين وعلى التفتيش على مدى سلامة وصيانة المركبات.

تطوير خدمات المياه والطاقة	▪ زيادة الطلب على المياه بسبب النمو السكاني والتوسع الزراعي والصناعي يعوق عمليات التنمية الاقتصادية بها. ▪ ضعف كفاءة خدمات المياه والصرف الصحي في العديد من المناطق بالمحافظة	▪ ريف المحافظة ▪ مدن سمسطا والفشن والواسطى	▪ نقص المياه الذي تواجهه محافظة بني سويف، مثلها مثل باقي محافظات مصر، فتحدّي نقص الموارد المائية (مياه النيل والمياة الارضية المتسربة من مياة النيل فقط هما موارد المحافظة المائية)، لذلك فإن زيادة الطلب على المياه بسبب النمو السكاني والتوسع الزراعي والصناعي يعوق عمليات التنمية الاقتصادية بها. ▪ عدم انتظام مياه الري التي يشتكي منها المزارعون في محافظة بني سويف لأسباب تختلف حسب مواقع اراضي المزارعين من الترع، فعلى سبيل المثال القرى التي تقع على مسار بحر يوسف يشكون بسبب إغلاق البوابات أحيانًا، والبعض في نهايات الترع									▪ تشجيع قطاع زراعات الصوبات والتوسع في استحداث نوعيات محاصيل تقاوم التغيرات المناخية ▪ دعم سياسات وممارسات ترشيد الاستهلاك في الماء والطاقة	▪ التوسع في زراعات الصوبات والتوسع في استحداث نوعيات محاصيل تقاوم التغيرات المناخية كالجفاف والبرودة في اوقات زراعتها. ▪ الحفاظ على الموارد المائية المتاحة وترشيد استهلاكها. ▪ تدعيم البنى التحتية لمواجهة التغيرات المناخية سواء بالحد من خطورة السيول والامطار وكذلك بالاستفادة من حصادها المائي الكبير. وكذلك تدعيم بنية تحتية ومرافق من اجل مواجهة ارتفاع درجات الحرارة باستخدام الطاقة المتجددة والنظيفة. ▪ ترشيد استهلاك المياه في الزراعة من خلال استخدام أنظمة الري الحديثة كالتنقيط والرش. ▪ تنويع مصادر الطاقة من خلال الاستثمار في مصادر الطاقة المتجددة كالطاقة الشمسية وطاقة الرياح. ▪ تحسين كفاءة شبكات المياه والصرف الصحي: يجب الاستثمار في تحسين كفاءة شبكات المياه والصرف الصحي للحد من الفاقد وتحسين جودة الخدمات. ▪ تطوير البنية التحتية للري والاستثمار في تطويرها وإعادة تأهيل الترع والقنوات المائية لتحسين كفاءة توزيع المياه. ▪ تصميم البنية التحتية الجديدة لتكون قادرة على تحمّل الظروف المناخية المتطرفة. ▪ تشجيع استخدام أنظمة الطاقة اللامركزية، مثل الطاقة الشمسية المنزلية. ▪ تحسين إدارة وتوزيع المياه المتاحة ▪ تطوير تقنيات حصاد مياه الأمطار. ▪ التوسع في انشاء محطات معالجة مياه الصرف الصحي وإعادة استخدامها. ▪ الاستفادة من الخبرات والتمويل الدولي لتنفيذ مشاريع التكيف مع التغير المناخي في قطاع المياه والطاقة. ▪ معالجة مشكلة التعديات على شبكات الريّ والصرف الصحي.

			يشكون من اعتداء الاخرين على حقوقهم المائية بعدم الالتزام بمواعيد ريهم، مما يُؤثّر سلبًا على إنتاجيتهم. ▪ ضعف كفاءة خدمات المياه والصرف الصحي في العديد من المناطق بالمحافظة، مثل العديد من قرى سمسطا والواسطى مما يُؤثّر على الصحة العامة والبيئة والتربة. ▪ حصول البعض على التيار الكهربائي عن طريق السرقة وخاصة الاكشاك والمحال والمباني غير المرخصة والعشوائية، مما يتسبب في حرمان آخرين من حقهم. ▪ تعرّض الأطفال للأمراض بسبب نقص المياه النقية، مما يزيد من مخاطر تعرّض الأطفال للأمراض المعدية، خاصةً												

المحور السادس: تعزيز الحوكمة والشراكات

الهدف	الفجوات	النطاق الجغرافي	وصف الفجوات	درجة الاولوية (1 اقل – 10 اكبر)										التوصيات المقترحة	التدخلات المتوقعة
				1	2	3	4	5	6	7	8	9	10		
تعزيز الحوكمة (الشفافية والمساءلة)	▪ ضعف آليات الحوكمة والرقابة. ▪ غياب المعلومات تناقل الشائعات	▪ المحافظة	▪ ضعف آليات الحوكمة والرقابة. ▪ غياب المعلومات الدقيقة والحاجة الى التعريف بالحقوق والخدمات وكافة العمليات المتعلقة بالجمهور. ▪ تناقل الشائعات والمعلومات المضللة.									■		▪ في تفعيل الزراعات التعاقدية. ▪ تشجيع الاستثمار في الصناعات التحويلية. ▪ جذب الاستثمارات الصناعية، وتسهيل إجراءات تأسيس الشركات وتقليل البيروقراطية	▪ تطوير نُظم رقابة داخلية فعّالة في المؤسسات الحكومية، وتعزيز استقلالها وحيادها. ▪ سن تشريعات حديثة ومتطورة لمجابهة الوسائل الحديثة والتقليدية للفساد مع تطبيق قواعد الشفافية والمساءلة.
بناء شراكات فعالة مع القطاع الخاص والمجتمع المدني	▪ ضعف البنية التحتية ▪ البيروقراطية وضعف الحوكمة.	▪ المحافظة	▪ ضعف البنية التحتية في مناطق الاستثمار والتوسع والمنشآت التعليمية مع تسارع تطور التكنولوجيا ومتطلبات الاستثمار والشراكات ▪ تعقيدات ادارية مع تجنب الموظفين لتحمل مسئولية اتخاذ القرارات								■		▪ تعزيز دور الجمعيات الزراعية ▪ دعم التأمين الصّحي الشامل وتشجيع مشاركة القطاع الخاص فيه.	▪ تعزيز دور الجمعيات الزراعية في تفعيل الزراعات التعاقدية ▪ تشجيع الاستثمار في الصناعات التحويلية نظراً لوفرة المنتجات الزراعية الأولية. ▪ تطوير برامج التأمين الصحي لتوسيع نطاق التغطية.

المراجع والمصادر

- دليل المواطن عن القرية الخضراء، وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية، مصر
- دليل خطة مصر المستجيبة للنوع الاجتماعي، فبراير ٢٠٢٢، وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية،
- الإطار الاستراتيجي للتعافي الأخضر، دليل معايير الاستدامة البيئية، وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية، الإصدار الأول، ٢٠٢١، مصر
- خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية، ٢٣/٢٢ وزارة التخطيط، مصر
- وزارة التربية والتعليم، الملخص الاحصائي للتعليم ما قبل الجامعي، ٢٠٢٤، مصر
- الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء، عدد السكان التقديري، يناير ٢٠٢٣، مصر
- بالاتحاد سننتصر، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ٢٠٢٣،
- أطلس اهداف التنمية المستدامة٢٠١٨ من مؤشرات التنمية العالمية، البنك الدولي للإنشاء والتعمير، ٢٠١٨،
- للجميع من الجميع في كل مكان لنبدأ، كتاب الأهداف العالمية، مدارس مختبر الابتكار،
- أقدار معزولة بخيوط الامل، إنهاء أوجه عدم المساواة في الصحة والحقوق الجنسية والانجابية، حالة السكان في العالم ٢٠٢٤، صندوق الأمم المتحدة للسكان ٢٠٢٤
- جمهورية مصر العربية. وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية. (٢٠٢٣). خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية قصيرة المدى.
- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. (٢٠٢٣). التقرير السنوي.
- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. (بدون تاريخ). أطلس أهداف التنمية المستدامة.
- جمهورية مصر العربية. المجلس القومي للمرأة. (بدون تاريخ). وثائق خطة مصر المستجيبة للنوع الاجتماعي.
- صندوق الأمم المتحدة للسكان. (٢٠٢٤). حالة سكان العالم ٢٠٢٤: الحق في الرعاية الصحية.
- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. (بدون تاريخ). دليل تنفيذ مبادرة مسح الهدف ١٦ من أهداف التنمية المستدامة.
- جمهورية مصر العربية. وزارة البيئة. (٢٠٢٢). الاستراتيجية الوطنية لتغير المناخ.
- جمهورية مصر العربية. (٢٠٢١). الاستراتيجية الوطنية لحقوق الانسان في مصر ٢٠٢١ –.
- الإسكوا. (٢٠٢٤). التقرير العربي للتنمية المستدامة ٢٠٢٤: نحو مستقبل عربي آمن ومرن
- جمهورية مصر العربية. وزارة التضامن الاجتماعي. (بدون تاريخ). الموقف التنفيذي – حياة كريمة.
- وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية، ووزارة البيئة. (٢٠٢١). دليل معايير الاستدامة البيئية: الإطار الاستراتيجي للتعافي الأخضر.

تقارير صحفية لمحافظة بني سويف:

» تقرير وصف محافظة بني سويف البيانات الكمية والكيفية
» دراسات ومقترحات سياحية: رؤية استراتيجية مقترحة لوضع بني سويف على خريطة السياحة
» مقالات وكتب: «التنمية البشرية في الوطن العربي» لـ«حامد عمار»
» مؤتمرات وجمعيات: «الجمعية المصرية للاقتصاد الزراعي»
» «الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء»
» https://mped.gov.eg/DynamicPage?id=٧٩&–البرنامج-الوطني-للتنمية-المستدامة-رؤية-مصر-٢٠٣٠
» الأمم المتحدة – أهداف التنمية المستدامة (www.un.org/sustainabledevelopment).

المرفقات

» نموذج متكامل لمشروع مقترح
» جدول رقم (١٧) يوضح اجمالي الحلقات النقاشية والبؤرية التي تم تنفيذها داخل محافظة بني سويف
» جدول رقم (١٨) أسماء الباحثين
» مرفق رقم (١٩) أسماء المتطوعين من الجمعيات الشريكة
» جدول رقم (٢٠) أسماء المقابلات التي تمت على مستوي محافظة بني سويف
» قائمة المشروعات القومية والتنموية والخدمية

نموذج متكامل لمشروع مقترح:

نموذج استرشادي، يوضح مدى الأهمية لما يمكن ان يتم تنفيذه، لتوضيح الفكرة،

مصنع لتجفيف النباتات الطبية والعطرية في بني سويف

فكرة المشروع: إنشاء مصنع صغير لتجفيف النباتات الطبية والعطرية (مثل النعناع، الريحان، البردقوش، الكراوية) وتجهيزها للتصدير أو التوزيع المحلي. هذا المشروع يعتمد على وفرة هذه النباتات في بني سويف وقيمتها الاقتصادية العالية

أهداف المشروع:

- استغلال الموارد المحلية المتوفرة من النباتات الطبية والعطرية.
- توفير فرص عمل للشباب في المحافظة.
- المساهمة في زيادة الصادرات المصرية من المنتجات الزراعية.

المكونات الأساسية للمشروع:

- الموقع والمساحة: يحتاج المشروع إلى مساحة صغيرة (حوالي ١٥٠ مترًا مربعًا) بالقرب من مناطق زراعة النباتات.
- المعدات والآلات:
- مجففات كهربائية أو بالطاقة الشمسية.
- معدات تنظيف وفرز النباتات.
- ماكينة تعبئة وتغليف.
- ميزان إلكتروني للوزن.

العمالة:

- مدير تشغيل (صاحب المشروع أو خبير).
- ٥–٧ عمال لعمليات التجفيف والفرز والتعبئة.
- مسؤول تسويق.

التكاليف المبدئية:

- تجهيز الموقع: ١٠٠,٠٠٠ جنيه.
- شراء المعدات: ٣٠٠,٠٠٠ جنيه.
- تكاليف تشغيل (رواتب، كهرباء، مواد خام): ٥٠,٠٠٠ جنيه شهريًا.

تحليل السوق:

- العملاء المستهدفون:
- شركات الأدوية والعطور.
- شركات الأغذية والمشروبات.
- سوق التصدير (الاتحاد الأوروبي، الخليج).

الميزة التنافسية:

- الجودة العالية للنباتات في بني سويف.
- قرب المصنع من مناطق الزراعة، مما يقلل تكلفة النقل.

الدراسة المالية:

التكاليف الثابتة:

- تجهيزات المصنع والمعدات: ٤٠٠,٠٠٠ جنيه.
- التراخيص والتصاريح: ٢٠,٠٠٠ جنيه.

التكاليف التشغيلية:

- مواد خام: ٣٠,٠٠٠ جنيه شهريًا.
- رواتب العمالة: ٢٠,٠٠٠ جنيه شهريًا.

الإيرادات المتوقعة:

- بيع المنتجات محليًا وتصديرها يُحقق دخلًا شهريًا بين ٧٠,٠٠٠ إلى ١٠٠,٠٠٠ جنيه.
- العائد على الاستثمار (ROI):
- يتم استرداد رأس المال خلال عامين تقريبًا مع نمو الأرباح تدريجيًا.

الخطوات التنفيذية:

- دراسة المناطق الأنسب للحصول على النباتات.
- الحصول على التراخيص اللازمة من الجهات الحكومية.
- شراء المعدات وتجهيز المصنع.
- بدء الإنتاج التجريبي وضمان جودة المنتج.
- التسويق عبر المعارض الزراعية، والتواصل مع الشركات المهتمة بالشراء.

٧. الاستدامة البيئية والاجتماعية:

- استخدام الطاقة الشمسية في التجفيف لتقليل التكاليف والتأثير البيئي.
- توفير فرص عمل للشباب في المحافظة، مما يساهم في الحد من البطالة.

بتمويل من الاتحاد الأوروبي

جدول رقم (17) يوضح اجمالي الحلقات النقاشية والبؤرية التي تم تنفيذها داخل محافظة بني سويف

م	النشاط	المستهدف	معا للخير الواسطى	مصطفى محمود ناصر	نهضة بني سويف	تنمية المجتمع اهناسيا	النهضة سمسطا	مكملين يا مصر بيا	الاخلاص بالفشن	اجمالي ما تم
.1	جلسة مناقشة مع المعلمين	2	0	2	0	3	2	2	1	10
.2	جلسة مناقشة مع المزارعين	2	0	2	2	2	2	2	2	12
.3	جلسة مناقشة مع قادة طبيعيين	2	1	2	2	2	2	2	1	12
.4	جلسة مناقشة مع رجال ونساء	2	2	2	2	2	2	2	2	14
	اجمالي الحلقات النقاشية	8	3	8	6	9	8	8	6	48
.5	الأطباء	2	2	4	2	2	2	2	2	16
.6	رائدات صحيات	4	4	4	2	4	4	4	4	26
.7	ممرضات	3	3	4	3	3	3	2	4	22
.8	مسئول التضامن	1	1	1	1	1	1	1	1	7
.9	رائدات ريفيات	5	5	4	0	5	5	4	5	28
.10	الوحدة المحلية	1	0	1	0	1	1	1	2	6
.11	الزراعة	2	1	2	1	2	2	2	1	11
.12	المياه	1	1	1	1	1	0	1	0	5
.13	مراكز الشباب	1	1	1	1	3	1	1	2	10
.14	مركز المعلومات	1	1	0	0	1	0	1	0	3
.15	البحوث الزراعية	1	0	0	0	0	0	1	0	1
.16	الري	1	1	0	0	0	0	0	0	1
.17	الجمعيات الاهلية	1	1	0	0	0	0	0	1	2
.18	مدير ادارة التعليم	1	1	1	0	0	0	0	0	2
.19	معلمين	1	2	2	2	0	0	0	0	6
.20	فني معمل	1	1	0	0	0	0	0	1	2
.21	مدير الادارة الصحية	1	1	0	0	0	0	0	1	2
.22	طبيب بيطري	1	1	0	0	0	0	0	0	1
.23	مرقب صحي	1	1	0	0	0	0	0	1	2
	اجمالي المخطط		28	28	28	28	28	28	28	196
	اجمالي المقابلات الفردية التي تم تنفيذها		28	25	13	23	19	20	25	153
	اجمالي الحلقات النقاشية التي تم تنفيذها	8	3	8	6	9	8	8	6	48
	اجمالي الأدوات الحلقات والمقابلات التي تم تنفيذها		31	33	19	32	27	28	31	201
	نسبة الإنجاز		%111	%118	%68	%114	%96	%100	%111	%103

- جمعية معا للخير الواسطي تم عمل مقابلات فردية مع 2 معلم + مدير إدارة
- مؤسسة نهضة بنى سويف عدد 3 مقابلات جماعية شبه منظمة

قائمة بعض المشروعات القومية والتنموية والخدمية

المشروعات الصحية التي تم تنفيذها من خلال الجهات الحكومية

١. تطوير وحدة الغسيل الكلوي للكبار بمستشفى جامعة بنى سويف بتكلفة بلغت ٨ ملايين جنيه أعمال التطوير بوحدة الغسيل الكلوي للكبار شملت؛ ٧ قاعات للغسيل الكلوي... تاريخ التنفيذ: يونيو ٢٠٢٢

٢. وحدة الغسيل الكلوي للأطفال بمستشفى جامعة بنى سويف، بتكلفة قدرها ٤ ملايين جنيه وحدة غسيل الكلى للأطفال، هى الأولى على مستوى مُستشفيات مُحافظة بنى سويف... تاريخ التنفيذ: يونيو ٢٠٢٢

٣. الوحدة الصحية بقرية إدريجة التابعة لمركز الواسطي، بتكلفة ٣ ملايين و٧٥٠ ألف جنيه، والتي تحوي عيادات أسنان و كشف وطوارئ وملاحظة ومكتب صحة أسرة وتثقيف وتنظيم أسرة وصيدلة ومعمم... تاريخ التنفيذ: مارس ٢٠٢٢

٤. مبنى المقر الجديد لعيادة التأمين الصحي بمدينة ناصر ببني سويف، على مساحة ٢٢٠ متراً والذى يتكون دور أرضى مخصص للأرشيف وطابقين يضمان ١٢ غرفة، تشمل غرف لل... تاريخ التنفيذ: مارس ٢٠٢٢

٥.

٦. الوحدة الصحية بقرية زكي فاضل ببنى سويف، بتكلفة ٣,٧ مليون جنيه، والتي تحوى عيادات أسنان و كشف وطوارئ وملاحظة ومكتب صحة أسرة وتثقيف وتنظيم أسرة وصيدلة... تاريخ التنفيذ: مارس ٢٠٢٢

٧. وحدة الأشعة المقطعية بمستشفى صدر بنى سويف والتي تكلف إنشاؤها ١٠ملايين جنيهاً، وتعتبر إضافة جديدة لدعم الخدمة الصحية التي تقدمها المستشفى، خاصة في ظل ... تاريخ التنفيذ: مارس ٢٠٢٢

٨. المستشفى المركزى بمدينة اهناسيا والتى شهدت الانتهاء من أعمال التطوير والإنشاءات بصورة كاملة وأصبح فى انتظار التجهيزات لافتتاحها فى أقرب وقت. أقسا... التكلفة: ٨٥ مليون جنيه تاريخ التنفيذ: أكتوبر ٢٠٢١

٩. وحدة قسطرة القلب بمستشفى التأمين الصحي ببنى سويف وحدة القسطرة بعد افتتاحها بتكلفة ٧,٤ مليون جنيه، وتم تجهيزها بأحدث الأنظمة والمعدات الطبية لإجراء الق.. تاريخ التنفيذ: يوليو ٢٠٢١

١٠. قسم الأشعة المقطعية بمستشفى التأمين الصحى ببنى سويف ويتضمن جهاز أشعة مقطعية بتكلفة ٧,٨ مليون جنيه ويعد من أحدث الأجهزة الطبية على مستوى المحافظة، ويم... تاريخ التنفيذ: يوليو ٢٠٢١

١١. مركز تدريب وتنمية الموارد البشرية بمديرية الصحة بعد تطويره بتكلفة مليون و٢٠٠ ألف جنيه وشملت أعمال التطوير رفع كفاءة وتطوير لقاعات التدريب والمحاضرات، تاريخ التنفيذ: يونيو ٢٠٢١

١٢. مستشفى الأورام والحروق الأولى – بني سويف تم افتتاح مستشفى الأورام والحروق الأولى من نوعها على مستوى محافظات شمال الصعيد ببني سويف لخدمة أهالي المحافظة والمحافظات المحيطة. والمستشفى الجديد... التكلفة: ١٧٠ مليون جنيه المساحة: ٨٠٠ متر تاريخ التنفيذ: أبريل ٢٠٢١

١٣. وحدة صحة طب الأسرة بقرية الكوم الأحمر على مساحة ٦ قراريط، والتي نفذتها هيئة الأبنية التعليمية بتكلفة ٤ ملايين و٤٨٥ ألف جنيه تقريبا . الوحدة مكونة من... المساحة: ٦ قيراط تاريخ التنفيذ: أبريل ٢٠٢١

١٤. إنشاء وحدات صحية بمحافظة بني سويف تم إنشاء وحدتين صحيتين بمحافظة بني سويف، بتكلفة إنشائية قدرها ٩,٣ مليون جنيه، وتقدم الوحدتان خدمات طبية متميزة من تطعيمات وطب أسرة وصيدلية... تاريخ التنفيذ: يونيو ٢٠٢٠

١٥. أربع وحدات طبية جديدة بمستشفى بنى سويف الجامعي بتكلفة ١٠ مليون جنيها تضم الوحدات الجديدة وحدة الرعاية المركزة التابعة لقسم طب الحالات الحرجة طوارئ بتك... تاريخ التنفيذ: مارس ٢٠٢٠

١٦. جناح عمليات الطوارئ الجديدة ببني سويف تم إنشاء وإفتتاح جناح عمليات الطوارئ الجديدة بقسم الطوارئ بالمستشفى الجامعي ببني سويف بتكلفة ١٤ مليون جنيه، وذلك لاستيعاب العدد الكبير من العمليات. تاريخ التنفيذ: أكتوبر ٢٠١٩

١٧. وحدات العلاج عن بُعد تم إنشاء وتشغيل ٩ وحدات علاج «عن بُعد» مرتبطين بوحدتين مركزتين بمستشفى بني سويف النموذجي، ومستشفى ناصر العام، والذي يتم تنفيذه طبقا للبروتوكول الموقع... تاريخ التنفيذ: سبتمبر ٢٠١٩

١٨. مستشفى الوفاء التخصصي الخيري، التابع لجمعية البر والوفاء بقرية بدهل مركز سمسطا، والتي تكلف إنشاؤها ٥٠ مليون جنيه تاريخ التنفيذ: أبريل ٢٠١٩

١٩. المقر البديل لمستشفى سمسطا المركزي تم إنشاء وافتتاح المقر البديل لمستشفى سمسطا المركزي، والذي تم نقل المستشفى إليه بصفة مؤقتة لحين الانتهاء من أعمال إحلال وتجديد ال... التكلفة: ٥٠ مليون جنيه تاريخ التنفيذ: أبريل ٢٠١٩

٢٠. مجمع عيادات التأمين الصحي بمركز ناصر، داخل مبنى تابع للوحدة المحلية لمركز ومدينة ناصر بعد تأهيله وتشطيبه بتكلفة ١٨٠ ألف جنيه حيث يتكون المبنى من ٣ طوا... المساحة: ٩٠م٢ مربع تاريخ التنفيذ: أبريل ٢٠١٨

٢١. المركز الطبي بمركز شباب قرية الرياض بمدينة ناصر ببنى سويف بتكلفة (١,٥ مليون جنيه» على مساحة ٣٦٠متر تاريخ التنفيذ: أبريل ٢٠١٨

٢٢. الوحدة الصحية بقرية سربو بسمسطا الوحدة الصحية بقرية سربو، والتي نفذتها الهيئة الهندسية للقوات المسلحة بتكلفة مليون و٧٥٠ ألف جنيه تاريخ التنفيذ: أبريل ٢٠١٨

٢٣. رفع كفاءة مستشفى بني سويف العام تطوير ورفع كفاءة مستشفى بني سويف العام تبلغ التكلفة

الإجمالية للتطوير ١٩٥ مليون جنية. المرحلة الأولى من التطوير: شملت ١٣٥... تاريخ التنفيذ: مارس ٢٠١٨

٢٤. وحدة إسعاف دلاص والتى تم إنشاؤها على مساحة ١٦٥ متراً بتكلفة ١٠٠ ألف جنيه والتى تضم سيارة إسعاف مجهزة بأحدث الإمكانيات الحديثة ومتمركزة بصفة مستمرة لت... المساحة: ١٦٥م٢ مربع تاريخ التنفيذ: مارس ٢٠١٧

٢٥. وحدة صحة الأسرة بنزلة حنا التابعة لمجلس قروي ابسوج بالفشن بعد تطويرها بتكلفة ٣ مليون و٥٠٠ ألف جنيه والتي تضم الاستقبال والكشف والأطفال وتنظيم الأسرة والأسنا.. تاريخ التنفيذ: مارس ٢٠١٧

٢٦. أفتتاح مركز الكشف المبكر لأمراض القلب الروماتيزمية مركز الكشف المبكر على أمراض القلب الروماتيزمية بمستشفى حميات بني سويف، والذي يضم جهازين «ايكو»، لعمل أشعة تليفزيونية على القلب، بتكلفة بلغت مليون و٥٠٠... تاريخ التنفيذ: فبراير ٢٠١٧

٢٧. مركز القوات المسلحة لعلاج الأورام – بني سويف تم افتتاح مركز لعلاج الأورام بمحافظة بني سويف لخدمه العسكريين والمدنيين على السواء على مساحة ٨٢٠ متر مربع وزود بأحدث الأجهزة الطبية ال... تاريخ التنفيذ: يونيو ٢٠١٥

٢٨. إنشاء وحدة إسعاف بني عدي التابعة لمركز ناصر بمحافظة بني سويف «إنشاء جديد»، التي يشرف على تنفيذها جهاز التعمير والإسكان، وتضم ٢ سيارة نموذج كبير

المشروعات القومية التي قامت بها الجهات الحكومية والمجتمع المدني في قطاع الاسكان

المشروعات القومية التي قامت بها الجهات الحكومية والمجتمع المدني في تطوير المدن والقرى في محافظة بني سويف

» ترفيق أحياء التوسعات السكنية بنى سويف الجديدة يخطط جهاز مدينة بنى سويف الجديدة لاستكمال اجراءات ترفيق وتطوير الحي السادس والأخير ضمن التوسعات الأخيرة للمدينة، بتكلفة استثمارية تقارب ٩٦ مليون جنيه.... التكلفة: ١,٢ مليار المساحة: ٣٤٠٠ فدان تاريخ التنفيذ: ديسمبر ٢٠٢١

» تطوير وتوسعة شارع سعد زغلول ببنى سويف بتكلفة وصلت إلى ٢ مليون جنيه والبالغ طوله ٢كم, ضمن خطة المحافظة لإيجاد حلول لنقاط الضعف المرورية من خلال تطوير المساحة: ٢كم طولي تاريخ التنفيذ: مارس ٢٠١٦

المشروعات القومية التي قامت بها الجهات الحكومية وعمل إسكان ومدن جديدة جارى تنفيذها

» مدينة الفشن الجديدة ولدت عملاقة فى قلب الصحراء على مساحة ١٧٩٥٨ فدانا.. المدينة تستهدف مليون نسمة فى ٢٠٥٠.. والمشرف على المشروع: نعمل على إنشاء ٣٢ عمار... المساحة: ١٧٩٥٨ فدانا تاريخ التنفيذ: ديسمبر ٢٠٢١

» الإسكان الاجتماعي بمحافظة بني سويف يتمثل في ٧١٥٤ وحدة سكنية، بتكلفة مليار و٢٩٠ مليون جنيه منقسمه إلى: – ٨٦٤ وحدة إسكان اجتماعي بالفشن والواسطي، بتكلفة ١١٤ مليون جنيه وتم الانتهاء منه... المساحة: ٧١٥٤ وحدة سكنية تاريخ التنفيذ: يونيو ٢٠٢٠

» الإسكان الاجتماعي بمدينة بني سويف الجديدة: يتكون من ٧٧٦٤ وحدة سكنية، بتكلفة ٨٧٦ مليون جنيه، لتوفير مسكن ملائم ٣٤٩٣٨ نسمة. يضم ٢٤ مبنى خدمي (٥) مدارس تعليم أساسي + (٥) حضانة... المساحة: ٧٧٦٤ وحدة سكنية تاريخ التنفيذ: مايو ٢٠١٦

» مدينة بنى سويف الجديدة هي من مدن الجيل الثاني يبلغ عدد السكان في المدينة حالياً ٧٥,٠٠٠ نسمة ولكن من المستهدف أن تسع ٢٦٨,٠٠٠ نسمة.... التكلفة: ٢,٧ مليار جنيه

المشروعات القومية التي قام بها قطاع المجتمع المدني استجابة لمبادرات الدولة في تطوير العشوائيات في محافظة بني سويف

» تأهيل ورفع كفاءة ٣٣ منزلاً بقرية الكوم الأحمر بمحافظة بنى سويف بتكلفة إجمالية ٣ ملايين جنيه حيث تضمنت الأعمال المنفذة تأهيل وتطوير المنازل وتسقيفها... تاريخ التنفيذ: مارس ٢٠٢٢

» مشروع إعادة تأهيل ٢٥٣ منزلا في ٨ قرى ببني سويف إعادة تأهيل ٢٥٣ منزلا في ٨ قرى ببني سويف وشملت أعمال التطوير والتأهيل تعريش الأسقف وتركيب الأبواب والشبابيك ووصلات داخلية لمرافق المياه والكهرباء ومح... التكلفة: ٢٥ مليون جنيه تاريخ التنفيذ: فبراير ٢٠٢١

» منازل قرية تزمنت الغربية تم افتتاح مشروع إعادة إعمار منازل قرية «تزمنت» الغربية مركز بني سويف، والذي نفذته جمعية الأورمان بالتعاون مع مجموعة حديد المصريين، التكلفة: ٢ مليون و٢٨٠ ألف جنيه تاريخ التنفيذ: أكتوبر ٢٠١٩

» إعادة تطوير ٤ قرى فقيرة سمسطا وهيا إعادة إعمار قرية الصعايدة و٣ قرى أخرى تابعة لها، بمركز سمسطا جنوب غرب المحافظة، بواقع ١٣٥ منزلا، و١٠٠ مشروع تنموي.... التكلفة: ٨ مليون و٤٠٠ ألف جنيه تاريخ التنفيذ: يونيو ٢٠١٥

المشروعات القومية التي قامت بها الجهات الحكومية في قطاع ا لشباب والرياضة والخدمات العامة

المشروعات القومية التي قامت بها الجهات الحكومية في تنفيذ أنشطة ترفيهيه بداخل محافظة بني سويف

» مجمع حمام السباحة الأوليمبي بجامعة بني سويف: التكلفة: ٣٣ مليون جنيه. المساحة: ٢٥ م عرض في ٥٠ م طول تاريخ التنفيذ: مارس ٢٠١٩

» والمشروعات القومية التي جاري تنفيذها بداخل المحافظة

» تطوير كورنيش بنى سويف. نافورة راقصة وبوابات إلكترونية. كورنيش النيل بمدينة بنى سويف، بتكلفة تبلغ ٢٠ مليون جنيه، ضمن أعمال المرحلة الثانية من مشروع... المساحة: ١,٥ كم

» ممشى كورنيش النيل بنى سويف مشروع تطوير كورنيش النيل السفلى، بطول ١,٥ كم بتكلفة ٢٠٠ مليون جنيه، وينشر اليوم السابع بعض المعلومات عن الممشى السفلى لكورنيش النيل بمدينة بنى سويف.... المساحة: طول ١,٥ كم

المشروعات القومية التي قامت بها الجهات الحكومية في الشباب والرياضة

» تطوير ورفع كفاءة مركز شباب قرية السلطاني التابعة لمركز ببا بمحافظة بنى سويف، بتكلفة ٢ مليون و٣٠٠ ألف جنيه، وشملت أعمال تطوير المبنى الإداري وتنجيل تاريخ التنفيذ: مارس ٢٠٢٢

» تطوير الملعب القانوني بنادي الشبان المسلمين بمدينة بنى سويف أعمال التطوير التى تم تنفيذها بالملعب بتكلفة ٥ ملايين جنيه وشملت تنجيل وتجديد والأرضية وأع... تاريخ التنفيذ: مارس ٢٠٢٢

» تطوير الملاعب الخماسية بمركزي شباب طرشوب وأبوشربان بتكلفة إجمالية تزيد عن ٢ مليون جنيه حيث تم رفع كفائتهما وإنارتهما وتنجيلهما بالنجيل الصناعي بتمويل... تاريخ التنفيذ: أبريل ٢٠١٩

» الملعب الخماسي بمركز شباب سدمنت الجبل على مساحة ٨٧٠متر، بعد رفع كفاءته وإنارته وتنجيلة بالنجيل الصناعي بتكلفة ٦٥٣ ألف جنيها، بتمويل من وزارة الشباب تاريخ التنفيذ: أبريل ٢٠١٩

» الملعب الخماسي بمركز شباب مدينة الفشن على مساحة ١٢٢٥ متر، بعد رفع كفاءته وإنارته وتنجيله بالنجيل الصناعي بتكلفة ٧٧٦ ألف جنيها تاريخ التنفيذ: مارس ٢٠١٩

» صالة الألعاب الرياضية بمركز شباب قرية الرياض بمدينة ناصر بنى سويف بتكلفة ٦٦ ألف جنيه بتمويل من وزارة الشباب والرياضة تاريخ التنفيذ: أبريل ٢٠١٨صالة ألعاب رياضية وحديقة للأطفال بقرية كوم أبو خلاد

» إنشاء صالة ألعاب رياضية وحديقة للأطفال بقرية كوم أبو خلاد بمدينة ناصر ببنى سويف على مساحة ١٢٠ مترا بتكلفة ٧٠ ألف جنيه بتمويل من وزارة الشباب والرياضة. تاريخ التنفيذ: أبريل ٢٠١٨

» إنشاء صالة للياقة البدنية بمركز شباب بهبشين ببنى سويف على مساحة ٥٠متراً وبتكلفة ٦٠ ألف جنيه بتمويل من وزارة الشباب والرياضة. تاريخ التنفيذ: أبريل ٢٠١٨

» الملعب الخماسي بمركز شباب قرية بدهل بعد رفع كفاءته وإنارته وتنجيله بالنجيل الصناعي بتكلفة ٦٦٦ ألف تاريخ التنفيذ: أبريل ٢٠١٨

» ملعب مركز شباب سدمنت الجبل القانوني بعد تطويره وتنجيله بالنجيل الصناعي وتعلية أسواره بتكلفة ٢ مليون و٤٥٠ ألف جنيه «خطة الوزارة» ... تاريخ التنفيذ: مارس ٢٠١٨

» تطوير مركز شباب الميمون والذي نفذته مديرية الإسكان بتكلفة مليون و٢٠٠ ألف جنيه من موازنة وزارة الشباب والرياضة، حيث شملت أعمال التطوير إنشاء ملعب نجيل... تاريخ التنفيذ: أبريل ٢٠١٧

» ٤ ملاعب مطورة بالنجيل الصناعي بالمعسكر القومي للشباب ببنى سويف، بواقع ٣ ملاعب بالأبعاد الخماسية، وملعب بالأبعاد القانونية، بتكلفة إجمالية ٤ مليون وخمس... تاريخ التنفيذ: مارس ٢٠١٧

» إنشاء ملعبين بمركز شباب مدينة بنى سويف الجديدة بشرق النيل أحدهما قانوني، والآخر خماسي بتكلفة ٣ مليون وخمسمائة ألف جنيه تاريخ التنفيذ: مارس ٢٠١٧

المشروعات القومية التي قامت بها الجهات الحكومية كخدمات عامة في محافظة بني سويف

» تطوير ورفع كفاءة هايبر الواسطي بمحافظة بني سويف التابع لوزارة التموين بتكلفة ٢ مليون جنيه والمقام على مساحة ١٢٠ متراً بشارع أحمد عرابي... التكلفة: ٢ مليون جنيه المساحة: ١٢٠م٢ تاريخ التنفيذ: أبريل ٢٠٢٢

» تطوير مكتب بريد بنى سويف المحطة على مساحة ١٠٦ متر مربع ومزود بماكينة صراف آلى ATM ويخدم ما يقرب من ٣٠ ألف مواطن. تاريخ التنفيذ: يناير ٢٠٢٢

» تطوير مكتب بريد المرماح ببني سويف مكتب بريد المرماح على مساحة ١١٦ متر مربع ومزود بماكينة صراف آلى ATM ويخدم ما يقرب من ٤٠ الف مواطن تاريخ التنفيذ: يناير ٢٠٢٢

» تطوير مكتب بريد مقبل ببني سويف على مساحة ٦٩ متر مربع ويخدم ما يقرب من ٣٠ ألف مواطن. تاريخ التنفيذ: يناير ٢٠٢٢

» المركز التكنولوجي بديوان عام محافظة بنى سويف الذي يقدم العديد من الخدمات الحكومية منها: إصدار تراخيص البناء والإحلال والتجديد وتلقى الطلبات التصالح تاريخ التنفيذ: ديسمبر ٢٠٢١

» المبنى الإداري لقرية الحمام على مساحة ٢٠٠ متر، وتكلف إنشاؤه مليون و٢٠٠ ألف جنيها، من الخطة الاستثمارية للوحدة المحلية، حيث يخدم المجلس القروي أكثر... تاريخ التنفيذ: أبريل ٢٠٢١

» المركز التكنولوجي الجديد بمقر الإدارة الهندسية بمدينة بنى سويف، بتكلفة مليون جنيه تقريبًا المركز الذى تم إنشاؤه وتجهيزه ضمن مشروع تطوير المراكز التكنو... تاريخ التنفيذ: مارس ٢٠٢١

» وحدة مرور مدينة سمسطا، المقامة على مساحة ٧٠٠٠متر تتكون من: «مبنى التراخيص، مبنى الخدمات، غرف استقبال المواطنين، كشف طبي، أبراج مراقبة، ساحة فحص، وبيار... تاريخ التنفيذ: مارس ٢٠٢٠

» وحدة مرور مركز ومدينة ناصر شمال المحافظة، بتكلفة ٤ ملايين جنيه، وذلك بخلاف التجهيزات التي بلغت ٢,٥ مليون جنيه والذي سيسهم في تقديم الخدمات المرورية وا... المساحة: ٢٠٠٠م٢ مربع تاريخ التنفيذ: ديسمبر ٢٠١٩

» تطوير مبنى المديرية المالية ببنى سويف مبنى المديرية المالية ببنى سويف بعد تطويره بتكلفة ٢ مليون جنيه، المبنى على مساحة ٣٢٠ م، ويتكون من ٥ أدوار، حيث يحتوي الدور الأول على قاعات للتدريب على... تاريخ التنفيذ: نوفمبر ٢٠١٨

» المقر الجديد للوحدة المحلية لقرية بهبشين على مساحة ١٧٤امترا مربعا تخدم قرية بهبشين وتوابعها، ليكون

بهبشين المجلس القروي السادس بجانب ٥ مجالس قروية... تاريخ التنفيذ: أبريل ٢٠١٨

» مبنى الحملة الميكانيكية بمدينة سمسطا على مساحة ١١٠٠ متر بتكلفة ٥,٥ مليون جنيه والذي تم الانتهاء منه وتسليمه في مايو الماضي، حيث يتكون المبنى من طابقين... المساحة: ١١٠٠م٢ مربع تاريخ التنفيذ: ديسمبر ٢٠١٦

» إنشاء المجمع الخدمي بقرية بهبشين التابعة لمركز ناصر ببنى سويف المقام على مساحة ٥٦٠ متر، ويتكون من دور أرضى وأول وثاني علوي،

» إنشاء وحدة إسعاف قرية طنسا التابعة لمركز ببا جنوب محافظة بنى سويف، والتي يشرف على تنفيذها جهاز التعمير والإسكان، على مساحة ٢٢٠ م للمبنى المكون من دور أرضى"...

» إنشاء وحدة إسعاف كوم أبوخلاد التابع لمركز ناصر ببنى سويف «إنشاء جديد»، والتي يشرف على تنفيذها جهاز التعمير والإسكان، وتضم ٢ سيارة «نموذج كبير»...

» إنشاء مجمع المصالح الحكومية ببني عدي التابعة لمركز ناصر بمحافظة بنى سويف الذي يقدم العديد من الخدمات الجماهيرية والمعاملات الحكومية المتنوعة

المشروعات القومية التي قامت بها الجهات الحكومية لعمل دور العبادة في محافظة بني سويف

» صيانة وترميم مسجد زينب أدهم بقرية الميمون بمركز الواسطي بمحافظة بنى سويف تاريخ التنفيذ: يونيو ٢٠٢٢

» صيانة وترميم مسجد الكبير بكفر الشيخ عابد التابع لمركز سمسطا بمحافظة بنى سويف تاريخ التنفيذ: مارس ٢٠٢٢

» صيانة وترميم مسجد أبو الديار بقرية الصعايدة التابعة لمدينة مازورة بمحافظة بنى سويف تاريخ التنفيذ: مارس ٢٠٢٢

» صيانة وترميم مسجد الإيمان بقرية صفط الشرقية مركز الواسطي بمحافظة بنى سويف تاريخ التنفيذ: مارس ٢٠٢٢

» صيانة وترميم مسجد إسماعيل عوض بقرية عزبة حميدة مركز الواسطي بمحافظة بنى سويف : مارس ٢٠٢٢

» تطويره ورفع كفاءة مسجد النور البحري بقرية إهوة المسجد بتكلفة مليون جنيه، مساحة إجمالية ٢٥٠ متراً يناير ٢٠٢٢

» مسجد موسى الكبير بقرية ابشنا على مساحة ٥٥٠ متراً وبتكلفة ٢,٥ مليون جنيه تاريخ التنفيذ: يناير ٢٠٢٢

» إحلال وتجديد مسجد الرحمن بقرية الكوم الأحمر مركز بنى سويف تاريخ التنفيذ: يناير ٢٠٢٢

» مسجد العمري آخر بالميمون والذي تكلف إنشاؤه ٧,٧ مليون جنيهًا على مساحة إجمالية ١٩٦٠ متراً. : نوفمبر ٢٠٢١

» مسجد أبوبكر الصديق بمدينة بني سويف المسجد أنشأته وزارة الأوقاف بتكلفة ٢,٨ مليون جنيه على مساحة إجمالية ٧٢٥ متراً، منها ٣١٥ متر مصلى للرجال، و٢١٦ متراً... تاريخ التنفيذ: نوفمبر ٢٠٢١

» – تم إفتتاح مسجد عمار بن ياسر بشرق النيل، والذي تكلف إنشاؤه ٦ ملايين جنيه. – المسجد مقام على مساحة إجمالية ٤٥٠٠ متر، منها ٨٠٠ متر،...تاريخ التنفيذ: مارس ٢٠٢١

» مسجد الحسن البصري بالحي الأول بمدينة بني سويف الجديدة شرق النيل، بعد إحلاله وتجديده على مساحة ٦٠٠ متر وبتكلفة ٥ ملايين جنيه وتحت إشراف وزارة الأوقاف. تاريخ التنفيذ: ديسمبر ٢٠٢٠

» مسجد الحسن البصري بالحي الأول بمدينة بني سويف الجديدة شرق النيل، بعد إحلاله وتجديده على مساحة ٦٠٠ متر وبتكلفة ٥ ملايين جنيه تحت إشراف وزارة الأوقاف تاريخ التنفيذ: ديسمبر ٢٠٢٠

» مسجد التوبة بقرية الشوبك التابعة لمركز إهناسيا بمحافظة بنى سويف تاريخ التنفيذ: ديسمبر ٢٠٢٠

» افتتاح مسجد بنى موسى الشرقى بمركز بني سويف تاريخ التنفيذ: ديسمبر ٢٠٢٠

» مسجد «إبراهيم مندور» بقرية صفط الشرقية مركز الواسطى بعد إحلاله وتجديده بتكلفة مليون و٥٠٠ ألف جنيه أكتوبر ٢٠١٩

» مسجد «الإيمان» بعزبة بهنساوي مركز اهناسيا بعد إحلاله وتجديده بتكلفة ٢ مليون جنيه المسجد على مساحة ٤٠٠ مترا ويتكون من طابقين يضم مصلى للرجال وآخر للسي... تاريخ التنفيذ: ديسمبر ٢٠١٨

» مسجد عبدالفتاح أبوسعده بقرية صفط راشين مركز ببا بعد احلاله وتجديده بتكلفة مليوني جنيه، على مساحة ٢٥٠ مترًا تاريخ التنفيذ: فبراير ٢٠١٧

» مسجد أبو بكر الصديق بمدينة ناصر، بعد إحلاله وتجديده بتكلفة ٢,٦ مليون جنيه على مساحة ٦٦٦ مترًا، ويتكون من دور أرضي مصلى سيدات ودورات مياه، ودور ثان مصل... تاريخ التنفيذ: فبراير ٢٠١٧

» مسجد الشاذلي بالشناوية مركز ناصر ببنى سويف بتكلفة ٣,٨ مليون جنيه، على مساحة ٧٣٠ مترًا، بعد إحلاله وتجديده، المسجد، الذي تم إنشاؤه في الثمانينات، تاريخ التنفيذ: فبراير ٢٠١٧

» مكتبة مسجد علي بن أبي طالب بمدينة بني سويف بعد تطويرها، والتي تم دعمها بإصدارات المجلس الأعلى للشئون الإسلامية، وإمدادها بأمهات الكتب والمراجع القيمة... المساحة: ٢٠٠م٢ مربع تاريخ التنفيذ: فبراير ٢٠١٧

المشروعات القومية التي قامت بها الجهات الحكومية في مجال الصناعة وتم تنفيذها

» مصنع الحاسب اللوحي «التابلت» الجديد المقام بمجمع مصانع سامسونج فى محافظة بنى سويف؛ والذي يتم إنشاؤه باستثمارات تصل إلى نصف مليار جنيه... تاريخ التنفيذ: يناير ٢٠٢٢

» مجمع الصناعات المتوسطة والصغيرة بمنطقة بياض العرب شرق النيل، الذي يقع على مساحة ٧٠ فدانًا حيث يضم ٢٦٦ وحدة صناعية موزعة على ٢٠ هنجرًا، بمساحات متفاوتة... التكلفة: ٩٠١ مليون جنيه المساحة: ٧٠ فدان تاريخ التنفيذ: ديسمبر ٢٠٢١

» – مجمع الصناعات الصغيرة والمتوسطة، المقام فى منطقة بياض العرب الصناعية ببنى سويف، أحد صروح دعم المشروعات الصغيرة والمتناهية الصغر التي شهدتها المحافظة... التكلفة: ٨٥٦ مليوناً و٦٢ ألف جنيه المساحة: ٧٠ فدانًا تاريخ التنفيذ: ديسمبر ٢٠٢١

» المحطة الوسيطة بقرية «بني خليفة» بمركز ناصر المحطة مقامة على مساحة ١٩٥٠ مترا مربعا، بطاقة استيعابية ٣٠٠ طن قمامة/ يوم، والتي تم إنشاؤها بتكلفة ١٨ مليو... التكلفة: ١٨ مليون جنيه المساحة: ١٩٥٠م٢ مربع تاريخ التنفيذ: أبريل ٢٠٢١

» إنشاء مجمع مصانع الشركة الوطنية للأسمنت ببني سويف.. التكلفة: ٢٣,٣٦ مليار جنيه تاريخ التنفيذ: أغسطس ٢٠١٨

» مصنع «فايف إم» لتصنيع الأجولة البلاستيك بمنطقة كوم أبوراضى الصناعية والذى بلغ تكلفته الاستثمارية ١٢ مليون جنيه ويعمل به ٣٠ عاملا وعاملة، بطاقة ١ طن ف... التكلفة: ١٢ مليون جنيه تاريخ التنفيذ: أغسطس ٢٠١٨

» مصنع لوكارنو» لتصنيع الجوارب بمنطقة كوم أبوراضى الصناعية مركز الواسطى بتكلفة استثمارية ٨ ملايين جنيه ويعمل به ٣٠عاملاً وعاملة بطاقة ٤٠٠ دستة/ يوم. تاريخ التنفيذ: أغسطس ٢٠١٨

» مصنع «فيلو باكينج» لتصنيع الكرتون بمنطقة كوم أبوراضى الصناعية مركز الواسطي والذي بلغ تكلفته الاستثمارية ٣٥مليون جنيه ويعمل به ٨١عاملا وعاملة بطاقة ٥آل... التكلفة: ٣٥ مليون جنيه تاريخ التنفيذ: أغسطس ٢٠١٨

» أكبر مصنع اسمنت في الشرق الأوسط يأتي المصنع لخدمة التنمية فى مصر وإنشاء أكثر من ٢٠ مدينة جديدة تستوعب ٣٠ مليون مواطن وضبط ميزان العرض والطلب، وقد تم انشاء المصنع وفق أحدث وسائل حما... التكلفة: ١,١٢ مليار دولار المساحة: ٥ كيلو متر مربع تاريخ التنفيذ: أغسطس ٢٠١٨

» مجمع الرخام والجرانيت ببني سويف تم إنشاء مجمع الرخام والجرانيت، لتعظيم الاستفادة من المخزون الطبيعي للرخام والجرانيت، والذي تزخر به الصحاري المصرية وتتسابق العديد من... المساحة: ٢٠٠ ألف متر مربع تاريخ التنفيذ: أغسطس ٢٠١٨

» مركز تدريب الفتيات بقرية دلاص والمقام على مساحة ١٨٠متراً وبتكلفة ١٢٥ ألف جنيه، حيث يقوم المركز بتدريب الفتيات والسيدات بقرية دلاص على إقامة مشروعات صغ... التكلفة: ١٢٥ ألف جنيه المساحة: ١٨٠م٢ مربع تاريخ التنفيذ: أبريل ٢٠١٨

» مصنع العريش للأسمنت خط ٣–٤ تم الانتهاء من إنشاء الخطين رقم ٣ و ٤ بمجمع العريش للأسمنت بشمال سيناء لمضاعفة الطاقة الإنتاجية إلى ٦,٥ مليون طن سنويا، حيث أتاح هذا التطوير مزيدا من... التكلفة: ٢,٨٨٢ مليار جنيه تاريخ التنفيذ: ديسمبر ٢٠١٦

» مجمع الصناعات الصغيرة والمتوسطة بمنطقة بياض العرب الصناعية ببنى سويف بعد افتتاحه بتكلفة ٩٠١ مليون جنيه.. المحافظ: المجمع يضم ٢٦٦ وحدة صناعية على مساح... التكلفة: ٩٠١ مليون جنيه المساحة: ٧٠ فدانا

» مصنع الأخشاب المضغوطة: اعلنت الشركة القابضة المصرية الكويتية عن إنشاء مصنع لإنتاج الأخشاب المضغوطة بطاقة ٣٠٠ ألف متر مكعب وإستلام ١٣ ألف فدان لتنفيذ مشروعات...المساحة: ١٣ ألف فدان

» إنشاء المحطة الوسيطة الجديدة للمخلفات بمدينة تلا علي مساحة فدان و ٢ قيراط بتكلفة ٣٠ مليون جنيه، تنفيذ الهيئة العربية للتصنيع التكلفة: ٣٠ مليون جنيه المساحة: ١ فدان و ٢ قيراط

المشروعات القومية التي قامت بها الجهات الحكومية في مجال الطرق والكباري والأنفاق[1]

» محور عدلي منصور ببني سويف يبلغ طوله ٧ كم وعرضه ٢٩ م بتكلفة إجمالية ١,١٤٧ مليار جنيه بعدد ٣ حارات مرورية لكل اتجاه ويشمل ٨ عمل صناعي (٧ كوبرى – ١ نفق... تاريخ التنفيذ: ديسمبر ٢٠٢١

» كوبري المديرية بني سويف: يعمل كوبري المديرية ببني سويف على حل مشكلة التكدس المروري الشديد بوسط مدينة بني سويف، ويخفض زمن الرحلة من وسط وجنوب المدينة إلى شمالها. تبلغ التكلف... التكلفة: ١٤٠ مليون جنيه المساحة: طوله ٧٥٠ متر تاريخ التنفيذ: ديسمبر ٢٠٢١

» كوبري مزلقان المديرية ببنى سويف والذي جرى تنفيذه بتكلفة تخطت ٩٠ مليون جنيه بطول ٥٤٠ م وعرض ٨ م، باتجاه واحد من حارتين يبدأ من أمام مسجد عمر بن عبد الع... التكلفة: ٩٠ مليون جنيه المساحة: ٥٤٠م طولى × ٨م عرض تاريخ التنفيذ: ديسمبر ٢٠٢١

» رصف طريق بني سويف - إهناسيا – بطول ١٤ كيلو متر وبتكلفة ١٧ مليون جنيه للحد من مشاكل وحوادث الطريق وتسهيل حركة المرور. التكلفة: ١٧ مليون جنيه المساحة: ١٤ كيلو متر تاريخ التنفيذ: يونيو ٢٠٢١

» كوبرى ميدان المديرية بمدينة بنى سويف الكوبرى تم الانتهاء من تنفيذه بتكلفة ٩٠ مليون جنيه، الكوبرى يبلغ طوله ٥٤٠ م وعرض ٨ م، وهو اتجاه واحد من حارتين... التكلفة: ٩٠ مليون جنيه المساحة: ٥٤٠م طولي × ٨م عرض تاريخ التنفيذ: نوفمبر ٢٠٢٠

» طريق الشونه بمركز سمسطا تم تطوير طريق الشونة بمركز سمسطا بمحافظة بني سويف، بعد توسعته ليصل عرضه إلى ٩ أمتار بدلاً من ٥ أمتار ورصفه بطول ٦٥٠ مترا وبتكلفة بلغت ٢ م... التكلفة: ٢ مليون و٢٠٠ ألف جنيه المساحة: ٦٥٠ مترا تاريخ التنفيذ: أبريل ٢٠١٩

» كوبري الشونة بمركز سمسطا عبارة عن «إنشاء جديد» على مصرف سليم بمدينة سمسطا بمحافظة بني سويف، والذي نفذته مديرية الري بتكلفة ٢ مليون و٣٨١ ألف جنيه من... تاريخ التنفيذ: أبريل ٢٠١٩

» طريق الحمام ببني سويف تم افتتاح طريق الحمام بمركز ناصر بمحافظة بني سويف والذى يمثل أهمية حيوية للمنطقة بأكملها، حيث يربط طريق الجيزاوية «المؤدي إلى محافظتي... التكلفة: ٤٠٠ ألف جنيه المساحة: ٣٠٠ متراً تاريخ التنفيذ: أغسطس ٢٠١٨

» طريق معدية جزيرة أبوصالح التابعة لقرية أشمنت شرق النيل «إنشاء جديد» بطول واحد كيلومتر وبتكلفة ٦٥٠ ألف جنيه، يخدم الطريق الأهالي بقرى مركز ناصر في تنقلا... المساحة: اكم طولى تاريخ التنفيذ: أبريل ٢٠١٨

» طريق كوبري المجموعة باتجاه طنسا الملق بطول ٨٠٠متراً وتكلفة واحد مليون جنيه، وتمت توسعة الطريق وإعادة تأهليله ورفع كفاءته بعد ترحيل مساره ليبعد عن المص... التكلفة: ١ مليون جنيه المساحة: ٨٠٠م طولى تاريخ التنفيذ: أبريل ٢٠١٨

» طريق إسماعيل رأفت بقرية اشمنت بطول واحد كيلو متر وبتكلفة ١,٥ مليون جنيه « إنشاء جديد» ، يخدم الطريق قرى بني عدي ،اشمنت،اسماعيل رأفت ،نجع العرب ،ويربطه... التكلفة: ١ مليون و٥٠٠ ألف جنيه المساحة: اكم طولى تاريخ التنفيذ: أبريل ٢٠١٨

» رصف طريق ناصر – إبشنا والذي يبلغ طوله ٣,٨كيلو متر وبتكلفة وصلت إلى ٤ مليون و٧٠٠ ألف جنيه، بعد رفع كفائته وتوسعة عرضه من ٦ أمتار إلي ٨ أمتار ويعد من الطرق ا... المساحة: ٣,٨كم طولى تاريخ التنفيذ: أبريل ٢٠١٨

» رصف طريق قفطان الغربية بمركز سمسطا، بطول ١,٣كم بتكلفة ١ مليون و٧٠٠ ألف جنيه، بعد توسعته وتأهيله ورصفه ليصبح متوسط عرضه يتراوح ما بين ٦ إلى ٦,٥ أمتار.ويخدم... التكلفة: ١ مليون و٧٠٠ ألف جنيه المساحة: ١,٣كم طولى تاريخ التنفيذ: أبريل ٢٠١٨

» تطوير طريق طما فيوم – سدمنت الجبل «بعد إعادة رصفه وتطويره» بطول ١,٥ كم، وبتكلفة ٢ مليون و٩٠٠ ألف جنيه، ويصل عرضه من ٩ إلى ١٠ أمتار، ويخدم قرى: سدمنت الجبل،... التكلفة: ٢ مليون و٩٠٠ ألف جنيه المساحة: ١,٥كم طولى تاريخ التنفيذ: مارس ٢٠١٨

» تطوير طريق قاي – باها بطول ٨,٢كم بتكلفة ٣ ملايين و٨٠٠ ألف جنيه، الذي يربط قرى: قاي، باها، وشاويش، علاوة على مجموعة من العزب منها: محمد أمين، الصعايدة،... التكلفة: ٣ مليون و٨٠٠ ألف جنيه المساحة: ٨,٢كم طولى تاريخ التنفيذ: مارس ٢٠١٨

» تطوير طريق الخريجين «سمسطا – اهناسيا» لمسافة ٤ كيلومتر وعرض يتراوح من ٨م إلى ٨,٥متر والذي بلغت تكلفة تطويره واعادة رصفه ٣ مليون و٢٥٠ ألف جنيه ضمن الخ... التكلفة: ٣ مليون و٢٥٠ ألف جنيه المساحة: ٤كم طولى × ٨,٥م عرض تاريخ التنفيذ: أبريل ٢٠١٧

» تطوير طريق مصرف أبو عاصى بإهناسيا –تطوير طريق مصرف أبو عاصى بإهناسيا، بطول ٢,١كم بتكلفة مليون جنيه. تاريخ التنفيذ: أبريل ٢٠١٧

» تطوير طريق بسيس ـ الشوبك بإهناسيا، بطول ٢,٥كم وتكلفة ٢ مليون جنيه، ويربط قرى مركزى إهناسيا وبنا، حيث إنه يخدم حوالى ٢٠ ألف نسمة بقرى (الشوبك، طوه، طن... المساحة: ٢,٥ كم طولى تاريخ التنفيذ: أبريل ٢٠١٧

» تطوير طريق منشأة عبدالصمد ـ الدير بأهناسيا بطول ٤,٣كم بتكلفة ٣ ملايين جنيه، ويخدم حوالى ٢٥ ألف نسمة مباشرة بقرى (منشأة عبدالصمد، الدير، بنى مؤمنة)، ك... التكلفة: ٣ مليون جنيه المساحة: ٤,٣كم طولى تاريخ التنفيذ: أبريل ٢٠١٧

» تطوير الطريق الدائرى بإهناسيا بطول ٣,٢كم بتكلفة ٤ ملايين جنيه من الخطة الاستثمارية، والذى سيسهم فى نقل حركة النقل الثقيل خارج مدينة إهناسيا، ويمثل نم... المساحة: ٣,٢كم طولى تاريخ التنفيذ: أبريل ٢٠١٧

» طريق قمن العروس/ عزبة الاصلاح بطول ١,٢ كيلو متر بتكلفة مليون جنيه والذى يخدم قرى قمن العروس وبنى غنيم وعزبة الراهب وسعد الدين وغيرها من التوابع، حيث ت... التكلفة: ١ مليون جنيه تاريخ التنفيذ: أبريل ٢٠١٧

» توسعة طريق أبو صير – ميهوب الديب بالواسطى– طريق أبو صير – ميهوب الديب بطول ٥,٥ كيلو متر بتكلفة ٥ مليون جنيه من الخطة الاستثمارية، والذى يخدم عددا من القرى والعزب والتوابع منها أبوصير.. التكلفة: ٥ مليون جنيه المساحة: ٥,٥كم طولى تاريخ التنفيذ: أبريل ٢٠١٧

» رصف طريق عزبة عبد الشهيد بالفشن بطول ٣٥٠ م بتكلفة ٣٠٠ ألف جنيه المساحة: ٣٥٠م٢ مربع تاريخ التنفيذ: مارس ٢٠١٧

» رصف طريق كاترينة والذي يربط بين قريتي ماركو وكاترينا بطول ٨٥٠م ثم يمتد حتى مدخل قرية راجو بطول ٢٥٠م بتكلفة اجمالية ٩٠٠ ألف جنيه ويخدم قرى ماركو... المساحة: ١١٠٠م طولى تاريخ التنفيذ: مارس ٢٠١٧

» طريق الشيخ عبد اللّه: تم إفتتاح طريق الشيخ عبد اللّه بمركز ناصر التابع لمحافظة بني سويف بعد إعادة تطويره وصيانته بطول ٢ كيلو متر وتكلفة ٨٠٠ ألف جنيه، ويخدم الق... المساحة: ٢ كيلو متر تاريخ التنفيذ: مارس ٢٠١٧

» طريق مصرف اسلام: تم افتتاح طريق مصرف اسلام بمركز ناصر بمحافظة بني سويف، وذلك بطول ٤ كيلو متر بتكلفة ٣ مليون جنيه، ويربط الطريق مركز ومدينة ناصر من الناح... المساحة: ٤ كيلو متر تاريخ التنفيذ: مارس ٢٠١٧

» توسعة ورصف طريق إهناسيا، بطول ٢,٨كم وعرض ٧ أمتار، بعد انتهاء أعمال تطويره ورفع كفاءته، والتي شملت توسعة وتعلية وتأسيس وتخطيط، بتكلفة ٢ مليون و٧٠٠ ألف... المساحة: ٢,٨كم طولى تاريخ التنفيذ: أكتوبر ٢٠١٦

» الطريق الدائري ببني سويف: تم افتتاح الطريق الدائري بعد الإنتهاء من عملية تطويره ورفع كفاءته ، والذى يبلغ طوله ٥,٥ كم من حديقة الشلال حتى مدخل قرية بنى هارون ويخدم... المساحة: ٥,٥ كم تاريخ التنفيذ: أكتوبر ٢٠١٦

» ٢ كوبرى على ترعة الجيزاوية ومصرف المحيط : ٢ كوبرى على ترعة الجيزاوية تعمل على تيسير الحركة المرورية، والتخفيف من حدة الاختناقات التي تعاني منها الطريق بتكلفة ١٣٢ مليون جنيه... تاريخ التنفيذ: سبتمبر ٢٠١٦طريق بني سويف – الزعفرانة

» المشروع موضح في كلمة اللواء أركان حرب/ كامل الوزير رئيس الهيئة الهندسية للقوات المسلحة في الفيديو المرفق في الوقت الزمني من (٢:١٣:٥٩ إلى ٢:١٤:٣٥).... المساحة: ١٥٨ كم طولي تاريخ التنفيذ: مايو ٢٠١٦

» كوبري تقاطع طريق بني سويف – الزعفرانة مع طريق الجلالة: كوبري تقاطع طريق بني سويف / الزعفرانة مع طريق الجلالة البحرية بطول ٤ كم (شاملة دوائر المرور) وعرض ٤٢ م في اتجاهين، ويتكون كل اتجاه من... المساحة: ٤ كم طولي تاريخ التنفيذ: مايو ٢٠١٦

» ازدواج الطريق الزراعي بني سويف - المنيا المساحة: ٢٥ كم طولي تاريخ التنفيذ: يونيو ٢٠١٥

» إنشاء كوبري مزلقان الطريق الغربي تم إنشاء كوبري مزلقان الطر... المساحة: ٦٠٠ متر طولي تاريخ التنفيذ: يونيو ٢٠١٥

» كوبري الشهيد جندي محمود طه علي عويس بمزلقان الطريق الغربي بمحافظة بني سويف بطول ١٢٠٠ م وعرض ٣٠ م وارتفاع ٨ م. ويهدف الكوبري.. تاريخ التنفيذ: يونيو ٢٠١٥

» إنشاء محور الفشن الجديد الذي سيربط الطريق الصحراوي الشرقي بالغربي، والذي يبدأ مساره من نقطة التقاء الطريق الصحراوي الشرقي الحر بالصحراوي الشرقي القديم... المساحة: ٢٧كم طولي

» النقل والمواصلات

» برج إشارات الروضة: التشغيل التجريبى لبرج إشارات الروضة بخط الصعيد وتشغيل قطاع الروضة بمسافة ٢٠km حيث تم الربط مع برج أبو قرقاص وتشغيل التقاطر بين البرجين... التصنيف: نقل ومواصلات تاريخ التنفيذ: أغسطس ٢٠١٩

» موقف سيارات قرية دنديل بمركز ناصر بتكلفة ٤٠ ألف جنيها والمقام على مساحة ١٦٠ مترا، ويتكون من باكيتين ،ويخدم الموقف أهالي قرية دنديل في سفرهم من وإلى مدينة بني سوي... التكلفة: ٤٠ ألف جنيه المساحة: ١٦٠م٢ مربع تاريخ التنفيذ: أبريل ٢٠١٨

» مشروعات قومية جاري تنفذها في مجال الطرق والكباري

» إنشاء محور الفشن الجديد الذي سيربط الطريق الصحراوي الشرقي بالغربي، والذي يبدأ مساره من نقطة التقاء الطريق الصحراوي الشرقي الحر بالصحراوي الشرقي القديم، حتى المنطقة الواقعة قبل معدية قرية الشراهنة، مرورا بالمجرى المائي لنهر النيل حتى الطريق الزراعي غربا أمام قرية نزلة حنا انتهاءً بالطريق الصحراوي الغربي بطول ٢٧ كم.

مشروعات قومية قامت بها الجهات الحكومية في مجال الكهرباء والطاقة المتجددة

» محطة محولات بني سويف الصناعية تتكون من عدد ٣ محولات سعت كل منها ٧٥٠ ميجا فولت أمبير وذلك لتدعيم شبكة جهد ٥٠٠ ك.ف وتغذية المنطقة الصناعية الجديدة والمشروعات الكبير بم... التكلفة: ٨٤,٤ مليون جنيه +٥٤,٢٨ مليون يورو تاريخ التنفيذ: يوليو ٢٠١٩

» إنشاء محطة كهرباء بني سويف بنظام الدورة المركبة... التكلفة: وبتكلفة بلغت ٢,٠٥ مليار يورو+ ٤٣ مليون جنيه. المساحة: ٥٠٠ ألف متر مربع. تاريخ التنفيذ: يوليو ٢٠١٨

» محطة كهرباء غياضة تقع محطة كهرباء غياضة الشرقية على الطريق الصحراوي الشرقي القديم بنى سويف - المنيا، بالقرب من قرية غياضة الشرقية التابعة لمركز ببا جنوب المحافظة، وتطل... المساحة: ٥٠٠ ألف متر مكعب تاريخ التنفيذ: يوليو ٢٠١٨

» مصنع الأخشاب المضغوطة: اعلنت الشركة القابضة المصرية الكويتية عن إنشاء مصنع لإنتاج الأخشاب المضغوطة بطاقة ٣٠٠ ألف متر مكعب و إستلام ١٣ ألف فدان لتنفيذ مشروعات... المساحة: ١٣ ألف فدان

» إنشاء المحطة الوسيطة الجديدة للمخلفات بمدينة تلا على مساحة فدان و ٢ قيراط بتكلفة ٣٠ مليون جنيه، تنفيذ الهيئة العربية للتصنيع التكلفة: ٣٠ مليون جنيه المساحة: ١ فدان و ٢ قيراط

المشروعات القومية في مجال مياه الشرب والصرف الصحي

» توسعات محطة معالجة صرف صحي اهناسيا، بطاقة ١٥/١٠ آلاف م٣/يوم، وبتكلفة ١٢,٥ مليون جنيه. تاريخ التنفيذ: مارس ٢٠٢٢

» محطة معالجة صرف صحى دشاشة، بطاقة ٢٣ ألف م٣/يوم، وبتكلفة ٤٥٠ مليون جني تاريخ التنفيذ: مارس ٢٠٢٢

» توسعات محطة معالجة صرف صحى طنسا، بتكلفة ٢٥ مليون جنيه تاريخ التنفيذ: مارس ٢٠٢٢

» توسعات محطة معالجة صرف صحى ابوصير الملق، بتكلفة ١٩٧ مليون جنيه تاريخ التنفيذ: مارس ٢٠٢٢

» محطة مياه مياة ببنى سويف، بطاقة ٨,٥ ألف م٣/يوم، وبتكلفة ٥٥ مليون جنيه تاريخ التنفيذ: مارس ٢٠٢٢

» إحلال وتجديد خط المياه الرئيسي بكوم أبو خلاد ببنى سويف، بتكلفة ١,٣ مليون جنيه تقريبًا يغذي الخط ٦ قرى تابعة ويخدم ما يزيد على ٥ آلاف نسمة، كما يعمل عل... المساحة: ٢٣٥٠م طولى تاريخ التنفيذ: فبراير ٢٠٢٢

» محطة معالجة صرف الصحي طنسا ببني سويف

» توسعات محطة معالجة صرف الصحي طنسا ببني سويف بطاقة ٢٥٠٠ متر مكعب يوميا وبتكلفة ٢٥ مليون جنيه تاريخ التنفيذ: ديسمبر ٢٠٢١

» محطة معالجة الصرف الصحي أبوصير ببني سويف بطاقة ١٢ ألف متر مكعب لكل يوم وبتكلفة ١٩٧ مليون جنيه تاريخ التنفيذ: ديسمبر ٢٠٢١

» توسعات محطة مياه شرب الواسطى ببني سويف بطاقة ٦ آلاف متر مكعب لكل يوم بتكلفة ٧٠ مليون جنيه. تاريخ التنفيذ: ديسمبر ٢٠٢١

» محطة معالجة صرف صحي أبو صير بمحافظة بني سويف في ظل الاهتمام الذي توليه الدولة على مستوى قطاع الصرف الصحي فقد تم إنشاء محطة معالجة صرف صحي أبو صير بني سويف، بطاقة ١٢ ألف م٣/ يوم، بتكلفة ١٩٧ مليون... تاريخ التنفيذ: ديسمبر ٢٠٢١

» محطة المعالجة الثنائية للمدينة، بطاقة ٢٦ ألف م٣/يوم، وتم مراجعة المعمل الخاص بالمحطة، والاطمئنان على إجراء التحاليل اللازمة، وأخذ العينات طبقا لمنظوم... تاريخ التنفيذ: ديسمبر ٢٠٢١

» مشروع الصرف الصحى بدلاص مركز ناصر ، بتكلفة إجمالية ٦٠ مليون جنيها تقريباً ، والذى نفذته شركة المقاولون العرب ضمن خطة الهيئة العامة لمياه الشرب لمد خدم... تاريخ التنفيذ: أبريل ٢٠٢١

» مشروع الصرف الصحى لقرية دير براوة بتكلفة إجمالية ١٤ مليون جنيه، والذى نفذته شركة المقاولون العرب ضمن المشروع القومي لصرف صحى القرى، حيث يخدم المشروع ٥... تاريخ التنفيذ: مارس ٢٠٢١

» مشروع الصرف الصحى بالميمون بتكلفة ٦٣ مليون جنيه، بقدرة ٤٢٠ل/ ث. المشروع الذى نفذته شركة المقاولون العرب» تحت إشراف الهيئة القومية "، وشملت بيارة، . تاريخ التنفيذ: أغسطس ٢٠٢٠

» مشروع الصرف الصحي بقرية طحا بوش مركز ناصر، بتكلفة إجمالية ٥٠ مليون جنيه المشروع الذي يتكون من محطة رفع تحتوي على طلمبة غاطسة، ومحطة رفع، وشبكات انحدار... تاريخ التنفيذ: نوفمبر ٢٠١٩

» محطة المعالجة الثلاثية لمياه الصرف الصحي بالشرقية: المحطة تضم مبنى الفلاتر المُكون من ٧ فلاتر بالإضافة إلى غرفة كهرباء، و٤ طلمبات، والمحطة تم تحويلها من المعالجة الثنائية إلى المعالجة...المساحة: ٦٢,٥٠٠ متر مكعب/ يوم تاريخ التنفيذ: سبتمبر ٢٠١٩

» مشروع محطة رفع الصرف الصحي بالدوية بتكلفة ١٦ مليون جنيه بقدرة ٦٠ لتر ثانية. وتتكون المحطة من شبكات انحدار بطول ٩,٦كم وخط طرد بطول ١,٣كم تقريبًا من الم... تاريخ التنفيذ: مارس ٢٠١٩

» مشروع الصرف الصحي بقرية مصطفى طاهر، والذي نفذته الهيئة القومية لمياه الشرب والصرف الصحي بتكلفة ٨ ملايين جنيه بطاقة ٤٥ لتر/ ثانية ويخدم ٢٥٠٠ نسمة... تاريخ التنفيذ: يوليو ٢٠١٨

» مشروع الصرف الصحي بقرية الحماوي، والذي نفذته الهيئة القومية لمياه الشرب والصرف الصحي بتكلفة ٧ملايين جنيه بطاقة ٣٠ لتر/ ثانية، ويخدم ٤٥٠٠ نسمة بالقرية... تاريخ التنفيذ: يوليو ٢٠١٨

» مشروع الصرف الصحي بقرية صفط النور مركز الفشن، والذي نفذته الهيئة القومية أيضاً بتكلفة ١١ مليون جنيه

بطاقة ١٦٠ لتر/ ثانية، ويخدم ٢١ ألف نسمة... تاريخ التنفيذ: يوليو ٢٠١٨

» مشروع الصرف الصحي بقرية أبوسليم مركز بني سويف، والذي نفذته الهيئة القومية بتكلفة ٩ مليون جنيه بطاقة ١٥٠لتر/ ثانية ويخدم ٧٤٠٠ نسمة بالقرية، حيث تم ربط ا... تاريخ التنفيذ: يوليو ٢٠١٨

» مشروع الصرف الصحي بقرية المحمودية مركز سمسطا، والذي نفذته الهيئة القومية أيضاً بتكلفة ٩ مليون و٥٠٠ ألف جنيه بطاقة ١٢٠لتر/ ثانية، ويخدم ٥٠٠٠ نسمة بالقري... تاريخ التنفيذ: يونيو ٢٠١٨

» مشروع الصرف الصحي بقرية هلية مركز ببا، الذي نفذته الهيئة القومية بتكلفة ٢٥ مليون جنيه بطاقة ٨٥ لتر/ ثانية م٣/ث وتخدم ١٧٥٠٠ نسمة بالقرية، حيث تم ربط ال... تاريخ التنفيذ: يونيو ٢٠١٨

» محطة مياه قفطان تم إفتتاح محطة مياه الشرب بقرية قفطان، بمركز سمسطا بمحافظة بني سويف وذلك بعد تأهيلها ورفع طاقتها الإنتاجية، من ٣٠ لترا/ ثانية إلى... المساحة: ١٢٥٠ مترا مربعا تاريخ التنفيذ: أبريل ٢٠١٨

» محطة مياه قرية سنور تم إفتتاح محطة مياه الشرب، بقرية سنور شرق النيل، مركز بني سويف، بعد تأهيلها ورفع طاقتها الإنتاجية، وذلك بتكلفة بلغت ١,٥ مليون... تاريخ التنفيذ: يوليو ٢٠١٧

» توسعات محطة مياه إدراسيا – بني سويف جاءت توسعات محطة مياه إدراسيا بمركز إهناسيا، بعد رفع طاقتها من ٣٠ لتر/ ثانية إلى ١٢٠ لتر/ثانية،عن طريق حفر ٣ آبار شاطئية، على عمق ٢٥ مترا، وتتميز هذه... تاريخ التنفيذ: يناير ٢٠١٧

» تطوير محطة مياه كوم أدريجة مركز الواسطى ببنى سويف بطاقة ١٠٠ لتث بتكلفة مليون جنيه وتخدم ٤٥ ألف نسمة بقرى الميمون وبني حدير وادريجه وكوم ادريجه والديابي... تاريخ التنفيذ: أكتوبر ٢٠١٦

» مشروع الصرف الصحي بقرية بني عفان بطاقة إجمالية ٣٢٠ لتر/ثانية ضمن مشروع الصرف الصحي... التكلفة: ٥٥ مليون جنيه تاريخ التنفيذ: أبريل ٢٠١٦

» توسعات محطة مياه ببا القديمة بطاقة ١٧٠ لتر/ثانية، بتكلفة قاربت الـ١٠ ملايين جنيه تاريخ التنفيذ: أبريل ٢٠١٥

» محطة مياه بناحية أبوسليم بمركز بني سويف، مشروع محطة المياه المقام على مساحة ٢٥ فدانا بطاقة ألف لتر/ثانية، للمرحلتين، بما يعادل ٨٦ ألف متر مكعب يوميا... التكلفة: ٣٤٠ مليون جنيه المساحة: ٢٥ فدان أبريل ٢٠١٥

» مشروعات قومية جارى تنفيذه في مجال الصرف الصحي

» مشروع الصرف الصحي بمنشأة هديب والذي يتم تنفيذه بتكلفة تبلغ ٢٠ مليون جنيه، تحت إشراف الهيئة القومية لمياه الشرب والصرف الصحي.. المشروع يشمل تنفيذ محطة... التكلفة: ٢٠ مليون جنيه

» إنشاء محطة رفع الصرف الصحى بكوم أبوخلاد التابعة لمركز ناصر ببنى سويف ، والتى تنفذها الهيئة القومية لمياه الشرب والصرف الصحى بتكلفة ٤٠ مليون جنيه . الم...

» مشروع الصرف الصحى بقرية البرج الذى يتكون من شبكة انحدار بنسبة تنفيذ ٦٠٪ وخط طرد بنسبة ٦٠٪ ومحطة رفع بنسبة ٣٠٪ ، التى تنفذها الهيئة القومية لمياه ا... التكلفة: ٣٥ مليون جنيها.

» مشروع توسعات محطة مياه دشطوط، بطاقة ٢٠/٥ ألف م٣/يوم، وبتكلفة ١٠٠ مليون جنيه

» مشروع توسعات محطة مياه اشمنت، بطاقة ١٠٢/٥١ ألف م٣/يوم، بتكلفة ٢٠٧ ملايين جنيه

» مشروع توسعات محطة مياه الفشن، بطاقة ٣٤ ألف م٣/يوم، وبتكلفة ١٧٠ مليون جنيه.

المشروعات القومية في مجال البترول والغاز طبيعي

» المرحلة الأولي لخط تدعيم الواسطي – بني سويف يهدف المشروع إلى تغذية محطة كهرباء بني سويف، بطول ٦٥ كم وقطر ٣٦ بتكلفة ٥٥٥ مليون جنيه. تاريخ التنفيذ: نوفمبر ٢٠١٩

» تدشين خط غاز دهشور - الواسطي يهدف المشروع إلى تغذية محطة كهرباء بني سويف ومنطقة الصعيد، بقطر ٣٦ بوصة وطول ٦٥ كم، بتكلفة ٥٢٥ مليون جنيه. تاريخ التنفيذ: يناير ٢٠١٩

فهرس الجداول

جدول رقم (١) التقسيم الاداري لمحافظة بني سويف	١٨
جدول رقم (٢) السكان حسب الاقامة لمحافظة بني سويف	١٩
جدول رقم (٣) فئات السن للسكان بمحافظة بني سويف	١٩
جدول رقم (٤) السن عند الزواج الأول	٢٠
جدول رقم (٥) معدلات المواليد والوفيات	٢٠
جدول رقم (٦) نسب الفقر بأقسام ومراكز بني سويف	٢٣
جدول رقم (٧) إجمالي الزمام الكلي والمنزرع والبور والمنافع، ائتمان، إصلاح، هيئات، اراضي جديدة	٣٠
جدول رقم (٨) المساحات المنزرعة حسب المحاصيل الرئيسية	٣١
جدول رقم (٩) عدد الاطباء حسب المستشفيات	٣٩
جدول رقم (١٠) التطور العددي والنسبي للسكان الأميين والمتعلمين بالمحافظة مقارنة بالجمهورية خلال ٤ تعدادات	٤٥
دول رقم (١١) تغير نسبة السكان الأميين والمتعلمين في مراكز محافظة بنى سويف	٤٦
جدول رقم (١٢) اعداد المدارس والتلاميذ حسب والمرحلة	٤٦
جدول رقم (١٣). توزيع المدارس بين الريف والحضر وكذلك بين التبعية للحكومة او التعليم الخاص	٤٧
جدول رقم (١٤) اعداد المدارس الحكومية حسب المركز والمرحلة وفق بيانات دليل المدارس بوزارة التربية والتعليم ٢٠٢٠	٤٧
جدول رقم (١٥) نسب الالتحاق بالتعليم في بني سويف	٧١
جدول رقم (١٦) بيان الموقف التنفيذي للمشروعات بالمناطق الصناعية	٨٨
مرفق رقم (١٧) جدول يوضح اجمالي الحلقات النقاشية والبؤرية التي تم تنفيذها داخل محافظة بني سويف	١٢٢
جدول رقم (١٨) أسماء الباحثين	١٢٣
مرفق رقم (١٩) أسماء المتطوعين من الجمعيات الشريكة	١٢٣

بتمويل من
الاتحاد الأوروبي

فهرس الاشكال

محاور الدراسة	٤
الأهداف ال ١٧ للتنمية المستدامة	٥
الابعاد الثلاثة للتنمية المستدامة	٦
الابعاد للتنمية المستدامة مع الركائز الخمسة	٦
لوجو رؤية مصر ٢٠٣٠	٦
صورة تقرير توطين محافظة بني سويف	٦
محتويات كل هدف بداخل التقرير	٧
هرم ميدوم	١٨
خريطة الجمهورية ومظلل بها محافظة بني سويف	١٨
خريطة محافظة بني سويف وحدودها	١٨
شكل محتويات المحاور الست	٢١
فقرة عن رؤية مصر ٢٠٣٠	٢١
اهداف المحور الأول	٢٢
صورة الابعاد والاوزان والمؤشرات	٢٤
خريطة توزيع الطب البيطري بالمحافظة	٣٠
شكل الطول والوزن	٣٣
فقرة لكلمة د سحر عبود مدير معهد التخطيط	٣٨
نسبة الانفاق العام على التعليم	٣٨
خريطة توزيع الصحة على المحافظة	٣٩
الانفاق على التعليم قبل الجامعي	٤٨
توزيع التعليم العام في المحافظة	٤٩
مؤشر مخاطر المناخ على الأطفال	٥٠
فقرة من مفوضية الأمم المتحدة بخصوص السكن	٥٤
المحاور الأساسية لسياسات الإسكان	٥٤
خريطة توزيع الثقافة في المحافظة	٥٩
فقرة عن وزير الثقافة	٦١
مادة ٦٧ من الدستور	٦٣
مادة ٦٩ من الدستور	٦٣
مادة ٨٢ من الدستور	٦٤
خريطة توزيع الهيئات الشبابية	٦٤
العدالة الاجتماعية والمساواة	٧٠
مادة ٩ بالدستور المصري	٧٣
ممكنات التغيير للنساء	٧٥

الأهداف الاستراتيجية للبنك الدولي	٧٥
نظام بيئي متكامل	٧٧
مواجهة تغير المناخ	٧٧
التغير السنوي في درجة الحرارة في بني سويف	٨٢
الانحرافات الشهرية في درجة الحرارة وهطول الامطار	٨٢
التغير السنوي في هطول الامطار	٨٢
شكل اقتصاد معرفي متنوع	٨٧
شكل توصيات الوضع الراهن	٨٧
خريطة السياحة	٨٨
محور بنية تحتية متطورة	٩٨
خريطة شبكة الطرق	٩٩
خريطة البنية الأساسية	١٠٣
شكل الحوكمة	١٠٧
شكل توصيات الشفافية	١٠٨

جدول رقم (١٨) أسماء الباحثين

م	أسماء الباحثين	الدور	المهمة
	د. محمود شحاته	باحث رئيسي	مسئول التدريب وجمع البيانات – منسق محافظة بني سويف –متابع لحركة بني سويف –تقديم الدعم في محافظة الفيوم
	احمد عوض احمد	باحث رئيسي	مسئول الاتصال والتواصل –منسق محافظة الفيوم ––رصد الدراسات والبحوث لدي الجهات –متابع لحركة جمع البيانات في الفيوم وبني سويف
	د. عادل احمد	باحث رئيسي	مسئول الجودة والتدقيق –مسئول وضع الأطر الكبرى –تقديم الدعم في محافظتي الفيوم وبني سويف
	ريم حمدي عبدالعزيز حسين	باحث مساعد	متابعة مع مركز بني سويف
	سمر عيد عبدالفتاح محمود	باحث مساعد	مسئول جمع البيانات لكل من مركزي سمسطا وببا
	كريم احمد جمعه محمد	باحث مساعد	مسئول جمع البيانات لكل من مركزي ناصر والواسطي
	هند محمد فتحي محمد		

مرفق رقم (١٩) أسماء المتطوعين من الجمعيات الشريكة

م	الاسم	الوظيفة	الجمعية
	مصطفي حسن مصطفي	مدير تمويل	مؤسسة نهضة بنى سويف
	محمود مجدي إسماعيل	مراجع مالي	مؤسسة نهضة بنى سويف
	ايمان فتحي شاكر	مدير قطاع التنمية الشاملة	مؤسسة نهضة بنى سويف
	شروق أسامة عبدالحق	متطوع	مؤسسة نهضة بنى سويف
	لمى محمد فوزي	متطوع	مؤسسة نهضة بني سويف
	لمياء محمود محمد	منسق المشروع	مؤسسة نهضة بني سويف
	مروة محمد بركات	باحث ميداني	مؤسسة نهضة بني سويف
	صفاء احمد على احمد	امين صندوق	جمعية علشانك مكملين
	ندا مسلم احمد قطب	متطوع	جمعية علشانك مكملين
	محمود عبداللطيف عبدالسلام	متطوع	جمعية علشانك مكملين
	على محمد على	رئيس مجلس إدارة	جمعية معاً للخير
	تقوى محمد سعد	متطوع	جمعية معاً للخير
	تقى احمد إبراهيم	متطوع	جمعية معاً للخير
	احمد حسين طه محمد	عضو مجلس إدارة	مؤسسة مصطفي محمود اشمتت
	اسلام حسن احمد	متطوع	مؤسسة مصطفي محمود
	عبير زكريا احمد متولي	متطوع	مؤسسة مصطفي محمود
	احمد مراد ابوالحسن مراد	عضو مجلس أدراه	جمعية النهضة للتنمية بالعساكرة
	أسماء مصطفي عبدالعظيم	متطوع	جمعية النهضة للتنمية بالعساكرة
	غادة أسامة سعيد	متطوع	جمعية النهضة للتنمية بالعساكرة
	احمد محمد سيد	عضو مجلس إدارة	جمعية تنمية المجتمع المحلى بالعواونه
	عبدالله محمد عبدالسلام	متطوع	جمعية تنمية المجتمع بالعووانه
	محمد عبدالسلام عبدالرحيم	متطوع	جمعية تنمية المجتمع بالعووانه
	افراح هلال على مهلهل	متطوع	جمعية تنمية المجتمع بالعووانه
	عماد منير بشري	عضو مجلس إدارة	جمعية الإخلاص بالفشن
	غادة رجب محمد عبدالقادر	متطوع	جمعية الإخلاص بالفشن
	ميري نادي وهبه	متطوع	جمعية الإخلاص بالفشن

بتمويل من
الاتحاد الأوروبي

قام بالدعم الفني و المراجعة

- د. محمد ممدوح : رئيس قطاع الجمعيات الاهلية – مؤسسة مصر الخير
- أ.محمود كمال أبو الخير : مدير إدارة دعم شراكات المجتمع المدنى
- أ. زينب عبد المنعم عبده : مدير مشروع تمكين مستدام – مؤسسة مصر الخير
- أ. لؤى محمد : مسئول الحوكمة والتنمية المستدامة
- أحمد رضا نور الدين : المنسق الميدانى لمحافظتى الفيوم وبنى سويف

قام بتنفيذ الدراسة

شركة مصر العربية للتدريب والاستشارات والتدريب

ممثلة فى كل من الاستشاريين

- احمد عوض احمد علي : استشاري التطوير المؤسسي
- محمود شحاته حسنين دعبس : استشاري البحوث والدراسات الميدانية
- د. عادل احمد سيد عبدالله : استشاري السياسات العامة

دراسة الوصف البيئي الاجتماعي الاقتصادي لمحافظة بنى سويف

بمنهجية البحث السريع بالمشاركة

محافظة بنى سويف ، جمهورية مصر العربية، مارس ٢٠٢٥

مشروع تعزيز أدوار المنظمات الغير حكومية في التنمية المستدامة والعمـــــل المناخي

بالشراكة مع مصر الخير وبتمويل من الاتحاد الأوروبي

عنوان المقـر الرئيسي : 4 شارع الأهرام _ميدان النافورة _المقطم _ القاهـــرة

التليفونات : 0228452012 - 01285555253

رقم داخلي 349_510_441 الفاكس 0228452907 الخط الساخن 16140

البريد الإلكتروني ngo@mekeg.org الموقع الإلكتروني WWW.mekeg.org